

علم لغة النص

المفاهيم والاتجاهات

تأليف

الدكتور سعيد حسن بحيري

كلية الألسن - جامعة عين شمس

الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان

١٠ (أ) شارع حسين واصف ، ميدان المساحة ، الدقي ، الجيزة - مصر

يطلب من : **شركة أبو الهول للنشر**
٣ شارع شواربي بالقاهرة ت : ٣٩٣٥٦٠٨ ، ٣٩٢٤٦١٦
١٢٧ طريق الحرية (فؤاد سابقا) - الشلالات ، الإسكندرية ت : ٤٩٢٤٨٣٩

الطبعة الأولى ١٩٩٧

رقم الإيداع ١١٨٢٣ / ١٩٩٦
الترقيم الدولي ISBN ٩٧٧ - ١٦ - ٠٢٣٧ - X

طبع في دار نوبار للطباعة ، القاهرة

لغويات

علم لغة النص

المفاهيم والاتجاهات

المحتويات

الصفحة



الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

المقدمة

لا خلافَ بين الباحثين حول صعوبة البحث النَّصِّي ؛ إذ إن السِّمَة الجوهرية الفارِقة له عن البحوث الأخرى تكمن فيما أطلق عليه **التداخل المعرفيّ** ، بمعنى أن ذلك النص يتطلب دراية واسعة في فروع مختلِفة ، فقد تشعَّبت المنابعُ التي استقى منها مفاهيمه وتصوُّراتِه ومناهجَه ، واتسم هو نفسه بقدرة فائقة على استيعاب كل ذلك الخليط المتباين ، بل وتشكيل بِنْية منسجمة قادرة على الحفاظ على ذلك التداخل من جهة ، وإبراز جوانب التفارق بينه وبين العلوم الأخرى من جهة ثانية .

وشكَّلت الخواصُّ التركيبية والدلالية والاتصالية للنصوص صُلب البحث النصيِّ ، بمعنى أن البحث يتحقق على مستويات ثلاثة أساسية ، وهي : المستوى النَّحْوي والمستوى الدلاليّ ، والمستوى التداولي بالمفهوم الواسع له ، ولا يجيز الفصل بين هذه المستويات . ويمكن في إطار ذلك التصوُّر إدراك مواضع التماسِّ بينه وبين علوم الأدب والبلاغة والشعر والأسلوب ، غير أنه

يأبى أن ينضمَّ تحت لواء أي عِلم منها ، وزاد الأمر تعقيدًا إدخالُه عناصرَ أخرى تعود إلى علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة والمنطق وغيرها ، فأدواته إذن غير محدودة ، ولا يتوقف عند حد معين رافضًا أية إضافة ، تمكنه من الوصول إلى كفاءة تفسيرية دقيقة . إنه – بإيجاز – يختلف عنها جميعًا في الوصف والتحليل ، وفي المناهج والأهداف . إنه العلم الذي استطاع أن يجمع بين عناصر لُغوية وعناصر غير لغوية لتفسير الخطاب أو النص تفسيرًا إبداعيًا .

شكلت تلك السمةُ الجوهرية السابقة حاجزًا مانعًا يصعُب اختراقُه ، فلم يستقرّ بعد حول مفاهيمه أو تصوُّراته أو مناهجه . وقد كان عدم استقرار ذلك العلم الغض البِكر وراء ترددي وتخوُّفي من خوض تجربة الكتابة في موضوعاته ، على الرغم من مضي سنين طوال حَرَصْتُ فيها على درس أهم الأعمال التي ألفت فيه ، وشغلت بتأصيل المكونات الأساسية التي بنيت عليها نماذجه المتعددة . ولكن ظل التردد ، وزاد الخوفُ ، وبخاصة بعد ظهور عدد من الأعمال المهمة للغاية التي لا يمكن أن يستغنى عنها حين يتعرض لذلك العلم . بيد أني أدين بالفضل إلى بعض الأصدقاء الذين رفضوا تلك الحالة ودفعوا بي بقوة حتى أبدأ . ولكن من أين أبدأ ؟ أو كيف أبدأ ؟ وماذا أترك ؟ وماذا أبقي ؟

انتهيت إلى أنه من الممكن البَدْء بمدخل يتناول جوانبَ جوهرية في هذا العلم ، تليه دراسات تتعمق في نظرياته واتجاهاته . وبدأت بهذه الدراسة التي أطرحها للقارئ العربي الذي أحرص كل الحرص على معرفة رد فعله ؛ حتى يمكن أن أهتدي بآرائه في الدراسات التالية بإذن الله . وهكذا كان (علم لغة

النص ، المفاهيم والاتجاهات) البداية في هذا الاتجاه ، ويضم فصولاً ثلاثة ؛ الأول : ملاحظاته أولية ، ويتفرع إلى أربعة مباحث ؛ الأول : مدخل تاريخي نقدي ، ركزت فيه على إيضاح عَلاقة علم لغة النص بعدة علوم تتداخل معه تداخلاً شديدًا ، ثم تتبعت الأفكار والتصوُّرات التي وردت في علم اللغة التقليدي في الأصل ، ثم قام علماء النص باستقائها وتطويرها أو تعديلها وإدخالها في نماذجهم ونظرياتهم . أما المبحث الثاني : أشكال النص ، فقد حللت فيه بعض أشكال النص من خلال مناقشة بعض المحاولات الجادة التي عُنيت بوضع شكل نصي يضم أسس التصنيف والتفسير . أما المبحث الثالث : نظرية النص ، فقد عرضت فيه للمعايير التي رأى بعضُ الباحثين أنها يمكن أن تطبق على النصوص ، من خلال رؤية كلية ، واخترت بعض النظريات النصية التي يتردد ذكرُها في البحوث النصِّية ، ويمكن أن نَصِفها بأنها أكثرها شيوعًا وشهرة . أما المبحث الرابع : نموذج النص ، فيضم بعضَ النماذج التي طرحها علماءُ النص في صورة تخطيطات تحدد المكونات والعناصر والمقولات التي يختارها الباحث ، موضحًا فيها العَلاقات بينها ، مستهدفًا دراسة النص في إطارها . وقد أشرت في أكثر من موضع فيما يلي إلى صعوبة الفصل بين دراسة أشكال النص أو نظرياته أو نماذجه .

ويتفرع الفصل الثاني : مفاهيم النص ، إلى أربعة مباحث أيضًا ؛ الأول : تعريفات النص ، وقد حاولت فيه أن أعرض بعض الحدود التي وضعها علماءُ النص ، وناقشت مكونات هذه الحدود مناقشة نقدية ، مبينًا جوانبَ الاتفاق والاختلاف بينها وبين حدود الجملة . أما الثاني : أبنية النص ، فيضم تحديدًا دقيقًا للأبنية النَّحْوية والأبنية الدلالية ، والفروق

بينهما ، وركزت فيه على تحديد تصورات تلك الأبنية وبخاصة الأبنية الكبرى والأبنية الصغرى ، وعَلاقتها بالأسس التي تشكل نصيَّة نص ما . أما الثالث : نحو النص ، فقد حاولت فيه أن أبين المهامَّ التي يستهدف نحو النص تحقيقها ولم يحتج إلى نحو يتجاوز الجملة ولم يحدد النص بأنه وحدة دلالية كلية كبرى ، وغير ذلك من التساؤلات التي يثيرها ذلك التحوُّل في الوصف والتحليل اللُّغويَّين . أما الرابع : فهم النص ، فأناقش فيه بعض النظريات التي طرحت حول قراءة النص وتفسيره وفَهْمه ، مُحاولا تحديدَ التصوُّرات الأساسية في كل رؤية والمكونات التي تشترطها في عملية التفسير والفهم ، وقد ركزت على نظرية التلقي من وجوه عدة ، وفي إطار اتجاهات نصية عدة أيضًا ، وعلى نظرية التأثير وبخاصة لدى إيزر ، وقد استلزم الأمر الخوضَ في بعض مسائل الأدب ، كما خضت في مباحث سابقة في بعض مسائل البلاغة والأسلوبية وعلم النفس وغيرها من العلوم التي تتصل بعلم لغة النص اتصالاً وثيقًا ، ثم ألم يقل بارت : إن الأدب ليس سوى لغة ، أي نظام من العلامات ، و وجوده ليس في رسالته ، بل في هذا النظام ؟

وأخيرًا يتفرع الفصل الثالث : اتجاهات في التحليل النصي ، إلى ثلاثة مباحث ؛ الأول : تجزئة النص عند فاينريش ، وهو منهج نَحْوي الأساس ، يعالج النص من خلال تحديد أوجه الترابط بين أجزائه استنادًا إلى مجموعة من المعايير التي تكشف عن التماسك الكلي للنص ، ويمكن أن تسهم في فَهْم أفضل للنص ، أيًا كان نوعه وفي أية لغة كان . والثاني : نَحْوية النص عند فَندايك ، وهو منهج نحوي أيضًا ، غير أن النحو هنا له مفهوم خاص؛ إذ إنه يضم معايير دلالية ونحوية معًا، ويضاف إليهما تداولية النص ، أو ما أطلق

عليه عناصر التفاعل الإبلاغي أو الاتصالي ، وقد استهدف تحديدَ القواعد التي تحكم بنية المعنى أو ما أسماه « المعنى الكلي للنص » . وقد حاول فندايك - بإيجاز - دراسة النص وتراكيبه وأبنيته و وظيفته بمعايير عِلمية متداخلة . والثالث: التحليل التوليدي للنص عند بتوفي ؛ إذ إنه يتعامل مع النص من خلال رؤية كلية تعنى بالربط بين التحليلين النَّحْوي والدلالي معًا ، ولا يكتفي بذلك ، بل يحاول أن يضم إليهما عناصر تداولية أيضًا في إطار نظريته التي أطلق عليها « بنية النص - بنية العالم »، وقد اعتمد نموذجه - مثل من سبقه - على قواعد المنطق وأسس فلسفية ومعرفية وتداولية عميقة .

وأرجو أن أكمل تلك النظرات في أعمال أخرى ؛ إذ لا بد من الربط بينها وبين أصول تراثية ، وبخاصة في علوم البلاغة والتفسير والنقد . وقد أرجأت التطبيق إلى بحوث تقابلية مستقبلية إن شاء الله ، تحدد بشكل فعلي المعايير التي يمكن تطبيقُها على نصوص عربية ، والمعايير التي لا تصلح ، واستخراج المعايير التي تختص بها تلك النصوص في الوقت ذاته ؛ إذ لم يكن الهدف على الإطلاق إكراه النص العربي على قبول تلك القواعد التي اشتقت من نصوص لغات مختلِفة . ولا شك أن ذلك يعني أنه ثمة قواعد - مع ملاحظة أن مفهوم القاعدة هنا ليس ما يُطبَّق من خارج النص ، بل يتضمن أيضًا ما يُشتق من النص ذاته - تتصف بالعموم ، أي يمكن أن توجد في لغات عدة ، وربما يطلق عليها « القواعد المشتركة » ، ويوجد إلى جوارها قواعد توصف بالخصوصية ، أي تختص بها لغة بعينها ، وتفصل بينها وبين لغات أخرى ، وربما يطلق عليها « القواعد الخاصة » . ويمكن في إطار تلك النظرة التي تجمع بين كلا النوعين من القواعد إعادة تحليل نصوص لغتنا .

على كل حال ، ذلك مجال رحب ، عسير الدروب ، دونه ألوان مختلِفة من المشقة ، ويحتاج إلى جهود مخلصة مستمرة لتحقيق نتائج معقولة يمكن الانتفاع بها في علوم أخرى . وبعد ، فآمل أن أكون قد قدمت شيئًا نافعًا للقارئ العربي في هذا الاتجاه البِكر ، ولا يفوتني هنا أن أذكر أني حاولت قدر المستطاع إثبات المصطلحات التي وردت في البحث ، مع تحديد أهم المراجع العربية والأجنبية التي عدت إليها .

وأخيرًا أهدي بحثي إلى ولديّ ، شادي ومصطفى ، وزوجتي ، تقديرًا لهم و وفاء واعترافًا بما تنازلوا عنه ؛ حتى أتمكن من إتمام هذا العمل المتواضع .

اللهم منك وحدك توفيقي وعليك وحدك توكلي وإليك وَحْدك قصدي .

إنك وحدك نِعم المولى ونعم النصير .

سعيد بحيري

الباب الأول
ملاحظات أولية

الفصل الأول
مدخل تاريخي نقدي

من الممكن أن يعد علم لغة النص أحدث فروع اللغة ، غير أنه يتميز عنها من جهة النشأة والتطور ؛ إذ إنه لم يرتبط – كما يذهب أغلب مؤرخي هذا العلم – في نشأته أو تطوره – ببلد بعينه أو بمدرسة بعينها أو باتجاه محدَّد ، بل على العكس من ذلك كله ، فإن أقطابه قد حاولوا تلمُّس البدايات في أعمال لُغوية محددة ، ترجع إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

وأرى – على الرغم من وجاهة تلك المحاولات – أن البداية الفعلية لهذا العلم كانت في بداية السبعينيات ، بعد أن اكتملت ملامحه الفارقة ، وإن كان من المستحيل أن ينفصل عن عدة علوم أخرى انفصالاً كاملاً ؛ لأنه يرتكز على خاصية جوهرية له تحول دون ذلك ، ألا وهي خاصية التداخل . فلا خلافَ حول استقائه أكثر أسسه ومعارفه من علوم تتداخل معه تداخلاً شديدًا ، بحيث يمكن أن يشكل أدواته في حرية تامة ، ثم تصب نتائج تحليلاته

في هذه العلوم ، فتزيدها ثراء ، وتكشف عن كثير من ألوان الغموض في مسائلها وقضاياها .

ويتسم هذا العلمُ أيضًا بتشعُّبه إلى حد بعيد ؛ إذ إننا لا نجد إلا قدرًا ضئيلاً من الاتفاق حول مفاهيمه وتصوّراته ومناهجه . فقد استوعَب حدًّا لا يستهان به من المفاهيم ، نظرًا لكثرة منابعه واتساع مشارب الباحثين فيه ، كما أنه قد قصرت أكثر المحاولات التي نهضت لضم تصوّراته في أطر محددة ، عن تقديم عرض متكامل ، يتيح للقارئ الوقوف على نظرة كلية أساسية . وأخيرًا كان لتعدّد مناهجه واتخاذها مسارات متباينة في بلدان مختلِفة أكبر الأثر في أن تبوء كل محاولة تستهدف نوعًا ما من التقريب بينها بالفشل .

إن اتجاهات البحث في هذا العلم قد أخذت أشكالاً عدة ، وذلك يبعًا للأسس التي يستند إليها علماء علم اللغة النصي ، فنجد مثلاً اتجاهًا يعتمد على رصيد علم اللغة الوصفي ، ولكن بعد إضافة عدد من المفاهيم والتصورات الجديدة إليه ، حتى يمكن معالجة المستوى الأكبر الذي يمتاز به هذا العلم ، أعني مستوى النص . ونجد اتجاهًا آخر يستند إلى رصيد علم اللغة الوظيفي ، وثالثًا يقوم على رصيد علم اللغة التركيبي أو البنائي ، ورابعًا على رصيد علم الل غة التحويلي التوليدي . . . إلخ .

ومما لا شكَّ فيه أن ذلك التشعُّب قد جعل من مهمة تحديد ما توصل إليه هذا الفرعُ الجديد مهمة صعبة ، إلى جانب كثير من المشكلات التي يضمها هذا الاتجاه بين جَنَباته ، وأكثر المشكلات وضوحًا مشكلة المصطلح الجوهري الذي يقوم عليه . وبعبارة أخرى تحديد مفهوم للنص يمكن أن يستوعب علاماته الفارقة من خلال كم غير محدود من التعريفات التي طرحتها

الاتجاهات المختلفة في علم النص ؛ إذ إن مصطلح « النص » لم يكن أحسن حظًا من مصطلح « الجملة » . وفي الحقيقة - كما يرى سوينسكي - لكل إنسان مثقف - إلى حد ما - تصوُّر للنص مرتبط لُغويًا بالمحيط الذي يعيش فيه ، ومع ذلك يظل هذا التصور قاصرًا علميًا ؛ حيث إنه لم يتكون إلا من خلال خبرات ذاتية ، وعلى نحو أدنى من ذلك من خلال قواعد وعلامات يمكن تحديدُها بدقة . وربما كان تعريفٌ ما للنص يصح تعميمه ، ويقبل علميًا - في واقع الأمر - ممكنًا على مستوى عال من التجريد ، ولكن لا يمكن أن يصدق على النصوص الفِعْلية التي لا تُحْصى إلا بالكاد ؛ ومن ثم فقد تطورت منذ وقت مبكر وجهة النظر القائلة بأنه لا يمكن أن تتحدد علاماتُ البناء إلا لأنماط نصية أو أشكال نصية محددة (١) .

إن تعدُّد الأشكال النصية ليس في صورها الكبرى ، بل في صورها الصغرى الجزئية يحول دون تعريف دقيق للنص . ولم يكن الجانب الكميُّ وحدَهُ مسئولا عن هذا الإخفاق ، بل يسهم الجانب الكيفي بقدر كاف في ذلك ؛ إذ إن جوانب النص وحدوده وتكويناته ودلالاته تشترك جميعًا في عملية وضع الحد الفاصل له ، بل تدخل جوانب أخرى غير منظورة إلى جانب تلك الأبعاد المنظورة في هذا الجدل . ففي النص ركائز مادية فسيولوجية وعناصر متخالفة قائمة على محور الاختيار ، وعلائق استبدالية قائمة على محور التركيب ، ودلالات إشارية ، وأخرى إيحائية ، إلى غير ذلك من مكونات النص المستندة إلى تداخل الجوانب الرأسية والأفقية وتعدّد الدلالات وتعقد الشفرات إلى حد يسمح معه بتعدد القراءات (٢) .

وربما يجنح عددٌ غير قليل من الباحثين إلى عدم الالتزام بحد معين

للنص ، ونجد لدى بعضهم تلك المراوحة أو الانتقالات بين الاتساع والتضييق ، تبعًا لظروف التحليل ومعطيات المادة المدروسة مما مكّن من استنتاج تصوُّرين كبيرين للنص : أحدهما استاتيكي والآخر ديناميكي متحرك . فمن الوجهة السكونية نجدنا حيالَ نص يمكن أن نقاربه نقديًا من منظور أفقي أو رأسي ، حيث يسيطر علينا تصوّر النص باعتباره جملة من الأبنية المركبة ذات الامتدادات المتعددة الناجمة عن عملية إنتاج خاصة ، تخضع للتحاليل بفك شفراتها المستقيمة في خط طولي ، طبقًا لدرجة قابليتها للفهم ، مما يثير لدينا رغبة ممارسة التحليل البنيوي عليه ، لالتقاط العناصر الفاعلة في نظام علاقاته التركيبية ، وذلك لتعويض التصلب والسكونية الكامنين في هذا التصور للنص .

ومن المنظور الرأسي نجد أنفسنا حيال نص أدبي متعدد المستويات طبقًا لما اقترحه الفيلسوف البولندي رومان إنجاردن من وجود مجموعة من المستويات غير المتجانسة في النص ، مثل مستويات الأصوات اللُّغوية والوحدات الدلالية والموضوعات أو التجارِب المقدمة من خلالها ، والمظاهر الهَيكلِية لها ، مما يتكون منه في نهاية الأمر تنظيم عضوي . وبهذه الطريقة ، فإن النص الأدبي يمكن قراءته عبر مجموعة من التحليلات الأسلوبية التي تتركز على تكويناته الصوتية و وحداته الدلالية أو بقراءة بنيوية أيضًا ، تعنى بإبراز العَلاقات الماثلة بين تلك المستويات المختلفة (٣) .

النصوص ذاتها – إذن – محور هذا العلم ، ولكنه لا ينفرد بذلك ، إذ إنه قد سبق بعلوم عدة كان همها الأول مضمون النصوص وأبنية المعنى ومحاولة الفَهْم والتفسير ، مثل علوم الأدب والفيلولوجيا والبلاغة والشعر والأسلوب

وغيرها ؛ فقد كانت تعنى إلى جانب اهتماماتها الأساسية بتحليل جوانب لُغوية وأسلوبية ودلالية داخل النصوص ، غير أنها كانت مسخَّرة لأهداف معينة ؛ ومن ثم كانت عناية اللُّغوي بالمعلومات اللغوية في حد ذاتها من أجل ذاتها ، لا يعنيه المجال الذي ينتمي إليه نصٌّ ما أو قائل هذا النص إلا في حدود معينة ، وتحتل المعلومات الأخرى موضعًا هامشيًا ، فلا تدخل في التفسير إلا بمقدار ما تكون الحاجة إليها مُلحَّة ، وتشكل الخواص التركيبية والدلالية والاتصالية للنصوص صُلب البحث النصي ، فلا يخرج منها البحث إلا ليعود إليها .

وربما يجدي أن ندخل إلى المناهج اللُّغوية السابقة مدخلاً نقديًا ، نحدِّد فيه الأفكار التي انتقلت منها إلى هذا الفرع الجديد ، ونحرص على إبراز الدور الذي يقوم به اللغوي والنظرة التي يختص بها والنهج الذي يتبعه خلال معالجة النصوص ، وينبه سوينسكي إلى تلك النظرة الخاصة حين يذهب إلى أن الاختلافات بين الأبنية (مرتكزًا في ذلك على وجهة نظر مضمونية) ليست إلا بدائل أسلوبية ، وليست انحرافات عن القاعدة . وبما أن نظرة اللغوي يمكن أن تتَّجه إلى نصوص من مجالات معرفية وتطبيقية مختلِفة ليتعرف على مشروعية الإنشاء والبناء والتأثير لكل النصوص – فإنه يمكن لعلم لغة النص أن يعد علم الأسس المشتركة بين كل علوم النص أيضًا (٤).

ولا يخفى أن لمناقشتنا لحدود البلاغة وعلاقاتها بعلم لغة النص دلالةً واضحةً على الصلة الوثيقة بينهما إلى الحد الذي جعل بعض الباحثين يعدها السابقة التاريخية لعلم النص ، غير أنهما في الحقيقة يختلفان في المنهج والأدوات والتحليل والأهداف ، وغير ذلك من أوجه الخلاف الجلي ، يقول

فندايك : إن البلاغة هي السابقة التاريخية لعلم النص إذا نحن أخذنا في الاعتبار توجُّهها العام ، المتمثل في وصف النصوص وتحديد وظائفها المتعددة ، لكننا نؤثر مصطلح علم النص ؛ لأن كلمة بلاغة ترتبط حاليًا بأشكال أسلوبية خاصة ، كما كانت ترتبط بوظائف الاتصال العام و وسائل الإقناع (٥) .

ولعل العلاقة بين البلاغة واللغة بوجه عام تتضح من خلال عبارة لاوسبرج H. Lausberg ، حيث إن البلاغة تشير إلى اللغة ، وهي الوسيلة القارّة التي يعبر عنها الكلام . فاللغة بدون كلام تصبح ميتة ، والكلام بدون لغة لا إنساني ؛ إذ إن اللغة والفن والحياة الفردية والاجتماعية تقدم نموذجًا واضحًا من التعالق الجدلي بين اللغة والكلام (٦) .

ولا شك أن هذه العَلاقة قد صيغت على نحو ما في ثنائية دي سوسير أساسًا ؛ فاللغة نظام من الرموز ، بل إنها عدة أنظمة داخلية متشابكة يجمعها نظام واحد كلي ، ويتسم هذا النظامُ بالتماسك والوحدة والمنطقية ، وتظل العلاقة بينها وبين الكلام علاقة متوترة ، إذ يقدم الكلامُ الحيويةَ والاستمرار والتغيُّر ، واللغةُ الثباتَ والترابط والمنطقية ، وتحافظ تلك العلاقة المتوترة بين المستويين المنطوق والمكتوب على التجدُّد والبقاء معًا .

وتلك الثنائية قد تلقفتها اتجاهات مختلِفة ، وعبَّرت عنها من خلال صياغات مختلفة عدلت المفاهيم الأساسية تعديلاً جزئيًا أو كليًا ، فاللغة على كل حال عند دي سوسير وحدة كلية من دراسة الصور المخزونة في ذاكرة مستخدمي هذه اللغة ، هي مستودع يضم صور العلاقات المخزونة في عقول هؤلاء الأفراد . ولا شك أن ملامحها (أي ملامح اللغة) وخصائصها موجودة

بالفعل في أذهان المتحدثين بها . أما الكلام فهو الأداء الفعلي الملموس للغة من قبل الفرد ، وهذا الأداء نفسي واجتماعي معًا ، ويحدث نتيجة لتأثُّر السامع بموقف معين . الكلام – إذن – هو الصورة الملموسة للغة ، وهو الذي يستمد منه اللُّغوي دراسته لكي يصل إلى الصور الذهنية في عقول المتحدثين باللغة (٧) .

ومهمة البلاغة هي البحث في خصائص الكلام في علاقتها بقواعد الانتظام التي تقدمها قوانين اللغة ، وهل يفسر التفرُّد إلا من خلال علائق محددة بالانتظام ؟ وفي عبارة Sayce إشارة جليَّة إلى ذلك التعالق بينهما ؛ إذ إن الأسلوب يتضمن جماع استخدام الكاتب للغة ، ولا ينبغي – من ثم – أن يقتصر على الانحرافات المعزولة ، فلعل ما يبدو عاديًا أو معياريًا يكون له دلالة ومغزى (٨) .

وتتوجه البلاغةُ إلى المستمع أو القارئ لتؤثر فيه ، وتلك العلاقة ذات خصوصية في البحث اللغوي النصي ، إلا إن العَلاقة العكسية لا تقل عنها أهمية ، وهو غير متفرِّد في ذلك ؛ لأن عملية الاتصال تجمع العلاقة بين أطراف الاتصال الأساسيين (نص – منتج – متلق) وكيفيات التفاعل بينها ، ويمكن أن تتضح العَلاقة في عدة تصوُّرات للبلاغة التي عد علم النص وريثَها الشرعيَّ ، فالبلاغة يمكن أن تصل إلى الهدف الذي يتمثل في إرشاد السامع أو القارئ إلى التعرُّف على المتكلم أو الكاتب بطرق ثلاث : بشرح تعليمي موجَّه في المقام الأول docere ، وبغرض ممتع delectare ، ثم من خلال طريقة عاطفية ، أي بلاغية بارعة movere (٩) .

ولا يتوقف حدها عند التأثير بل يتجاوزه إلى الإقناع ، وكلها تصوُّرات ترجع إلى الإرث الأرسطي . ولا بد من تحقُّق المناسبة والجمال أيضًا ، فالبلاغة فن الخطاب الجيد ars bene dicendi ، وينبغي أن يناسب الخطاب الموقف (لكل مقام مقال) وأن يحقق التأثير المطلوب وأن يكون جميلاً . وبالنسبة للفكرة الأولى ، وهي فكرة التوجُّه إلى مستمع ، تؤثر في عملية إنتاج النص ؛ إذ إن منتجه يراعي الطرف المستقبل في إطار هذا المفهوم . ويرى باحث – وهو رأي بيرلمان Ch. Perelman – أن ما ينبغي أن يحتفظ به من البلاغة التقليدية إنما هو فكرة المستمعين ، التي تنبثق مباشرة عن فَهْم طبيعة الخطاب ، فكل قول يوجَّه لمستمع . وغالبًا ما ننسى أن الشيء ذاته يحدث بالنسبة لكل مكتوب ، وبينما نتصور الخطابَ بالنظر إلى المستمعين ، فإن غيابَ القراء ماديًا ربما يجعل الكاتب يظن أنه وحده في هذا العالم ، بالرغم من أن نصه في الواقع مشروط دائمًا بهؤلاء الذين يتوجَّه إليهم ، واعيًا أو بشكل غير واع [١٠].

وليس من المعقول أن يدفعنا جنوحُ هذا الرأي إلى الإعراض عن كثير من الأفكار التي يجب أن يحافظ عليها التحليلُ النصي في إجراءاته وعملياته ، تلك الأفكار التي تعود إلى البلاغة التقليدية كما يسمونها ، حيث عد هدفها إقامة بعض الأبنية المتوافقة مع بعض الاستعمالات اللغوية ، أي أنها تعنى بما هو عموم ، في مقابل علم الأسلوب الذي يُعْنى بما هو خصوص ، إذ إنه يعنى بالبحث في الأبنية التي تندرج منها الأشكال المستخدمة ، ويحلِّل بدقة كيفية قيامها بوظائفها التوصيلية وأثرها الجمالي [١١].

أ يعني ذلك خلوَّ البلاغة من النظام وغياب أنماطها واستراتيجياتها التي

تتبعها من أجل التأثير والإقناع ؟ ليس من السهل الاندفاع في هذا الاتجاه ، فالبلاغة أصلاً نظام من القواعد ، تقوم مهمته على التوجيه في إنتاج النص الأدبي ، وهي نظام يتحقق في النص ، تؤثّر على القارئ بإقناعه ، كما تؤثر على المتلقي في عملية الاتصال الأدبيّ .

وللبلاغة دورٌ مماثل عند إنتاج النص ، وذلك فيما يتصل بالعناصر التي تتبعها من أجل التأثير والإقناع . ليس من السهل الاندفاع في هذا كذلك فيما يتصل بالتراكيب التي تستخدم في البرهنة أو بنماذج الصياغات المتعددة . إن هدفها الرئيسي ينحصر في توفير القواعد وإعداد النماذج التي يستطيع المتكلم بمساعدتها إقناع سامعيه بحديثه وبمقدرته على تحقيق إثارة الشيء الذي يدافع عنه ، ويمكن وصف الخطاب بأنه متحيّز ويقوم على الإقناع (١٢).

وقد اتسع علم لغة النص في الأساس بضمه تلك القواعدَ والنماذج والاستراتيجيات المتاحة وتجاوزها إلى إمكانات أخرى ، توفرت له من خلال الامتداد المعرفي واتساع الأفق والتداخل التصوُّري ، ومكنته نظرته الشمولية من تخطي الامتداد الأفقي إلى أبعاد دلالية وإشارية وإحالية وإيحائية تستعصي على النظر المحدود ، بل استعانت بما يدور فيما وراء اللغة في التحليل والتفسير ، حين وضع في الاعتبار مستويات القراء وأحوالهم النفسية والاجتماعية ، وتعدُّد القراءة ، وأشكال التواصل ، ودرجات الفَهْم والاستيعاب ، وطرق التذكر والاستعادة ، وإمكانات التأليف ، وكيفيات الترابط الذهني ، وغير ذلك من أدوات وإجراءات وعمليات لم يتح لعلم من قبل أن ينظم بينها ويفيد منها ، كما أتيح لعلم لغة النص .

وقد أصابت – ولا تزال – هذه العَلاقة بين البلاغة وعلم لغة النص كثيرًا

من الباحثين بالحَيْرة ، فهناك من يعيد قراءة البلاغة ليجعل منها علمًا وصفيًا بحتًا ، في مقابل اتجاه آخر يعيد قراءتها ليقيم منها علمًا توليديًا generatif ، يبحث في كيفية الإنتاج الخلاق للنصوص ، مما يفضي بها عندئذ إلى أن تصب في علم النص (١٣).

إن العَلاقة بين المرسل والمتلقي التي حَرَصت البلاغة على إبرازها قد وجدت طريقها إلى نظرية الاتصال ، وبالتالي إلى التداولية التي عُنيت بالسياقات المختلفة وأطراف الموقف التواصلي عناية كبيرة (١٤) ، وإذا كان لاوسبرج يرى أن البلاغة نظام له بنية من الأشكال التصورية واللُّغوية يصلح لإحداث التأثير الذي ينشده المتكلم في موقف محدد ، فإن ليش U. Leich يرى أن البلاغة تداولية في صميمها ؛ إذ إنها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع ، بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضها (١٥).

بيد أن البلاغة والتداولية تعتمدان على اللغة كأداة لممارسة الفعل على المتلقي ، على أساس أن النص اللُّغوي في جملته إنما هو « نص في موقف » ، فكل رسالة لها قصدُها وموقفها وظروف تلقيها . وتجدر الإشارة إلى العلم البلاغي الذي يسمى التناسب أو التوافق ؛ لأن فيه تمتزج صورة العالم الموضوعية والهدف المنشود بالتأثير على المتلقي قدر الاستطاعة ، وبالإضافة إلى ذلك يركز المتحدث ذهنه - بهدف توافق الكلام - على موضوع الحديث وعلى الجمهور ، فتلاحظ الصلات الاجتماعية بينه وبين المستمعين ، ويراعي السياق التاريخي في حديثه (المكان - الزمان - الظروف - وقبل ذلك كله القول المتضمن . . . إلخ) (١٦) .

وليس من الصعب اكتشاف تلك المبادئ التي أثرت في نظريات السياق تأثيرًا واسعًا ، فالحرص هنا على تحديد الموقف أو المناسبة التي يقال فيها الكلام ، وموضوع الكلام ، والعناصر الأخرى المرتبطة به كالمكان والزمان والكيفية والهدف - كلها أمور جوهرية تؤثر على مضمون الرسالة وعملية توصيلها ، ولا يخلو أي نموذج من تلك العناصر ، ويضاف إليها الأجناسُ البلاغية التي يستفاد منها خلال تحليل النصوص . يقول شبلنر : ولما كانت البلاغة - كما سبق القول - نظامًا من التعليمات تستخدم في إنتاج النص ، فإن معارفها مهمة في إنتاج كثير من الحالات ، وإن كان يتم عرض إمكانات الانتفاع بالأجناس البلاغية كلها في تحليل النص (١٧) .

إن للأجناس البلاغية قيمة مَنْهجية ، سواء في نظرية النص أو نظرية الأسلوب القائمة على النظرية الاتصالية . ولا يعنى هنا بما تحدثه من أثر جمالي فحسب ، بل بما تسهم به في تشكيل مضمون النص ودلالاته المتنوعة والتداعيات في أذهان المتلقين . وهكذا يفصل الهدف من معالجة النص بين الدارس اللُّغوي والدارس البلاغي ، وإن كان الأخير يتبنى في العصر الحديث مناهج لُغوية ، مما زاد من صعوبة الفصل بينهما عند محاولة تتبُّع تطوُّر البحث النصي ، بل يرى بعضُ الباحثين أن الأمر لم يعد فيه اختيار ، بل يحتم التوجُّه إلى هذا النهج . يقول الدكتور صلاح فضل مثلا : ومن ثم فإنه يتعين على الدارس البلاغي للخطاب أن يتبنى منهج اللسانيات الوصفية ، ببعده الديناميكيّ المفتوح ، محاولاً تحديد الأشكال اللُّغوية المناسبة في النص ، دون إغفال للمحيط الذي وردت فيه ، وذلك للكشف عن الاطرادات الظاهرة و وصف حركتها ، فمحلل الخطاب يعتبر الكلمات والعبارات والجمل التي

تظهر في المدونة النصية لخطاب ما دليلاً على محاولة المنتج توصيل رسالة إلى المتلقي ؛ مما يجعله يُعْنى - على وجه الخصوص - ببحث كيفية وصول متلق ما إلى فَهْم الرسالة المقصود من قبل المنتج في مناسبة معينة ، وكيف أن متطلبات المتلقي المفترض تؤثر في تنظيم خطاب المنتج .

وتتخذ هذه المقاربة الوظيفية التواصلية مجالاً أوليّا للبحث ، وبالتالي تسعى إلى وصف الشكل اللُّغوي ، ليس كموضوع ساكن ، وإنما كوسيلة منظمة دينامية للتعبير عن الدلالة المقصودة .

ويصبح تحليل عمليات التلقي وتأثيرها في تكوين النص مجالاً لدراسة أقرب إلى ميدان العلم (١٨) ، عندما يتم التمييزُ بين الوظيفة الأدبية من جانب ، وحكم القيمة المطلق من جانب آخر . فالبلاغيون المحدَثون يهدفون إلى تقديم النص باعتباره فضاءً يبحث فيه عن شبكات التعليق متعددة الأبعاد ، وهي شبكات مكونة من تطابقات ، وعلاقات تركيبية واستبدالية تنشأ منها وبها أشكال بلاغية عديدة ، تقود بدورها إلى إحداث تأثيرات سياقية معقدة ، ويزيد من صعوبتها أن هذه التأثيرات السياقية للأشكال اللُّغوية سرعان ما تنضم إليها تأثيرات ناجمة عن مستويات رمزية وسيمولوجية أخرى (١٩).

وهكذا فقد أدى التداخلُ الشديد بين البحوث اللُّغوية والبلاغية والأسلوبية إلى صعوبة تمييز ما هو نصي مما هو غير نصي ؛ إذا إنها كلها تعنى بالمضمون ، وإن كانت تتوصل إليه بطرق مختلِفة . حتى أدوات هذه المناهج تداخلت بشكل يدعو إلى الدهشة ، وصار الربطُ بين مستويات اللغة المختلفة من صوتية وصرفية ونَحْوية ودلالية سمة مشتركة ، وإن أضيف إليها المستوى

التداولي الذي هو جزء أصيل منها ، وإن نحّى جانبًا زمنًا غير قليل ، بل إن أبعاد النص المختلِفة تكون نسيجًا متشابكًا ومتماسكًا إلى أبعد حد ، بحيث تكون أجزاؤه محدودة المعنى قاصرة عن رسم المغزى . وما يمكن أن يعد إضافة جوهرية إلى المبادئ الراسخة السابقة هو ذلك التطلُّع إلى فَهْم أدق وإشراك فعلي لعمليات تقع خارج اللغة الواقعية ؛ عمليات استلزمتها غايات تفسيرية لا محدودة تتأبى على أن تنغلق في حدود الأطر الظاهرية والنظرات السطحية ، وترنو إلى استمرار التفاعل بين النص ومتلقيه ، في حركة تحافظ على دينامية النص من جهة ، وعلى تعدُّد القراءة الذي تتيحه نصوص خلاقة ومناهج لا تقل عنها في إمكانات الخلق والاستنطاق والتفسير ، دون إكراه أبنية اللغة على تحمُّل مضامين تستعصي على إمكانات الربط والتلقي اللُّغوي والجمالي - من جهة أخرى .

وكما أشرت ، فقد تخطت تلك البحوث حدودَ التماس ، وصارت كلها تدور في أفلاك مشتركة ، يحكمها مركزٌ واحد يشغله وضوح الفَهْم وثراء التفسير في مقابل ثراء النص ذاته . ولا تَعني الثورة على القوانين المعيارية - حيث لا يمكن أن نغفل هنا أنها قوانين ضابطة ثابتة - اللجوءَ إلى أحكام أو محاولات هشة ، غير قادرة على أسس قابلة للاستمرار ومقبولة من عدد غير قليل نسبيًا ، فما أسهل الهدم وما أصعب البناء .

ولا ينسيا الانبهارُ بهذه الثورة أن أكثر الأفكار والأدوات التي نادت بها هي في الحقيقة ذات أصول عميقة راسخة أعيدت صياغتها ، ولم يحل ذلك التغليف الجديد من خلال مفاهيم ومصطلحات حديثة دون إمكان الكشف عن أصولها وتحديد موقعها في التراث المغضوب عليه .

نعم ، قد أثمرت تلك الجهود التي بذلت في ذلك الجانب الذي ظل سنوات طويلة متجاهلاً محرومًا من الدخول إلى عالم القوانين الثابتة التي تحكم الأصوات والأبنية الصرفية والتراكيب النَّحْوية ، أعني الجانب الدلالي الذي استبعد من أبحاث اللغة فيما سبق ، ولكن ليس لعدم جدواه كما خيِّل لكثيرين استنتاج ذلك ، وبخاصة من عبارات مؤسسي الاتجاه التركيبي ، بل استبعد لأن البحوث في هذا الاتجاه كانت ما تزال قاصرة ، وهو يحتاج إلى جهود متواصلة حتى يمكن الوصول إلى قوانين دلالية تحكم العمليات الدلالية ، كما هي الحال بالنسبة للمستويات الأخرى . وعلى الرغم من تلك النهضة الكبيرة في البحث الدلالي ، فإن قوانينها ما تزال مثار خلاف وجَدَل ونقاش مستمر غير محدود (٢٠).

ويكفي هنا أن نشير إلى تلك الحرية التي يسمح بها التحليل الدلالي ، حيث يعتمد هنا في المقام الأول على كفاءة المفسِّر وثقافته وخلفيته وقدرته على التفكيك واكتشاف علاقات الترابط والوحدة ، وتمكُّنه من الانتقال من المضامين الظاهرة التي تنبئ أشكال الدلالة عنها إلى المضامين الخفية التي تكمن في المغزى . وما تزال بلاغةُ الخطاب ، والدلالة التوليدية ، والدلالة التداولية وعلوم النص تطمح إلى إقامة قوانين دلالية تضبط عمليات تفسير النصوص ، وسيتبين ذلك بجلاء في الفصول التالية ، إلا إنه يمكن هنا أن نشير إلى عبارة صريحة عن ذلك الطموح ، ممن يعنون ببلاغة الخطاب ؛ إذ إنه تأسيسًا على أن البلاغة تهتم بالشفرة العامة ، لا بالأساليب الفردية ، فإن القوانين البلاغية - غير المعيارية - هي التي تتولى - إذن - حصر الأشكال المحددة وربطها بالمتغيرات الماثلة في الواقع الإبداعي ، و وصف القيمة النسبية لكل شكل

منها ، إذ بمجرد أن تولد الكلمة حية في سياقها المتحرك من رَحِم الإبداع الشخصي ، ويتاح لها أن تدخل في نطاق التقاليد المستقرة ، فإن وظيفة الشكل البلاغي حينئذ تتمثل في إضافة صِبْغة الشعرية على الخطاب الذي يحتويها . فبلاغة الخطاب تطمح إلى إقامة قوانين الدلالة الأدبية بكل ثرائها وإيحاءاتها ، أو تهدف إلى احتواء ما أطلق عليه « بارت » علامات الأدب (٢١) .

والحق أن تبادل مصطلحات علم لغة النص ومفاهيمه وتصوُّراته بين علوم مختلفة يجعل من تحديد موضوعه عملية غاية في الصعوبة ، إذ إن موضوعه لم يحدد بعد تحديدًا دقيقًا ، بحيث يمكن أن يقال إنه ليس أكثر من « اصطلاح » لنظرات متباينة ، بل لفروع عملية مختلفة إلى حد بعيد . بل يذهب أكثر من باحث إلى أن مقولاته بوجه خاص لا يسودها اتفاق إلا بشكل ضئيل جدًّا ؛ فكل مؤلف يورد جديدًا يخالف به غيره ، حتى المصطلح المميز له "Textem" لم ينج من هذا الاضطراب ؛ إذ لا نجد خلافًا حوله بين الباحثين فحسب ، بل تلك هي الحال لدى كل باحث بعينه ؛ إذ إنه لا يتوقف عن تقديم حد جديد له في كل مرحلة . ولا أدري ربما يكون ذلك هو وضع كل علم ناشئ بكْر مُتَخَلِّق من أمشاج متداخلة متباينة الأصول .

ولذلك فإني أرى أن محاولة المقابلة بينه وبين علم البلاغة أو الأسلوبية أو علم اللغة بمفهومه العام – غير مجدية ، حيث ينظر إليها على أنها تتفق في المادة وتختلف في الموضوع والهدف ، وتتداخل في الأدوات والأساليب ، ويلاحظ ذلك الربط بين أجزاء اللغة وأجزاء البلاغة لدى أصحاب الاتجاه البنيوي ، فقد اهتموا بتحليل عَلاقات الأجزاء الخمسة المعروفة في البلاغة ،

وهي الأغراض ، والترتيب ، والعبارة ، والذاكرة ، والفعل بنظائرها في النظام اللُّغوي الحديث (٢٢) ، وذلك عن طريق التمييز بين عمليات التلفُّظ واللفظ ذاته ؛ فجعلوا الذاكرة والفعل من قبيل عمليات التلفظ ، والعناصر الثلاثة الباقية هي اللفظ ذاته . كما أن هناك منهم مَنْ ربط بين مفهوم الغرض البلاغي والمستوى الدلالي ، ومفهوم الترتيب بالمستوى النَّحْوي ، وجعلوا العبارة قاصرة على المستويين الصوتي والصرفي (٢٣).

ويرى في إطار هذا النهج أن البلاغة الجديدة ترى أن عملية التشكيل تمتد بجناحيها لتشمل القول أو النصَّ بأكمله . وتجعل هذه المقولة من الفصل بينها وبين علم لغة النص أمرًا مستحيلاً ، كما أن مراعاة الأخير لعناصر مثل منتج النص ومتلقيه وسياق التلقي وعملية التلقي والهيئات والظروف المقترنة بكل ما سبق ، زاد من صعوبة استقلاله عن التداولية اللُّغوية بوجه خاص ، إذ يُعْنى التداوليّون بالاقتراب من الخطاب كموضوع خارجي ، أو شيء يَفترض وجودَ فاعل منتِج له وعَلاقة حوارية مع مخاطب أو مرسَل إليه . ومن الناحية الألسنية ، فإن فكرة الفاعل ضروريةٌ لمتابعة تحوُّلات اللغة في الخطاب . ففي علم اللغة نجد أن تصوُّر الفاعل المنتِج للخطاب تقترن به ملاحظة حضوره في هذا الخطاب ذاته .

فالفعل الفرديُّ لتملُّك اللغة يدخل المتكلم في كلامه ، وهذا اعتبار يُعَدُّ جوهريًا في تحليل الخطاب ؛ إذ إن الخطاب هو المكان الذي يتكون فيه فاعله ، ومن خلال هذا الخطاب فإن الفاعل يبني عالمه كشيء ويبني ذاته أيضًا . ولا بد من الإشارة إلى أهمية هذا الازدواج في فكرة الفاعل الذي يعتبر منتِجًا للخطاب وناتجًا في الآن ذاته ، حيث يتمثَّل وجوده فيه ، سواء كان واقعًا

تجريبيًا ، مثل مؤلف النص أو مرسل الخطاب القائم تاريخيًا وشخصيًا ، أو كان تكوينيًا نظريًا في إطار عِلم اللغة ، طبقًا للأصول المعرفية المنبثق عنها (٢٤).

ليس من المصادفة - إذن - أن يكون بين مؤلفات علم لغة النص بحوثٌ بلاغية وأسلوبية ، إلى حد أنه في سلسلة بعنوان « نظرية نصية تداولية » تظهر ترجمة جديدة لكتاب البلاغة لأرسطو ، بل إنه نقطة التقاء بحوث التواصل والسيمياء العامة وعلم الأدب ونظرية الفعل ونظرية الحدث الكلامي ، وغير ذلك من الاتجاهات المتباينة بشكل واضح ، على الأقل من الناحية الشكلية ، ويقابل ذلك مجموعة من علماء اللغة الذين يرفضون ذلك الخليط ، ويركزون على ما هو لغوي خالص . بيد أن أغلب علماء اللغة الذين يتحدثون اليوم عن علم لغة للنصوص - كما يقول كوزريو - يعنون بذلك شيئًا مخالفًا تمامًا ، حتى حين لا يقولون ذلك بوضوح ، وربما لا يعرفون ذلك بدقة أيضًا (٢٥).

ولا يحول ذلك النقد من إغفال حقيقة يتفق عليها أغلب أصحاب هذا الاتجاه ، ألا وهي بزوغ النظرات النصية من بحوث في البلاغة القديمة ؛ إذ إن البحث في ممارسة الخطاب (الكلام) في البلاغة القديمة يضم عددًا من النظرات والقواعد الخاصة بتنظيم نصوص محددة - إذ إنه قد استخدمت في المباحث المتعلقة بترتيب الأفكار dispositio وزخرفته elocutio قواعد بناء محددة للنصوص لأهداف بلاغية محددة ، ويشير درسلر هنا في معرض حديثه عن بعض الأعمال التي يمكن أن تعد الأفكار الواردة فيها بدايات علم لغة النص الحالي ، إلى العمل المبكر لفايل H. Weil (١٨٨٧) ، حيث علق تتابع اللفظ على تتابع الأفكار ، وفصل هذا التتابع على النحو ، وقدم من خلال

ذلك أفكار المعايير الوظيفية للجملة ومفهومًا خاصًا لأسلوب الأفكار أيضًا . وما تزال قواعد بناء النص البلاغية ضرورية ، ولا يمكن الاستغناء عنها في دراسة النص ، وبخاصة دراسة النص الشعري بمفهومه الواسع (٢٦) . ويشير أكثر من باحث إلى أن بداية البحث في النص - بشكل عام - ترجع إلى رسالة I. Nye (٢٧) التي بحثت فيها علامات عدم الاكتمال - وهي حُجَّة نمطية في علم لغة النص - والتكرار بناء على أسس نصية ، وبوصفها إشارات وأشكالاً محددة للعَلاقات التي أطلق عليها درسلر مصطلح "Beziehungen Zusammenhänge" /übersatzmässige (٢٨) .

وهكذا ، فإن ثمة دراسات سابقة على أعمال زليج هاريس Z. Harris يمكن أن تعد بحق البدايات الفعلية في تحليل الخطاب ، هذه الدراسات قدمت بعض الأفكار النصية الجوهرية ، ولكنها كانت متناثرة ومحدودة بشكل لا يسمح بتتابعها بدقة . أما هاريس فقد حاول أن ينقل المناهج التركيبية في التجزئة والتصنيف وبناء أقسام التماثل ، إلى النصوص ، وأن ينظم تتابعات النص المتحققة في تحويلات شارحة مفسرة .

ويرى أحد الباحثين أنه لم يبدأ الاتجاه إلى « نحو النص » يفرض وجوده إلا مع بدايات النصف الثاني من هذا القرن ، حين نشر زيلج هاريس دراستين اكتسبتا أهمية منهجية في تاريخ اللسانيات الحديثة تحت عنوان « تحليل الخطاب *Discourse Analysis* » ؛ إذ إنه بهاتين الدراستين لم يكن أول لساني حديث يعتبر الخطاب موضوعًا شرعيًا للدرس اللساني فحسب ، بل إنه جاوز ذلك إلى تحقيق قضاياه التي ضمنها برامجه بتقديم أول تحليل منهجي لنصوص بعينها . وقد خرج بذلك على تقليدٍ أرساه بلومفيلد يقضي

بأن « التعبير اللُّغوي المستقل بالإفادة » أو الجملة هو ما به اللساني . أما النص فليس إلا مظهرًا من مظاهر الاستعمال اللُّغوي غير قابل للتحديد (٢٩).

وتعد فكرتا التوزيع / التصنيف(distribution) (٣٠) والاستبدال / المعاقبة (substitution) ، هما أساس تحليل الجملة لديه ، ويرجع أصلها إلى فكرة دي سوسير حول العَلاقات الرأسية المتحققة على المستوى النَّحْويِّ ، والعلاقات الرأسية المتحققة على المستوى الصرفي ، أي العلاقات بين أبنية الجمل والأبنية الصرفية ، ويبدأ التحليلُ بالتجزئة حيث تقسم الجمل التي يمكن ورودها في لغة ما - على المستوى النَّحْوي - إلى مجموعة من الوحدات المتميزة وفقًا للسياق الذي ترد فيه كل منها ، يطلق عليها وحدات التقسيم الكلامية : (الأسماء / الأفعال / الصفات / الحروف. . .) وتتسم كلٌّ وحدة منها بالثبات ، إذ يلزم ورودها في الجملة حين تتوفر شروط وجودها من جهة السياق . وتتمثل العَلاقات الأفقية في تلك العلاقات القائمة بين الوحدات النحوية ، والعلاقات الرأسية في تعاقب أبنية / أشكال مختلِفة داخل وحدة نَحْوية بعينها : (قائمة الأفعال وقائمة الصفات وقائمة الأسماء) (٣١).

وبناءً على التقابل بين هذين النوعين من العَلاقات أمكن إعادة تفسير كثير من الظواهر اللُّغوية والبلاغية التي ظلت أسيرة تصوُّرات محدودة اكتفت بما تقدمه من نمطية ورتابة ، وفتح مجال الكشف عما يكمن فيها من إبداع وديناميةٍ . وقد استثمرت هذه العَلاقات اتجاهات أدبية أيضًا كانت تقف من قبل عند حدود الوصف التقريري . وقد توسع هاريس في هذه الفكرة التي تعود إلى دي سوسير أيضًا ؛ إذ إن الأخير قد رأى أن الجملة عبارة عن تتابع من الرموز ، وأن كل رمز يسهم بشيء من معنى الكل ؛ لهذا فكل رمز داخل

الجملة يرتبط بما قبله وبما بعده ، وأطلق على تتابع الرموز وارتباطها في داخل الجملة مصطلح syntagmatic . وتضم الجملة كذلك علاقة رأسية ، أطلق عليها مصطلح paradigmatic ، ويقصد بها دخول الرمز الواحد في عَلاقة مع كل الرموز ، التي يمكن أن تشغل المكان المحدود المعين للرمز المعين .

وهكذا اعتمد تحديدُ الوظائف على العلاقتين الرأسية والأفقية معًا . وحافظت البنيوية بكل أشكالها على ذلك التصوُّر ، ثم ورثته عنها أخيرًا بعضُ الاتجاهات النصية . وعلى الرغم من ذلك التأثُّر الواضح فقد عد ز . هاريس – من خلال عمليه ، وبخاصة (تحليل الخطاب ١٩٥٢) ، وبعد مرور ٤٠ عامًا من عمل I. Nye – أول من أسس علم اللغة النصي الحديث ، فقد وسع مناهجَ التصنيف التوزيعية التي حافظت على المستويات الدنيا ، مستوى الجملةِ . وعلى الرغم من أن منهجه في « تحليل الخطاب » قد عُني أساسًا بالكشف عن أوجه التشابه بين الجمل المفردة في مادة ما Corpus [٣٢] – فإنه قد استطاع من خلال ذلك أن يصف نصوصًا كاملة أيضًا [٣٣] .

ويضاف إلى ما سبق تفسير الموقعية والتجزئية على أساس أفقية العلامات اللغوية ؛ فكل عنصر لُغوي يشغل مكانًا معينًا ، وكل سلسلة كلامية يمكن أن تجزأ إلى عناصر مستقلة ومتميزة ، وإرجاع تكوين الأبنية الصرفية والنَّحْوية إلى عوامل معينة تتحكم في مقبولية ترتيب عدد من الفونيمات لتكوين بِنية صَرْفية ، وترتيب عدد من المورفيمات لتكوين بنية نحوية . ويتحدد في النهاية مفهومُ التوزيعية بأنه توزيع عنصر ما ، أو هو مجموع كل المحيطات التي يقع فيها ، أي مجموع المواضع المختلِفة أو عَلاقة عنصر ما بالعناصر الأخرى التي

تشغل الموقع ذاته . وكان تحديد العناصر مسألة تفارق بين الاتجاهات البنائية ، هل تتحدد بناء على علاقاتها بعضها ببعض أم من خلال علاقاتها بعوامل أخرى أيضًا ؟

وينبغي أن يشار هنا إلى أنَّ كثيرًا من الأفكار التي تبنتها البنائية أو البنيوية لا ترجع إلى دي سوسير مباشرة ، بل يمكن أن يقال إنه قد أعاد اكتشاف كثير من النظرات الجوهرية في نظرياتها ، وصاغها صياغة منظَّمة ، ونبِّه هنا إلى أفكار هيجل وجابلنتز وهمبولت بوجه خاص ، إذ نجد تمسُّك جابلنتز بالطبيعة البنائية لكل لغة مميزًا لها عن الكلام أو النشاط الفرديِّ . ويتفق مع همبولت في أن اللغة موهبةٌ خاصة بالأنسان ، وأن البناء الموجود في النحو وفي القواميس صفة عامة عند جميع الناس . وعلى الرغم من ذلك فلكل لغة طابَعها الخاص المتميز ، ولا يرجع ذلك إلى استعمالها مجموعةً متنوعة من الأصوات ، أو لأن كلماتها تعتمد على أشياء وأحجام مختلِفة - بل لأن تركيبها الفونولوجي والنَّحْوي والقاموسي متميز ، كما أن الطريقة التي ترتبط فيها الأصوات بالمعنى مختلفة عن الطرق الأخرى في اللغات المتنوِّعة ، وتنمو اللغة من خلال هذا الشكل الداخلي (٣٤).

وقد كانت أفكارُ همبولت في نظريته حول اللغة من أكثر الأفكار التي أثرت في البحث اللُّغوي تأثيرًا عميقًا ، بل إننا نجد إعجاب علماء اللغة بأفكاره حول اللغة يتكرر في مواضع عدة من أعمالهم ، فقد كان يؤمن بأن اللغة ليست شكلاً ساكنًا ، بل هي قوة أو طاقة مؤثِّرة ، حيث إنها تضع محتوى الأفكار الممكنة في كلمات وتركيبات . ومن الصعوبة بمكان طرح تلك المسألة التي كانت - وما تزال - مثار خلاف بين الباحثين من اتجاهات

متباينة ؛ إذ إن دي سوسير حين فرق بين اللغة [٣٥] والكلام ، كان يريد الفصل بين الخصائص العامة التي تشكل الوحدة والنظام والخصائص الفردية التي تشكل التفرُّد والتميز ، وبعبارة موجزة بين الثابت والمتغير . ويلاحظ أيضًا أن بواس F. Boas كان يرى أن بحث اللغة ينبغي أن يتجه إلى الكلام لا إلى اللغة ، مخالفًا بذلك دي سوسير شكليًا وليس جوهريًا ، لأن كلام الفرد هو الشيء الذي يمكن رصده وبحثه من هذه السبيل .

ألم تكن نظرة دي سوسير إلى التغيُّر اللُّغوي بأنه فردي ، أي حدث فردي يبدأ من الفرد ثم يصبح ظاهرة اجتماعية ؟ بمعنى أنه ينتقل من خصوصية الفرد إلى الاتفاق الجمعي من التجزيء إلى النظام . وبالتالي انتهى إلى أنها تَدخُل نظام اللغة وتصبح قاعِدة من قواعدها . وبذلك يتهيأ للانتقال إلى تمييز آخر ، حيث يرى التغيُّر اللُّغوي وليد الصدفة ؛ أي لا يحدث في إطار قوانين نظامية . وهذا يعني أن كل التغيُّرات اللُّغوية تحدث بإدراك مجموعة من الأفراد لمثل هذه التغيرات ، وتصبح حينئذٍ من مجموع النظام اللُّغوي . باختصار، يبدأ التغيير فرديًا ، ويكون حينئذٍ في مجال الكلام ، ثم يصبح جماعيًا فيدخل مجال اللغة . ويفرِّق هنا بين تلك التغييرات والتغييرات الأخرى التي تظل مستعملة في إطار الفردية ، إذ إن الأولى قد صارت جزءًا من النظام ، وبالتالي تدخل في إطار اهتمام علم اللغة . أما الثانية فقد ظلت ظاهرة جزئية تند عن أن تنتظم في قانون ، وبالتالي تجد مكانًا في علوم أخرى تُعنى بما هو خاص أكثر مما هو عام في المقام الأول [٣٦].

ونشير هنا أيضًا إلى فكرةٍ انتهى الجدلُ حولها إلى تيارات متمايزة ، أعني هنا اعتبار أن اللغة شكلٌ وليست جوهرًا ، ولا يعني ذلك فصل الشكل عن

المعنى ، كما قد يستنتج من تلك العبارة الغامضة ، إنما المقصودُ تأجيلُ دور المعنى في التحليل اللُّغوي ، حتى يمكن إخضاعُ النتائج للتجريب ، ويتعلق ذلك بالمستويات الثلاثة الصوتية والصرفية والنَّحْوية . أما إذا كان الأمر يتعلق بالمستوى الدلالي ، فتختلف طريقةُ البحث باختلاف المداخل إليه ؛ ومن ثم تتعدد المباحث الدلالية .

وهكذا ، ينبغي تحديدُ المستوى الذي يتحدث عنه ، والمفاهيم والمصطلحات التي تتصل به قبل القفز إلى نتائج غير دقيقة ، والتجني على فِكْر هؤلاء الرواد باقتباس نصوص مبتورة . ومما حَرَص عليه أيضًا ، وأثَّر في البحث اللُّغوي بوجه عام ذَهابه إلى أن الوحدات اللُّغوية لا تتحدد ولا تُعرف من خلال المفاهيم القائمة على قواعد فلسفية أو اجتماعية أو نفسية أو أي أشياء أخرى غير لُغوية ، بل ينبغي أن تحدد من خلال عَلاقتها بغيرها من الوحدات الأخرى ، فالوحدة اللغوية لا تتحدد بناء على جوهرها ، أي أن تفسيرها لا يستند إلى المادة التي تتكون منها ، بل الوظيفة التي تؤديها . ويمكن أن يستخلص ذلك بوضوح من حدّ سابير E. Sapir للجملة ؛ إذ إنه يحدها بأنها التعبير اللُّغوي الذي يعبر عن قضية ما . وهو في هذا يجمع بين عناصر شكلية ودلالية ومنطقية ، حيث يربط بين الشكل اللُّغوي والمعنى . ويهمنا هنا قولهُ إن هم اللغة الأول هو التركيبات الشَّكلية ، ولكن لا يعني ذلك دراسة التراكيب اللُّغوية مستقلَّةً عما تؤديه من وظيفة . ودراسة الشكل اللغوي عنده تقتضي ركنين ضروريين ؛ أولهما : التصوُّرات الأساسية التي تؤديها اللغة في الاتصال بين الناس ، وثانيهما : الطرق الشكلية التي ترتبط بها هذه التصوُّرات ، ويسميها العمليات النَّحْوية [٣٧]. وبهذا تدرس اللغة بمنهجٍ

عِلْمي يرفض إخضاعها لتصوُّرات مسبَقة ، وتعالج مستويات الصوت والكلمة والجملة التي تخضع للتطبيق . ومن هنا تفهم نظرته إلى أن المنهج العلمي ينبغي أن يتركز على دراسة التراكيب الشكلية للغة ما .

بيد أن هذا الاهتمام بالتركيب الداخلي للغة أكثر مما ينبغي قد قوبل بنقد شديد من فيرث J. Firth الذي عد ذلك إهمالاً لجانب الاستعمال الفعلي للغة في إطار المجتمع ، وما يمكن أن يفرضه المجتمع من الضوابط والقيود على مستعملي تلك اللغة . وبما أن المعنى هو ما يهدف المتكلم إلى إيصاله إلى أفراد المجتمع الآخر ، فإنه ينبغي التوجُّه إلى تحديد الضوابط التي تحكم الاستعمالات والسياقات التي تحدد معاني الكلمات . ويميّز هنا بين السياق اللُّغوي الفعلي verbal context وسياق الموقف context of situation ، وكلاهما يحكم الاستعمال ويضبط حركة الكلمات ، حيث يبين الأول أن الكلمة لا يتحدد معناها إلا بعَلاقاتها مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية [٣٨] ، ويبرز الثاني أوجه التغيُّر الذي يصيب المدلولات باختلاف المواقف التي تستخدم فيها الكلمات (تحديد الظروف والملابسات التي تحيط بالمستوى الأول) . وهكذا فقد انتهى إلى أن تحديد المعنى يتوقف على :

١- تحليل السياق صوتيًا وصرفيًا ونَحْويًا ومُعْجميًا .

٢- بيان شخصية المتكلِّم والمخاطَب والظروف المحيطة بالكلام .

٣- بيان نوع الوظيفة الكلامية .

٤- بيان الأثر الذي يتركه الكلام [٣٩] .

ويُظهر هذا الاتجاه العنايةَ بعناصر بلاغية وتداوُليَّة إلى جانب العناصر اللُّغوية في تحديد المعنى ، وهي عناصر جوهرية في التحليل ، تفسر ذلك الموقف الذي اتخذته الاتجاهات الشكلية من هذا الجانب .

وعني أصحاب هذا الاتجاه بالتوسُّع في هذه الأفكار ، فبدأوا بتحليل المفاهيم العامة والخاصة التي يرغب كل أنسان أينما كان في التعبير عنها من خلال اللغة ، ودراسة الخصائص العامة والخاصة التي يؤديها كل تركيب لغوي ، وحاولوا الوصول إلى الضوابط التي تحدِّد ما هو عام وما هو خاص . غير أنَّ الأمر تجاوز هذا الحد إلى القول بأن الكلمات ليس لها معان ، وإنما لها استعمالات ، وأن هذه الاستعمالات تخرج بها من محيط اللغة الساكن إلى محيط الكلام المتحرِّك ، كما أن معنى الكلمة يكمن في استخدامها ، أو كما يقول الفيلسوف الألماني فتجنشتاين Wittgenstein : لا تبحث عن كلمة ، بل ابحث عن استعمالها [٤٠].

وكان لنهج تشومسكي في تحليل الجملة أثر واضح في محاولة تلميذيه كيتس Katz وفودر Forder تحليل المعنى على نحو مماثل ، يقوم على مبادئ جوهرية مستقاة من قواعد تحويلية - توليدية ، بعد أن ضم إليها مبادئ أخرى من نظريتي السياق والمجال الدلالي في تصوُّر خاص أطلق عليه « التحليل التكويني للمعنى » . ويمكن في إطار هذا التصوُّر التوصُّل إلى المعنى الدقيق للكلمة ، من خلال تحديد عدد من العناصر أو المكونات أو الملامح الدلالية التي تميزها عن غيرها . ويدخل في تكوين هذه العملية المعقدة النحو والدلالية والسياق .

وبرغم ما يكتنف هذا النهج من صعوبات ، إلا ، أنه - في حقيقة الأمر -

قد أعاد الربط بين مستويات اللغة لإظهار العَلاقات القائمة بينها ، وكيفيات التفاعل ، والتأكيد على استحالة استخراج الدلالات من تحليل مستوى بعينه . وما يهمنا هنا هو انتقال هذه المبادئ إلى نماذج النصوص وقدرة الأخيرة على الدمج بينها في نسق سلِس ، كما سيتبين فيما يلي . وقد عبَّر أغلب علماء النص عن هذا النوع من الامتزاج في أكثر من موضوع من مؤلفاتهم ؛ إذ إن علم لغة النص لا يُعنى أساسًا بأشكال ونماذج أسلوبية محددة ، بل يُعنى - بوجه عام - بتراكيب أشكال الاتصال النصية واستعمالاتها وتحليلها داخل إطار مدمج ومتداخل .

بعبارة موجزة : كيف يوظف نص ما في لغة ما ؟ يرى ڤندايك Van Dijk أن البحث في توظيف النصوص يعني تحليل خصائص معرفية عامة تمكن من إنتاج معلومة نصية معقدة وفَهْمها ، ويجب أن يرد هنا ، كيف تحدد هذه الأشكال النصية المختلفة السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، وكيف تغيرها ، وكيف يكون السياق - على عكس مما سبق - محددًا لتركيب النص (٤١) .

ولا يخرج عن هذا الإطار الموسوم لتتبُّع الأفكار التي تأثر بها علماء لغة النص ، وحيث ، في نهاية الأمر ، نجد في مناهجهم ونماذجهم وتحليلاتهم الإشارة إلى تلك المبادئ التي أرساها هيلمسلف L. Hjelmslev مع زميله بروندال (خاصة) وأودال (٤٢) . تلك المبادى التي تشكلت في نظرية أطلق عليها الجلوسماتيك Glossematik (٤٣) تتسم بالتجريد والنزعة المنطقية الرياضية . فاللغة - في تصوُّره - كِيان صوري ، شكل أكثر من كونها مادة . هذا الشكل أو الكيان الصوري المجرد يخضع لنسق من العَلاقات الداخلية

يمكن دراستها من خلال نوع من المعادلات الجبرية اللُّغوية ، مستقلة عن المعاني والأصوات ، وهما الجانبان اللذان جنبهما في البحث والتحليل . فالربط بين الشكل والجوهر (المادة) ينتج طبقات أربعة (4 strata) ، وهما طبقتان على مستوى المعنى : (الجوهر ويعني به الدلالة ، والشكل ويعني به النحو) ، وطبقتان على مستوى اللفظ (٤٤) : (الجوهر ويعني به الأصوات ، والشكل ويعني به الفونولوجيا). وما يعنى به في كِلا المستويين هو الشكل ، أي النحو والفونولوجيا ، فهما أساس الوصف اللُّغوي . أما الجوهر في كِلا المستويين ، أي الدلالة والأصوات فهي عوامل مساعدة . وبعبارة أخرى ، إن شكل المحتوى وشكل التعبير يمثلان معًا الرمز اللُّغوي بجانبيه ، وهذا معناه أنهما الموضوع الحقيقي لعلم اللغة . أما الجانبان الآخران ، وهما (جوهر المحتوى وجوهر التعبير) ، فهما يؤديان إلى تداخل علم اللغة مع علوم أخرى ؛ ومن ثم ينبغي أن يبحث علمُ اللغة الشكلَ منعزلاً عن الجوهر (٤٥) .

الحق أنه لا خلافَ على تأثُّره بثنائيات دي سوسير ، إلا أنه قد أعاد صياغة ثنائياته في إطار هذه النظرة الشكلية المنطقية الجبرية للغة . إنه يقابل بين النظام والنص (٤٦) في مقابل ثنائية دي سوسير اللغة والكلام ، كما قابل بين المحتوى والتعبير في مقابل ثنائية الدال والمدلول . فهو يقدم النظام أو النسق على العناصر ، ويرى أنه لا يكفي أن نقول إن الوحدة اللُّغوية لا تُعرَف إلا بغيرها من الوحدات ، كما رأى دي سوسير ، بل يجب أن نقول إنها مكونة من مجموع عَلاقاتها بباقي الوحدات . ولا يعنيه هنا البحثُ عن المادة التي تشكلها ، بل الشكل الذي تظهر فيه . فهو يهدف إلى تحديد نوع العلاقات التي تربط عنصرًا ما ببقية العناصر .

فالعناصر التي تشكل من عَلاقات على مستوى Syntagma تختلف عن العناصر التي في علاقات على مستوى Paradigma. ويرى هيلمسلف أنه يمكننا – بناء على هذا الأساس – تحديد النظام اللُّغوي شكليًا على أنه تدرُّج من البراديجمات (النماذج الرأسية الجدولية)، والنص على أنه تدرُّج من السينتجمات (التكوينات الأفقية النَّحْوية).

ويلاحظ هنا أن النص عنده ليس سوى تركيب للعناصر الشكلية أو تركيب شكلي من عناصر متعدِّدة؛ ومن ثم فإن النصَّ حين يتحقق في جوهر، فإنه ينتمي إلى جانب الكلام. وتتضح العَلاقة عنده بين النظام والنص من قوله إن اللغة توجد قبل أن تتحقق في النص، كما أن وجود أي نص يفترض بالضرورة وجود نظام لُغوي، وأن هدف التحليل اللغوي هو تمثيل التقدير الجبري على أساس إمكانات الارتباط التي يمكن أن نتوقعها في النصوص التي لم تحلَّل بعد (٤٧).

وهكذا، لا يتصور النص دون النظام، كما لا يتصور الشكل دون الجوهر والتعبير دون المحتوى، ويؤدي هذا التلازم في إطار هذه النظرية إلى إمكان التوازي أو التماثل الشكلي بين مستويات التعبير ومستويات المحتوى، ويفرض ذلك معالجة على نحو مماثل، وبالتالي نصل آخر الأمر إلى وجود نوعين متساويين من العَلاقات والوظائف في كلا الجانبين. ويهمنا هنا النقطة التي أثارت خلافًا في البحث النصي، أعني تأكيد هذه النظرية على استقلال التحليل اللُّغوي عن المجالات الأخرى؛ ومن ثم فإن تركيب اللغة لا يتحدد من معطيات خارج مجال اللغة، أو يقوم على أسس بعيدة عن ظاهر اللغة. ويعنينا هنا تلك النظرة إلى اللغة، والتفرُّد بأن اللغة مرتبطة دائمًا

بالاستعمال ، حيث ترى الإنسان الناطق منتجًا للنص اللُّغوي في كل حال ، وليس مرتبطًا باللغة مرة واحدة أثناء النطق كما ترى مدرسة براغ (٤٨) .

ويقتصر توقفنا عند المنهج التجميمي Tagmemik لبايك K. L. Pike على نقاط محددة ، لنعرف : هل استقر مستوى النص - كما يقول سوينسكي - في وحدات السياق والسلوك ، المنظمة من الناحية التداولية أم لا ؟ وهل عني بتفرّع النص إلى فقرات وبالتالي إلى أجزاء دون أن تفسر العلاقات تفسيرًا لُغويًا بصورة وافية (٤٩) ؟

إن السلوك اللُّغوي في إطار هذا المنهج ينبغي ألا ينحصر فهمه في إطار اللغة فقط ، بل لا بد من نظرية يمكنها وصفُ التفاعل المتبادل بين السلوك اللغوي وغيره ، ويهمنا هنا تلك الثنائية في معالجة السلوك ؛ إذ إن بايك يؤكد على وصف السلوك اللغوي عند الإنسان من وجهتي نظر مختلفتين ؛ الأولى تدرس السلوك على أنه خارج النظام اللُّغوي المعين ، فهي لا تتعدى أن تكون بداية ضرورية للنظام المقصود بالبحث . وهذه هي وجهة النظر التي سماها etic . أما الثانية وهي emic فإنها تنتج من دراسة السلوك داخل النظام (٥٠).

ويبدو أنه يَفْصِل ما هو وظيفي عما هو مادي ، حيث وضع المحتويات في عناصر لُغوية وظيفية emic ، تبيِّن مدى الوظيفة التي تؤديها في نظام اللغة المعينة ، وفي عناصر لغوية مادية لا ترتبط بوظيفة تؤديها في النظام اللغوي .
أما التحليل اللُّغوي فإنه يتناول ثلاثة مستويات متدرجة هي : الفونولوجيا - القواعد - القاموس . ويربط هنا بين المصطلحين السابقين ومصطلحين جديدين ، وهما Tagma ويعني به الوحدة خارج النظام ، أي وحدة كلامية

مادية etic ، و Tagmem ويعني به الوحدة داخل النظام ، أي وحدة كلامية وظيفية emic ، وهي تحقيق لها في موقع معين ؛ ومن ثم فإن التجميم هو أصغر وحدة حاملة للمعنى في الشكل النَّحْوي .

ويلاحظ أن الوحدة التجميمية تشتمل على ثلاثة جوانب : شكل تجميمي tagmemical form، وموقع وظيفي (نَحْوي) functional form ، وفئة شاغلة filler class ، إذ يمكن أن يشغل الموقع الوظيفي الواحد مجموعة من الوحدات الشكلية ، وهذه الوحدات قابلة للتبادل فيما بينها في داخل الموقع . وهذه الوحدات الشكلية النَّحْوية أو الشاغلات تصنف إلى فئات أو أقسام [٥١] . وهكذا فإن هذه النظرية التجميمية تقوم أساسًا على الصلة بين الموقع (النَّحْوي) slot ، وما يشغل هذا الموقع filler ، ومن ثم فإن هذا التحليل يراعي الشكل (شكل الوحدة النَّحْوية) ، والوظيفة (المعنى النَّحْوي الذي تؤديه) . وينبغي أن يوضع في الاعتبار أيضًا أن كل مستوى من مستويات التحليل يتضمن مجموعة من التكوينات النحوية syntagmes مع تنوُّعاتها allosyntagmes المختلِفة ، وأن كل تكوين منها يحلل إلى مجموعة متشابكة من التجميمات . وينظر إلى الجملة في إطار هذا التصوُّر على أنها سلسْلة من التكوينات المتراصة بعضها إلى جوار بعضها الآخر [٥٢] .

ويلاحظ أيضًا أن هذه التجميمات تنقسم إلى إجبارية واختيارية ، وإلى ثابتة وحرة في إطار تلك التكوينات النَّحْوية . ولا يخرج هذا على الوصف التقليدي ، غير أنها محاولة لوصف لغة معينة وصفًا دقيقًا للوصول إلى حقائق تركيب هذه اللغة ، دون فصل بين مستوياتها المتدرِّجة ، غير أنه وصف يحافظ على الشكلية في المقام الأول ، ويهمل الدلالات العامة

والخاصة التي تفصل بين الأبنية النَّحْوية . وقد اعتمد هارفج - كما سنرى فيما بعد - أفكار بايك في تحليله النصِّي، وبخاصة ثنائيته التي تقدم شرحها ، وهي التمييز بين عُنصر لُغوي مادي وعنصر لُغوي وظيفي .

وقبل أن ننتقل من هذه الاتجاهات الشكلية إلى مبادئ النحو التحويلي الذي تأسَّس على قواعد شكلية في مراحله الأولى ، ثم أدخلت تدريجيًا عناصر دلالية ، وانتهى الأمرُ إلى تفرُّع اتجاهات توليدية عنه دفعت بعناصر دلالية وتداولية متشعِّبة ، وأعيدَ إلى العناصر النَّحْوية كثيرٌ من المعارف والمعلومات التي تسهم في فَهْمها إسهامًا كبيرًا . وتطورت الحال من مراعاة المتكلم المنتج للغة - فهو قادر على إنتاج جمل جديدة لم يسمعها من قبل ، كما أنه قادر على فَهْم الجمل التي ينتجها متكلمون آخرون - إلى مراعاة المتلقي أيضًا ، وظروف التلقي ، وأشكال التلقي ، والعَلاقة بين المنتج والمتلقي ، والنص وتعدّد إنتاجه من خلال تعدُّد أوجه أو كيفيات التلقي ، أو ما يسمى بتعدُّد القراءات ، وغير ذلك من الأفكار التي نتجت عن تجاوز حدود الوصف والتحليل إلى آفاق التفسير والفَهْم . أقول قبل هذا الانتقال أشير إلى محاولة لامب S. Lamb الذي تأثر بنظرات هليمسلف وهوكيت بوجه خاص ، من خلال دراسة اللغة كنظام من العَلاقات دراسة أشبه بالجبرية ، وكان يهدف من ذلك إلى إيجاد نموذج لُغوي يمكنه من خلاله أن يصف قواعدَ اللغة ونظامها على أساس الربط بين الأفكار أو المعاني والأصوات التي تعبّر عنها .

ويرى أن التركيب اللُّغوي لكل لغة يتكون من طبقات أربع Schichten = Strata على الأقل . أما بالنسبة للإنجليزية وبعض لغات أخرى

فيجب أن تعد ست طبقات . وترجع طبقتان في كلٍّ إلى المكوّنات الأساسية لتركيب الإنجليزية ، وهي : السيميولوجيا ، والقواعد (بمفهوم ضيق) ، والفونولوجيا : طبقة ما فوق السيميمية و السيميمية للسيميولوجيا التي تقابل المعنى ، وطبقة الفونيمية وما فوق الفونيمية للفونولوجيا التي تُعْنى بأصوات اللغة ، وأخيرًا الطبقة اللكسيمية والمورفيمية للقواعد التي يرتبط من خلالها السيميولوجيا والفونولوجيا (٥٣).

ويلاحظ هنا أنه أدخل السيميولوجيا ، وهي مفهوم أوسع من الدلالة ، بحيث نجد اهتمامًا بالمعنى والمعلومات والمعارف التي تستخلص من التركيب اللُّغوي ، ويفرق هنا بين المعلومة المؤثرة والمعلومة السطحية ، وتدخل هنا معارف غير لُغوية extralinguistic (٥٤) في التحليل ، غير أن القواعد ما تزال هنا هي الضابط للحركة الموجودة في طبقتي السيميولوجيا وطبقتي الفونولوجيا وتجمع بينهما في نسيج متداخل . وكان من الممكن أن يتعمق إسهام هذه المحاولة في التحليل النصي ، لولا إغراقها في تعقيدات الأشكال التخطيطية وغموض الدور الذي تؤديه طبقتا السيميولوجيا .

ولا يعني ذلك التَّتَبُّع الدقيق لبعض الأفكار في اتجاهات البحث اللُّغوي المختلِفة أننا نحيد عن الهدف المنشود من هذا البحث ، وإنما نضع في اعتبارنا دائمًا أن نتوقف عند تلك التصوُّرات التي أسهمت بصورة أساسية في البحث النصي ، فلا يوجد انفصالٌ بين أفكار وتصورات فلسفية أو اجتماعية أو نفسية أو لُغوية أو أدبية أو بلاغية . . . إلى آخره ، فكلها تتساوى بقدر ما تداخلت وشكلت أسس اتجاهات نصية معاصرة ، وإن كانت هذه الاتجاهات تبرز خصوصيات تجعلها تنماز بعضُها عن بعض ، إذ نجد أحيانًا غلبة الملامح

البلاغية على اتجاه ، واعتماد اتجاه آخر على أسس فلسفية ، وربط اتجاه ثالث بين مبادئ اجتماعية ونفسية ، ورفض اتجاه رابع إدخال عناصر غير لُغوية في التحليل النصي والإصرار على العناصر اللُّغوية ؛ لأن البحث في اللغة ذاتها ومن أجل ذاتها ، وغير ذلك من الاتجاهات التي لا يتسع المقامُ لسردها .

وما يزال السؤالُ حول ماهية علم لغة النص مثار جدل بين الباحثين ؛ فماذا يريد علم لغة النص بالضبط ؟ وما قيمة النظرية النصية ؟ وما هي عناصر الاستقلال والتفرُّد وعناصر التبعية والامتزاج ؟ ويحاول كوزريو Coseriu أن يقدِّم إجابة سؤال طرحه ، وهو : لماذا نحتاج إلى علم لغة يدرس النص ؟

ويجيب عنه قائلاً : علم لغة النص – في رأيه – ليس في الحقيقة شيئًا غير المقدرة التأويلية ، ونظرية علم لغة النص ليست شيئًا غير نظرية علم التأويل (التفسير) ، وذلك باعتبار أن علة إنشاء هذا العلم تقوم على الحقيقة القائلة بأن الأمر يتعلق مع النص حول مستوى مستقل لما هو لُغوي ؛ لا يمكن أن يوضحه مستوى الكلام بوجه عام وَحْدَه ولا مستوى اللغات المنفردة (المعنية) (٥٥).

وينشغل هنا بتحديد ما هو مختلِف وما هو مشترك ، و بعلاقة ما هو لُغوي بما هو غير لغوي ، وتأليف النص بلغة معينة وبلغات مختلفة ، وغير ذلك من صور التمييز التي تكشف عن تعقُّد كثير من مسائله ، ويثير فكرة تستحق النظر والتأمل ، حيث يميز بين قواعد النص الخاص وقواعد اللغة العامة التي كتب بها هذا النص ، ويفسِّر ذلك في إطار الانحرافات ، إذ يقول : فالانحرافات عن قواعد لغة معينة ما ممكنة دائمًا . وما هو أكثر

أهمية : أن هذه الانحرافات – في العادة – لا تفسر في حد ذاتها ، بل تظهر كأنها يمكن افتراضُها بشكل كامل ، حين يدفع بها (يحفزها) تشكيل النص أو وظيفة نصية (٥٦).

ويرجع ذلك إلى إمكان أن يظهر النص الخاص قواعد تخرج عن نمطية قواعد اللغة المعينة ، وإمكان أن تكون الانحرافات ناتجة عن الحفز motivation الذي نجده في النص ، أو أن الذي دفع بها هو تشكيل النص ذاته ؛ فللنصوص أعراف خاصة بها ، وهي مستقلة عن لغة معينة .

على أية حال ليست هذه النظرات بمعزِل عن عناصر شاركت إسهامات مختلفة في وضعها ، وحَرَصت على إيجاد صيغة دمج مناسبة بينها لإزلة أي شكل من أشكال التنافر . ولا يمكن أن ننكر جهود الباحثين للوصول إلى معايير موضوعية في التعامل مع النص (٥٧)، ومع ذلك تظل هذه الموضوعية نسبية ؛ إذ إن من يعالجها هو ذات في المقام الأول . ومهما حاولت هذه الذات أن تتجرَّد وتنأى بنفسها عند التحليل ، فإنها لا يمكن أن تصنع ذلك في العملية الأولى حين تقع على النص ، ويبدأ من خلال عمليات القراءة صراعٌ شديد ، في محاولة منها للتغلُّب على لغته والدخول إلى عوالمه وكشف أبنيته واستنطاق مكوناته وسَبْر أغواره .

إننا في الحقيقة نعيد بناءه في عقولنا ونقيم عَلاقات بين مكوِّناته ، وتدخل حينئذٍ معارف كثيرة مختزنة في الذهن . وعلى الرغم من الخلاف حول هذه القضية فإننا لا نميل إلى رأي من ذهب إلى أننا لا نفهم النص ولا نفسِّره كما هو في ذاته ، وإنما وَفْق تأثيره فينا ، وطريقتنا في تلقيه ؛ وذلك يعود إلى

مقولة كانط Kant : إننا لا نعرف الموضوعات إلا كما تبدو لحواسنا ، لا كما يمكن أن تكون عليه في ذاتها . وما أدى إليه تفسيرها حيث عد النص ظاهرة ، أو وجودًا في ذاته ، يصعب على القارئ سبر غورها ، وكل ما يستطيع أن يفعله هو أن يركب الظاهر الذي أتيح له ، من خلال تأثره به . أما باطن النص وما أطلق عليه (النص الحقيقي أو الموضوعي) فإنه يندّ عن أيّ تفسير .

على أن هذه النظرة الميتافيزيقية لم تلق قبولاً واسعًا ، ولم تحُل دون محاولات فَهْم النص وتفسيره ، ولا يغيب عنا عزوفُ علماء اللغة عن هذا الجانب لما يثيره من خلاف ، بتجاوز ظاهره إلى أبعاده بمشاركة القارئ مشاركة فِعْلية في إعادة إنتاج النص ، ويتضح ذلك في نظرة بتي ، حين يحيل في فَهْم العَلاقة بين اللغة والكلام إلى التمييز بين التفسير والفهم ، إذ يبدو الفهم دائما شيئًا أكثر من مجرد معرفة معنى الكلمات أو مغزاها ، وعلى السامع أو القارئ أن يشارك في هذا الشكل من الحياة مشاركة لا تقلُّ عن درجة المتكلم أو الكاتب ، من أجل أن يكون قادرًا لا على فهم الكلمات المستخدمة فحسب ، بل على المشاركة في تبادل الفِكر الذي يقدّم إليه أيضًا (٥٨) .

إن قراءة النص ومحاولة فَهْمه بَعثٌ له من جديد ، إحياء له من عالم الرُّكود والسُّكون إلى عالم الحياة والحركة ، فالقارئ الفاعِل هو الذي يعيد بناء ما خلَّفه النص من تصوُّرات في شبكة منسجمة الخيوط . وإذا توقف قارئ عن حد القراءة فقد أراد أن يظل محتفظًا لذاته بالمتعة التي تحققت له من هذه العملية ، وأن يبقينا حائرين نتسائل : هل انفتح له النص أم لا ؟ وربما تَشكَّكنا في كفاءة هذا القارئ بوجه عام .

إن تحليل النص – كما قلنا – لا يتوقف عن استقاء المعايير والضوابط تحقيقًا

لهدفه . و وجد علماء النص في التراث اللُّغوي معينًا لا ينضب ؛ يقدم تصوُّرات غير محدودة ، يعيدون صياغتها ثم توظيفها في نماذجهم التحليلية ، بحيث تنقل من مستوى محدود إلى مستوى غير محدود يبرز جوهر اللغة و وظيفتها ، ويطرح فهمًا أعمق لتلك الظاهرة اللسانية ، إلى الحد الذي يرى معه أحدُ الباحثين أن الفَهْم الحق للظاهرة اللِّسانية يوجب دراسة اللغة دراسة نصية ، ليس اجتزاء الجمل والبحث في نماذجها ، وتهميش دراسة المعنى ، كما ظهر في اللسانيات البلومفيلدية أول أمرها (٥٩) ؛ ومن ثم كان التمرُّد أكثر اتساقًا مع الطبيعة العلمية للدرس اللساني الحديث . إن دراسة النصوص هي دراسةٌ للمادة الطبيعية التي توصلنا إلى فَهْم أمثل لظاهرة اللغة ؛ لأن الناس لا تنطق حين تنطق ولا تكتب حين تكتب – جُملاً أو تتابعًا من الجمل ، ولكنها تعبِّر عن الموقف اللُّغوي الحيِّ من خلال حوار معقَّد متعدِّد الأطراف مع الآخرين . ويكثر في هذه الحال تصادم الاستراتيجيات والمصالح وتعقُّد المقامات .

ومثل ذلك نراه في حدث الكتابة ، حيث تتعقد العَلاقات بين مكونات الصياغة اللُّغوية ، وترتد أعجازها على صدورها ، وتتشابك العَلاقات في نسيج معقَّد بين الشكل والمضمون على نحو يصبح فيه ردُّ الأمر كله إلى الجمل أو نماذج الجمل تجاهلاً للظاهرة المدروسة ، وردًّا لها إلى بساطة مصطَنَعة تخل بجوهرها ، وتفضي إلى عزل السياقات المقالية والمقامية والأطر الثقافية ، واعتبارها أمرًا قائمًا خارج النحو وطارئًا عليه (٦٠).

إن الدعوة إلى ضرورة امتداد نطاق الوصف النَّحْوي إلى ما وراء الجملة تكمن في طياتها ضرورةُ الاتساع في الأدوات والوسائل ، وإدخال عناصر

ومعايير كانت جزءًا من الدرس النَّحْوي ، أو هي جديدة عليه نتجت عن تجاوز أطره التقليدية وتداخله مع أوصاف أخرى تشترك جميعها في تقديم وصف شامل لبنية النص . وربما تقدم عناصر نَحْوية توضيحًا لجوانب دلالية ، وتقدم عناصر دلالية تمييزًا لعناصرَ نَحْوية ؛ إذ إن مستويات النص المختلفة تتفاعل فيما بينها ، ويجيز التحليلُ لنفسه أن يفكِّكَها ليعيد بناءَها ثانية .

ومن الأفكار التي تتردد في البحوث النصية فكرةُ تقسيم الجملة على أساس معيار وظيفي ، التي تعود إلى مدرسة براج ، إذ يُبنى التحليل - كما بيَّنا - على الشكل أساسًا ، وإن كان يربط بالوظيفة . وتذهب إلى وجوب التمييز بين وظيفتين إخباريتين لهما أهمية دلالية . هاتان الوظيفتان تتمثلان في ذلك التتابع لمعلومة معروفة تخبر عنها ، يطلق عليها الموضوع Thema ، ومعلومة جديدة تخبر عن الموضوع ، يطلق عليها المحمول Rhema (٦١) . ويرى سوينسكي أن مدرسة براج قد أسهمت من خلال عناصر المعايير الوظيفية للجملة في بناء منهج تحليل سياقي (٦٢).

وقد نقل هذا التصوُّر من مستوى تتابع الجملة إلى مستوى تتابع النص ، واحتضنه التوليديون ، وتوسَّعوا في توظيفه . ويحاول هوكيت Ch. Hockett أن يربط بينهما وبين السياق والنص ، فأعاد صياغة فكرة الجملة الوظيفية من خلال مصطلَحَي Topic ، ويعني - لديه - المعلومة التي عُرفت من السياق ، سواء عدَّت موضوعًا أو محمولاً ، و Comment ويعني المعلومة الجديدة في النص بغضِّ النظر عن التمييز السابق .

ويبدو أن ذلك التصوُّر قد لقي استحسانًا من قِبَل بعض علماء النص ،

فأعادوا عرضه بشكل موسَّع ، ويحاول درسلر أن يحدد قيمته ، حين يرى أن الأمر يتعلق – هنا – باستخدام جملة ما في سياق لُغوي وسياق غير لغوي من خلال اعتبار خاص لتوزيع معلومات قديمة ومعلومات جديدة في الجملة ؛ إذ إن المعلومات القديمة (المحور) تقدم في الأغلب من خلال جمل سالفة للنص ذاته (٦٣) . وعلى الرغم من غموض العبارة إلا أنه يشير إلى فكرة جوهرية في التحليل النصي ، وهي ارتباط جمل نص ما بعضها ببعض من خلال ارتباط موضوعاتها Themata ، ويراد من ذلك تحقيق وصف مضموني للنص .

ولم يخرج كوخ W. Koch عن إطار هذا التصوُّر حين دعا إلى تجزئة عناصر النص تجزئة محدَّدة من الناحية اللُّغوية ، وَمبْنية بناء متدرِّجًا . وقد أطلق على هذه العناصر الوحدات النصية Texteme ، ومن بينها Topic لما قد عرف من السياق ، و Comment للمعلومة الجديدة وفسَّرهما بعد ذلك تفسيرًا دقيقًا (٦٤). غير أن تجزئة النص قد ارتكزت على معايير أخرى تجاوزت الوصف الشكلي وقدَّمت تصوُّرًا أكثر شمولاً وتماسكًا في بعض الاتجاهات ، كما سنرى فيما يلي .

بيد أن البحث اللُّغوي قد أبى إلا أن يقدم للعلوم اللُّغوية وغير اللغوية – على حدٍّ سواء – نظرية لا تقل بأية حال مبادئها وتصوراتها عن تلك التي قدَّمَها دي سوسير ، نظرية لوصف تركيب اللغة الإنسانية وتفسيرها بطريقة مَنْهَجِيَّة Systematic وتمثل ذلك في نظرة تشومسكي ؛ إذ إن معرفة النحو التحويلي وفَهْمه يعد ضرورة أساسية لأي إنسان في أي تخصُّص يرغب في دراسة قدرة الإنسان اللُّغوية والوقوف على مدى أهمية اللغة في كافة نواحي النشاط الإنساني ، وسبر تلك العَلاقة الفريدة الجوهرية التي يقال إنها

تربط بين تركيب اللغة والخصائص الفِطْرية innate properties للعمليات العقلية [٦٥].

والأمر هنا لم يتوقف عند حدود الوصف ، كما يتبين من النقد الذي وجَّهه تشومسكي إلى اتجاهات التحليل السابقة ، بل إنه قد تجاوزه إلى التفسير الذي يعد في إطار الاتجاه العقلي الذي يؤمن به صاحبُ الدور الحاسم في إظهار تلك العمليات العقلية التي تكمن وراء مستوى الوعي الفعْلي أو حتى الكامن . ويحتل النحوُ في هذا الاتجاه مركزًا متقدِّمًا ؛ إذ إن اللغة في إطار النظرية التحويلية تُعدُّ مجموعة من الجمل التي ينتجها النحو . فهذا النحو - إذن - نحو جملة أيضًا ، حيث تبدو الجملة فيه هي المقصد الأساسي في القضية التحويلية . وتلعب فكرة النحو الذي يجسِّد مبادئ صياغة الجملة وتفسيرها دورًا حاسمًا في شرح كيفية إنتاج المنطوقات غير المألوفة وفَهْمها ، والحكم بأنها صحيحة نَحْويًا أو غير صحيحة . فالشخص الذي يفهم مبادئ صياغة الجملة سوف يكون قادرًا على تطبيقها على أية جملة ، حتى الجملة التي لم يسمعها من قبل ، والشخص الذي ليس لديه معرفة عن مثل هذه المبادئ لن يكون قادرًا على التعامل مع المنطوقات بهذه الطريقة .

وفوق ذلك ، إن هؤلاء الذين يظنون أن ليس هناك ما يسمى بالمعرفة غير الواعية يجدون صعوبة في شرح ما يجري عند تأدية فعل من الذاكرة . والذاكرة هي الحالة الكلاسيكية للمعرفة غير الواعية . فإن تتذكر شيئًا يعني أن تُحضِر للوعي مادة من المعرفة المخزونة غير الواعية . وهكذا ، فمهما كانت فكرة المعرفة غير الواعية فكرة بغيضة ، فإنها تُتضَمَّن بالضرورة في السلوك اللُّغوي وغير اللغوي على السواء [٦٦].

تلك المعرفة لها مبادئها وقواعدها ، وهي التي تميز الإنسان ، ويجب أن يتجه البحثُ اللُّغوي إليها ، كما سيتبين من هذا العرض الذي يركِّز على أفكار من هذا الاتجاه ، أسهمت في بناء عدد من النماذج النصية إسهامًا فِعْليًا ، وأثرت في أشكال التحليل النصي تأثيرًا ملحوظًا انعكس في بعض الاتجاهات التي بنيت مكوِّنات نماذجها على أسس النظرية التحويلية ، ولم يَحُلْ تطوير هذه المكونات وتوسيع تصوُّراتها دون الكشف عن أصولها ، ولا ينبغي كذلك أن نغفل التأثير الذي اتخذ أشكالاً متباينة في اتجاهات بنيت تصوّراتها على أساس مبدأ النقض أو المخالفة .

إن الإنسان يختلف عن الحيوان والآلة (٦٧) ، بل إنه ينفرد بتلك القدرة على التحكُّم في اللغة ، فهي في الحقيقة خاصية يتميز بها الجنسُ البشريُّ ؛ لأن نظم الاتصال التي تستعملها الكائناتُ الحية الأخرى من غير بني الإنسان ليست لها هذه القدرةُ غير المحدودة التي تملكها اللغة الإنسانية ؛ إذ إن معظم نظم الاتصال (هذه) . . . ذات قدرات محدودة أو مغلقة ، بمعنى أنها لا تستطيع أن تنقل إلا عددًا محدودًا ضئيلاً من الرسائل الغريزية ذات الدلالة الثابتة ، كما لا يستطيع الحيوانُ أيضًا أن ينوع أو يكونَ جملاً جديدة (٦٨) .

ويعني بتلك القدرة الإبداعية creativity قدرة اللغة الإنسانية غير المحدودة (٦٩) ، تلك القدرة التي تجعل أبناء اللغة الواحدة قادرين على إنتاج وفَهْم عدد كبير ، بل غير محدود من الجمل التي لم يسمعوها قَطُّ ، ولم ينطق بها أحد من قبل . وعلى النظرية النَّحْوية - كما يرى تشومسكي - أن تعكس هذه القدرة أو المعرفة أو الكفاءة competence؛ إذ إن الطفل الذي تعلم لغته الأم - كما يؤكِّد - ينجز عملاً ذهنيًا باهرًا ، فهو يسيطر بذلك على

النحو في ذهنه ، وهو يكون بذلك قد بنى نظرية للغة تقريبًا . فالطفل يكتسب لغته الأم عن وعي وإدراك حتى في سنه المبكرة جدًّا ، وأنه حالما يستوعب القواعد المختلفة التي تعتمد عليها اللغة ، تكون عنده القدرة على الخَلْق ؛ أي تركيب الجمل المختلِفة التي يريدها في الوقت والظروف المناسبين ، دون أن يكون بالضرورة قد سمع تلك الجمل وحفظها ممن حوله . بل لقد ذهب إلى أبعد من ذلك فقال إن الطفل لا يولد وذِهْنه صفحة بيضاء ، بل يولَد ولديه قدرة فِطْرية على تعلُّم أية لغة من لغات العالم . وقد شرح تلك القدرة الفِطْرية بأنها بالنسبة للطفل الوليد ، تتألف من معرفة مسبقة بتلك القواعد العامة التي تقوم على أساسها جميعُ لغات العالم [٧٠] .

ولا يعني ذلك أنه يرفض الاستخدامات الفِعْلية للغة - كما كانت تفعل الاتجاهات السابقة - بل يرى في دراستها سبيلاً إلى الوصول إلى تلك القدرة . أما الاكتفاء بحد الأداء اللُّغوي performance فيتوقف عند حد السطح أو الوصف الشكلي ، وعَجْز عن الكشف عن تلك القدرة التي تستطيع وَحْدَها أن تفسِّر أمثلة الأداء الممكنة كلها . وهكذا لا يكون الوصفُ اللُّغوي للغة إجراءً شكليًا ، بل هو محاولة لاكتشاف طبيعة سيطرة المتكلم على تلك اللغة ، محاولة للوصول إلى وضع نموذج لتلك الكفاءة التي تقف وراء كل أداء لُغوي . هذا النموذج يضم مجموعة من القواعد التي تصف الاستعمالات أو عمليات الأداء ، وتسمح في الوقت نفسه بتوليد الاستعمالات الممكنة في اللغة [٧١] .

هذا النموذج نموذج نَحْوي في المقام الأول ؛ إذ هو المستوى الأساسي للغة ، والجملة هي الوحدة الأساسية ، والنحو هو الذي يولِّد التراكيب ،

وقواعده هي التي تفسِّر تلك المعرفة / القدرة / الكفاءة التي يولد بها ابن اللغة ، وتوصف بأنها حدسية [٧٢].

وبغضِّ النظر عن ذلك التوسُّع في تلك الفكرة والوصول بها إلى حدِّ القول بامتلاك الطفل القواعدَ العامة المشتركة بين كل اللغات الإنسانية بوصفها جزءًا من تكوينه العقلي الفِطْري ، وقد أطلق عليها « الكليات اللغوية » ؛ إذ يولد مزودًا بمعرفة تامة بالنحو الكلي أو الكوني ، وقد ربط بين هذه الكليات واكتساب الطفل أية لغة إنسانية ، حيث يقول : « لا بد أن نسلِّم بتركيب داخلي غني وكاف ، بنظرية محدَّدة للقواعد الكلية التي تحدِّد إسهامه في اكتساب اللغة » [٧٣] - فإنه يسعى إلى هدف مثالي ، لا يقنع بالوصف والتفسير ، إذ تكمن مهمة اللُّغوي في اكتشاف هذه الكليات و وصفها واستنباط قواعدها ، وهو الهدف النهائي إذ يحكم على النحو بأنه نحو كاف [٧٤]، أي حين يتناسب مع تعميمات مهمة يمكن أن نطلقها حينئذٍ على اللغات كلِّها . ويذهب تشومسكي إلى أن النظرية الكلية للغة يجب أن تحتوي إلى جانب سلسلة القوانين العامة حول طبيعة اللغة والنحو ، على « مقياس للتقويم evaluation measure » ، يصمَّم لاختيار أفضل النحوات (الأنحاء) ذات الكفاية الوَصْفية البديلة للغة المعينة . والنظرية اللُّغوية الكلية التي تحتوي على مثل هذا المقياس ، يصفها بأنها كافية من الناحية التفسيرية ، لأنها سوف تفسِّر بناء الأطفال لنحواتهم بالشكل الذي يبنونه به . » [٧٥]

يرجع ذلك كما قلتُ إلى إيمان تشومسكي بضرورة الربط بين تركيب اللغة وتركيب العقل . وعلى الرغم من أن العمليات التي تستخدم في النحو لا تعكس بالضرورة العمليات التي تحدث في العقل ، فلا بدَّ للنحو أن يؤدي إلى

نفس النتائج باعتبار أنه نحو أضيفت عليه صفة الذاتية داخل عقل المتكلم (٧٦)، ولكنه على كلٍّ حال يؤمن بأن تركيب اللغة يتحدد بتركيب العقل الإنساني ، وأن وجود خصائص لُغوية كلية تجمع كل اللغات لهو دليل على أن هذا الجانب من الطبيعة البشرية واحد وعام عند جميع أفراد الجنس البشري ، بغضِّ النظر عن الأصل العِرْقي أو الطبقة الاجتماعية أو الفروق العقلية أو الشخصية أو الطبيعية (٧٧) .

لقد كان على تشومسكي أن يجرِّبَ عددًا من الأوصاف النَّحْوية للوصول إلى وصف أمثل للقواعد النحوية ، وعلى الرغم مما قيل عن تجاهل تشومسكي من خلال المقارنة بين أكثر من نظام نحوي لاختيار الأصلح منه ، تحقيقه مهمة وهي أن كثيرًا من اللغات لا تكاد تملك نظامًا نَحْويًا كاملاً أو قريبًا من الكمال - فإنه قد انتهى إلى أن وَضْع نظام محدد ثابت للتحليل اللُّغوي هدف طَموح جدًّا ، وأن أقصى ما تطمح إليه أية نظرية لُغوية هو أن تقدِّم لنا معيارًا أو إجراءً تقويميًا evaluation procedure ، يمكن عن طريقه أن يختار من بين الإجراءات أفضلها في التحليل اللُّغوي .

ومعنى هذا أننا لا نستطيع الحكم بأن وضعًا معينًا لمادة لُغوية هو الوصف الصحيح بشكل مطلق ، وإنما نستطيع القول بأن هذا الوصف أفضل أو أكثر صحة من أي وصف آخر لنفس المادة اللُّغوية ، لا أكثر ولا أقل (٧٨) .

وقد كانت هذه النظرةُ أساسَ تطويره المستمر لنموذجه النَّحْوي منذ أن طرح نموذجه الشكليَّ إلى حد كبير في التراكيب النحوية ، بل أتاحت تلك الحريةُ لكثير من تلاميذه تعديلَ كثير من مكوِّناته وإضافة مكونات جديدة إليه ، وبخاصة في المستويين الدلالي والتداولي . ويلاحظ أن

تشومسكي قد أدخل إلى نظريته - ولكن ذلك لم يتحقق دفعة واحدة ، وإنما بالتدريج ، وتبعًا لردود الفعل التي يستوعبها بعد طرح أفكاره - عناصرَ أو عوامل غير لُغوية وجد أنها مؤثِّرة في العناصر اللغوية ، ويتضح ذلك باهتمامه بالعمليات النفسية التي تفسِّر الاستعمال اللُّغوي وتصوُّرات منطقية ورياضية وبعض مفاهيم من نظريات الاتصال والآلية . ولا يعني أخيرًا استخدامه بعض المصطلحات مثل « جهاز وإنتاج ومتكلم » أنه يصف عملية الإنتاج دون عملية التلقي ، وأن القواعد النَّحْوية التي اقترحها في نموذجه لا تصف إلا الطريقة ينتج بها الكلام ، ولا تصف الطريقة التي يستقبل بها .

إن أعمال تشومسكي لا تبرز صراحة ذلك الجانب الآخر ، ومن الصعب أن نقنع بذلك الإحساس الذي لا يتجاوز شكلاً من أشكال التماس العُذْر . يقول ليونز ، دون أن يحدد مواضع التحذير التي سجلها تشومسكي : ولذا فهناك إحساس ما - كما سنرى فيما بعد - أن القواعد النَّحْوية التي اقترحها وقدمها تشومسكي تقوم فعلاً بإنتاج الجمل عن طريق تطبيق سلسلة متعاقبة من القواعد . ولكن تشومسكي يحذِّرنا دائمًا من أن نتصوَّر أن إنتاج الجمل تم من خلال نفس القواعد التي يُنتج بها المتكلم الجمل في أية لغة ؛ لأن قواعد اللغة إنما هي قواعد محايدة neutral بين الإنتاج والاستقبال reception ، وأنها قد تفسِّر إلى حدٍّ ما - كلاً من العمليتين ، ولكنها بلا شك تنحاز إلى أحداهما دون الأخرى (٧٩) .

وفي الحقيقة لا تقل ثنائيةُ البنية السطحية والبنية العميقة عن ثنائية الكفاءة والأداء في الأثر الذي أحدثته في اتجاهات التحليل النصي ، ولا ينبغي أن تفهم هذه الثنائيات على أنها مستقلة أو منفصلة ، ويضاف إليهما ثنائيات

القواعد التحويلية والقواعد التوليدية [٨٠] ، وتشكِّل جميعها بنية مترابطة متعدِّدة المستويات ، بعضها يظهر في أشكال فِعْلية ملموسة ، وبعضها الآخر يكمن خلف هذه الأشكال في هيئة قوانين أو ضوابط تحكم ذلك السلوك الإنساني المعقَّد الذي يطلق عليه « اللغة » ، ومن ثمَّ تتضافر معاييرُ لُغوية وغير لغوية في الكشف عن كُنْهِ هذا السلوك وأشكال النشاط الإنساني الأخرى التي ترتبط به ، فاللغة ليست نوعًا واحدًا من أنواع السلوك الإنساني المعقد ، فهناك أنواع أخرى من النشاط الإنساني العادي ، مثل عملية الخَلْق الفني ، يمكن أن تخضع للدراسة والوصف في إطار نظم systems رياضية عِلْمية خالصة ، أو ربما في إطار نظام يقوم على مبادئ النحو التحويلي أيضًا ، حيث تمثل نظرية تشومسكي النَّحْوية نموذجًا خاصًا لكثير من العلماء في حقل العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية يمكن العمل في إطاره [٨١].

وقد استمر التمييز بين البنية السطحية والبنية العميقة في تفسير كثير من الظواهر النصية التي غلبت عليها فيما مضى تفسيرات سطحية ساذَجَة ، وقد أضيفت إلى فِكْرة إنتاج غير محدود من الجمل من عدد محدود (فكرة التوالد) ، وفكرة التمييز بين الصحيح والسقيم نحويًا ، والمقبول وغير المقبول كمعيار ذاتي (فكرة العدول وكيفيات تفسيرها) ، وفهم ما هو موجود فِعْليًا من تراكيب اللغة وما يمكن أن ينتج منها (فكرة الكفاءة والاختلاف في حدودها) ، وفكرة إعادة الصياغة للتراكيب وإمكان رد بعضها إلى تركيب موحَّد أو مضمون / فكرة مشتركة (فكرة الترادف وعَلاقتها بما يُسَمَّى بخصوصية المبدع ، وكشف السرِقات) ، وفكرة الغموض السطحي وعَلاقتها بالتمييز بين مستوى اللغة العادية ومستوى اللغة غير العادية (الفنية) وما يرتبط

بها من ضرورة الكشف عنه في المستوى الأول لاستمرار الاتصال، والخلاف حول ذلك في المستوى الثاني من ضرورة تحقيق تفاعل بين المنتج والمتلقي بانفتاح لغة الأول وقدرة الثاني على النفاد إليها من جهة ، أو الإبقاء عليها ؛ حيث إنه علامة فارقة له عن لغة التعامل اليومي من جهة ثانية ، أو محاولة تفسيره بطرح إمكانات مختلِفة ، دون أن يتحول إلى الابتذال أو ينتهي الأمرُ إلى شكل من أشكال الرتابة من جهة ثالثة ، وغير ذلك من المواقف التي لا تعرف أو لا يراد لها في الحقيقة أن تعرف الاستقرار ، وأخيرًا فكرة الإبداع وتعدُّد النظر إليها ، من تفسيرها تفسيرًا لغويًا ، أو إشراك عناصر أخرى غير لُغوية ، تضاف إلى مستوى اللغة أثناء عملية التفسير .

وينبغي هنا أن يُلاحظ ذلك أيضًا ذلك التطوُّر الذي طرأ على مكوِّنات البنيتين باستمرار والمساحة التي شغلها المعنى في كل مراحلة من مراحل التطوُّر ، حيث شغل في البداية حيِّزًا محدودًا ، ولكنه ظل يتسع في حدود ، حتى في المرحلة الأخيرة ، ولم يتح له الانطلاق من القيود التي كبل بها إلا على يد الباحثين المتأخرين . وتتلخص الفكرةُ في مكوِّنات ثلاثة أساسًا ، على الرغم من كثرة المسمّيات والتعديلات ، وهي المكون الدلالي (المعجمي) والمكون النَّحْوي ، والمكون الصوتي الصرفي ، ويشكِّل المكون النَّحوي همزةَ الوصل بين المكوِّن الأول والمكون الثالث ، ويبدأ التحليلُ من الأول الذي يتمثل في صورة الجمل « الأبنية السطحية »(٨٢) التي ينظمها الجزء التحويلي ، ليصل إلى « الأبنية العميقة » التي تخضع للمكون الدلالي الذي يقدم من خلال قواعد تفسيرية . وهكذا فمهمة النحو هي الربط بين التفسير الدلالي والتفسير الصوتي ، وبهذا يتضح لنا أن نظرية تشومسكي هي نظرية نَحْوية في

المقام الأول ، والمستوى المدروس هنا هو مستوى اللغة [٨٣] .

ويهمنا هنا ذلك التصوُّر الذي وضع القاعدة في إطار هذا الاتجاه ، وتبنيه اتجاهات أخرى كما سنرى ، فمصطلح قاعدة "rule" في النحو التحويلي لا يستخدم باعتباره قاعدة سلوك تضعها سلطة خارجية ، وإنما باعتباره مبدأ يتبع في إنتاج الجمل وتفسيرها بغير وعي وبصورة منتظمة . وبينما يرى أن التراكيب أو الأبنية السطحية مستمدة من الأبنية العميقة من خلال قواعد تحويلية transformational rules ، فإنها كما أرى محدودة . أما القواعد التي يكتشفها المتكلِّم من لغة أثناء نُطْقه وسماعه لها وتمثل نظامًا يسمح بالتوليد ، ويطلق عليها generative rules ، فهي غير محدودة في بعض الاتجاهات النصية ، إذ يمكن أن تتعدد بتعدُّد النصوص المعالجة .

ولا شك أن ذلك الاتساع لا يحول دون التوصُّل إلى أصله ، حيث ذهب تشومسكي إلى أن قواعد التوليد قادرة على إنتاج عدد غير محدود من الأبنية . وعلى الرغم من أن قواعد اللغة تظهر دائمًا في صورة محدودة ، فإن الأبنية في أية لغة غير محدودة أو لا نهائية ، بل تسمح القواعد الإرجاعية rucursive rules [٨٤] بتوليد جديد ؛ إذ إنها تجيز امتداد أو اتساع الجملة ، بحيث يمكن إنتاج تتابعات غير نهائية من خلال قواعد محددة . وهي الجزء الخَلاَّق في اللغة – ليس دون التحويلات الأخرى – فالتحويلات المتكرِّرة هي التحويلات التي يمكن أن تكرر لتبني عددًا غير محدود من الجمل المعقدة من عدد محدود من الخيوط strings ، وبالتالي فإن التحويلات هي الجزء الفريد من اللغة ، كما قال تشومسكي [٨٥] .

وكما قلت يقوم النحو وَحْدَه بذلك الربط الكلي ؛ إذ إنه يحكم حركة

التفاعل الماثلة على السطح ، نتيجة لوجود حركة مماثلة في العمق ، وبالتالي لا بُدَّ لقواعد النحو - في رأيه - أن تولِّد أو تنتج أوصافًا تركيبية لجمل اللغة الصحيحة نَحْويًا وليس غير الصحيحة ، ولا بد أن تكون قادرة على أن تظهر سبب كون الجملة التي يعتبرها ابن اللغة غير صحيحة نحويًا هي بالفعل كذلك ، ويتفق ذلك مع ذلك الدور المهم للمكون التركيبي ، وهو مكون معقَّد ، على المستويين معًا : مستوى البنية العميقة ، ومستوى البِنْية السطحية (٨٦).

كان ظاهر اللغة مصدرَ قلق مستمر لتشومسكي ، وبالتالي كانت التحليلات التي تكتفي بهذا الظاهر أو تقف عند حدوده هي تحليلات قاصرة ، ولم يعبأ بما ألحَّ عليه البنيويون من ضرورة الالتزام بوصف هذا الظاهر ، واكتشاف العَلاقات القائمة بين أنماط ذات وجود مستقل ، وهي النظام الصوتي ، والنظام الفونولوجي ، والنظام المورفولوجي ، والنظام النَّحْوي ، والنظام الدلالي في إطار النظام الكلي المتكامل والمتناسق الذي يجمع بينها جميعًا وهو النظام اللُّغوي . وعلى الرغم من اقتناعه بجوهر هذه المقولة إلا أنه قد رفض المبدأ الذي لم يحيدوا عنه من عدم الحاجة إلى إصدار أحكام جزافية عن الصحة النحوية grammaticality (٨٧) أو صحة الجمل ، ما لم يقمْ على ذلك دليلٌ واضح من استعمال أبناء اللغة ، في شكل مادة لغوية تكون أساسًا للوصف النَّحْوي (٨٨) . ورأى أن القواعد النحوية تولِّد جميع الجمل في لغة ما - كما قلنا - (٨٩) ولا تميِّز بين الجمل ، سواء تلك التي استشهدنا على صحتها أو لا ، ومن هنا تصبح الجملُ التي تولدها القواعدُ النحوية جملاً صحيحة كلها .

وقد استثمرت أيضًا فكرة الفصل بين التحويلات الإجبارية والتحويلات الاختيارية ، وعد مبدأ الاختيار من المبادئ التفسيرية ؛ إذ إن الأديب يختار بين عدة بدائل ، يمكن أن يختص بتلك الاختيارات التي تفسرِّها بِنْية جوهرية ومجموعة من القواعد التحويلية التوليدية . وتلك نظرة لا تقدم وصفًا للاستخدامات القائمة فعلاً فحسب ، بل تقدم تفسيرًا لتلك القواعد اللُّغوية التي تتحكم في الصياغة ، وبذلك تسهم النظرية التحويلية بنصيب في تفسير عملية الخلقْ الفني وتفسير العَلاقة بين الإبداع الذهني عند المتلقي والمبدع .

ويهمنا هنا ذلك التحوُّل في تصور قُدْرة ما أطلق عليها قواعد العناصر أو المكونات الدلالية في إطار نموذج جديد ؛ إذ إنه على الرغم من استمرار تشومسكي في إفساح نطاق الدلالة كما قلنا فقد كانت نظريته نحوية في المقام الأول ، وظل محافظًا على دور المكوِّن النَّحْوي والقواعد في نظريته ؛ إذ إنها ذات أصول نحوية ، في حين أن نظرية الدلالة التوليدية ذات أصول دلالية .

ومعنى هذا أن نظرية تشومسكي تضع كل القدرة التوليدية للقواعد على المستوى النَّحوي ، في حين يضع علمُ الدلالة التوليدي كل القدرة التوليدية generative capacity للقواعد النحوية في القواعد الدلالية ؛ ومن ثم يكون الخلافُ ظاهريًا . وينبِّه ليونز إلى ذلك في إطار مجموعة من التساؤلات عن الفرق بين النظريتين على أساس أنهما نموذجان يتعاملان مع القدرة اللُّغوية أكثر منهما نموذجان يتعاملان مع الأداء اللغوي ، حيث يقول : « ولعل الفرق بينهما يظهر في التفرقة التي تصطنعها نظرية تشومسكي في التمييز بين البنية العميقة للجملة والتفسير الدلالي لها ، حيث نجد أن المعنى أو ما يسمى بالتفسير الدلالي يشتق عند تشومسكي من البِنْية العميقة بواسطة مجموعة من

القواعد الخاصة بالتركيب الدلالي ، في حين أنه لا تصطنع نظرية التوليد الدلالي ذلك الفرق أو تقول به ، يضاف إلى ذلك أن نظرية التوليد الدلالي ترى أن التركيب العميق للجملة هو الصورة الدلالية لها ، التي تتحول إلى البنية السطحية ، وهي في هذا تكاد تشبه نظرية تشومسكي في قولها بتحوُّل البنية العميقة إلى البنية السطحية بواسطة تطبيق القواعد التحويلية .» (٩٠) .

وقد كانت كثيرٌ من أفكار تشومسكي ذاتَ تأثير بعيد فيما سمي علم الدلالة المنطقي ، حيث أدمجت تصوُّرات مثل البنية المنطقية logical form ، والتسوير quantification والافتراض المسبق presupposition ، والحساب القَضَوي propositional calculus ، وغيرها من قضايا المنطق الصوري ، وتصوّرات فلسفية في مفاهيم تشومسكي التحويلية التوليدية . وانتهى الأمرُ إلى تشابه مفهوم البنية العميقة ومفهومهم للقضية المنطقية ، وصار التعامُل مع الصور الدلالية يطابق التعامل مع معادلات المناطقة ، خلافًا لتوجُّه تشومسكي الذي كان تعاملهُ مع معادلات رياضية أساسًا ، بل أن مونتجو R. Montague – أحد أعلام هذا الاتجاه – رأى أن التركيب الدلالي للغات الطبيعة ، ينبغي – بل يجب – أن يحلّل على غرار التحليل الدلالي للغات المنطقية ، أي بالنظر إلى شروط الصدق النموذجية فيها عند تفسير الجملة (٩١) .

وعلى الرغم من الخلافات بين اتجاهات كثيرة أعقبت تلك الثورة وبين الاتجاه الأصل ، فإننا نجد أن البحث عن كُنْه هذه الخلافات أمر جوهري ؛ إذ ربما تنتهي تحليلاتٌ متأنية إلى تعرية كثير من أشكال الطنطنة الفارغة . وتظل قواعد تشومسكي النَّحْوية – في رأيي – أكثر رسوخًا وانضباطًا من تلك

القواعد الدلالية التي لم تتخذ بَعْدُ طابَعَ الثبات ، بل إن أغلبها لا يتعرض للتغير فحسب ، بل الانهيار الكامل . ومن تلك المقولات المبالغ فيها : إن الأبنية العميقة هي أبنية عامة وشاملة في جميع اللغات ، أو إن البنية العميقة واحدة في جميع اللغات . فقد كان المكون الدلالي في تصوُّر تشومسكي - كما قلنا - محدودًا ؛ ومن ثم نشك في محاولته الوصول إلى قواعد كلية ، ويرجع ليونز ذلك الفَهْم إلى علماء متأخرين ؛ إذ يقول : ويبدو أن كثيرًا من النحاة التحويليين سواء من طائفة التوليديين Generativists ، أو من جماعة التفسيريين Interpretivists قد أعجبتهم فرضيةُ القاعدة الكلية هذه ، أو الأساس التركيبي الواحد الذي تقوم عليه جميعُ اللغات ؛ ومن ثم راحوا يبحثون عن دليل عليها فيما توهَّمه بعضُ علماء اللغة من وجود تشابه ظاهري بين التركيب العميق والتحليل التجريدي abstract analysis وبعض التراكيب المتباينة في اللغات الإنسانية المختلفة (٩٢) .

ولا شك إن إلقاء الضوء على الأفكار التي أسست عليها اتجاهات البحث اللُّغوي تحليلاتها يعد - في رأيي - مدخلاً ضروريًا لا يمكن الاستغناءُ عنه لفَهْم ما حدث لمثل تلك الأفكار حين تغير مسارُها ، وبدأ علماءُ لغة النص في وضع نظريات نصية تتشكل أكثرُ مكوناتها من مكونات لُغوية ، وتستند في تفسيرها إلى تفسيرات لُغوية في المقام الأول . ومن الأهمية بمكان معرفة أصول تصوُّراتهم للوقوف على عَلاقة سليمة صادقة بين الأصول والتوسيعات وإدراك مدى النجاح الذي حققته بعض الاتجاهات النصية . وعلى الرغم من التداخل الواضح بين الاتجاهات اللُّغوية والاتجهات النصية - إذا أنعمنا النظر في المبادئ المشتركة بينها - فإن الأخيرة قد حاولت أن تنفصل تدريجيًا ، على أننا نضع في الاعتبار أوجه النقد التي تصوب إلى تصوُّراته ،

وإن كنا لا نتفق مع رأي مبالغ فيه ، يوجه إلى الاتجاه ككل ، إذ يعد تصوراته كلها لغوية ؛ ومن ثم لا حاجة لنا إلى ما يسمى بعلم لغة النص .

وقد عد المصطلح الذي استخدمه هارفج .Harwig, R للدلالة على هذا الاتجاه الجديد في بحث النص ، وهو مصطلح Textologie أكثر قبولاً ، وأما التقسيم الذي استخدمه درسلر R. Dressler (٩٣) وهو علم دلالة النص وعلم نحو النص والتداولية النصية فهو أفضل – في رأي سوينسكي – على الرغم من أنه لا يزال غير كاف لكي يشيع مصطلح « علم لغة النص » ، غير أنه يرى أنه قد صار مصطلحًا جامعًا لكل البحوث المتعلقة بالنص ونموذج النص داخل علم اللغة (باستثناء علم الأسلوب وعلم اللغة) (٩٤) .

ويلاحظ أن القاعدة العامة للبحث النصيِّ عند علماء اللغة تتمثل في توضيح أوجه الاطراد اللُّغوية النصية ، ويتبين ذلك في دراسة برينكمان H. Brinkmann للتحويلات إلى ضمائر ؛ إذ إنه أشار مرارًا إلى وظيفة التماسك النصية Textkohäriende Funktion ، كما تمثل في دراسة هارفج عن الضمائر وتشكيل النص (٩٥) الذي حاول أن يقدم أشكال (صور) التحويلات إلى ضمائر وعَلاقتها بالترابط النصي ، وأشار إلى كيفية تضافر عناصر الاستبدال (المستبدل / المستبدل منه) في بناء النص ، من خلال دراسة تركيبية موسَّعة للمفهوم التقليدي للضمير ، ورأى أن بداية هذا التسلسل الضميري ونهايته تتواكب (تتساوق) مع بداية النص ونهايته أيضًا . ثم حدد فيها العَلاقات البراجماتية (التداولية) في النص استنادًا إلى أقسام الأستبدال (الضمائر) ، والعَلاقات السنتجماتية (التركيبية الأفقية) استنادًا إلى التسلسل الضميري .

وانتهى من ذلك إلى تحديد النص بقوله : « وهكذا بدا النص كأنه توال تشكيلي (تتابع بنائي) لوحدات لُغوية من خلال تسلسل ضميري غير منفصل (في مستوى الجملة) . » [٩٦] غير أنه قد حاول بعد ذلك (في ١٩٦٩) من خلال تطوير نموذج الاستبدال Substitutionsmodell ، كما يقول درسلر ، أن يقدم درسًا للتحاول Koreferenz [٩٧] بناءً على كشف وإظهار عَلاقات دلالية وتداولية ذات طبيعة مخالفة بين جمل بداية النص وما تسمى جمل العاقبة ، ودورها ، أعني تلك العَلاقات ، في بناء النص .

وعلى الرغم من ظهور مفهوم ما للنص أو الدراسة تحت مفهوم أشمل أطلق عليه الوحدة الكلية وغير ذلك ، إلا أننا ما نزال في حقيقة الأمر عند حدود الجملة ، ولا تعني الإشارة إلى تلك الشذرات في بعض الأعمال أن البحث اللُّغوي قد انتقل نهائيًا من مستوى إلى مستوى آخر ، أو كما يقولون في وضع مقيَّد بحدود ، يحول دون تخطي التحليلات أطرًا ضيِّقة إلى وضع رحب بلا قيود ، لا تقف عنده أشكالُ التحليل اعتمادًا على نموذج بعينيه ، واستهدف من ذلك لا نهائية الوصف ونقض صرامة المنهج وما أطلق عليه « الموضوعية المطلقة » .

ونجد شكلاً من أشكال الاعتراض في دراسات ڤاينريش H. Weinrich ؛ إذ إنه في كتابه عن « الزمن وعالم القص والسرد » [٩٨] يربط بين استخدام فكرة الزمن وأنماط نصية محددة ، تفسَّر على أنها تعبير عن أفعال كلامية محددة . وقد دافع عن فكرة أن علم اللغة لا يمكن أن يكون إلا علم لغة نصيًا ، بمعنى أن كل بحث لُغوي نصي يجب أن يبدأ به كإطار للوصف . ويبرز هنا الترابط التركيبي للنص وسياق الفهم كما أنه قد سعى إلى إبراز

المعنى اللُّغوي النصي من خلال دراسة تميِّز - من الناحية الوظيفية - بين وسيلة عائدية محددة anaphorisch ، أي الإشارة إلى متقدم ، و وسيلة خلفية غير محددة kataphorisch ، أي الإشارة إلى متأخر (٩٩).

وينتهي من ذلك كله إلى تحديد النص على أنه تكوين حتمي ، أجزاؤه راسخة ، أي أنه تكوين تحدد أجزاؤه بعضها بعضًا ؛ إذ إنها ثابتة متضافرة (فيما يلي في مبحث مفاهيم النص مناقشة مفصلة لهذا الحد) . أما في عمله حول تجزئة النص Textpartitur ، فإنه يحاول أن يقدم وسيلة بسيطة لقياس عَلاقات التشابه بين الجمل المتجاورة في نص ما في إطار مفهوم التماسك النصي Textkohärenz . وقد اتخذ التحليلُ صورة إجراءات تنظيمية تقوم على الوصف اللُّغوي الشكلي للنصوص . ويلاحظ أنه يوجه من خلال الرؤية نقدًا إلى المنهج التحويلي ؛ إذ يرى أن عيب الوصف التركيبي العميق للنص لا يعرف كيف تبدو الارتباطات بين هذه التراكيب الكبير، والتركيب الصغير للنص ، وكيف يمكن تحققُّها في نظرية لُغوية نفسية تحويلية (١٠٠).

ويعني ذلك أنه يختلف معه في بعض التفسيرات إلا أنه يتخذ منهجه في حقيقة الأمر أساسًا للتحليل كما نرى ، ويعيد صياغة بعض التصوُّرات ويلتزم بمجموعة محددة من الأدوات . ونكتفي هنا ببيان الفكرة الأساسية لمنهجه في تجزئة النصوص ، لأننا سنعالجه بالتفصيل في مبحث الفصل الثالث . نلاحظ أن الوصف الأساسي هنا يتم في شكل جزئين متطابقين ؛ يمثل الجزء الأعلى أو السطر الأعلى النص وأجزاءه ، ثم يأتي تحته تحليل الكلمات وأجزاء الجمل . وبعبارة أخرى كما يقول شبلنر : إنه نموذج من التحليل الذي تتكون أجزاؤه من النص موضع التجزئة وسطوره التي تتشكل بتحليل نظري نَحْوي

لهذا النص ، حيث يهدف من ذلك كله إلى وضع نظرية نصية لُغوية للكشف عن قيمة النص بعوامل مساعدة .

إن هذين العنصرين (مكونات النص وتحليل الكلمات) يتضمنان تحليلات تركيبية نَحْوية بناءً على أجناس متعددة ، مثل : الإيجاب والسلب ، والإفراد والجمع ، وأدوات التعريف ، والبناء للمعلوم والبناء للمجهول ، ومَوْقِعيَّة الفعل ، وتمام الفعل ونُقْصانه . وينبغي للوصول إلى نتائج مؤكدة – في رأي شبلنر أيضًا – إكمال هذا التصنيف التركيبي بتصنيفات صوتية ودلالية تضاف إلى التصنيفات النَّحْوية السابقة [١٠١].

وهكذا ، فإن وصف فاينريش وصف نَحْوي شكلي ارتكز على تحويلات تشومسكي أساسًا ، على الرغم من تلك الثورة المصطَنَعَة على منهج حَرَصَ كلَّ الحرص على إدخال المكوِّن الدلالي في التحليل ، ولكن في حدود ضيِّقة كما بيَّنا ؛ ومن ثم يمكن أن ننتهي بصورة مبدئية إلى أنه أرجع التماسك النصيَّ إلى عناصر نَحْوية في الأساس .

ولا يخرج عن هذا التصوُّر كثيرٌ من علماء عنوا بالبحث النصي ، ولكن من خلال وجهات نظر خاصة [١٠٢] ، كما تبين في مناقشة بيرفش M. Bierwisch لآراء هاريس في تحليل الخطاب ونقد آرائه ، وقد برزت من خلالها جوانب لُغوية نصية . وقد وصف نموذج هاريس لبناء أقسام تماثل نصية بأنه عرضي وشكلي للغاية ، وعبَّر عن شكِّه في إمكان وجود نحو نصي ملائم وكاف لوصف النص ، في أعماله حول أوجه الترابط بين علمي الشعر واللغة ، حيث أشار فيها إلى أوجه الاطراد في الأبنية الكبرى

والصغرى الشعرية .

وقد اتخذ لانج E. Lang موقفًا مشابهًا في دراسته لدلالة الربط بالعطف (١٠٣) ، وقد ناقش إمكانات التماسك بين الجمل مناقشة عميقة ، غير أنه رفض مفهوم نحو النص ، ورأى إمكان قبول ربط قواعد لُغوية نصية بنحو الجملة ، أي إمكان المزج بين عناصر نصية وعناصر جملية ، ولكن في إطار حد الجملة ، وهو تصوُّر يحتاج إلى مناقشة مُسْهَبَة ؛ لأن إدخال عناصر نصية إلى الوصف يتضمن في حقيقة الأمر عدم كفاية عناصر الجملة من جهة ، ونقل مستوى التحليل إلى مستوى النص ، وإن نظر إلى الجملة على أنها أساس نَحْوي ، أما الأساس الدلالي فيقدِّمه مستوى النص بوصفه الوحدة الدلالية الكبرى . وبهذا يمكن قبول مفهومه للربط على أنه أساس اتخذ لبناء النص ، يمكن إيضاحه استنادًا إلى أوجه تماسك دلالية ، بغضّ النظر عن تناوله لصور الترابط النصية الكبرى .

وينبغي أن نشير هنا بشكل أساسي إلى أن السؤال حول ماهية النص وأجزائه لا يزال موضع خلاف كبير ، وبالتالي يكون السؤال : هل يُعدُّ النص وحدة أساسية قابلة للتجزئة إلى عناصر صغرى أم لا ؟ يمثل صعوبة جوهرية من الصعوبات التي تواجه الوصف والتحليل في هذا الاتجاه النصي . ولا غرابةَ إذن في أن النماذج التي تعد الجملة أساس الوصف والتحليل اللغويين ما تزال لها الغلبة والسيطرة على مسار البحث اللغوي . وكما قلت من قبل ، فإنه ليس من السهل تغيير مسار ذلك الإرث بما يحويه من مفاهيم وتصورات وقواعد ترسَّخت في الدرس اللُّغوي .

على كل حال لا يمكن تجاهل محاولات هارتمان المستميتة لإرساء قواعد

هذا العلم البِكْر ، فقد حاول هارتمان P. Hartmann أن يقدم تصوُّرًا كليًا له في محاضرة بعنوان « النصوص موضوع لُغوي » [١٠٤] ، يعد فيه النص علامة لُغوية أصلية ، ويرى أنه ينبغي أن تكون الخُطْوة التحليلية الأولى في علم لغة محدد للنص في إبراز واختيار إمكانات مختلِفة وتشكيلات الأجناس النصية ، وأنه ينبغي أيضًا أن يحدد سلفًا اتجاه التحليل اللغوي للنص ، إذ يجب أن يكون الانطلاقُ من الوحدات الأصغر الأدنى من جهة التدرُّج (الجمل وأجزاء الجمل) إلى الوحدات الأكبر الأعلى التى ما تزال غير مرسومة .

وربما يحتم كلٌّ من المعنى والوظيفة والفَهْم أن تكون وجهة الانطلاق عكس ما تقدم[١٠٥] . ورأى كذلك أن اهتمام اللُّغوي بعمل نصي ينصب إلى حدٍّ كبير على الأبنية غير المتغيرة (أي على ما هو قاعدي) ، وعند تحليله نصوصًا متفرقة يجب أن يبرز أشكالا جوهرية للنص ومميزة لذلك الجنس المدروس . وتخضع أشكال النص لمعايير محددة بوصفها طرقًا لبناء النص في إطار الاستخدام اللغوي داخل نظام لُغوي معيَّن .

ويهمنا في هذا المقام أخيرًا أنه في الدراسة اللُّغوية النصية تدخل في الاعتبار إلى جانب جوانب معيار بناء النص ، جوانب الاستخدام اللغوي المهمة ، وبخاصة إنتاج النص من خلال قواعد وشروط وأهداف مغايرة ، وجوانب أخرى مهمة ومميزة لعلم لغة النص عن علم اللغة (النظامي) الحالي [١٠٦]. وكانت هذه الأفكار إرهاصات واضحة للتشكيل المستقل لهذا العلم ، غير أنه ما يزال يحتاج إلى جهود كبيرة ، وإن كان لا يعني ذلك الرغبة في الفصل الحاد بينه وبين العلوم الأخرى ؛ إذ إن ذلك يخرق المبدأ الأساسي الذي ينماز به عن غيره ، وهو التداخل .

أما محاولات فنديك T. A. Van Dijk فتعد من أكثر محاولات التحليل توفيقًا ، ويسعى إلى صياغة نموذج تحليل للنص بإدخال عناصر من المنطق الحديث وعلم النفس التجريبي ، وذلك لتفسير كيفية إنتاج النصوص من خلال تحديد قواعد توليدية ، ويرى أنه يمكن أن تضاف في خلال عملية التفسير في إطار أشكال صياغة محددة للنماذج اللغوية أسس اتصالية وتداولية . وقد فصّل القيود التوليدية ، والنحوية - التوليدية للمتواليات النحوية (الجملية) تفصيلاً واسعًا ، وبخاصة من خلال التفريق بين البنية الكبرى Makrostruktur والبنية الصغرى Mikrostruktur . وقدم بذلك تصورًا واضحًا عن البناء الكلي الممتد للنص(١٠٧) .

ويخرج عرض تصوُّرات كلية عن أغلب المحاولات في هذا الاتجاه - هذا المبحث عن الإطار الذي رسم له . فقد وضع في الاعتبار هنا أساسًا إظهار العَلاقة بين علم لغة النص والبلاغة وعلم اللغة بوجه خاص ، والكشف عن أصول الأفكار التي تبنتها الاتجاهات النصية في الدرس البلاغيِّ واللغوي . وقد رأينا أن أفكار دي سوسير وتلاميذه وتشومسكي وتلاميذه بشكل خاص المُعين الذي لا ينضُب ، والذي أمدَّ البحث النصيَّ على اختلاف اتجاهاته وتشعُّبها بالكثير من التصوُّرات التي تأسست ورسخت وشكلت نماذجَ نصية تحليلية قيمة ، أمكن من خلالها إعادة النظر إلى النصوص وفَهْمها وتفسيرها . وأهم ما يميز هذا الاتجاه هو إعادة المعنى بمفهوم واسع ليشغل حيزًا أساسيًا في التحليل ، بل إعادة بناء النص بناء على مفهوم « المعنى / المضمون / المغزى » ، بحيث يشكل نقطة الانطلاق ونقطة الالتقاء معًا ، ولم يعد البحث عنه يقتصر على السطح ، بل يخترقه للوصول إلى أبنية داخلية عميقة تمثل البنية الأساسية الكلية للنص .

الفصل الثاني
أشكال النص

تمثل مسألة تحديد الشكل الذي يعالجه علم النص ، أو يختص بمعالجته علم لغة النص بوجه خاص ، قضية خلافية بين علماء النص؛ إذ إنه على الرغم من تلك المحاولات المتعددة التي بُذلت لإيضاح الشكل النصي أو الأشكال النصية Textsorten من وجهة نظر لُغوية نصية - فإنها أسفرت عن آراء متباينة ، بل زادت الخلافات عمقًا ، وبرزت أوجه التباعد بوضوح شديد . ولا تزال هناك محاولات مستمرَّة لوضع أطر نظرية من نصوص فعلية متفرقة أو تكوينها من أطر موجودة من قبل . وتسهم مسألة تحديد النص هنا بنصيب كبير ، وبخاصة فكرة هل يمكن أن يرجع ذلك إلى معيار شكلي ، أعني النظر إلى الامتداد الفِعْلي الذي يحقِّقه نص ما ، أم علينا أن نهمل هذا المعيار ؛ لأن النَّص يتمثل في مضمون ، يمكن أن يتحقق في أشكال مختلِفة (١٠٨) . ومن ثم اتجه التحديدُ إلى التركيز على عامل داخلي نصي أو عامل خارجي نصي أيضًا ، بل لوحظ الميلُ إلى ضرورة التوفيق بينهما في بعض الاتجاهات النصية .

وإذا كان التمييزُ بين اللغة اليومية واللغة الفنية بوجه عام قد أدى ببعض الاتجاهات إلى إخراج الأشكال الناشئة عن اللغة اليومية لارتباطها بالواقع

بقوة ، وجريانها على الألسنة فتصير آلية وتفقد خصوصية الإيقاع والتأثير والمتعة والغموض وغيرها التي تتسم بها اللغة الفنية ، ومن ثم تخرج عن إطار الأشكال النصية ، وينحصر التحليل النصيُّ – نتيجة لذلك – في الأشكال الفنية أو الأدبية أو البلاغية . ورأى أن هذا الخلاف هو أساس الفصل بين التحليل الأسلوبي أو البلاغي وبين التحليل اللُّغوي النصي ؛ إذ إن الأول لا يُعْنى إلا بتلك الأشكال المتجاوزة لمستوى اللغة العادية أو الأشكال المنحرفة ، على الرغم من الجدل الشديد الذي أثاره مفهوم الانحراف ، بين علماء الأسلوبية وعلماء اللغة . أما التحليل اللُّغوي النصي فيُعْنى بكل أشكال اللغة في الأساس ، يتجه إلى المعنى أو ما أطلق عليه « مغزى النص » ، سواء تحقق في صورة عادية أو صورة منحرفة ، ولا يعني ذلك – بأية حال – أنه يهمل الفصلَ بين المستويات اللُّغوية ، بل على العكس من ذلك تمامًا ، إذ يُعْنَى بالكشف عن كيفيات الانتقال بين المستويات ، وما ينتج عن تلك التحوُّلات من تغيرات تركيبية ودلالية ، وانعكاساتها على الملتقى من خلال عملية الإبلاغ .

إن البحث النصي – في الحقيقة – يتجاوز تلك النظرة المحدودة إلى اللغة ، إلى ذلك الفصل الحاد بين مستوياتها ؛ إذ ربما تتضمن بعضُ أشكال اللغة العادية مدلولات ثرية تعجز أشكال أخرى عن تحقيقها . وبذلك يكون للوصف النصي خاصية جوهرية تفرقه عن الوصف البلاغي والأسلوبي ، أعني شمولية النظرة أو اتساع أفق البحث من خلال نماذج نصية ثرية المكونات ، تتجاوز حدود النماذج البلاغية والأسلوبية ؛ إذ إن البلاغيين لا يعنيهم إلا تلك الأشكال البلاغية ، فهي التي تستحق الدراسة والتوصيف في

إطار نظرات معينة ، ويرى البلاغيون أن الأشكال البلاغية إنما هي مجموعة من الانحرافات المتعدِّدة المستويات والقابلة للتصويب الذاتي ؛ أي أنها تعدل عن المستوى العادي بكسر بعض القواعد و وضع بعضها الآخر . وهذا الانحراف الذي يتجلى في النص يدركه المتلقي بفضل العلامة المحيطة به والسياق القائم فيه ، ويقوم على التو بحصره اعتمادًا على حضور عامل ثابت يقاس عليه هذا التغيير ومداه . ومجموع تلك العمليات التي تتم للمنتج والمستهلك معًا تحدث أثرًا جماليًا محددًا هو وظيفة الشكل البلاغي وهدف التواصل الفني [١٠٩].

ولا يتفق اللُّغويون معهم في هذا التصوُّر الذي حدد للانحراف ؛ إذ إن العلامات اللُّغوية التي يشكل المرء أو المنتجُ منها نصًا ما لا قيمةَ لها إلا حين تتشكَّل في تكوين قادر على نقل ما أراد المنشئ بغض النظر عن نوع الشكل الذي بني على نحو ، عد أصلح صورة لإيصال ما أراد . فالشكل - إذن - لا قيمة له في حد ذاته ، وإنما تتحقق قيمتُه في صِلته الوثيقة بالمعنى الذي يتضمنه . وربما يقال إن الأشكال اللُّغوية العادية ذات مدلولات محدودة لا تتجاوز مستوى إيصال المعنى الذي يحافظ على التواصل اليومي . أما الأشكال الأخرى فإنها حقًا تثير دلالات وإيحاءات وتداعيات أكثر ثراء ، ولكن تلك الحدود لا تزال تحتاج إلى دراسة عميقة لا تقوم إلا على أساس الربط بين كل الأشكال النصية ، وعدم الاقتصار على بحث المعنى - بكل مفاهيمه - في أشكال معينة . هذا نهج التزم به علمُ لغة النص وانفرد به عن العلوم الأخرى .

ويحاول أن يعيد كوزريو طرحَ القضية من جديد من خلال تصوُّره لوظيفة

علم لغة النص بأنه علم لغة المعنى ، ويبدأ بتوجيه نقد شديد لحصرِ تنظيم العلامات اللُّغوية في دلالات مباشرة من خلال تساؤله : هل لم يعنَ أي شخص حتى الآن بكيفية نشوء المعنى ؟ ويرى أنه : لا يطرح السؤال عن المعنى في الأغلب إلا في مقام نصوص أدبية وشعرية . والمنهج الوحيد المنظم نسبيًا الذي اقترح لمعالجة هذه المشكلة الكلية هو ما يسمى بأسلوبية الانحراف . هذا النوع من الأسلوبية يقيم أساسًا افتراضًا ضمنيًا بأن المعنى ينتج عن انحراف عن معيار ، وأنه ينشأ كانحراف عما هو مستعمل Usuellem [١١٠] .

ودون الخوض في أسباب تلك النظرة ؛ إذ لا يتسع المقامُ لسردها ، فإنه يرى أن لكل نص معنى ، وليست النصوص الشعرية والأدبية فحسبُ ، وأنه ثمة سببٌ أو دافع ما يكمن وراء ذلك الاتجاه نحو البحث عن المعنى في النصوص الأدبية ، في صورة انحراف خاص عن نصوص « عادية » دائمًا . ويرى كذلك أنه ليس صحيحًا أن اللغة الشعرية (أو النص الشعري) تنحرف ضرورة عن اللغة العادية (أو النص العادي) ، وأن وقوع الانحراف في نص معيَّن يجب ألا يكون حتمًا « انحرافًا مقابل الاستعمال » [١١١] . وينتهي إلى أن الانحراف مصطلح علائقي ، ومن يختبره يجب أن يكون قادرًا على أن يقدم مجال استخدامه ؛ يجب أن يستطيع أن يقول : عما ينحرف . بيد أنه إذا كان لكل النصوص معنى فيمكن بوضوح ألا تكون حقيقةُ الانحراف عن معيار هي الحاملة للمعنى .

وبذلك تكون دائرةُ البحث النصي أكثر أتساعًا ، ويكون تصوُّره للشكل النصي أكثر رحابة ، وتكون للأشكال الثابتة المطردة وأبنيتها عناية فيه ، لا

تقل عن تلك العناية التي توجَّه إلى الأشكال المتغيرة غير المنتظمة وأبنيتها ، ولا يسعى من خلال دراسة أشكال التغيُّر إلى إيجاد ضوابط لها أو تقنيتها ، وإنما يكون التقنينُ للأشكال الثابتة المنتظمة التي تقبل الانتظام في قواعد ضابطة للأنظمة التي يجمعها النظام اللُّغوي الكلي ، وتكون غاية ما يمكن أن يتوصل إليه بالنسبة للأشكال الأولى ، أن يكشف عنها وتحدد أبنيتها ومضامينها وأن تفسر . وفي هذا النطاق يلتقي علمُ لغة النص بالأسلوبية التي تعنى أساسًا ببحث في الأبنية التي تندرج فيها الأشكال المستخدمة ، وتحلل بدقة كيفية قيامها بوظائفها التوصيلية وأثرها الجمالي .

وفي الجانب الأخر نلمح ذلك الإصرار على الفصل بين اللغة الشعرية واللغة اليومية وخصوصية اللغة الأولى في التحرر من آلية اللغة الثانية désautomation ، يقول شلوفسكي V. Schlovski : عندما نختبر القوانين العامة للتلقي نجد أنه في الوقت الذي تصل فيه الأفعالُ إلى أن تصير عادة تتحول إلى الآلية ، هذه الآلية المتولدة عن التعوُّد هي التي تحكم قوانين خطابنا النثري بما فيه من جمل ناقصة . . . إن هذه الخاصية الآلية للغة اليومية هي التي يحاول الفنان مقاومتها والتصدي لها بأداة محددة هي اللغة الشعرية بكل ما تتضمنه من أشكال [١١٢] .

لكن : كيف ؟ إن ذلك يتم بزيادة فترة استمرار التلقي عن طريق الإبهام في الشكل ، مما يؤدي إلى إضفاء خصوصية على الأشياء . فزيادة صعوبة الأشكال هي الوسيلة الفنية للرسالة اللُّغوية لشحذ الانتباه ؛ ومن ثم فإن اللغة الشعرية هي أداة التحرير من الآلية التي يتم بها تثبيت عملية التلقي لا على الأشياء ، وإنما على الرسالة الناقلة ذاتها [١١٣] .

ترجع علة التحرر من الآلية إذن إلى التطلُّع إلى ربط العَلاقات بين المرسل والمتلقي والرسالة من خلال عملية التلقي . ولكن هناك فرقًا كبيرًا بين آلية اللغة وآلية التلقي ؛ إذ لا تؤدي اللغة إلى آلية التلقي بشكل حتمي ، وينبغي التمييزُ هنا بين المستويين ، ولا يكره تكرر أشكال لُغوية معينة على استقبالها بصورة واحدة ، وأكثر الأمثلة ورودًا في هذا المقام تلك الجملة المسرحية التي كررها الممثل أربعين مرة ، وفي كل مرة تُتلقى وتُفْهَم على نحو مغاير للمرة السابقة . ثم ، أ ليست للأشكال العادية إمكانات مختلفة ؟ ألا يمكن أن يخالف بعضها ما يتوقعه المتلقي ؟

إن البلاغيين أنفسهم يتساءلون عن ما هية هذا الانحراف ، فإذ عد كلُّ انحراف شكلاً بلاغيًا ، فالسؤال المحتم هنا : انحراف عن أي شيء ؟ عن قاعدة . إن حُلم البلاغيين المحدثين كان يتمثل في تحديد هذه القاعدة بشفرة اللغة . وإذا كان صحيحًا أن بعض الأشكال البلاغية تعتبر خروجًا على اللغة ، فإن بعضها الآخر لا يمثل أيَّ خروج على قواعد الدلالة . وبهذا فإن القاعدة لا ينبغي أن نبحث عنها في اللغة ذاتها ، وإنما في نوع معيَّن من الخطاب اللُّغوي ، هو الذي سبق أن أوضحناه عند الحديث عن درجة الصفر البلاغية (١١٤).

ولكن ذلك لا يعني أن أغلبهم يبحث عن المعيار في الكلمة الدالة على الشيء أو الكلمة الدالة على الحقيقة والعبارة البسيطة الشائعة والنمط الأساس والصور المباشرة ، وغير ذلك مما يشكل درجة الأساس ثم يبدأون في تحديد درجة الانحراف من خلال قياس عَلاقة بين الثانية والأولى ؛ ولذا يرجعون درجة الانحراف إلى ملامح متغيرة ، وهي التي تحدِّد تنوُّع التشكيل البلاغي

ذاته أيضًا ، وهي فكرة يتضمنها تعريفُ الأشكال باعتبارها صيغًا يبتعد فيها القولُ بدرجات متفاوتة في مسافتها قربًا وبعدًا ، عما يمكن أن تكون عليه « العبارة البسيطة الشائعة » . وبهذا أمكن تحديد مستوى معين لكل نمط من أنماط الأشكال البلاغية على أساس درجته في سلم الانحراف (١١٥) .

لقد أولى الوصفُ البلاغي - إذن - عنايةً كبيرة بالأشكال من أجل إقامة قوانين عامة ، وعُني الوصف الأسلوبي بالخصوصيات ، بالأساليب الفردية من أجل الكشف عن ماهيتهم وتفسيرها (١١٦) . أما الوصف النصي فقد ركز على الوظيفة ، على مكوِّنات الشكل ، وليس على الشكل في حد ذاته .

وذهب بعضُ علماء النص إلى ضرورة إرجاء البحث عن الشكل النصي ، إذ نرى شتمبل W. P. Stempel يتبنى الرأي القائل بأن بحث الأشكال النصية يجب أن يؤجَّل من أجل وصف مواضع المكونات في الاتصال وتنظيم إمكانات تكوينها (أي وضعها في منظومة) (١١٧) ؛ ومن ثم فقد عني أساسًا بتقديم آراء عدة عن المكونات النصية المختلفة . ويرى سوينسكي أنه بينما حول ريزر B. Rieser وبتوفي J. Petöfi - على سبيل المثال - نماذج نَحْوية نصية ذات درجة شيوع عالية إلى تتابعات شكلية توليدية ، دون مراعاة علامات فارقة للأشكال النصية ، وأشار إلى ذلك في أعمال معنية - فقد طور كومر W. Kummer نموذجًا نصيًا من خلال ربط بين مكونات جميلة من ناحية منطقية ، وتداولية ، واقتصر شميت S. Schmidt على اقتراح نظرية نصية من خلال عمليات محددة تداوليًا للحدث الاتصالي بوصفها إطارًا مرجعيًا (إحاليًا) لنصوص أدبية (١١٨) .

وهكذا ، يتبين أن الشكل النصيَّ لم يثر جدلاً كبيرًا بين علماء علم اللغة النصي ، وينعكس ذلك في سلوك بعضهم حيث عزلوا هذه المسألة ، ورأوا أن ثمة مسائلَ أخرى أكثر أهمية ، وهي محاولة إيجاد نموذج نَحْوي نصي يمكن أن يقدم تصورات أساسية للوصف والتحليل ، أو محاولة التوصُّل إلى نظرية نصية كلية قادرة على استيعاب الأشكال النصية المختلفة من خلال تقديم أسس للتصنيف والتمييز والتفسير ، تتصف بالشمول ، حيث تتبين في وضوحِ القواعد التي يمكن تطبيقها في حالات فردية ، وتتسم بأنها قواعد جزئية خاصة ، ولا تغفل في الوقت ذاته اقتراح قواعد عامة ، تتجاوز حدود الأشكال التي تختص بها لغة معينة . وتصلح أن تطرح السمات المشتركة الجامعة بين أشكال غاية في التباين في لغات مختلفة .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد كان للبحث في أشكال النص لدى من آثر الخوض في الجدل الذي تثيره هذه المسألة [١١٩] - وجهات مختلفة ؛ إذ نجد تحديد أشكال النص من جهة التلقي أو من خلال تجزئة النص - كما سيتبين في أحد الاتجاهات التي سنعرض لها فيما يلي ، ونجد أيضًا الفصل أو التمييز بين أشكال الحوار وأشكال السرد أو الاعتماد على الأبنية الصغرى كأساس جوهري لتصنيف النصوص .

وذهب البعض إلى ضرورة تحديد الثوابت النصية ، ورأى آخرون أن تمييز أشكال التخالف في النصوص لا يكون إلا من خلال شرح المكونات النصية الجوهرية ، وذلك في إطار عام يضم طرقًا مختلِفة للتلقي ، في حين رأى فريق أن ذلك يمكن أن يحدث من خلال العلاقات المتغايرة والإيحاءات اللُّغوية وغير ذلك [١٢٠] . ويقترح سوينسكي في إطار وجهات نظر أسلوبية

تقسيمًا لأشكال النص إلى مجموعات ، حيث فرّق بين أشكال مخبرة من خلال رسالة ، وأشكال تقريرية و واصفة ، ونصوص إيضاح وربط والتماس ونقاش وأشكال خليط .

ويقدم جلنتس H. Glinz من خلال تخطيط لنظرية نصية تصوُّرًا يقوم على أسس تواصلية - دلالية ، تبرز الوظيفة الأساسية أو مفهومًا جامعًا يندرج تحت مجموعة من الأشكال النصية المشتركة في الوظيفة المحددة ، وهكذا يمكن أن تكون أنماط النص الرئيسية هي ما يلي :

١- نصوص ربط (وعد ، عقد ، قانون ، إرث ، أمر) .

٢- نصوص إرشاد (التماس ، خطاب دفاع ، نصوص دعاية ، خطاب سياسي ، كتب تعليم وإرشاد) .

٣- نصوص اختزان (ملاحظات ، فهرس ، دليل تليفون ، يوميات ، تخطيط ، مسودة)

٤- نصوص لا تنشر علانية (تقرير ، عرض ، رسالة ، كارت) .

٥- نصوص تعرض علانية (خبر ، كتاب ، دراسة ، رواية ، قصة ، مسرحية ، شعر) [١٢١] .

وهكذا ، تراعي النظريةُ النصية كلَّ أشكال التواصل دون تمييز ، خلافًا للبلاغة والأسلوبية معًا ، حيث يكون للبعد الفنيِّ وما يحدثه الشكل من أثر جمالي الاعتبار الجوهري . ولا حاجةَ بنا إلى تفصيل الفروق بين أشكال التواصل والأشكال الفنية ، وإيضاح العَلاقات بينها ، ولكن قد يحدث - كما أشرت من قبل مرارًا - أن تتلاقى هذه العلوُم في نقاط محددة لقيامها على

تصوُّرات متشابهة ، غير أنها تختلف - بلا شك - في المناهج والغايات . ويتبين ذلك التحوُّل في جلاء فيما استهدفه ريتشاردز Richards (١٢٢) من البلاغة ، إذ يراد السيطرة على تلك القواعد الخاصة بالمهارة ودراسة سبل الفَهْم وعدم الفهم اللُّغويين ، ودراسة طرائق الفهم اللغوي ، وعدم الفهم وسبل علاجه . على أن الخاصية الفلسفية لهذا العلم عنده تتأكد من الاهتمام الشديد بجانب « الاتصال » أكثر من الاهتمام بجانب الإقناع أو التأثير أو الإمتاع (١٢٣) .

وبديهي أننا لا نقصد بالشكل البلاغي أو الأسلوب شكلاً بعينه ، ولكن كل الأشكال بغضِّ النظر عن الكم الذي يحدها في عدد محدود من الظواهر ، بل نضع نصب أعيننا باستمرار كيفها الذي جعلها تتخطى مستوى اللغة العادية ، وتنتظم تحت ظواهر « انحرفت » عن المستوى السابق . ومن هنا يمكن أن نفهم خصوصية القواعد التي تفسّر حركاتها وانتقالاتها ، واختلاف تلك القواعد التي تضبط مستوى اللغة العادية عن هذه القواعد اختلافًا جذريًا ، ولكن ذلك لا يعني فَقْد الصلة بينها ؛ إذ إنه كما يردد البلاغيون : إلى أية قاعدة يمكن الاستنادُ عند تحديد هذه الانحرافات إن لم يكن إلى المعاني الثابتة ؟ ويمكن أن نفهم قولهم : الشكل البلاغي ابتعاد عن المألوف من الاستعمال ، ومع ذلك فهو داخل في قلب الاستعمال ، وهنا تكمن المفارقة .

ويظل الفرق بينهما وبين علم لغة النص في عدم الاقتصار على وصف الأثر أو التواصل ، أعني عدم ربط الشكل بإحداث أثر جمالي ، وتواصل فني ، كما يرى البلاغيون ، فإن الأشكال البلاغية إنما هي مجموعة من

الانحرافات المتعدِّدة المستويات والقابلة للتصويب الذاتي ، أي أنها تعدل عن المستوى العادي بكسر بعض القواعد و وضع بعضها الآخر . وهذا الانحراف [١٢٤] الذي يتجلى في النص يدركه المتلقي بفضل العلامة المحيطة والسياق القائم فيه ، ويقوم على التوِّ بحصره اعتمادًا على حضور عامل ثابت يقاس عليه هذا التغييرُ ومداه . ومجموع تلك العمليات التي تتم للمنتج والمستهلك معًا تحدث أثرًا جماليًا محددًا هو وظيفة الشكل البلاغي وهدف التواصل الفني [١٢٥] .

ويهمنا هنا ذلك الربطُ بين الأثر والمتلقي ربطًا وثيقًا ، وإرجاع تشكل الشكل البلاغي إلى لحظة التلقي . وفي الحقيقة تكمن هنا نقطةُ التقاء ؛ حيث إن البلاغة الحديثة - كما هي الحال بالنسبة لعلم لغة النص - قد استثمرت كثيرًا من الأفكار التي طورت في نظرية التلقي تطورًا كبيرًا ؛ بحيث أمكنها أن تعيد النظرَ في بعض مسائلها في إطار هذه التصوُّرات النظرية الوليدة ، وتصورات نظرية التأثير أيضًا ، واختلافهما كل الاختلاف عن تصورات نظرية البلاغة التقليدية وتصوراتها . ويتجلى الربطُ الأول في قولهم : ويمكننا أن نتعرَّف على التأثير الجمالي باعتباره حالة عاطفية تثيرها الرسالةُ لدى المتلقي الخاص - وتتنوع فاعليتها طبقًا لبعض العوامل التي يتصل بعضُها بالمتلقي ذاته . فالقيمة التي تعزى إلى النص ليست بالضرورة شيئًا كامنًا فيه ، بل يتمثل معظمُها في استجابة القارئ أو السامع له ؛ إذ إن الأخير لا يكتفي بأن يتلقى بيانًا جماليًا محسوسًا ، لكنه يتأثر ببعض المثيرات - وهذا التأثُّر في طبيعته تقييم - ومن هنا فإن فكرة التأثير ذات طابع سيكولوجي في المقام الأول ، عندما نتحدث عن الأعمال الأدبية وكذلك فكرة القيمة [١٢٦] .

أما إرجاع تشكُّل الشكل البلاغي إلى لحظة التلقي ، فهي مقولة تفترض عدم استقلال الشكل البلاغي ، و وجود متلق خاص قادر على تفسير تلك البنية المتحوّلة ، أو يمكنه إدراك التعديل إدراكًا دقيقًا ، ولا بد أن ينتج ذلك من خلال عمليات ذهنية ونفسية واجتماعية متداخلة . فقد صار المتلقي شريكًا في تشكيل المعنى ، ولم يعد ينظر إلى العَلاقة بينهما على أنها تسير في اتجاه واحد ، بل في اتجاهين : من النص إلى القارئ (١٢٧) ومن القارئ إلى النص. وحين يتلاقيان تنتهي القراءة من حيث أن النص قد أثر في القارئ ، وأن النص قد تأثر بالقارئ . وعلى الرغم من أن ذلك التصوُّر يتجاوز المقولة السابقة ، إلا أن النظر إلى الشكل البلاغي في إطار نظرية التلقي قد أضفى على العَلاقة بينهما بعدًا جديدًا . فالشكل البلاغي - عند تودوروف - ليس خاصية تنتمي إلى الجمل داخليًا دون مراعاة السياق ، بل إن كل جملة إنما هي شكل بالقوة ، وبالتالي ليس هنا معيار تفضيلي . كل ما هناك أننا نعرف كيفية ملاحظة شكل بعض الأقوال ولا نعرف كيفية ملاحظة شكل الأخرى . . . فالتعبير يصبح شكلاً بلاغيًا عندما نستطيع تلقيه باعتباره كذلك . وهذا التلقي في صميمه عملية اجتماعية (١٢٨) . ومعنى هذا بوضوح أن فكرة الشكل البلاغي ليست منبثقة من المستوى اللُّغوي الصِّرْف ، بل إنها تكتسب كامل معناها في مستوى التلقي اللُّغوي ، فيصبح القولُ متشكلاً بلاغيًا في اللحظة التي نتلقاه فيها باعتباره كذلك ، مما يكسبه بالتالي خاصية ديناميكية بارزة (١٢٩) .

وأظن أن البحث النصيَّ يتجاوز إطار الشكل دون إهماله ، غير أنه ينطلق أساسًا من المضمون ، مضمون النص ككل بوصفه وحدة كبرى متماسكة

الأجزاء ، ويتجاوز إطار القواعد الخاصة التي تنطبق على أبنية متفردة ، دون إهمالها ، ويركِّز على الوصول إلى القواعد العامة التي تصلح كأسس مشتركة ليس في لغة بعينها ، بل في لغات عدة . وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن أغلب علماء النص لا يرون في القاعدة معيارًا صارمًا لا يمكن الخروجُ عليه ، بل يرون إمكانية تعديلها باستمرار ؛ ومن ثم فإنهم لم يستقروا بعدُ على تلك القواعد النصية ؛ إذ إنها تحتاج إلى تجريب مستمر ومنتظم على مجموعة غير محدودة من النصوص . وهذا أمر يتطلب طرحَ عدد كبير من النماذج والنظريات الجزئية ، حتى يمكن تحديد السمات الظاهرة ، والقواعد التي تحظى بقَدْر كبير من الصلاحية والمقبولية .

إن أهداف الاتجاه النصي لم تتبلور بشكل كاف إلا في دراسات متأخِّرة ، لم تكف عن رسم حدوده ، ومناقشة أوجه الخلط بينه وبين العلوم الأخرى المتداخلة معه ، وهكذا فإن علماء النص لا يتحدثون عن أشكال بلاغية ، بل عن أبنية وأساليب تقوم بوظائف بلاغية ، وليس من نهجهم أن يتعمدوا انتقاء الأشكال واستخراجها من هذا النسيج اللُّغوي لتسليط الضوء عليها ؛ إذ إن وجودها ، بل فاعليتها ، مرهون بهذا النسيج الكلي للنص . وكما أشرنا مرارًا لا تمييز بين النصوص من وجهة نظر علم اللغة النصي ، إذ إنها جميعًا متساوية في الخضوع للوصف والتحليل لتفسيرها ، ولا يعني ذلك إهمال المتغيرات بين النصوص ، بل إنها تجد عناية لا تقلُّ عن العناية بالبحث عن الثوابت ؛ ومن ثم فالنصوص الأدبية مثلها مثل نصوص العقود والوجود والالتماسات وأشكال الدعاية وغيرها من جهة محتوى النص ، ولكن يكمن الفصلُ بينها في الشكل الذي يصاغ المحتوى في إطاره ، الشكل الذي يختاره

منتجُ النص لأنه يرى أنه أكثر مناسبة ودِقَّة لحمل المضمون الذي يريد إبلاغه .

ولا يعني ذلك بأية حال من الأحوال العودة إلى الفصل بين الشكل والمضمون ، بل إن الأمر مغايرٌ لما يستخلص من الكلام السابق ؛ إذ إن البحثَ عن الشكل المناسب لحمل المضمون ، يعني أن للشكل قيمة لا تقل عن المضمون ، ولكن حين يتحدان في صورة النص ، فإن النص يكون المنطلق ويكون تحليلُ النص – وإن اتجه إلى المضمون – فإنه يجمع في كل مراحل الوصف والتحليل بينه وبين ذلك الشكل الخاص الذي يكشف – بقدر لا يقل عن المضمون – عن مكونات النسيج الكلي الموحد .

الفصل الثالث
نظرية النص

اختص علم النص كما قلت بتحديد الملامح أو السمات المشتركة بين النصوص و وصفها وتحليلها استنادًا إلى معايير مختلِفة ، هذا من جهة . وعُني بالكشف عن أوجه الاختلاف والفروق الدقيقة بينها أيضًا ، أي بإبراز الخصائص المائزة للنصوص ، ومحاولة إيجاد العَلاقات التي تحكم حركة الانتقال من المستوى العام إلى مستويات خاصة ، أو إيضاح الإمكانات التي أتاحها النظام اللُّغويُّ في لغة بعينها ليتمكن منتج النص من تشكيل أبنية خاصة لا تخرج عن جوهر القواعد التي يحددها النظام السابق ، وإنما تستغل الحرية التي يمنحها إياها البناء الكليُّ لتتحرك في فضاء رحب ، وتتسم معاييرها بالمناسبة والمقبولية من جهة أخرى .

إن وحدات النص متنوعة تختلف باختلاف المستوى المدروس ، فإذا كانت الوحدات الصوتية والصرفية وحدات ثابتة يحددها النظامان الصوتي والصرفي في لغة معينة ، فإن التبادلات والتتابعات والتجاورات والإيقاعات التي تنتج عن اختيار معين لا توصف بالصرامة والوجوب ، كما أن العدول عن أبنية إلى أبنية أخرى ذات دلالات معينة لا يعود إلى النظام ، وإنما يعود إلى كفاءة المنتج وقدرته على تشكيل أبنية اللغة تشكيلاً إبداعيًا .

أما البنية النَّحْوية فتمتاز بقدر كبير من الحرية ؛ إذ تجيز كثيرًا من أشكال العدول والتحوُّل من أبنية نمطية إلى أبنية غير نمطية ، ويناط إلى المفسر الكفء اكتشاف أسباب أوجه العدول من خلال ربط هذه الوحدات بالعَلاقات الناتجة عن كل تغيير ، والسياقات التي تتناسب مع هذه الأبنية والمقامات التي تميز بين التراكيب . وقد ذهب البلاغيون - بناء على تمييز اللُّغويين بين وحدات تلزم مكانًا واحدًا في الجملة (وحدات ثابتة) و وحدات تتمتع بحرية الحركة (وحدات متحركة) - إلى أن الانحرافات تتصل بالوحدات المرنة ، و وصفوا العملية البلاغية باعتبارها تحوُّلات أو انحرافات ؛ إحداها تتصل بجوهر المادة : تحول الوحدات ذاتها ، والثانية بعلاقاتها ، إذ تظل الوحدات كما هي ، ولا يمس التحوُّل سوى علاقاتها . ويرون أن اللغة المشكلة بلاغيًا تتجلى في المقام الأول بإحلال عناصر غير مألوفة محل عناصر القول العادية .

أما الدلالات فطاقات غير محدودة ، إذ ينظر إلى الكلمات من منظورات متغايرة ، وينتقل في تحديد المعنى من مستوى إلى آخر ، وتقسم الدلالات إلى مباشرة وغير مباشرة ، وإلى إشارية وإحالية وإيحائية واستدعائية ، ولكنها تشترك في مركز واحد ، وبينها وبينه عَلاقات يناط إلى المفسر مهمة تتبُّعها وإيضاحها . وقد اختلف اللُّغويون في بيان العَلاقة بين الدلالة الأولية أو المعجمية والدلالات الثواني أو السياقية ، إذ يذهب جريماس وبوتييه إلى أن الكلمة - أو لنقل الوحدة الصغرى من سلسلة القول - تتضمن مجموعة من العناصر الدلالية (الجزئيات الصغرى) . . . غير أن بعضها نووي والآخر سياقي ، بحيث ينتج مجموعها أثرًا هو الدلالة ، وكما أن عمليات التغيير اللفظي تمس التنظيم الصوتي أو النَّحْوي للدوال ، فإن عمليات إعادة تنظيم

الوحدات الدلالية الصغرى المكونة هي التي تنتج الأشكال المجازية . وهنا يكمن ربط بين المعنى الحقيقي والمعاني المجازية ؛ إذ إنه عند تعديل دلالة الكلمة ، يظل جزء من الدلالة الأولية داخل الأجزاء التي تشكل المعاني المتنقِّلة ، وتسهم هذه الجزئياتُ في تشكيل بنْية كبرى تستوعب تدرُّج الأنظمة ، وينظر إلى النص اللُّغوي بوصفه نصّا في موقف أو حدثًا اتصاليًا أو شبكة من العَلاقات الناتجة من تضافر نُظُمه بمستوياتها المختلِفة ، وتكون المهمة التي يطمح إلى تحقيقها أو إنجازها هي مناقشة النص في سياق الإبلاغ الأدبي poetic communication ، من حيث إنتاجه production والاستقبال reception ، والعوامل الأدبية الاجتماعية sociopoetic والنفسية psycho-poetic والتي تؤثر في النص أو الخطاب [١٣٠] .

إن المعنى الكليَّ للنص – كما قلت – أكبر من مجموع المعاني الجزئية للمتواليات الجملية التي تكونه ، ولا تنجم الدلالة الكلية له إلا بوصفه بِنْية كبرى شاملة . فالنص ينتج معناه إذن بحركة جدلية أو تفاعل مستمر بين أجزائه ؛ ومن ثم ينظر إلى ذلك الانسجام الداخلي بين الدلالات الجزئية ، وليس إلى ذلك الانتقال المعهود والمنظم من الجزء إلى الكل (في إطار هذا التصوُّر الخاص) ، ويزاح الستار عن ذلك التساوق بين المضامين الجزئية في إطار بنية كلية ذات مضمون أشمل ؛ ومن ثم علينا أن نستخرج المعاييرَ التي يجب أن تفي بها النصوصُ : كيف تنتج ؟ كيف تستقبل ؟ كيف تستخدم في سياق ؟ بل أن أهم سؤال هنا هو السؤال عن وظيفة النصوص في تفاعل إنساني menschlische Interaktion [١٣١] .

حدا ذلك التصوُّر بالباحثين إلى ضرورة العناية بطرح المعايير التي يمكن أن

تطبق على النصوص من خلال رؤية شاملة يمكن أن نطلق عليها « نظرية النص Texttheorie » ، ويرى أن هذا المصطلحَ من أكثر المصطلحات ملائمة ، على الرغم من أنه يمكن أن تفهم تحته أفكار مختلِفة . وكان النقد الذي وجهه درسلر / بوجراند إلى المحاولات السابقة أنها لم تقدم أية معايير للفصل بين النصوص واللانصوص ؛ إذ إن القواعد المسلَّم بها لا تعكس بشكل مؤكَّد العمليات الإنسانية عند إنتاج نص ما أو تلقيه ، بل إنهما يريان أن جماعة نحو النص الألمان ، وهم : هانس ريزر ، وفولفرام كوك وبيتر هارتمان ويانوس بتوفي وتوين فنדايك ويانس إيفه - لا توجد لديهم معاييرُ للحكم على نص ما بأنه « نَحْوي » أو « حسن السبك » (١٣٢) .

بديهي أن يعقب التحول عن المسار التقليدي جدلٌ واسع حول الكيفية التي يمكن أن تصوغ أوجه هذا التحول . ولما كانت النظرياتُ السابقة تعنى بالمستويات اللُّغوية المختلفة ، ولكنها تتعامل مع أجزاء ، حتى نظريات الجملة ذاتها لم تسلم من ذلك الخلاف حول ما يجب أن تضمه من عناصر وما يجب أن تهمله ؛ لأنه يخرج عن حدود الوصف والتحليل ، أو يمكن معالجته في مستويات أدنى منها بصورة أكثر دقة وعمقًا .

على أن ذلك لا يعني أن نظريات النص مستقلة عن تلك النظريات السابقة ، بل إنها - في حقيقة الأمر - مشتقة منها ، وتضم مكوناتها الأساسية مكونات صوتية وصرفية ونَحْوية ودلالية وأسلوبية ، ولكنها تطلعت إلى ما وراء الجملة ، فنتج عن تلك الرؤية ضرورة إدخال عناصر جديدة أو عناصر كانت معزولة . وبالتالي يمكن تفسير اختلاف علماء النص في ماهية النظرية النصية وأجزائها ؛ إذ إنهم استندوا إلى نظريات المدارس اللُّغوية السابقة ، ثم

أدخلوا بعض التعديلات التي تميزها على المبادئ الأصلية ، وهذا يؤكد عمق الصلة بينها وبين نظريات النص بوجه عام .

ويمكن أن نلاحظ ذلك الخلاف في التصوُّرات من خلال متابعة مفهوم مصطلح « نظرية النص » لدى بعض علماء لغة النص ، فقد فهم أيزنبرج H. Isenberg تحته ضمنيّا نظرية لبنية النص على أساس قواعد تناص توليدية ومعلومات إحالية يمكن أن يكون لأجزائها - في حقيقة الأمر - وظائف اتصالية (١٣٣) . أما ڤوندرليش D. Wunderlisch فقد فهم تحته نظرية لأشكال نصية ممكنة ذات قواعد جزئية تداولية قوية . أما يانوس بتوفي J. S. Petöfi فقد ذهب إلى أن مهمة نظرية النص أن تنص على وصف جوانب كلية للنصوص موضع الدرس اللُّغوي . ثم وضع بعد ذلك - انطلاقًا منها - حدودًا لنظريات نصية جزئية (١٣٤) منفردة أو منفصلة (١٣٥) .

والحق أن بتوفي قد حاول أن يسخِّر مكونات النحو التحويلي وتصوُّراته في نظرية نصية ، غير أنه وجد أن ذلك التفسير الدلالي ينشأ أصلاً في نظرية تشومسكي ، حتى صورتها الأخيرة ، عن المكون النَّحْوي (١٣٦) ؛ فهو - كما قلت - المكوِّن النَّحْوي الأساسي الذي يربط بين المكوِّنين الصوتي والدلالي ، حيث يتمثل الأول في الصورة المنطوقة للجملة ، ويتمثل الثاني في العميقة لها ، ولكن يظل لهذا المكوِّن الدورُ الرئيسي ؛ لأن نظريته - كما قال مرارًا - هي نظرية نَحْوية في المقام الأول . وفيها يتولد التركيبُ النَّحْوي أولاً ثم يتم « تفسير دلالي » من خلال المكوِّن الدلالي ، خلافًا لنظرية الدلالة التوليدية ، حيث يكون تركيب (بنية) الأساس تمثيلاً للمعنى ، ثم يتولد فيما بعد الشكل (الصيغة) النَّحْوي . ويتسائل بتوفي : أ ليس من الأجدى أن يشكِّل نحوٌ ذو

كفاءات منفصلة بالنسبة للمتكلم والمستمع ؟ فبينما يبدأ المتحدِّث بالمعنى ويصوغ نموذج التتابع ، يبدأ المستمع من التتابع الجاهز ثم يرتد إلى المعنى .

وقد أشرت من قبل إلى تطوُّر أشكال التحليل النصي على يد بتوفي ؛ إذ إنه قام بمحاولات مستمرة – من خلال نقده لنظريات لُغوية سابقة – لبيان أهم المكوِّنات التي يجب أن تضمها أيةُ نظرية تتعامل مع النص بوصفه وحدة كلية ، وقد انتهى إلى نظرية نصية موسَّعة للغاية أطلق عليها غالبًا « نظرية بنية النص وبنية العالم » ، ومختصرها Te SWe ST (١٣٧) . ويرى درسلر أنها محاولة لتوزيع أو تقسيم الجوانب المختلِفة للنص من خلال وسائل تمثيل مستقاة من المنطق الصوري (الشكلي) . وقد تضاعف عدد مكوناتها ، وتُعقد في أثناء تطوير النظرية بشكل مستمر ؛ إذ استمر الميلُ إلى إدخال عناصر أخرى تتعلق بمستخدمي النص أكثر من النص بوصفه عملاً خلاقًا (إبداعيًا) مستقلاً ؛ فمثلاً أسس « المعجم » الذي يضم في الأصل أقل قدر من قائمة المفردات المحددة للنص المطروح بكثير ، على نحو يحتوي فيه دائمًا على « معرفة حياتية » أكثر بالنسبة لتنظيم العالم بوجه عام ، ولا تظهر الحالة المنطقية لمضمون النص إلا حين نراعي تفاعله مع المعرفة المسبقة لمستخدمه (١٣٨) .

ولا نريد الخوض في مفاهيم منطقية ورياضية اعتمد عليها بتوفي – بشكل أساسي – في تشكيل نظريته النصية ، وقد أضاف إليها علامات جبرية فيما بعد ، مما زاد تعقيدها ، ولا شك أنه لا ينفرد بهذا التوجُّه ؛ إذ إن هيلمسلف قد سبقه إلى استخدام المعادلات الجبرية والتصوُّرات المنطقية والتحليلات الرياضية ، كما أن تشومسكي قد نظر إلى اللغة أيضًا في إطار هذه العمليات ، ولكن بتوفي – كما يرى درسلر / بوجراند – قد حاول – لتحقيق متطلبات

الأساس المنطقي – أن يطرح صيغة نموذجية أو معيارية [١٣٩] ، في هيئة ترابط منظم ، مثالي ، بالإضافة إلى « صيغة لُغوية طبيعية » تعكس النص في الواقع .

وقد أعدت قواعد ولوغاريتمات لعمليات مثل : الصياغة ، والتأليف والتركيب ، والوصف ، والتفسير ، والترجمة . ويعالج مكون (دلالي – عالمي) إحالة النص إلى أشياء أو مواقف في العالم ؛ إذ إنه على الأقل قد افترض هنا تراسلاً محددًا gewisse Korrespondenz بين تركيب النص وتركيب العالم أو بنية النص وبنية العالم [١٤٠] .

ومن الطبيعي أن يشكل ذلك التصوُّر قيمة كبيرة ويطرح بعدًا تحليليًا غير مسبوق ، أقام عَلاقة جوهرية بين واقع داخلي و واقع خارجي ، ويظل التوتُّر القائم بين الواقعين أو عالم النص والعالم الخارجي معينًا يزوِّد المفسِّر بتجليات غير محدودة . غير أن بتوفي قد عقَّد الأمر علينا بتلك العمليات شديدة التعقيد والغموض ، فليس من السهل التعامل مع نموذجه التفسيري ؛ إذ يتحتم على المرء أن يلمَّ بتلك التصوُّرات غير اللُّغوية إلمامًا كافيًا ، حتى يستطيع متابعة حركة الانتقال بين العناصر وترجمة الرموز إلى عمليات لُغوية ، ويكفي أن ننوِّه إلى أنه لا يزال تمثيل الأساس لديه حساب المحمولات بالدرجة الأولى ؛ ومن ثم يمكن أن نفهم ذلك النقد الكلي الذي وجَّهه إليه كلٌّ من درسلر وبوجراند ، حيث ذهبا إلى أنه إما أن يستفاد من أشكال المنطق المؤسسة ؛ وبناء على ذلك تفقد طبيعة النص الكثير ، وإما أن تحول أشكال المنطق ليمكن فَهْم النصوص على نحو أكثر مناسبة ؛ إذ إن بتوفي يحدِّد آليات معقَّدة تتوسط بين النصوص الفعلية وصياغات نصية (رؤى

نصية) مناسبة من الناحية المنطقية [١٤١] .

أما شميت S. Schmidt فقد حَرَص على أن يقدِّم تصوُّراته في عمل مستقل عن نظريه النص ، وقد عُني هو الآخر بإدخال عوامل توليدية - تداولية إلى جانب العوامل اللُّغوية ، وربط بين مفهومي النص والحدث الاتصالي ، بل عمل على الربط بين أجزاء من نظرية الاتصال ونظرية النص ، وقد فهم تحت مصطلح نظرية النظرية : نظرية مفسرة للاتصال اللُّغوي ، تعنى ببحث إنتاج نصوص وتلقيها « نصوص موظفة توظيفًا اتصاليًا . » [١٤٢]

ويرى سوينسكي أنه قد ناقش فروض بناء هذه النظرية وإمكاناتها على أسس تداولية ودلالية ومنطقية ، وطوَّر نموذجًا لعلم لغة النص لا يلحق فيه مستوى النص بمستويات لُغوية أخرى بصورة تكميلية ، وبحث نظامه بحثًا لُغويًا ، وشكل من هذه الظاهرة الكلية المعقَّدة اختيارات مجرَّدة في عرض متتابع من الناحية التحليلية ، ثم فسَّرها في إطار نظرية النص تفسيرًا اصطلاحيًا ، ورأى أنه ينبغي أن تصير في علاقاتها محددة بعضها بعضًا ، وينتهي من تلك الخطوط الجوهرية لنظرية شميت إلى أنه حاول أن يقدِّم من النتائج المستخْلَصَة في هذه المرحلة « نظرية للاتصال اللُّغوي » ، تقدِّم - على الأقل - وضعًا شارحًا ، بل تفسيرًا للعمليات التي تنشأ عن الاتصال اللُّغوي [١٤٣].

وهكذا ، نلحظ اختلاف تصوُّر شميت لنظرية النص عن تصور بتوفي أساسًا ، حيث اعتمد الأولُ على مفاهيم الاتصال اللغوي ونظريته [١٤٤] ، غير أن ذلك لم يَحُلْ دون إدخال عناصر دلالية ومنطقية إلى جوهر النظرية ؛ ولذا يصعب تجاهلُ هذا التداخل بين النظريات النصية ، وعدم اختصاص كل

نظرية بعلامة فارقة تحسم تميزه عن غيرها ، بل إن النظرة الدقيقة لمكوّنات هذه النظرية تؤول إلى مبدأ أساسي ، وهو لا قيمةَ في البحث عن أوجه الخلاف الشكلي ، إذ تكمن في الجذور أوجه الاتفاق ، ولا يعدو الأمر عن توسع في عنصر دون العناصر التي تدخل أيضًا في التكوين ، ولكن بدرجات متفاوتة .

ويهمنا هنا أن نعرض لتعريفه للنص بناء على تلك الرؤية الخاصة . يرى شميت أن حدَّ النص هو كل تكوين لُغوي منطوق من حدث اتصالي (في إطار عملية اتصالية) ، محدد من جهة المضمون thematisch ، ويؤدي وظيفة اتصالية يمكن إيضاحها ، أي يحقِّق إمكانية قدرة إنجازية جلية Illokutionspotential (١٤٥) . ومن خلال وظيفة إنجازية illokutive Funktion يقصدها المتحدث ويدركها شركاؤه في الاتصال ، وتتحقق في موقف اتصالي ما حيث يتحول كم من المنطوقات اللُّغوية إلى نص متماسك يؤدي بنجاح وظيفة اجتماعية - اتصالية ، وينتظم وفق قواعد تأسيسية (ثابتة) (١٤٦) .

فقد أدرجت هنا - إذن - اعتبارات مختلِفة بعضها تداولي ، مثل الحدث الاتصالي ، ومنتج النص ، ومتلقي النص ، وعمليتي الإنتاج والتلقي ، والقوَّة والوظيفية الإنجازية ، ومواقف وسياقات ومقامات الاتصال وأثر الاتصال ومقاصد الاتصال وغير ذلك ، وبعضها دلالي ، مثل مضمون النص ، والمعنى الشأني أو البؤري ، والدلالة الإشارية والدلالة الإحالية وتوليد المعنى والبنية العميقة للنص وغير ذلك ، بالإضافة إلى الاعتبارات النَّحْوية التي نقلت من نحو الجملة إلى نحو النص ، على أساس أنها لم تعد

تجد اهتمامًا في نحو الجملة ، وهي اعتبارات تتعلق في المقام الأول بما وراء الجملة ، من عَلاقات و وسائل ربط وتماسك ، حيث ذهب أكثر علماء النص إلى ضرورة امتداد نطاق الوصف إلى ما وراء الجملة ، فلا اعتبار لأي نحو للجملة إلا إذا كان جزءًا من النص أو الخطاب .

ونذكر هنا أيضًا محاولات ڤندايك لوضع أطر نظريات يتعلق بعضها بتحديد الخصائص البلاغية والأخرى بالأبنية النصية ، وينبغي أن نوضّح أساسًا أنه طرح الحُججَ التي تستوجب دراسة بعض المشكلات في إطار نحو النص ، تلك التي لم تستطع بحوث نحو الجملة أن تعالجها معالجة مرضية . وكان موضوع دراساته الأساسي هو نصوص أدبية وشعرية لا تتوافق غالبًا واصطلاحات (أعراف) النحو والدلالة . وذهب إلى إنه يمكن أن تحدد الخصائص البلاغية مثلاً من خلال عمليات معينة) [١٤٧]، تتم في مستويات معينة أيضًا ، أو يجب أن تطبق على مستويات الصوت والنحو والدلالة . وينبغي أن نوضّح هنا أن المستوى النَّحْوي عنده يضم عمليات صرفية أيضًا ؛ إذ إن مفهوم النحو لديه مفهوم واسع ، حيث نجد عمليات صرفية / معجمية ، وعمليات صرفية / نَحْوية ؛ تلك العمليات توضح تلك النصوص غير المألوفة (التقليدية) ، وأبرزها : الإضافة ، والحذف ، وإعادة الترتيب ، والاستبدال . وهذه العمليات (البلاغية) يمكن تأويلُها عنده بإحدى طريقتين :

أولاً : باعتبارها عمليات نظرية تجريدية ، تستهدف وضع أبنية محددة وعَلاقاتها المتبادلة .

ثانيًا : على أساس أنها مجموعة من الإجراءات المعرفية لإنتاج الأقوال

النصية التي تتجلى فيها (١٤٨) .

ويبدأ بتحديد الأشكال الصوتية والأشكال النَّحْوية ثم الأشكال الدلالية ، ثم يعالج النصوص الواردة تحت كل مجموعة من هذه الأشكال من خلال تلك العمليات الرئيسية .

ولا شك أن هذه العمليات تعود إلى النحو التحويلي أساسًا ، ولكن يرجع الفضل إلى ڤندايك في نقلها من النحو إلى البلاغة ثم إلى النص ، حيث نجد تعديلاً لها يتفق مع طبيعة البحث النصي . فقد تساءل عن تلك الكيفية التي تحتم أن يبدأ توليد نص ما من فكرة أساسية ما ، تتطور بصورة تدريجية إلى معان تفصيلية تنبسط أو تمتد إلى أبعاد نصية جزئية بطول الجمل . وحين يمثل نص ما فإنه يجب أن تطرح عمليات تسير في اتجاه آخر لترشيح أو تنقية الفكرة الأساسية مرة أخرى ، مثل الحذف والاختيار والتعميم والتركيب أو البناء ، ويطلق على تلك العمليات « قواعد الأبنية الكبرى للنصوص ») (١٤٩) . وتتعلق العمليةُ الأولى بطرح جزء من المادة ، والثانية بحذف بعض المعلومات والإبقاء على بعضها الأخر ، والثالثة بتحويل المادة إلى شكل (تصور) أكثر عمومية ، والرابعة بخَلْق مادة جديدة لعرض التمثيل (الدلالي) بصورة أكثر تماسكًا .

لا شك أن ڤندايك قد وسع التحويلات ليصف تلك العمليات المعرفية التي تنتج النصوص ، وأدخل في نظرياته عناصرَ مهمة تتعلق بمستوى المنتج ، ومستوى المتلقي ، واختلاف المعارف ، والاهتمامات ، وأشكال الاتصال ، وعمليات التلقي ، والتذكر ، والتماسك الجزئي ، والتماسك الكلي للنص ، وأشكال الانحراف ، والتتابع الخَطِّي للجمل ، والعَلاقات الداخلية بين المتتاليات الجملية ، والترابط بين الأبنية الصغرى والأبنية الكبرى الكلية ،

وكيفية تخزين المعلومات واسترجاعها ، وأوجه الفَرْق بين عمليات الذاكرة قصيرة المدى وعمليات الذاكرة طويلة المدى (من علم النفس المعرفي) ، وطرق الفَهْم والتفسير ، وغيرها من العناصر التي تبرز تداخل علم النص مع علوم أخرى ، وتقدم إيضاحًا لعمليات يصعب للغة أن تنتهي إليها بشكل مرض .

وقد حاول ڤندايك أن يعثر على نموذجه النصي من علم النفس المعرفي بوجه خاص ، غير أنه تصوُّره حول عمليات تشكيل البنية الكبرى قد واجه نقدًا حادًّا حيث رؤي أنه لا يقدم إلا التأليف النمطي للنص . وتوجد نصوص كثيرة لا تصلح لأن تجرى عليها تلك العمليات ، وأخرى تؤدي إلى نتائج مخالفة تقاوم القواعد الكبرى التي وضعت للأبنية الكبرى . وعلى أية حال قد أكد ڤندايك نفسه أن نظريته أو نموذجه لا يتصف بالشمول ؛ إذ يؤدي إلى نتائج طيبة مع بعض النصوص ولا يؤدي إلى ذلك حتمًا مع بعضها الآخر . وهي - بشكل أساسي - محاولات لمعالجة النصوص معالجَة دقيقة ، وتقديم تفسير مقبول لها ، وما يطمح إليه هو عدم التوقُّف عند إجراء محاولات أخرى ، حتى يمكن الوصول إلى نظرية كلية تضم عناصرَ أساسية يمكن ملاحظتُها ، ليس في لغة بعينها ، بل في لغات عِدَّة .

وربما يكون ذلك ما قصدة روزنجرن I. Rosengren حين رأى في نظرية النص رأيًا مغايرًا ؛ إذ إنها تختص بأوجه الاطراد التي تشترك فيها كل النصوص ، وهي التي تحدِّد نصية نص ما . وليس علم لغة النص - في الحقيقة - إلا نظرية جزئية من نظريات النص ، حيث لا يصف علم لغة النص - في الأساس - إلا أوجه الاطراد اللُّغوي التي التي (يجب أن) تظهرها أو تكشف عنها نصوص ما باعتبارها وحدات لُغوية ، كي تكون نصوصًا

متماسكة أساسًا ، ومنها عَلاقات الربط والإحالة في النص [١٥٠] .

ويعني ذلك أن علم لغة النص لا يمكنه وَحْدَه – لتركيزه على أوجه الاطراد بشكل أساسي – أن يقدِّم نظرية نصية كلية ، وربما نجد تفسيرًا لذلك في المحاولات المتكررة لإدخال عناصر غير لُغوية في نظرية النص . ولكنه يحدِّد مهمته بدقة ؛ إذ إنه لما كانت النصوص وحدات لُغوية فقد تمثلت مهمته الأساسية في إظهار أوجه التماسك بين هذه الوحدات ، والكشف عن عَلاقات الربط النَّحْوي والترابط الدلالي والعَلاقات الإحالية والإشارية ، وغيرها من العَلاقات المتمثلة في مستوى الجمل من جهة والمتجاوزة مستوى الجمل من جهة أخرى . بيد أن ذلك التوجُّه الغالب – في حقيقة الأمر – لم يراع في تحديد نصية نص ما إلا الوفاء بمعيارين فقط من المعايير السبعة التي وصفها كلٌّ من درسلر بوجراند ، التي سبقت الإشارة إليها .

أما إيجور ملتشوك Igor Mel'cuk فقد حاول معالجة العلاقة بين المعنى والنص في إطار نظرية نصية نَحْوية الأساس ، وقد اعتمد في ذلك على تصوُّرات تشومسكي في المقام الأول . فقد ذهب إلى أن الانتقال بين المعنى والنص ينبغي أن يكون العملية المركزية للنموذج اللُّغوي ، أي أن السؤال الأساسيَّ هو كيف يعبّر عن معنى ما في نص ما ؟ أو كيف يتحقق المعنى من خلال النص ؟ فالمعنى – إذن – يجب أن يكون متجليًا في قدرة (كفاءة) المتكلم ، أن يعبر عن الفكرة ذاتها بأشكال (بطرق) مختلفة ، وأن يتعين ذلك في قدرة المستمع ، وأن يكون قادرًا على الفصل بين منطوقات مترادفة متباينة من الناحية الشكلية باعتبار أنها ذات معنى واحد . وبناء على هذا التفسير يقدم تكوين أو تشكيل أنظمة مفسرة أو شارحة paraphrasierende Systeme [١٥١] دعامة أساسية لتلك النظرة .

ويرى درسلر / بوجراند أن ملتشوك قد عرض تمثيل المعنى مع نحو خاص به ، أي نظام متصل لا يظهر في المنظومة النَّحْوية . ففي نموذجه نجد أن الوحدات قد أفرغت من « معجم عميق » ثم نقلت إلى النموذج ، وعرضت في صيغ « نحو عميق » "Tiefensyntax" (ومعنى « عميق » هنا أنه نحوٌ يتكون من عناصر أساس أولية بدلاً من كلمات ومركَّبات النص ذاته) . وحتى تبنى جمل مفسرة أو شارحة مقبولة ، تجهز « مرشحات مرجِّحة » "gewichte Filter" عند الانتقاء من خيارات (١٥٢) . ويبدو أن ملتشوك قد سعى إلى وضع تصوُّر مستقل للنحو ، يمكن أن يصل من خلاله إلى الأبنية العميقة التي تتجلى في أبنية سطحية متحولة عنها ، وقد اقتصر في ذلك على تصوُّر خاص للجملة المفسِّرة أو الشارحة ، وهو يرجع أساسًا إلى النحو التحويلي لشومسكي ؛ إذ إنه قد عولج في إطار الكفاءة اللُّغوية لابن اللغة على التمييز بين جملتين أو أكثر تعنيان الشيء نفسه أو تنقلان المعلومات ذاتها . ولكنه سعى إلى إنشاء نموذج لُغوي بناء على سلوك إنساني محاك بطريقة آلية مَحْضَة . وقد أوجد بذلك نهجًا أو أسلوبًا جديدًا للتمثيل الدلالي حتى يستوعب التواصل المعرفيّ .

وعلى الرغم من إدراج علماء النص لعناصر من الأنحاء التحويلية التوليدية كما هو الحال لدى بتوفي وفندايك وملتشوك - إلا أنهم عدلوا تصورات تلك العناصر وربطوا بينها وبين عناصر دلالية وتداولية تعنى بالتفاعل الحقيقي بين النصوص ومنتجيها ومتلقيها بوصفها أحداثًا اتصالية . ويلاحظ أن بعض نظريات النص التي طرحت قد دفعت ببعض العمليات الخاصة بوصف النصوص وتحليلها إلى متاهة الإبهام والغموض لقيامها على عناصر غير معقَّدة وغير ثابتة ، ولكن لا تزال القضايا مطروحة والمحاولات مستمرة .

الفصل الرابع
نموذج النص

ينشأ عن وضع نظرية نصية - في الأغلب - طرح نموذج نصي يقدم تصوُّراتها الأساسية في تخطيط معيَّن ، ويؤدي ذلك التداخلُ بين تصورات النموذج ونظرية النص ونحو النص إلى صعوبة الفصل بينها ، بل إن الأمر يكون مستحيلاً في بعض الأحيان . وقد لوحظ ذلك حين تعرضنا لمقولات أساسية في نحو النص والاتجاهات الرئيسية وملامحها الفارقة عن نحو الجملة وأوجه التمييز بين أشكال النص وعناصر النظريات النصية . غير أن جماعة من الباحثين في علم لغة النص قد عنوا بالتخطيط لنماذج نصية عناية كبيرة ، بل إنهم قد طرحوا عدة محاولات للمناقشة . ولا خلافَ في أن فكرة النموذج فكرة قديمة ؛ إذ إن طرق الوصف والتحليل اللُّغويين قد تعددت أساسًا بناء على تعدُّد النماذج النَّحْوية التي قدمها العلماء بَدْءًا من أرسطو حتى اليوم ، وقد كانت نماذج للجملة ليس غير . فقد قدم أرسطو النموذج التقليديَّ الذي يعد الأساس الذي بنيت عليه أغلب النماذج التحليلية التي أعقبته .

لا شك أن المقام لا يتسع لعرض تلك النماذج عرضًا مفصَّلاً فهي كثيرة حقًا وجد متشعبة ، وبالتالي سنكتفي بأهم النماذج التي أثرت في نموذج النص . فما تزال المفاهيم والتصوُّرات والمصطلحات والمعايير التي وضعها أرسطو وبخاصة المنطقية منها تشكل جزءًا جوهريًا من نماذج الجملة ، بل

نماذج النص أيضًا . أما النموذج البنائي فقد قام بدءًا من دي سوسير على فكرة الأنظمة التي يجمعها نظام كلي ، إذ اللغة نظام من العلامات ، وهي أيضًا نظام من القيم ، وهي نظام العَلاقات الداخلية والخارجية . وقدم أيضًا فكرة التمييز بين اللغة كنظام يكشف عن كفاءة ابن اللغة ، والكلام بوصفه الظواهر الفعلية أو المنطوقات وغير ذلك من الأفكار التي عرضنا لها من قبل .
أما النموذج الشكلي الذي قدمه بلومفيلد وتبنَّته المدرسة الأمريكية فقد راعى العَلاقات الشكلية القائمة بين المنطوقات ، ثم أدخلت فكرة الوظائف وأقسامها ، ثم فكرة السياق وأنواع السياقات والمقام وتعدُّد المقامات ، ثم أشكال الربط بين الوحدات والوظائف والسياقات والمقامات ، ثم النموذج التحويلي في صورته الأولى لدى زليج هاريس ، حيث أدخلت الاختبارات كاختبار الاستبدال واختبار التغير واختبار الحذف . وأدرجت عمليتان أساسيتان ، وهما عملية التوزيع أو التصنيف وعملية الاستبدال أو المُعاقَبة ، ثم طرحت العمليات التحويلية ، وهي عمليات نَحْوية في الأساس تتعلق بالتغير الذي يحدث للبنية النَّحْوية ، في حين تظل البنية الدلالية (المضمون) بلا تغيير ، وتتعلق أيضًا بترتيب العناصر وحذفها أو إضافة عناصر أو استبدال عناصر بعناصر أخرى .

بيد أن الأمر قد بدأ يتغير حين تقدم تشومسكي في كتاب « التراكيب النَّحْوية » بنموذج مبسَّط للنحو التحويلي ابتداء ، إذ ذهب إلى أن القواعد النَّحْوية لأية لغة ينبغي أن تولد جميع الجمل والجمل فقط في هذه اللغة ، أي أنها قواعد تختص بالجمل في حدِّ ذاتها .

وأدى افتراض تكوُّن النحو من عدد محدود من القواعد القادرة على توليد عدد غير محدود من الجمل إلى ضرورة صلاحية تكرُّر بعض هذه

القواعد . وقد أطلق عليها القواعد المتكررة recursive ، كما أشرنا من قبل . ويهمنا هنا فقط ذلك النموذج البسيط الذي أطلق عليه نموذج القواعد النَّحْوية المحدودة finite state grammar وهو يقوم على مبدأ يقول إن الجمل تولد عن طريق سلسلة من الاختيارات ، تبدأ من اليسار إلى اليمين (لأن النموذج قد طبق على الإنجليزية أصلا) ، أي عند الانتهاء من اختيار العنصر الأول ، فإن كل أختيار يأتي عقب ذلك يرتبط بالعناصر التي سبق اختيارُها مباشرة ، وبناء على ذلك يجري التركيب النَّحْوي للجملة (١٥٣) .

ولا شك أن هذا الاختيار يؤدي إلى تحديد للعناصر بصورة حَتْمِية ، ولكنه وجد أن هذه الاختيارات محدودة ؛ ومن ثم فالقواعد النَّحْوية المحدودة غير كافية حين تتولد جمل أكثر تعقيداً ، ولم يعد الغرض القائل بأن التركيب النَّحْوي للجملة يمكن معرفته بناء على تحديد الكلمات التي تتكون منها الجملة ، وكذا بناء على الترتيب الذي تظهر فيه هذه الكلمات فرضًا ملائمًا للتعامل مع الجمل غير البسيطة أو بصورة أدق مع مجموعة من الجمل لا يمكن توليدُها باستخدام النموذج الأول ، فطرح نموذجًا ثانيًا للتعامل معها أكثر تلازمًا أطلق عليه نموذج قواعد تركيب المكونات الصغرى (١٥٤) phrase structure grammar ، حيث يبدأ من الجملة التي تنقسم إلى مكون اسمي ومكوِّن فعلي ، ثم يتابع التحليل حتى يصل إلى المكونات التي لا تقبل التجزئة ، وهو تحليل ثنائي binär أساسًا ، وتحدد القواعد في ستة رموز (S, NP, VP, T(D) ، N, V) (١٥٥) ثم عدل نموذجه الثاني إلى النموذج الثالث الذي يطلق عليه نموذج النحو التحويلي ، وهو يتكون من القواعد التحويلية transfomational rules ومجموعة من القواعد النَّحْوية الخاصة بتركيب المكونات الصغرى التي يبدأ بها التحليلُ

عادة . أما قواعد التحويل فإنها تمكن من تحويل الأبنية العميقة إلى أبنية سطحية ، أي أنها تفسِّر ما يحدث على السطح من عمليات ، وأهم هذه القواعد : الحذف والتمديد (التوسُّع) ، والإحلال (الاستبدال) والاختصار والزيادة وإعادة الترتيب .

ولا خلافَ حول انتقال هذه القواعد إلى التحليل النصي ، ولكن ينبغي أن نحدِّد في كل اتجاه نصي ما كِم القواعد التي استثمرت فيه ومدى التعديل الذي اقترحه ، وكيفية تسخيرها في معالجة نصوص ذات مستويات مختلِفة ، ونجد أيضًا مجموعة من القواعد التي يطلق عليها « قواعد إجبارية » ؛ إذ لا يمكن توليد أية جمل دون تطبيق عدد منها ومجموعة أخرى يطلق عليها « قواعد اختيارية » (١٥٦) ، وهي قواعد التحويلات العامة . وقد أثمر النقدُ الجاد الذي وجِّه إلى نماذج تشومسكي ، وبخاصة تركيزها على الجانب الشكلي الآلي وتقليص دور المعنى ، فقد استطاع تشومسكي أن يقدم نظرية تحويلية أكثر تماسكًا في عام ١٩٦٥ ، حيث صارت الأفكارُ الدلالية ذات الصلة بالتحليل النَّحْوي أكثر وضوحًا وتحديدًا في ضوء العَلاقات بين البنية العميقة والبنية السطحية ، وانفصل المكوِّنُ الدلاليُّ واتضح دورُه إلى جوار المكونين الفونولوجي والنَّحْوي ، وصار معنى كل جملة مشتقًّا ، في معظم جوانبه - إن لم يكن بأكمله - من البنية العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي . أما التمثيل أو التفسير الصوتي لكل جملة فقد صار مشتقًّا من البنية السطحية بواسطة القواعد الفونولوجية . وظل للمكون النَّحْوي الدورُ الأساسي في الربط بين المكونين الدلالي والفونولوجي ؛ إذ إن نظرية تشومسكي - كما أكد مرارًا - نظرية نَحْوية في الأساس ، والجملة وحدتها الكبرى الأساسية (١٥٧) .

وبديهي ألا تقنع الاتجاهات الدلالية التوليدية بتصوُّر تشومسكي للبنية العميقة والمكون الدلالي ؛ فَسَعَتْ إلى تشكيل نماذج يظهر فيها المكوِّن الدَّلالي والمعجمي كمكون أساسي أكثر غِنى وثراء ، وتكون الأبنية العميقة فيها أكثر عمقًا وأقرب إلى التمثيلات المنطقية – الدلالية الكلية ، وربما يتضح ذلك من خلال النقد الذي وجَّهه بالمر F. Palmer إلى مكونات نماذج تشومسكي ؛ إذ يقول : إن الشيء المؤسف أن كثيرًا من اللُّغويين – اليوم – يقبلون – كليًا أو جزئيًا – الرؤية التصوُّرية للمعنى . تلك التي نشأت عن « عقلانية » تشومسكي وأتباعه ، الذين أكدوا – على وجه الخصوص – أن الدرس والاستبطان لا بد أن يلعبا دورًا كبيرًا في دراستنا للغة ، فإننا حين ننظر إلى المعنى باعتبار الكيانات العقلية المسماة بالتصوُّرات ، يكون هذا الإجراء غير كاف ، وربما لا يمكن اجتنابه (١٥٨) . وقد حمل روبنسون Robinson حملة شديدة على تصوُّرات تشومسكي لحدود المعنى ، والمكون الدلالي ، والتفسير الدلالي ، إذ يراها كلها مضلِّلة .

ويهمنا هنا ذلك النقد الذي وجَّهه للغة الفوقية أو ما وراء اللغة . يقول روبنسون : إن المغالطة الكبيرة هي مغالطة اللغة الفوقية super-language ، أو ما وراء اللغة metalanguage ، فإنه قد يفيد معنى أن نتحدث عن ما وراء المنطق أو الرياضيات ، لكننا نجري العمليات الرياضية على نحو جيِّد بعد أن نسيطر على لغتنا الأولى التي يظهر فيها العدد ، ولعبات العدد ، والعناصر الأولية للرياضيات . إذن فليس هناك سبب لافتراض أن اللغة نفسها يمكن أن تشرح عن طريق ما وراء اللغة (١٥٩) .

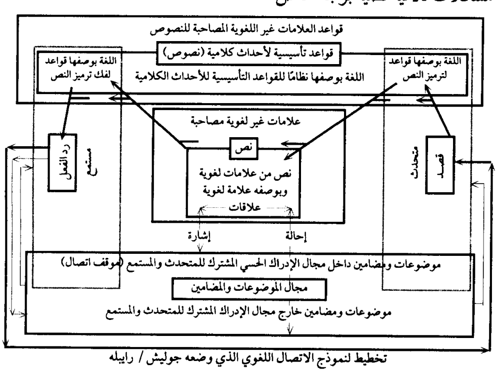
ولم يَحُلْ مثل ذلك النقد دون البحث في قضايا تتجاوز اللغة ذاتها ، على الرغم من تشدُّد روبنسون ومن قبله مارتينيه A. Martinét ، حيث قصر علم

اللغة على الدراسة العلمية للغة إنسانية معينة ، وتصبحُ الدراسةُ عملية حين تؤسس ملاحظة الحقائق ، وتحجم عن المفاضلة والاختيار بين الحقائق في ضوء المبادئ الجمالية أو الأخلاقية ، بل نرى كيتس Katz ، وهو من أتباع تشومسكي أساسًا يقدم المعنى - الذي ظل مدة طويلة ذا قيمة محدودة في الوصف والتحليل اللُّغويين - على مستويات اللغة الأخرى ، فالمعنى هو ما يجعل اللغة لغة ، وليست جوانب اللغة كلها إلا جوانب للمعنى ، ويكون علم اللغة نتيجة لذلك دراسة معنى اللغة ، حيث تتجه الوظائف الصوتية والصرفية والنَّحْوية والمعجمية إلى الوظيفة الدلالية ، وبهذا يتشكل فَهْم تام ودقيق للغة .

وقد دفع البحثُ في هذه الجوانب غير اللُّغوية إلى جوار الجوانب اللغوية بجهود اللغويين إلى إيجاد صيغة ملائمة تحقق التوازن بينهما . ولم تكن تلك التوطئة إلا للتأكيد على أن نماذج النص لم تنشأ من فراغ ، أو أنها مستقلة عن نماذج الجملة ، بل إن مكوِّنات نماذج الجملة ما تزال تشكِّل أجزاء جوهرية في نماذج النص ، وينعكس ذلك بوضوح في محاولات كل من جوليش E. Gülich ورايبله W. Raible توضيح نماذج علماء علم لغة النص المعروفين ونقدها ، إلى جانب توضيح الفروض الاتصالية و وضع نموذج خاص . وقد أشارا إلى أن معظم الاتجاهات اللُّغوية السابقة قد قامت على نماذج نصية محددة ، واقترحا نموذجًا للاتصال اللُّغوي ، انطلقا فيه من أن الكلام فعل Handeln ، وهو في اليونانية praxis أي نشاط محدد القصد ؛ ومن ثم فاللغة - بمفهوم بولر K. Bühler [١٦٠]- متضمنة في محيط ، يحدده الموقفُ empraktisch أو لا يحدده الموقف sympraktisch ، أي في مواقف اتصال Kommunikationssituationen .

ولا يختلف نموذج جوليش / رايبله – أساسًا عن نماذج الاتصال الأخرى في تقديم سلسلة : المتكلم – الخبر (النص) – المستمع ، غير أنه قد أضاف في النصف العلوي من التخطيط مجال نظام اللغة (اللغة = اللسان بمفهوم دي سوسير) La Langue : قواعد ترميز النص لدى المتكلم ، وقواعد فك ترميز النص لدى المستمع .

وفي النصف السفلي مجال الموضوعات (الأشياء) والمضامين (١٦١) ، كما وضع داخل مجال الإدراك ، الإدراك المشترك لشركاء الاتصال (= في موقف الاتصال) ، وخارجه (أي ما هو نسبي بوجه خاص بالنسبة للاتصال المكتوب) الموضوعات والمضامين من خلال الإحالة والإشارة إلى البنية العميقة (١٦٢) . وتكمن ميزةُ هذا النموذجِ المقترح في أنه بهذه الطريقة قد بينت العلاقة الدلالية الإحالية بالواقع غير اللُّغوي التي تعد مهمة بالنسبة لفَهْم مشكلات دلالية نصية بوجه خاص (١٦٣).



تخطيط لنموذج الاتصال اللغوي الذي وضعه جوليش / رايبله

وقد سبق أن أشرنا إلى محاولتي هارفج وفاينريش [١٦٤]، إذ قدم الأول نموذج استبدال ، تتحرك فيه عناصر الاستبدال على المستوى الأفقي ، وغلب عليه إدراك النص إدراكًا وظيفيًا emtisch ، ثم أدخل فيما بعد جوانب نصية كبرى للوصول إلى العلاقات الدلالية - التداولية المشكلة لبناء النص (وبخاصة التحاول) . أما الثاني فقد قدم نموذج تجزئة النص الذي يرتكز عن إجراءات منظمة لدراسة العلاقات بين الجمل المتجاورة للكشف عن علاقات التماسك التي تجعل من النص تكوينًا واحدًا مترابطة أجزاؤه ترابطًا شديدًا .

أما فنديك Van Dijk فقد قدم عدة نماذج نصية ، ونظرات مختلفة حول دراسة النصوص و وصفها وتفسيرها - كما بينا في أكثر من موضع - وقد لوحظ أنه اعتمد في نماذجه على عناصر لُغوية ، فأدخل فيها مكوّنات نفسية ومنطقية - دلالية ، واتصالية - وتداولية ، إلى جانب المكونات التحويلية والدلالية - التوليدية . وقد افترض فيها بوجه خاص - كما يرى سوينسكي - امتداد بنية كبرى نصية (في شكل فروض مختصرة) ، بوصفها بنية عميقة دلالية للنص ، إلى نماذج نصية وأنحاء نصية ، واشتقاق البنية السطحية للنص منها من خلال قواعد تحويلية ، تحدد عوامل إنجازية (امتدادية) ، وصياغية (مكانية وزمنية ، إلخ) من جهة ، ومن جهة أخرى فقد طالب (١٩٧٦) في تعليل الحكايات (من خلال نظرية الحدث) بمراعاة أنماط الحدث وأوصافه وخطابه والمقولات السردية الكبرى (الشرح والتركيب والتفكيك) [١٦٥].

وكما يتضح مما سبق ، فإن فنديك قد قدم نماذج لنصوص مختلِفة ، وكما أشرت ، حاول باستمرار تعديل نماذجه لتستوعب أكبر عدد من النصوص ، ونبّه - مرارًا - إلى أن نماذجه وتحليلاته ليست أكثر من محاولات متواضعة

تحتاج إلى جهود مستمرة لاستكمالها ؛ حتى يمكن الوصولُ إلى نماذج كلية لا يصلح تطبيقُها على نصوص لغة بعينها فحسب ، بل عدة لغات أيضًا . وقد طوَّر فنדايك كثيرًا من مقولات البلاغيين القدامى ومقولات اللُّغويين المحدثين وبخاصة التحويليون والتوليديون، وتتداخل في نماذجه مكوِّنات بلاغية مع مكوِّنات لُغوية ، والعكس بالعكس ، مما جعل من مسألة تحديد أعماله وتوصيفها مسألة معقدة فهي في نحو النص - كما يصير هو نفسه على ذلك - وفي أسلوبية النص ، وتداولية النص وغير ذلك .

وتجدر الإشارة هنا أيضًا إلى محاولات كلاوس هجر K. Heger لتطوير نموذج نصي (1972, 1979) ، يتابع نظامه فيه درجات العلامة اللغوية Signenränge المتصاعدة تدريجيًا ، وتتشكل الوحدات اللُّغوية من أصغر وحدات ذات معنى (مورفيمات) حتى أكبر الوحدات : نصوص أو أبنية (تكوينات) نصية . وتكون كل درجة من درجات العلامة التي تعزو معنى خاصًا للعلامة (بمفهوم الرياضيات اللُّغوية) (الجلوسماتيك لهليمسلف) من روابط بين كل درجة علامة سابقة مع خاصية لاحقة ؛ فالدرجة (٨) مثلا تتكون من الدرجة (٧) = (جملة) + « جمل ربطت بفرض تأكيد مضمر » ، أي من جملتين على الأقل ، تؤكد كل منها الأخرى أو تناقضها ، ويمكن أن تربط بالرابط (لكن ، أو مع ذلك ، أو بل ، أو أكثر من ذلك ، أو رابط آخر غيرها) [١٦٦] .

أما بتوفي فقد قدَّم محاولات لا تقل عن محاولات فنדايك جدية وثراء ، وعلى الرغم من أنه قد استقى مكونات نماذجه من المعين ذاته الذي اغترف منه فنדايك ، إلا أن محاولاته لها سمات خاصة مائزة ، وقد أشرنا إلى نظريته

الموسعة التي استقى عناصرها من المنطق والنحو التحويلي ومكوّنات أخرى دلالية وتداولية . ويرى سوينسكي أن بتوفي J. Petöfi قد فرّق خلال تتابع تطور تصوراته حول نموذج النص (من ٦٩ : ١٩٧١) بين مكوّنات بين سياقية أو داخل النص (ومن عام ١٩٧٢) وبين مكوّنات سياقية (توسيعية – دلالية) أو خارج النص (تداولية) [١٦٧] .

وبينما أطلق على الأولى « بنية النص » عدت الثانية « بنية العالم » [١٦٨] ، وقد ربط كلاً منهما في نظرية جامعة « بنية النص وبنية العالم » المعروفة بهذا المختصر (Te SWe ST) كما قلنا من قبل . ويلاحظ هنا ذلك التوازن بين بنية إبداعية وبنية واقعية ، وتكمن قيمة النموذج في إسهامه في الكشف من خلال أبنية فعلية عن عوالم محتملة ، فلم يفقد النموذج العَلاقة الجوهرية بين شكل النص ومعناه ، وتلك العَلاقات الممتدة داخل النص ، وتلك المعاني الإحالية للنص .

أما المكوّنات المهمة في نموذج النص الذي انتهى إليه بتوفي فهي :

(أ) المعجم ، الذي ينبغي أن يشتمل على معجم أساس – محوري Kernlexikon ذي معان أساسية أولية ، ومعجم إضافي يضم المعاني الإضافية .

(ب) نحو النص ، الذي يتكون من قواعد تشكيل توليدية (لإنتاج صور اللتمثيل غير الأفقية للنص) وقواعد تحويل Text-Omega لإنشاء تحقيق أفقي للنص (سطح النص) .

(جـ) التمثيل التوسيعي – الدلالي ، الذي ينبغي أن يتبع – من خلال تمثيل امتداد النص – نماذج قائمة على السياق بكل نص على حدة في كل عالم من

العوالم الممكنة ، أي يربط بين منطوقات النص بنماذج غير لُغوية للواقع ، وهو ما يتضمن بالتالي - وَفْق مقدمات بتوفي - أوجه ترابط معقَّدة للغاية (١٦٩) .

وهكذا تتداخل النماذجُ وتتشابه المكونات وتتعقد وسائل البحث ، وهذا أمر منطقي يسوغه ذلك الهدفُ الذي تسعى إليه هذه النماذج جميعُها ، وهو فَهْم اللغة ، ذلك النشاط الإنساني المعقد . فلم تتوقف المحاولاتُ فيما مضى عن دراستها منطوقة ومكتوبة ، أصواتها وأبنيتها الصرفية والنحْوية والدلالية . ولكن زادت المشقة بإدراج عمليات إنتاج النص وتلقيه ، ومحاولة وضع نماذج تجريبية تكشف عن عمليات الإبداع واستخدام نصوص اللغة .

وعلى الرغم من رفض كثير من علماء اللغة - في الماضي والحاضر - الانزلاق في غياهب البحث فيما وراء اللغة ، إلا أنهم قد كانوا على وعي تام بأثر عمليات نفسية وعقلية على اللغة ، ولكنهم أحجموا عن الخوض فيها لأنهم لن يصلوا إلى أحكام علمية دقيقة منضبطة فيها ، إذ يحتاج إلى قرون كي يمكن الكشف عن تلك الجوانب الغامضة ؛ ومن ثم آثروا العناية بالجانب الفِعْلي المتحقق للغة ، أي نصوص اللغة دون ربطها بأفكار تثير كثيرًا من أشكال الجدل والتأويل والخلاف .

بيد أن اكتشاف عدة حقائق في ذلك الجانب قد أغرى علماء النص باستقاء عدَّة تصوُّرات من علوم مختلِفة وإدراجها في الوصف والتحليل اللُّغويين ، كما ذهب بعضُهم إلى أن الوقوف عند الجانب الفِعْلي للغة مهم ، ولكنه غير كاف ؛ لأنه لا يستطيع أن يفسِّر بوضوح كثيرًا من الظواهر اللُّغوية ذاتها ؛ ومن ثم اتجهوا إلى ما يمكن أن يعينهم على تقديم فَهْم وتفسير معقولين إلى حد

ما لتلك الظواهر . ولكن لا ينبغي أن نغفل ذلك الإطار الذي ميَّز علم لغة النص عن غيره من العلوم ؛ إذ إن عزل مستويات النص بعضها عن بعضها قد أدى إلى نتائج جزئية مبتورة . وبما أن النصَّ وَحْدة كلية كبرى ، فإن دراسة أصواته وصرفه ونحوه ودلالته ليس كافيًا ، بل يجب أن تراعى العَلاقة الجوهرية بين تلك المستويات ومفاهيم السياق والمقام والاتصال والمغزى ، حتى يمكن أن نتجاوز مراحل الألفة والتأثُّر والاستجابة ، فيكون إسهامنا في النص لا يقل عن منتج النص ذاته .

الباب الثاني
مَفاهيمُ النَّصّ

الفصل الأول
تَعريفاتُ النَّصّ

انطلق فريق من الباحثين من فكرة الاتفاق بين عدة علوم في المادة الأساسية التي يبنى عليها البحثُ والتحليل والتفسير والفَهْم ، ألا وهي النصوص ، فهي مادة مشتركة بينها جميعًا ، وتكون منها البداية ، غير أنهم يختلفون فيما بينهم في أوجه النظر إليها وتحليلها وتوظيفها واستخلاص النتائج منها ، وبالتالي فإنه يتضح جنوح العلوم إلى الاستقلال ، وتتضح في الوقت نفسه الحاجة الملحَّة إلى عِلْم جديد أو اتجاه بَحْثي يمكنه احتواء هذا التداخل المعرفي الشديد ، وتمثل جوانب الاتفاق بينها وملامح التشابك وكيفياته ، وقد أطلق على هذا العلم مصطلح « علم لغة النص » أو « علم اللغة النصي » أو « علم النص » بشكل عام .

وهو ينطلق من النص ككل ، باعتباره « وحدة متكاملة » ، ويحاول أن يقدِّم أشكال الاطراد أو صور الانتظام Regularitäten التي تنتج عن

الاستخدام الاتصالي ، وأن يعالج أشكالاً نصية متباينة في سياقات تفاعل اجتماعي مختلِفة من زوايا عدة . وتحتل الدراسة العميقة للسياقات النفسية والاجتماعية مركزًا متقدمًا في بنائه الأساسي . وينبغي أن ندرك من هذه الملامح أوجهَ التفارق بينه وبين الدراسة الأسلوبية من جهة وبينه وبين الأنحاء من جهة أخرى . فأساس البحث هنا الاطراد في المقام الأول لا الانحراف ، والنص ككل وليس الجملة أو أجزاء النص أو المتواليات الجُملية ؛ ومن ثم يقوم بناء القواعد على التكوينات الكلية التي يمكن أن تتجزأ إلى عناصر ومكوّنات صغرى في مرحلة التحليل ، إلا أن هذا لا يعني استقلال الأجزاء ، بل تظل العَلاقات القائمة بين هذه الأجزاء والوحدة الكلية موضوعة باستمرار نصب عين الباحث في النص ؛ لأن عمله هو كشف الأبنية الدلالية الكبرى العميقة التي تكمن في أعماقه ، وتسمح له أن يُحَدِّدَها من خلال الأبنية التركيبية المتشكلة على السطح .

ويُعَدُّ أهم ملمح لهذا العلم أنه متداخلٌ في صورة وثيقة مع علوم أخرى ، كعلوم الشعر والبلاغة والأدب والأسلوب والاجتماع والنفس وغيرها ؛ لأن هذه العلوم تشتغل بالنصوص من أجل غايات تختلف باختلاف وجهات النظر الخاصة بالدارسين ، غير أن علم لغة النص الذي يركز على النصوص في ذاتها ؛ أشكالها ، وقواعدها و وظائفها وتأثيراتها المتباينة ، بوصفه فرعًا علميا متداخل الاختصاصات interdisziplinär يشكِّلُ محور الارتكاز بين هذه العلوم ، إلا أنه يتأثر دون شك بالدوافع و وجهات النظر والمناهج والمقولات التي تقوم عليها هذه العلوم .

ويلاحظُ أنه قد ترسخت في هذا العلم عدة مقولات صارت أساس

التحليل المنظم ، وأهم هذه المقولات الاستعمال والتأثير والتفاعل والاتصال والنظام والواقع اللُّغوي والواقع الخارجي والبنية الكبرى والبنية الصغرى والقواعد الكبرى والقواعد الصغرى وأشكال مختلفة للسياقات والمقامات ، وغيرها من المقولات والتصوُّرات التي تحتاج إلى ايضاح لما تتضمنه في إطار هذا العلم من خصوصيات في التعريف والاستخدام والتوظيف ، ويلاحظ أيضًا أنه - خلافًا لعلوم لُغوية أخرى - لا يختص في نشأته أو تطوُّره ببلد معين أو اتجاه بعينه ، كما هي الحال بالنسبة لعلم النحو التحويلي التوليدي مثلاً ، ولكنه نشأ في بلدان مختلِفة في صور مختلِفة تتباين في الأصل ولكنها من خلال تطوُّرات مستمرة بدأت تظهر أوجه التقارب بين الاتجاهات المختلفة .

ولم يكن حظ مصطلح « نص » أسعد حالاً من مصطلح « جملة » ؛ فثمة اختلافٌ شديد بين هذه الاتجاهات في تعريف النص - كما سنرى - إلى حد التناقض أحيانًا والإبهام أحيانًا أخرى ، فلا يوجد تعريف معترف به من قِبَل عدد مقبول من الباحثين من اتجاهات علم لغة النص بشكل مطلق . فقد انطلق هارتمان مثلاً لوضع تحديد للنص من النظام اللُّغوي ، وهو - كما قلت - مفهوم تجريدي للواقع اللُّغوي [1] ، ذلك النظام اللُّغوي يتضح أو تنتجه - في حقيقة الأمر - تجليات اللغة ، ظواهر اللغة المادية ، وهي مجموعة من العناصر أو الوحدات هي حصيلة مادية ومترابطة تتشكل في تصوُّرات معينة (المعجم والنحو) وتوصف بصورة متباينة .

يرى هارتمان أن اللغة المستخدمة في الواقع هي الموضوع الفعلي ، العلامة الفعلية (أي اللُّغوية) المنظمة ، وهذه العلامة - في العادة - هي النص ، وبمعنى أدق هي نص بعينه . . . ويحدَّد النص وَفْق ذلك بأنه أيُّ قطعة ما ذات

دلالة وذات وظيفة ، وبالتالي هي قطعة مثمرة من الكلام (٢) .

ورغم ما يتسم به هذا التعريفُ من عمومية واقتضاب ، إلا أنه قد فصل بعد ذلك كيفية التعامل مع النصوص في إطار هذا العِلْم ؛ إذ إنه يذهب إلى أن علم الدلالة له دور جَوْهريٌّ فيه ، له وظيفة مِحْورية . وتظهر هنا تصوُّرات علم الدلالة ونظرياته توجهًا محددًا وصريحًا إلى السياق ، كما أنه يذهب إلى أن البحث الحالي يتجه إلى إدراك ما تسمى تراكيب النظام اللُّغوي فقط إلى حد كبير ، أي كم العناصر وقواعد ربط العناصر (أي علم اللغة المعني بالنظام) ، في حين أنه بعد هذا التطوُّر المعرفي وتداخل فروع العلم ، لا تتطلب كثير من القضايا الحديثة دراسةَ الأنظمة اللُّغوية فحسبُ ، بل استخدامها وتحليل كيفيات هذا الاستخدام (أي علم اللغة المعني بالاستخدام) .

ويرى أنه عند معالجة النص ينبغي تحليل الأسس الحاملة للمعلومات وتأثيراتها الداخلية ، أي داخل النص ، والانتقال من مضامين خارج النص ، غير نصية إلى معلومات الأساس (يعني قضايا الموقف والسياق) ، ويرى أيضًا ضرورة فصل وحدات تحليلية نصية وتحديدها بالاستعانة بعدة علوم أخرى ، أي بناء سنتيجميمات كبرى ، من المحتمل أن تسند إليها وظائف محددة . ويجب بالإضافة إلى ذلك أن تحدد التراكيب في النصوص ، سواء أ كانت تراكيب عامة أو تراكيب أو أشكال أو أساليب خاصة وأن توصف أيضًا . بإيجاز يجب البحث عما جعل من نص ما نصًا ، أي وسائل بناء النص . ومن المحتمل هنا - تبعًا لذلك - أن تجرب أشكال مختلفة من الوصف (٣) .

وهكذا فإنه يمكن أن يؤدي ما سبق إلى أن النص هو الموضوع الرئيسي في

التحليل والوصف اللُّغوي ، وأن تحليل النصوص تحليل يتجاوز النظام إلى كيفيات الاستخدام ، وأن تفسير النصوص يقوم على عناصر داخلية (داخل النص) وعناصر خارجية (خارج النص)، وأن النصوص تضم تراكيب خاصة ، وأن طرق الوصف ما تزال في مرحلة التجريب .

ورغم أن الاتفاق بين الباحثين في هذا الاتجاه جوهريٌّ حول اعتبار النص ككل وحدة التحليل الكبرى في هذا العلم ، فما يزال الخلافُ شديدًا بينهم حول طبيعة النص الأساسية : هل يجب أن يكون النص بناء معقدًا أم أنه يمكن أن يكون بناءً بسيطًا أيضًا ؟ يذهب برينكر Brinker مثلاً في تحديده للنص إلى أنه تتابعٌ مترابط من الجمل ، ويستنتج من ذلك أن الجملة بوصفها جزءًا صغيرًا ترمز إلى النص ، ويمكن تحديد هذا الجزء بوضع نقطة أو علامة استفهام أو علامة تعجب ، ثم يمكن بعد ذلك وصفها على أنها وحدة مستقلة نسبيًا [٤] .

ويعلِّق شبلنر على هذا التعريف بأنه دائريٌّ بمعنى أنه يوضِّح النص بالجملة من خلال النص ، وأنه غير منهجي من الناحية العملية لغموض الرمز والعَلاقات التي يتضمنها واتساع الوصف ، ومن ثم ينتهي إلى نتيجة ، وهي أنه لا يمكن تطبيقه . ويهمنا هنا أنه تتابع ، وأن الجملة جزء منه ، أي أن بنية النص بنية معقَّدة متشابكة ، وأن ثمة علاقة بين الجزء (الجملة) والكل (النص) من خلال (رمز) الأول إلى الثاني .

هل الامتداد الأفقي للنص عامل جوهري في تحديد قيمته النوعية ؟ هل يعد الطول أو الحجم المعين الخاصية الأولى في تحديد النص أم الاكتمال ؟

يرى درسلر Dressler أن مبدأ الاكتمال أو النقصان Unvollständigkeit -

ويعني بوجه خاص أن الجمل المفرَدة في نص ما ليست تامة وليست مستقلة - قد عُدَّ حُجَّة نَمَطية في علم لغة النص [٥] . ولكن هذه الفكرة قد أخذت شكلاً معينًا عندما أطلق على النص مصطلح « المنغلق على ذاته » ، أي المكتفي بذاته : إن مفهوم النص يعني أن التحليل يبدأ بالوحدة الكبرى التي ترسم حدودها عن طريق تعيين الفواصل والقواطع الملموسة لاتصالها ، ومعنى ذلك أن علينا أن نضحي بفكرة الطول في سبيل الوصول إلى النص المستدير المكتمل ، الذي يحقق مقصديَّة قائلة في عملية التواصل اللُّغوية . وقد تستخدم في هذا المجال فكرة « انغلاقه على نفسه » كمحور لتحديد هذا الاكتمال ، لا بمعنى عدم قَبوله للتأويلات المختلِفة ، وإنما بمعنى اكتفائه بذاته ، فيصبح النص هو « القول اللُّغوي المكتفي بذاته ، والمكتمل في دلالته . » [٦]

والحق أننا لا نزال ننقُلُ مصطلحات الجملة ، ونضفيها على النص ، وليس في هذا تمييز له ، بل إن ذلك الأمر يقوي التداخل بينهما ، وبذلك يفقد هذا العلم خاصيته الأساسية المتمثلة في تجاوزه حدود الجملة ؛ إذ إن كل بحث لُغوي ينطلق من النص (في صورة منطوقة أو مكتوبة)، بوصفه الوحدة الأساسية ، يعد في العادة من علم لغة النص ، أو على الأقل يتخطى ذلك البحثُ نحو الجملة إلى حد بعيد ، بحيث يعالج تتابعات الجملة أو أجزاء نصية أكبر منها على أنها وحدات مستقلة sui generis [٧] .

ولا يولي هذا التحديد قيمة أكبر لكيفية الائتلاف بين الجمل والسياقات التي ترد فيها ، وإنما يُعْنى في المقام الأول بتخطي حد الجملة . وفي الحقيقة يرتكز النصُّ أساسًا على اعتبارات أخرى تجعله يتجاوز حد الجملة الجزئي ،منها البحث عن ائتلاف المعنى أيضًا بين التراكيب الأساسية داخل

الاستعمالات اللُّغوية ، والإشارة إلى عملية الفَهْم والتأثير ، والكشف عن الروابط الداخلية في النص ، والروابط الخارجية خارج النص ، والربط بين التراكيب وعوالم حقيقية وعوالم محتملة ، وغير ذلك من الاعتبارات التي ستفصَّل تباعًا فيما يلي .

وترتبط هذه الاعتباراتُ بالتغيُّرات التي تتعلق بالتصوُّرات المتباينة عن عمليات بناء النص وفَهْمه وتلقيه ، وعناصر النص المضمونية والشكلية . فقد تغيرت النظرةُ إلى هذه العمليات خلالَ مراحل متعاقبة ، تبعًا لطبيعة الاهتمامات والتوجُّهات وتباين المناهج والآراء ، وغير ذلك من المسائل المتعلِّقة بتاريخ الفكر والأفكار ، غير أنه يعنينا هنا في المقام الأول تلك التفسيرات الاجتماعية لإنتاج النص ، وتحليلات قبول النص القائمة على أسس اجتماعية ونفسية ، والآثار الظاهرة والخفيَّة التي تحدثها النصوص (٨) .

وهناك من يربط بين النص ومضمونه ، ويرى أن الاهتمام ينصبُّ معه على المضمون أولاً ، فالنصوص - في رأي سوينسكي - إبداعات لُغوية يستدعيها واقعٌ معين أو وجهة نظر فِعْلية معينة ، ويجب أن تدرك في إطار هذه الخاصية على أنها أبنية للمعنى . ويتركز الاهتمام على مضمون هذه النصوص ، على ما يقولون ؛ كيف يتوسلون بالمعلومات ؟ كيف يقولونها ؟ وأي تأثير يعقبها أيضًا ؟ ومن هنا عُني علمُ النص بوجه خاص بالعمليات المنتظمة لتشكيل النص ، وبالتفاعل ، وبالعناصر المؤثرة ، وبالوظائف والتأثيرات الاتصالية للنصوص (٩) .

تتحكم في إنتاج النص عدة عمليات لُغوية ونفسية واجتماعية ومعرفية

تشكِّل من الأجزاء وحدة منسجمة قائمة على قواعد تركيبية ودلالية وتداولية معًا ، ويؤدي الفصل بين هذه القواعد أو الاكتفاء بقسم منها إلى خَلَل حَتْمي في التفسير ، وينبغي أن نؤكِّد هنا على أن دراسة النصوص تقوم على معايير علمية قابلة للتجريب ، وأن عمليات فَهْمها وتفسيرها لا تقل عن عمليات إنتاجها مرة أخرى ، وأن الثوابت المتمثلة في أبنية النصوص تختلف عن المتغيِّرات المتمثلة في أشكال الفهم المتباينة .

فالوصف اللُّغوي للنص وصف معقَّد يتجاوز حدود ما هو قائم في اللغة ، والواقع اللُّغوي ، إلى ما هو غير قائم في اللغة ، الواقع الخارجي ، أي أن المادة الفِعلية التي تقدمها تراكيب اللغة ليست كافية لتقديم تفسيرات دقيقة للنصوص ، وعلى اللُّغوي المفسِّر أن يستعين بعناصر أخرى ، تختلف الاتجاهات في وصفها وإن اتفقت على أنها ترجع أساسًا إلى تصوُّرات غير لُغوية (ما وراء اللغة) من علوم أخرى متداخلة مع علم لغة النص تداخلاً شديدًا ؛ ومن ثم يصعب أن نقبل رأي من ذهب إلى أن عدم كفاية الجملة للوصف اللُّغوي كان السبب في ظهور هذا العلم ، كما يتضح لنا من النص التالي : « وحدة الجملة وَحْدَها ليست كافية للوصف اللُّغوي » ، بالإضافة إلى : « الحاجة إلى معلومات الجمل السابقة (السياق اللغوي) لتفسير جملة قائمة » . وقد أدى هذا بالضرورة إلى تجاوز حدود الجملة ، وهذا يعني تحليلاً يتجاوز حدودها ، ويؤدي إلى المطالبة بعلم اللغة النصي (١٠) .

وهذا الكلام لا يقدم طرفًا ضعيفًا لأسباب ظهور هذا العلم ، لأنه في الحقيقة لم يتخلَّ عن الجملة وأوصافها ومصطلحاتها ، بل كان كل ما يتعلق بالجملة هو الأساس إلى الانتقال إلى ما بعد الجملة . فقد نتج عن إدخال

عناصر لا تعرفها الجملة في الوصف اتساعُ أفق النظرة إليها في ضوء محيط أكبر يربط بين وجودها على هيئة معينة وبين غايات ومقامات مختلِفة تتيح عددًا غير محدود من التفسيرات . فقد ربطت اتجاهات معينة بين النص والسياق الاتصالي ، وربطت اتجاهات أخرى بين النص والتأثيرات الجمالية التي يحدثها عند المتلقي ، وربطت اتجاهات ثالثة بين النص والمعلومات الدلالية والمنطقية ، وغير ذلك من أشكال الربط التي ستتكشف تباعًا في هذا البحث .

ويجب أن يوضع في الاعتبار أن مسألة وجود تعريف جامع مانع للنص مسألة غير منطقية من جهة التصوُّر اللُّغوي ، ويؤكد ذلك الاختلاف بين علماء اللغة الذين ينتمون إلى مدارس لُغوية مختلِفة حول حدود المصطلحات التي ترتكز عليها بحوثهم ، ويذكرنا ذلك أيضًا بالاختلاف الشديد بينهم حول مصطلح « الجملة » مثلاً ، وقد حاول ريز J. Ries في دراسة لُغوية نقدية أن يحصر هذه التعريفات ويناقشها مناقشة نقدية محاولاً إبراز جوانب الاتفاق بينها وجوانب الاختلاف والتمييز ، وطرح تعريف يضم الملامح الفارقة للجملة (١١) .

ومع ذلك تظل محاولةُ الوصول إلى تعريف يضم أكبر عدد من الملامح الفارقة للنص محاولة طموحًا ، نتوسَّل إليها بمناقشة عدد لا بأس به من التعريفات التي طرحها أهم ممثلي هذا الاتجاه الجديد ، على الرغم من أنها لم تقدم - في الحقيقة وللأسف الشديد - إلا بضع تحديدات ، نتيجة لعزوف بعضهم عن هذه المسألة ، تجنُّبًا للجدال الدائر حولها ، وحرصًا على تناول قضايا أكثر عمقًا تتعلق بصُلب النص . من تلك التعريفات تعريف هارتمان

P. Hartmann الذي حد النص بأنه « علامة لُغوية أصلية ، تبرز الجانب الاتصالي والسيميائي » . وعلى الرغم مما يتسم به من عمومية إلا أنه يقدم خاصية له وهي ارتباط النص بموقف اتصال من جهة ، وإمكان تعدُّد تفسير العلامة النصية من جهة أخرى . أما هارفغ R. Harweg فيرى أنه « ترابط مستمر للاستبدالات السنتجميمية التي تظهر الترابط النَّحْوي في النص » ، وهو بذلك يحدِّد خاصية الامتداد الأفقي للنص من خلال ترابط تقدمه وسائل لُغوية معيَّنة . أما شميت S. J. Schmidt فقد حده بأنه جزء حدد موضوعيًا (محوريًا) من خلال حدث اتصالي ذي وظيفة اتصالية (إنجازية) .

وهو بذلك يشترط وَحْدة الموضوع الذي يدور حوله النص ، و وحدة مقصده ؛ إذ إنه قد تشكل لأداء هدف بعينه . وحَدَّه ڤاينريش H. Weinrich بأنه تكوين حتمي يحدد بعضُه بعضًا Determinationsgefüge ؛ إذ تستلزم عناصرُه بعضها بعضًا لفَهْم الكل(١٢). النص كل تترابط أجزاؤه من جهتي التحديد والاستلزام ، إذ يؤدي الفصلُ بين الأجزاء إلى عدم وضوح النص ، كما يؤدي عزل أو إسقاط عنصر من عناصره إلى عدم تحقق الفَهْم ، ويفسر هذا بوضوح من خلال مصطلحي « الوحدة الكلية » و « التماسك الدلالي » للنص .

ويتعلق هذا التصوُّر بمفاهيم أخرى بشكل وثيق ، وبخاصة الربط النَّحْوي و وسائله وتتابع المعلومات ، والتماسك الدلالي و وسائله ، والسياق التركيبي وعَلاقته باكتمال الأبنية ، والسياق الدلالي والربط الداخلي ، وغير ذلك من مفاهيم علم لغة النص ، التي يُعْنى هذا البحثُ باستجلائها وتحديدها تحديدًا دقيقًا .

يحاول علماء لغة النص استخدام نهج مماثل للنهج الذي اتبع في وصف الجملة ، ولكن مع اتساع في التصوُّر يتخطى الجوانبَ النَّحْوية ، ويبرز جوانبَ أخرى يختص بها النص ، يتمثل ذلك في حد برينكر H. Brinker للنص بأنه تتابع متماسك من علامات لُغوية أو مركبات من علامات لُغوية لا تدخل (لا تحتضنها) تحت أية وحدة لغوية أخرى (أشمل) (١٣) .

فالنص هنا أكبر وحدة لُغوية ، ولا يمكن أن تدخل (تُحتضن) تحت وحدة لُغوية أخرى أكبر منها . وهو بذلك يخالف تحديد اللغوي الأمريكي بلومفيلد وتلاميذه للجملة بأنها أكبر وحدة في التحليل والوصف ، غير أن برينكر - كما يرى سوينسكي - لم يتحدث عن جمل ومتواليات جملية ، بل عن علامات ومركَّبات العلامات ، وقد مكَّنه ذلك من أن يدرك كلمات مستقلة منفردة على أنها نصوص أيضًا ، مثل عناوين الصور والأمثال وتركيب النداء وما أشبه ذلك (١٤) .

وقد تم توسيعُ مفهوم النص من خلال مفهوم التماسك الذي ليست له طبيعة نَحْوية فحسب ، بل يتضمن في الوقت نفسه جوانبَ تتعلق بموضوع النص وجوانب دلالية وتداولية أيضًا thematische / semantische / pragma-tische (Aspekte) . يرتكز التماسك إذن على أساس دلالي - محوري مجرَّد للنص (يطلق عليه البنية العميقة للنص أيضًا) ، بينه وبين القضايا المتفرقة (مفاهيم الجملة ومضامينها) علاقات منطقية دلالية محددة .

ويحاول برينكر في تعريف آخر للنص يتجاوز ما في العلامة من عموم ، ويستند إلى هذا الجانب الدلالي - المحوري ، حيث يقول : إنه مجموعة منظمة من القضايا أو المركبات القضوية ، تترابط بعضها مع بعض ، على

أساس محوري - موضوعي أو جملة أساس ، من خلال علاقات منطقية دلالية (١٥) .

ويقوم هذا التحديدُ على مفاهيم منطقية ؛ إذ إن الجملة في المنطق قضية ، ودلالية كذلك ، حيث يجمع بين القضايا المختلفة استمرار وحدة الموضوع ، ثم يشكل انسجام التصوُّرات التي تستخلص من القضايا علاقات باطنية قد لا تعكسها التراكيب اللُّغوية الفعلية للنص . ولا يكتفي برينكر بإدخال التماسك الدلالي في حده ، بل يحاول في تعريف ثالث أن يدخل عنصر التماسك التداولي للنص (١٦) ، الذي ينطلق من تضمن (احتضان) نص ما في موقف اتصالي Kommunikationssituation من خلاله يُحقِّق أو يمكن أن يحقق كلّ نص بوصفه أداةَ اتصال Kommunikat وظيفةً اتصالية ، يحاول من خلالها أن يدرك مقاصد محددة ، يتم فَهْمُها من الناحية اللُّغوية في شكل أحداث كلامية Sprachakten ؛ ومن ثم يفهم برينكر النص أيضًا على أنه ربط أفقي أو متدرج لأحداث كلامية ، وعلى أنه حدث كلامي مقعَّد أيضًا (١٧) .

النص إذن مجموعة من الأحداث الكلامية ، التي تتكون من مرسل للفعل اللُّغوي ومتلق له ، وقناة اتصال بينهما ، وهدف يتغير بمضمون الرسالة ، وموقف اتصال اجتماعي يتحقق فيه التفاعل .

ويتجاوز بعض الباحثين في تحديدهم للنص الإطار الشكلي إلى الامتداد الثري للنص بتداخله مع نصوص أخرى ، فينطلق درسلر Dressler من البناء التالي إلى مفهوم النص ، فالنص يتكون من : $T = S (+ K + T)$ (T = نص ، S = جملة K = رابطة) ، وهذا يعني أنه من الممكن أن يتكون النص من جملة فقط أو من جملة + رابطة + نص ، حيث يمكن أن يمتد النص

بعد ذلك في إطار هذا النظام ، أي أنه يمكن أن يكون للنص معنى مغاير في داخل النظام نفسه . هكذا يفهم النص على أنه مركَّب من عدة نصوص [١٨] .

وهذا التصوُّر له جوانب متعددة ، وربما قصد بالامتداد ونتيجته ما تحدثه عملية التناص intertextuality ، إذ يمثل النص عملية استبدال من نصوص أخرى ، ففي فضاء النص تتقاطع أقوال عدة ، مأخوذة من نصوص أخرى ، مما يجعل بعضها يقوم بتحديد البعض الآخر ونقضه . كما أن هذا التصوُّر يعكس الصعوبة الكبيرة التي تواجه هؤلاء الباحثين عند محاولتهم التخلُّص من أسْر الجملة ، ويتعارض إلى حد بعيد مع من ذهب إلى أن النص بِنْية مركَّبة متماسكة وتتجلى فيه بنية كبرى ذات وحدة كلية شاملة ، فالنص وحدة معقَّدة من الخطاب ، إذ لا يفهم منه مجرد الكتابة فحسب ، وإنما يفهم منه - أيضًا - عملية إنتاج الخطاب في عمل محدد . فالخطاب يتجمع فيه أولاً عمل تركيبي يجعل من القصيدة أو القصة وحدة شاملة ، لا يمكن قصرها على مجرد محصلة جمع عدد من الجمل والفقرات ، ثم يخضع هذا التركيب لعدد من القواعد الشكلية ، أي لعملية تشفير ، لا باعتباره لغة ، وإنما باعتباره خطابًا يؤدي إلى وجود ما نطلق عليه قصيدة أو قصة أو غيرها [١٩] .

استلزم وصفُ النص بالتماسك البحثَ عن طبيعته وأشكاله ، أدى الربطُ بين مفهوم الكتابة ومفهوم النص إلى مناقشة قضايا تدور حول : هل يعالج التحليل النصيُّ ما هو مكتوب فقط دون ما هو مقروء ؟ وهل هناك فصل بينهما على الحقيقة ؟ وهل يغفل آثار الشفهية على الكتابة ؟ وهل أدى القول بأن النصَّ ينتمي إلى مجال الكلام التنفيذي الفردي إلى أنه قد تحقق بذلك

انتقال الاهتمام من ألسنية اللغة إلى ألسنية الكلام ؟ [٢٠] وغير ذلك من القضايا التي تفجِّرها اختلافاتُ الباحثين حول تحديد مصطلح النص ، ومهمة علم لغة النص . ونؤكد مرارًا على مسألة عدم إمكان وصف النصوص من خلال مقولات لُغوية فحسب ، بل يمتاز التحليل النصيُّ عن غيره باستقائه مقولات غير لُغوية تشكل أركانًا جوهرية في بناء النظرية النصية ، ويشكل فيها تصوُّر تفكيك النص إلى مكوناته الجزئية ثم إعادة بنائها بصورة كلية أساسًا من أسس بناء نظريته ، وترى كرستيڤا J. Kristiva أن النص أكثر من مجرد خطاب أو قول ؛ إذ إنه موضوع لعديد من الممارسات السيميولوجية التي يعتد بها على أساس أنها ظاهرة عبر لُغوية ، بمعنى أنها مكونة بفضل اللغة ، لكنها غير قابلة للانحصار في مقولاتها . وبهذه الطريقة فإن النص « جهاز عبر لغوي » ، يعيد توزيع نظام اللغة بكشف العَلاقة بين الكلمات التواصلية ، مشيرًا إلى بيانات مباشرة ، تربطها بأنماط مختلفة من الأقوال السابقة والمتزامنة معها . والنص نتيجة لذلك إنما هو عملية إنتاجية [٢١] .

ونستخلص من هذا التحديد الذي يجعل النص ظاهرة تتجاوز ما هو لُغوي ، أن تحليل النص لا ينحصر في مقولات اللغة ، على الرغم من أنه متشكّل منها ، إلا أنه يراعي جوانبَ لا تتمثل في الواقع اللُّغوي الفِعْلي ، بل توجد في الواقع الخارجي الذي يعبِّر عن مقولات غير لُغوية ، أي مقولات خارج النص . ويلح علماء لغة النص - رغم اختلافاتهم العميقة - على أن النص عملية إنتاج ، بمعنى أنه ليس وصفًا أو سردًا لحقائق اللغة فحسب ، بل تترك مساحة كبيرة من الحرية للمفسرين [٢٢] لكي يقدموا من خلال عمليات

تفكيك الأبنية اللُّغوية الفعلية وتمثل أبنية دلالية كبرى تجمع بينها ، وتخلق توالدًا مستمرًّا باختلاف النظر إلى أوجه التعالق من الدوال والمدلولات ، وعملية اختيار قائمة على اكتشاف مقاصد المنشئ ثم إعادة ربط بين الجزئيات قائمة على خبرة المفسر وثقافته وتوجُّهه .

وقد أدى هذا التصوُّر إلى أشكال من الحريات أضفاها بارت R. J. Barthes على النص ، إذ يقول : النص نشاط وإنتاج . . . النص قوة متحوّلة ، تتجاوز جميع الأجناس والمراتب المتعارف عليها ، لتصبح واقعًا نقيضًا يقاوم الحدود وقواعد المعقول والمفهوم . إن النص – وهو يتكون من نقول متضمنة ، وإشارات وأصداء لغات أخرى وثقافات عديدة – تكتمل فيه خريطة التعدُّد الدلالي . إن النص مفتوح ، ينتجه القارئ في عملية مشاركة ، لا مجرد استهلاك . هذه المشاركة لا تتضمن قطيعة بين البنية والقراءة ، وإنما تعني اندماجهما في عملية دلالية واحدة ، فممارسة القراءة إسهام في التأليف (٢٣) .

وعلى الرغم مما تتضمنه هذه الفقرة من آراء تحتاج إلى مناقشة دقيقة متروية ، إلا أن علماء النص يجعلون للقارئ مكانًا جوهريًا في عملية التفسير لا يقل عن مكان أو دور المنتج ، ولكن ذلك لا يعني حرية مطلقة ، بل نحتاج إلى معالجة هذا الدور لإبراز إمكانات النص وقواعد التفسير ، وما تسفر عنه المقابلة بين كفاءة المنتج وكفاءة المتلقي ومحاولة الوصول إلى قواعد الإنتاج وقواعد التلقي ، لا تتصف بالمعيارية ، بل هي قواعد دينامية من جهة اكتشاف مقولات خارج النص ، وقواعد ثابتة من جهة اكتشاف ما في المقولات اللُّغوية ، والقواعد التركيبية والدلالية ، من إمكانات غير محدودة . وهذه

مسألة جوهرية تمثِّل أحد أسس اختلاف منظور الباحث اللغوي من غيره ، فالباحث اللُّغوي يلتصق بالنص القائم التصاقًا شديدًا ، يبرز ركائزه الفعلية في صورة قواعد صوتية وصرفية ونَحْوية دلالية أساسًا ، ثم يقدِّم تفسيرًا قائمًا على منتجات هذه القواعد ، ولا يمكنه أن يقدم تفسيرات لا تستند إلى ضوابط وحقائق ؛ ومن ثم فإن الإلحاح المستمر عليه ، لدفعه إلى الخروج إلى أطر غير دقيقة أو غير منضبطة ، لن يثمر إلا في حدود .

أما جلنتس H. Glinz فقد ربط مفهومَ النص بالأداء اللغوي Performanz في لغة ما (أي بتحقيقه) ؛ ومن ثم فقد فهم تحت نص التكوين اللغوي بوجه عام das sprachliche Geblide ، أي ما ينتج في حدث الأداء أو في سلسلة من أحداث الأداء أيضًا ، أي كل ما يقوله شخص ما أو ما يكتبه ، مستقلا عما إذا كان شخص آخر - بوصفه مستمعًا أو قارئًا موجودًا أم غير موجود - قد تلقى التكوين (في أداء استيعابي) وفهمه ، أو إذا ما الباثّ Emittent يكتب أو يقول شيئًا لنفسه فحسب (وهي أشكال الاسترجاع -Kursivie rungen لدى جلنتس) (٢٤) .

ويحاول جلنتس أن يتناول مفهوم النص من خلال توظيف جديد لمصطلحات النحو التحويلي التوليدي ، وربطها بمفاهيم تداولية ، فيتسع مفهوم الجملة ليضم أي تكوين لُغوي ، ويراعي هنا عملية الإنتاج ، حيث لا يشترط في عملية التوصيل وجود المتلقي لحظة الإنشاء أو أن المنشئ لا ينتج ليحاور أو لا ينتج إلا لذاته . وهو شكل لُغوي مستقل ، ولكن يهمنا هنا ملاحظة التشابك بين عناصر تحويلية وعناصر تداولية (داخل عملية إنتاج النص وتلقيه) ، وهذه سمة غالبة على أصحاب هذا الاتجاه الجديد .

ومن الملاحظ بوجه عام أن هذا الاتجاه قد أثار نقدًا شديدًا وخلافًا كبيرًا بين الدارسين حول حدود النص وتصوُّراته وعلاقاته ، ويرون أنه لا توجد مصاعب تواجه علمًا من العلوم مثلما هي الحال بالنسبة لعلم لغة النص ، حيث إنه حتى الآن ، وبعد مرور ما يربو على ثلاثة عقود على نشأته الفعلية ، لم يتحدد بعد بدرجة كافية ، بل إنه مسمى لاتجاهات وتصوُّرات غاية في التباين وفروع علمية غاية في الاختلاف . ونتيجة لذلك فإنه لا يسود حول مقولاته وتصوُّراته ونظرياته الأساسية أي اتفاق بين الباحثين إلا بقدر ضئيل للغاية ، رغم الجهود المضنية التي بذلها أعلامُه لوضع حدود واضحة بينه وبين العلوم الأخرى ، وبخاصة في فترة الثمانينيات .

ويتخذ ناقدوه من معجمه المتشعب للغاية دليلاً قويًا على ذلك ، إذ نجد لدى كل باحث معجمًا خاصًا به ، قد يختلف فيه عن غيره في مدلولات المصطلحات رغم اتفاقها الشكلي ، أقول يتخذون من ذلك دليلاً كافيًا على عمق الخلاف بين اتجاهاته ومدارسه وعلمائه . وأبسط مثال يضرب في هذا المقام عدم وجود قَدْر مشترك من ملامح التوافق حتى حول مصطلح « النص » ذاته ، كما تبين مما سبق ، ويزداد وضوحًا فيما يلي . بل إننا نجد لدى باحث واحد بعينه في عمل واحد بعينه في أكثر من موضع عددًا من التعريفات ، ويختلف محتوى أو عناصر كل تعريف عن الآخر .

ولا أدري هل يمكن أن يثمر هذا التعدُّد دلالات معينة ؟ وهل سيستمر هذا الخلاف لما يكنه من قيمة ؟ وهل يمكن أن يكتفي بأن النصَّ هو الوحدة الأساسية والموضوع الرئيسي في التحليل والوصف اللُّغويين ، على نحو ما حدث بالنسبة لأنحاء الجملة ، أم يظل النص يستقي باستمرار عناصرَ جديدة

داخل حده ، وبالتالي، لا تكف المحاولات عن تقديم حدود جديدة بصورة متصلة ؟

لقد أدت تلك الصعوبة إلى تشعُّب التعريف لدى بعض الباحثين ؛ إذ إنه لم يقنع بما تقدِّمه التعريفاتُ القصيرة من معلومات دقيقة يستند إليها عند الفصل بين النص وغيره من مصطلحات اللغة التي تتداخل معه ، وبخاصة تلك التعريفات التي تتسم بعمومية واضحة مثل : النص إنتاج مباشر لعمليات الكلام ، ويتشكل في جُمْلته من الدوال والمدلولات ؛ أو هو رسالة ناجِمَة عن نظام محدد من المفاهيم والشفرات ، أو هو وحدة لُغوية مستقلة . . . وغير ذلك من الحدود التي تقدم ذِكْرُها .

أما لوتمان L. Lotman فلم يقنع بذلك ، و وجد أن النصَّ يعتمد على عدة مكوِّنات :

١- التعبير : فالنص يتمثل في عَلاقات محدَّدة ، تختلف عن الأبنية القائمة خارج النص ، فإذا كان هذا النصُّ أدبيًا فإن التعبير يتم فيه أولاً من خلال علامات اللغة الطبيعية. والتعبير - في مقابل اللاتعبير - يجبرنا على أن نعتبر النصَّ تحقيقًا وتجسيدًا ماديًا له .

٢- التحديد : إن النص يحتوي على دلالة غير قابلة للتجزئة مثل « أن يكون قصة » أو « أن يكون وثيقة » أو « أن يكون قصيدة » مما يعني أنه يحقق وظيفة ثقافية محددة ، وينقل دلالتها الكاملة . والقارئ يعرف كل واحد من هذه النصوص بمجموعة من السمات ؛ ولهذا السبب فإن نقل سمة ما إلى نص آخر إنما هو وسيلة جوهرية لتكوين دلالات

جديدة . . . ويؤدي تراتبُ النص وانقسام نظامه إلى نظم فرعية مركبة إلى قيام مجموعة من العناصر – التي تنتمي إلى بنيته الداخلية – بالبروز كحدود واضحة لنظم فرعية من أنماط مختلِفة ، وذلك مثل حدود الفصول والمقاطع والأشطار والأبيات والفقرات .

٣- الخاصية البنيوية : إن النصَّ لا يمثِّل مجرد متوالية séquence من مجموعة علامات تقع بين حدَّين فاصلين ، فالتنظيم الداخلي الذي يحيله إلى مستوى متراكب أفقيًا في كلٍّ بنيوي موحد لازم للنص ، فبروز البنية شرط أساسي لتكوين النص [٢٥].

اصطدم علم اللغة بمقولات وحالات ، قصرت طرق الوصف التقليدية عن تقديم وصف كامل لها ؛ هذه المقولات اتسمت بشيء من الاتساع في الجانب الدلالي الذي ظل فترة غير قصيرة لا يلقى من الباحثين عناية كافية – والحال في الواقع منذ السبعينيات مختلِفة غاية الاختلاف – هذا الجانب يفسِّر مقبولية جمل ونصوص تصطدم من الناحية الشكلية الظاهرية بقواعد البناء ، أو بقواعد الصحة النَّحْوية Syntaktizität ، ولكنه يحتاج إلى أن يضم مقولات تتخطى في تحديدها حدود الجملة والمتتاليات الجملية ، فأشكال الترابط سواء كان بأدوات معينة أو دون أدوات ، تستلزم النظر إلى النص بوصفه وحدة كاملة ، لأنها استعمالات لُغوية غير عادية ، ترتكز على عناصر تماسك لا يصرِّح بها النصُّ ، وإنما تستنتج منه عن طريق أدلة وقرائن معنوية وسياقية ومعرفية [٢٦] وغيرها ، وقد أطلق على هذه الروابط في إطار هذه النظرة aussertextliche Korrelate ، وهي تبين أن النصَّ نظام متعدد الأبعاد .

وقد اصطدم بحالات - كما قلت - يقصر البحث اللغويُّ التقليدي عن وصفها ؛ لأنها حالات استخدام غير معيارية توصف بأنها أدبية أو شعرية - بمفهوم واسع للمصطلح - أو بوجه عام تنتقل إلى مستوى مغاير لمستوى اللغة العادية ، وإذا اعتمد البحث اللغويُّ على قواعد النظام اللغويِّ فحسب ، فإننا سنجد وصفًا ينتهي إلى أنها استعمالات ندت عن المعيار أو انحرفت أو عدلت عنه ، لأنه وصف اعتمد في تحليلها على وسائل لُغوية فحسب ، وهذه حالات تستلزم معرفة عناصر أخرى إلى جوار العناصر اللُّغوية الأساسية ، وهي حالات لغوية في الأساس . هذه العناصر تتمثل في معرفة قصد المؤلف ، ومدى التأثير على القارئ ، أو بشكل أدق مدى الإقناع الذي تكوَّن أثناء التلقي في إطار محدَّد ، يطلق عليه عملية الاتصال اللغوي (الأدبي أحيانًا) ، وهي عملية جوهرية تشكِّل ركنًا أساسيًا من أركان آلية إنتاج النصوص .

الفصل الثاني
أَبْنِيَةُ النَّصّ

النص إذن وحدة كبرى شاملة لا تضمها وحدة أكبر منها ، وهذه الوحدة الكبرى تتشكل من أجزاء مختلِفة تقع من الناحية النَّحْوية على مستوى أفقي، ومن الناحية الدلالية على مستوى رأسي . ويتكون المستوى الأولُ من وحدات نصية صغرى تربط بينها عَلاقات نَحْوية ، ويتكون المستوى الثاني من تصوُّرات كلية تربط بينها عَلاقات التماسك الدلالية المنطقية ؛ ومن ثم يصعب أن يعتمد في تحليل النص على نظرية بعينها ، وإنما يمكن أن تتبنى نظرية كلية ، تتفرع إلى نظريات صغرى تحتية تستوعب كل المستويات .

وقد اعتمد بعضُ الباحثين على ما يسمى بنظرية السياق الاتصالي التي يتحدد للنص من خلالها وظيفة معينة . يقول شميت : « وعلى عكس الاتجاهات الداخلية الباطنية التي تعرف النص بالنظر إلى مكوِّناته ، فإن الآراء الجديدة تعتمد في نظرية النص على السياق الاتصالي ، وما يتضمنه عمليًا ، وترى أن النصوص ليست سوى مجموعة من الرموز اللُّغوية المعبِّرة ، وأن وظيفتها إنما هي الاتصال الاجتماعي . » (٢٧)

ومن الضروريِّ أن يوضع في الاعتبار أن المكوِّنات السطحية المتحققة على أسس أصطلاحية هي علامات لُغوية قائمة على أشكال من التبعية النَّحْوية

(علاقات نَحْوية مختلفة) ، الغرض منها تشكيل المعنى . أما العَلاقات التي تعد عناصر ربط بين التصوُّرات الواردة في عالم النص ربما تكون صريحة في النص ، أو بمعنى أدق ربما لا تعكسها الأبنية الموجودة على السطح بشكل مباشر ؛ ومن ثم يحتاج إلى تصوُّر معرفي أكثر اتساعًا ، حتى يمكن اكتشافها وتحديدها و وصفها بشكل كاف ، يصير معه النصُّ مفهومًا (٢٨) .

وأظن أن تحديد النص بأنه ليس سوى مجموعة من الرموز اللُّغوية المعبِّرة لها وظيفة الاتصال الاجتماعي لم يبعد كثيرًا عن تحديده بأنه تتابع من الوحدات الجملية ، أ ليست الجملة مجموعة من الرموز ؟ أ ليست تقال في سياق تواصل اجتماعي ؟ إن النصوص بالنسبة لعلماء اللغة هي أشكال لُغوية تشكلت وَفْقَ قواعد محددة . وتتجه نظرة البحث اللُّغوي في مستوى النص - كما هي الحال بالنسبة لمستويات اللغة الأخرى (وهي المستوى الفونولوجي والمورفولوجي والدلالي والتركيبي) - إلى تأثير (فاعلية) أوجه الاطراد الواردة هنا ، التي تترابط وَفْقَها العناصر اللُّغوية من أنماط متغايرة في مقامات ولِغاياتٍ مختلِفة - في نصوص (٢٩) .

البحث في علم لغة النص بحث عن المضمون ، ولكن من أجل ذاته - وليست الحال كذلك في علوم أخرى - بوصفه ناتجًا عن استخدام أشكال محددة وَفْقَ قواعد محددة ، وهكذا يختلف بل ينماز علم لغة النص عن فروع العلم الأخرى التي تعنى بالنصوص أيضًا ، ولكن على أنها ليست إلا مصادر لمعلومات ذات طبيعة مضمونية معينة ، وطبيعة شكلية محددة أحيانًا أيضًا ، في حين يعنى - هو - بمضمون النصوص على أنها ليست إلا نتيجة لقواعد دلالية وتداولية ، كما أنه يركِّز على ظروف إبداع تراكيب النصوص

وتأثيراتها .

ويسند باحث آخر خصوصية مصطلح علم النص ومجاله إلى تفرُّده في التعامل مع بنية دلالية كبرى ، بنية مجردة قد تركبت من أبنية صغرى ، غير أنها ذات وظيفة جوهرية في التفسير ، فعلم النص يتصدى لدراسة النصوص المختلفة وأبنيتها و وظائفها بمعايير علمية مشتركة . على أن الأبنية العليا ، والأبنية الدلالية الكبرى للنصوص يتميزان بخاصية مشتركة ، إذ لا يتحددان بالنسبة لجمل أولمتتالية معزولة من الجمل ، وإنما بالنظر إلى النصِّ كله ، أو إلى أجزاء كبيرة منه على الأقل . والأبنية العليا لا تسمح لنا بأن نتعرف على أبنية أخرى محدَّدة وشاملة فحسب ، بل تحدد في الآن ذاته النظام والترتيب الكلي لأجزاء النص ؛ ومن هنا فإن البنية العليا ينبغي أن تتألف من وحدات ذات مراتب محددة مرتبطة بأجزاء النص المتراتبة (٣٠) .

المسألة بالنسبة لعالم اللغة النصي في أن عمله يتركز على النص أساسًا سواء قصر أو طال ، اتخذ شكلاً واحدًا أو عدة أشكال ، انحدر من مجال معرفي واحد أو عدة مجالات ، ألفه شخص عادي أو غير عادي ذو موهبة خاصة ، إلى غير ذلك من أشكال التمييز ، وذلك لأن مهمة علم النص تتمثل في وصف العَلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بمستوياتها المختلِفة ، وشرح المظاهر المتعددة لأشكال التواصل واستخدام اللغة ، كما يتم تحليلُها في العلوم المختلِفة .

فهو من ناحية يشير إلى جميع أنواع النصوص وأنماطها في السياقات المختلِفة ، كما أنه من ناحية أخرى يتضمن جملة من الإجراءات النظرية والوصفية والتطبيقية ذات طابَع عِلْمي محدَّد . وينبغي أن نؤكِّد الربط بين

انتشار علم النص وذيوع التحليلات النصية في مختلِف العلوم الإنسانية والاجتماعية الحديثة ، وبروز مناهج متعددة فيها ، من أهمها ما نمته علوم الاتصال الحديثة ، وأطلقت عليه « التحليل المضموني » الذي يستهدف أيضًا وصف النصوص بطريقة - عبر تخصصية [٣١].

عُني علم النص - كما قلت - بالظواهر التي تتجاوز إطار الجملة المفردة ، والتي لا يمكن تفسيرُها تفسيرًا كاملاً ودقيقًا إلا من خلال ما سمي بالوحدة الكلية للنص . ومن هذه الظواهر ظاهرة « الترابط النصي » التي تعتمد على تصوُّر يجمع بين عناصر نَحْوية تقليدية ، وعناصر أخرى تستقي من علوم متداخلة مع النحو في الأصل .

وينبغي أن نفرِّق هنا بين الربط الذي يمكن أن يتحقق من خلال أدوات الربط النَّحْوية (الروابط) ، والتماسك الذي يتحقق من خلال وسائل دلالية في المقام الأول . ويمكن تتبُّع إمكانات الأول على المستوى السطحي للنص ، إلا أن الثاني يتمثل في بِنْية عميقة على المستوى العميق للنص ، تقدم إيضاحًا لطرق الترابط بين تراكيب ربما تبدو غير متسقة أو مفكَّكة على السطح ، ويرى فندايك أن التماسك يتحدد على مستوى الدلالات ، حين يتعلق الأمرُ بالعَلاقات القائمة بين التصوُّرات والتطابقات والمقارنات والتشابهات في المجال التصوُّري ؛ كما يتحدد على مستوى الإحالة أيضًا ، أي ما تحيل إليه الوحداتُ المادية في متوالية نصية [٣٢].

فالأول ذو طبيعة خطية أفقية تظهر على مستوى تتابع الكلمات والجمل ، والثاني ذو طبيعة دلالية تجريدية تظهر من خلال عَلاقات وتصوُّرات تعكسها الكلمات والجمل أيضًا ، إلا أنها تحتاج إلى قدرة معينة على استخراجها

و وصفها . ولا يخفى أن مثل تلك الأفكار ترجع في جانب منها إلى الأنحاء التقليدية ، وفي جانب آخر إلى النحو التحويلي التوليدي في مرحلته الأخيرة ، مع إضافات وتعديلات للمفاهيم ، إلا أن هذه الأصول - كما ذكرت في أكثر من موضع - المأخوذة من هذه الأنحاء تؤكد تلك الصلة الوثيقة بينها وبين نحو النص بصفة خاصة وعلم لغة النص بصفة عامة .

ويقدم علماءُ النص تصورًا دقيقًا لصور الربط النصي ، فيذكرون أن التماسك (المقصود هنا الربط النحوي) (٣٣) خاصية دلالية للخطاب ، تعتمد على فَهْم كل جملة مكونة للنص في علاقتها بما يفهم من الجمل الأخرى ، ويشرحون العوامل التي يعتمد عليها الترابطُ على المستوى السطحي للنص ؛ ما يتمثل في مؤشرات لُغوية ، مثل علامات العطف والوصل والفصل والترقيم ، وكذلك أسماء الإشارة وأدوات التعريف والأسماء الموصولة وأبنية الحال والزمان والمكان ، وغير ذلك من العناصر الرابطة التي يُعْنَى علم اللغة بتحديدها ، وتقوم بوظيفة إبراز ترابط العَلاقات السببية بين العناصر المكونة للنص في مستواه الخطي المباشر للقول (٣٤).

إذن يعتمد الترابطُ على المستوى السطحي على وسائل لُغوية ذات وظيفة مشتركة ، أما التماسك الآخر الذي يعني الوحدة والاستمرار والتشابك فيقوم على قواعد وأبنية تصوُّرية تجريدية ، وقد أدت هذه الخاصية الجوهرية لها إلى الاختلاف بين علماء النص في محاولاتهم المتكررة والمتباينة المداخل لاكتشافها . وهذا التماسك الكلي يتجاوز الأول ولكن تحقيقه غير ممكن دون كفاءة تتخطى كفاءة الشخص العادي ، كفاءة المفسِّر الواعي ، فهو الذي يبرز خواص أي نظام للتفكير ، ويتصف بالدينامية ، ويستند إلى أنواع مختلِفة من

المعارف ، وكما يتجاوز نحو النص نحو الجملة يتجاوز التماسك الدلاليُّ الترابط النَّحْوي ؛ يتجاوز التماسك الدلالي الأبنية النَّحْوية السطحية للنصوص ويتصل بجمل عالمها الدلالي والشعري . وهو يتجلى في تلك الحالات التي قد يبدو فيها النص مفككًا من السطح ، لكننا لا نلبث أن نتبين وراءه بنية عميقة مُحْكَمَة في تماسكها ، وتفسِّر تشاكل الأجزاء وتضمن اتساقها مع تشتُّتها الخارجي . وقد يعتمد اكتشافُ هذه البنية على بعض المفاهيم التي يستخدمها علماء النص ، مثل المفاهيم المنطقية والدلالية ومجموعات الحقول الموضوعية المركبة وطبيعة عَلاقات الترميز الأدبي (٣٥) .

وقد انتهى بعضُ علماء النص إلى مفاهيم كلية اختلفوا في مسماها ، ولكنها على كل حال قادرة على إبراز هذا النوع من التماسك ، يتوصل إليه في رأي فندايك من خلال ما أطلق عليه « البنية الكبرى للنص » ، وهي بنية تجريدية كامِنة تمثل منطق النص ، أو ما أطلق عليه غريماس A. Greimas « البنية العميقة الدلالية والمنطقية » ، فهو (الأول) يرى أن وصف التمثيل الدلالي للجمل يظل غير مناسب دون توضيح الأبنية المجرَّدة التي تضمَّنه أو تشكل أساسًا له ؛ ومن ثم يجب أن تبحث في مستوى أعلى من مستوى الجمل أو متواليات الجمل ، يجب أن تبحث العَلاقات (التداولية) للأداء اللُّغوي بصورة مقبولة على أساس نحو النص ونحو الجملة أيضًا ، وبمعنى أدق لا يتحقق تواصل مستخدم (مستخدمي) اللغة على أساس الجمل ، بل يتحقق على أساس النصوص في الأغلب ، وإن كان من الممكن ألا تتكون إلا من جملة واحدة أو كلمة واحدة (٣٦) .

ويلاحظ هنا إدراج دور للتداولية اللُّغوية إلى جوار النحو والدلالة ، وكما

أشرت فالعَلاقات بين التداولية ومفاهيم الموقف والمقام والاتصال والنص عَلاقات وثيقة ، فهي تُعْنى بالعَلاقة بين بنية النص وعناصر الموقف التواصلي المرتبطة به بشكل منظم ، مما يطلق عليه سياق النص ، وهي تُعْنى أيضًا بالشروط والقواعد اللازمة للملاءمة بين أفعال القول وتقنيات المواقف الخاصة به ، أي بالعَلاقة بين النص والسياق ، وهي تُعْنَى أيضًا بالشروط اللازمة لكي تكون الأقوال اللُّغوية مقبولة وناجحة وملائمة في الموقف التواصلي الذي يتحدث فيه المتكلم (٣٧) .

وبإيجاز يمكن أن تقول إنها تختص بدراسة عَلاقة العلامات بمستعملي هذه العلامات ، ثم لم تلبث أن حلت كلمة « نصوص » محل « علامات » ، بحيث أصبحت التداولية تُعْنَى بتحليل العَلاقة بين النص ومن يستخدمه ، في حين يعنى النص بتوضيح الشروط المحددة والقواعد التي تضمن صياغة الأقوال جيدًا ، وتهتم الدلالة بالشروط التي تجعل هذه الأقوال مفهومة وقابلة للتفسير ، سواء فيما يتصل بالمعنى أو بالمشار إليه .

البنية النصية – إذن – بنية مُعَقَّدة ذات أبعاد أفقية وتدرُّج هرمي ، تحتاج إلى ذلك الخليط المتكامل من علم النحو وعلم الدلالة وعلم التداولية ، الذي اختص علم لغة النص بالقدرة على استيعابه ؛ إذ إنه علم يجمع شتات الجزئيات المبعثرة في فروع معرفية مختلِفة في إطار نظرية متكاملة ، ويتقيد الباحثون فيه بالخواص التركيبية والاتصالية التي تجمع بين نصوص معينة ، وينصب اهتمامه على « التحليل المضموني » . وبما أن نظرته تتجه إلى نصوص من مجالات معرفية وتطبيقية مختلفة ، ليتعرف على مشروعية إنتاج كل النصوص وبنائها وتأثيرها – فإنه يمكن لعلم لغة النص أو يُعَدَّ علم الأسس

المشتركة بين كلِّ علوم النص .

ويهمنا هنا أنهم يرون أن الوقوفَ عند تحديد خواص منفصلة للأبنية لن يسهم في تقديم تصوُّر كليٍّ شامل للنصوص ، رغم أنهم لا ينكرون مطلقًا أن تحليل الجملة ضروريٌّ ، ولكن إلى جوار الجمل الأخرى السابقة واللاحقة ، فهي - في رأيهم - تُعَدُّ أبنية صغرى تتجاور في التحليل مع أبنية النص الكبرى ، وتتضح العَلاقة بينهما بتحديد وظيفة كل منها وربط كل منها بنوع التماسك الذي تؤديه في بِنْية النص الداخلية أو الخارجية .

ويرى أغلبهم أن التماسك اللازم للنص ذو طبيعة دلالية ، مهما تدخلت فيه العمليات التداولية . وهذا التماسك - إضافة إلى ما تقدم - يتميز بخاصية « خطية » ، أي أنه يتصل بالعَلاقات بين الوحدات التعبيرية المتجاورة داخل المتتالية النصية . فالتماسك يتحدد على مستوى الدلالات عندما تكون العَلاقات قائمة بين المفاهيم والذوات ، والمشابهات والمفارقات في المجال التصوُّري ، كما يتحدد أيضًا على مستوى المدلولات أو ما تشير إليه النصوص من وقائع وحالات (٣٩).

وينطلق أغلب علماء النص لتحليل ذلك التماسك من الجملة ، ولكن ليس باعتبارها جزءًا مستقلاً ، وإنما هي جزء داخل كل منسجم متماسك ، ويؤدي فصلُها - ببساطة - إلى تفسير جزئي لما تحمله من دلالات قد تُحقق امتدادًا داخل المجموع أو تتغير جزئيًا أو كليًا وَفْق دلالات الجمل الأخرى ، وقد استتبع هذا التصوُّر ضرورة وضع نحو خاص بالنص ودلالة تتجاوز دلالة المفردات والجمل ؛ ومن ثم كان وضع بعض علماء النص عدة تصوُّرات تتعلق بما سمي بالأبنية النصية الكبرى وقواعدها ؛ وهي في حقيقة الأمر

مفاهيم منطقية ودلالية ، محاولة مهمة تستحق التأمُّل والدراسة ، ويرى أنه عن طريق مفهوم البنية الكبرى استطاع علماءُ النص مقاوَمَة الفِكْرة الشائعة عن أن التماسُك النصيَّ يتحدد فحسب على مستوى عَلاقات الترابط بين المتتاليات والجمل ، لأن هذا المستوى الأخير لا يقدِّم سوى الأبنية الصغرى . . . وتظل البنية الكبرى هي التمثيل الكلي الذي يحدِّد معنى النص باعتباره عملاً كليًا فريدًا (٤٠).

وقد أشرت إلى أن هذه الأبنية الكبرى ترتبط أساسًا بالموضوع الكلي للنص ، كما أنها تتسم بالنسبية من جهة تعدُّد مستويات هذه الأبنية وتدرُّجها في النص الواحد ، وعلاقة كل بنية بما تسبقها وبما تليها ، وهي تحقق التماسك الكلي لأنها تتعلق بمستوى الدلالات والعَلاقات بين الأشياء والتصوُّرات ، وتتعلق بمستوى الإحالة أيضًا ، أي ما تحيل إليه الوحدات المادية في متوالية نصية . وهكذا فإنه يمكن أن يطلق على متوالية ما أنها متماسكة دلاليًا حين يمكن أن تُفسَّر كلُّ قضية في المتوالية مفهوميًا أو ماصَدَقيًا ، مرتبطةً بتفسيرِ قضايا أخرى في المتوالية ، أو قضايا خاصة ، أو عامة من خلالها (٤١).

ويلاحظ هنا العودة إلى الجملة ، ولكن في صورة قضية ؛ فقد تُشكل جملةٌ واحدة أو على الأصح مفهوم قضية داخل النص الأساسَ الدلاليَّ للنص كله ، باعتبار أن النظرة إليه قد اختلفت ، والتركيز على مقصد أو هدف النص بطرح أسئلة مثل : عم كان الحديث ؟ ماذا كان محور الحديث ؟ ماذا أراد ؟ ماذا كان في نيَّته حين قال ذلك ؟ إلى غير ذلك من الاسئلة التي ترمي إلى الكَشْفِ عن جوانب تداولية ، جوانب تتعلق بمُنْتِج النص ،
.

ومتلقيه ، والعَلاقات بينهما ، وأشكال التواصل والتفاعل ، وسياقات الفِعْل اللُّغوي واختلاف المقامات ومستويات الاستخدام اللُّغوي وغيرها .

ونجد كذلك أنهم يقيمون عَلاقة بين مفهوم النص ، وما يسمى « بفكرة التفسير النسبي » ، فكما أن الجملة ليست مجرَّد مجموعة من الكلمات ، بل إن عَلاقة هذه الكلمات بنيويًا هي التي تجسِّد الجملة - فإن تحليلَ النصوص للوصول إلى بِنْيَتِها الكبرى يتجاوز بالضرورة مجموع أبنية المتتاليات . وإذا كان مصطلح « المتتاليات séquence » قد استخدم للإشارة إلى مجموعة الجمل التي تتميز فيما بينها بتحقيق شروط الترابط connection ، فإن من المعتاد أن تقوم هذه المتتاليات بتكوين نصوص تتسم بالتماسك ، غير أن التماسك الذي يلاحظ فيها لا يزال يوصف بأنه « خطي » أي أفقي . فإذا انتقلنا من ذلك المستوى التالي ، فإن الوصف لن يأخذ في اعتباره روابط الجمل المعزولة والعبارات المتتالية ، ولكنه يتأسس حينئذ على النص باعتباره كلاً منسجمًا أو على الأقل يتأسس طبقًا للوحدات النصية الكبرى .

وتصبح المتتاليةُ متماسكة دلاليًا عندما تقبل كل جملة فيها التفسير والتأويل في خط داخلي ، يعتبر امتدادًا بالنسبة لتفسير غيرها من العبارات الماثلة في المتتالية ، أو من الجمل المحددة المتضمنة فيها ، ومن هنا فإن مفهوم النص تتحدد خصائصه بفكرة « التفسير النسبي » ، أي تفسير بعض أجزائه بالنسبة إلى مجموعها المنتظم كليًا [٤٢] .

اللغة ليست مجرد أصوات وصِيَغ وجمل ودلالات ، بل هي أداة لممارسة الفعل على المتلقي أيضًا ، على أساس أن النص اللُّغوي في جملته ، إنما هو « نص في موقف » . وتُحدث الأبنية في عمليات اتصال كاملة تأثيراتٍ

معرفية و وجدانية ، وتستند في كشفها إلى كم غير قليل من القواعد والإجراءات والاستراتيجيات التي تنتمي إلى فروع علم لغة النص ، وهي النحو والدلالة والتداولية .

وتمثِّل قضية الانتقال من الجملة إلى النص مساحة كبيرة من بحوث أصحاب هذا الاتجاه ؛ إذ إنه لا يقوم على معايير التوسُّع بل على معايير كيفية ، فما يستحق التركيز عليه هو كيفية الانتقال - في النظرية السيميولوجية - من الجملة إلى النص ؛ إذ إن هذا الانتقال لا يعود مطلقًا إلى مجرَّد معايير التوسُّع الكمي في الأبعاد ، بل - على العكس من ذلك - يتصل بتغيُّر نوعي أخذ يسمح بتكوين ما يسمى بآجرومية النص ، حيث تأكد أن المعنى الكليَّ للنص والمعلومات التي يتضمنها - خاصة التقنية والجمالية - أكبر من مجرَّد مجموع المعاني الجزئية للجمل التي تكونه . وبكلمات أخرى تبين أن هذه الدلالة الكلية تنجم عنه باعتباره بنية كبرى شاملة ، هي على وجه التحديد موضوع علم النص . فالنص ينتج معناه - إذن - بحركة جدلية لا تتمثل في الانتقال من الجزء إلى الكل ، وإنما على وجه الخصوص بالتكييف الدلالي للأجزاء في ضوء البنية الكلية الشاملة للنص (٤٣) .

فمن المفترض أنه توجد أبنية نصية ذات طابَع شمولي هي التي تسمى أبنية كبرى (٤٤)، وأنها ذات صِبْغة دلالية ، أي أن البنية الكبرى للنص هي تمثيل تجريدي للدلالة الشاملة للنص . وبينما نجد أن المتتاليات ينبغي أن تحقِّق شروط التماسك الخطي أو الأفقي ، فإن النصوص لا تكتفي بتحقيق هذه الشروط لمجرد أنها مجموعة من المتتاليات ؛ بل لا بد لها عن تماسُك بنيويٍّ شامل . ومن المهم أن نستحضر دائمًا أن ثمة أبنية نظرية وتجريدية ، وأنه مهما

كانت تتأسَّس على مقولات وقواعد ذات طابَع عام وعرفي ، فإن المتكلمين يدركونها ويستخدمونها بشكل ضِمْني . وكما تدلنا التجربَةُ على أن المتكلمين ينحرفون أحيانًا عن القواعد النَّحْوية والدلالية في إنتاج الجمل ، خاصة في الاستعمال الشفوي العفوي ، في بعض المواقف والسياقات ، فإن النصوص أيضًا يمكن أن تنحرف عن قواعد التماسك الخَطّي أو الأفقي الكلي الشامل . هذه الحقيقة يمكن أن تحدث عن قصد (٤٥).

البنية الكبرى للنص لدى فَنْدايك - إذن - ذات طبيعة دلالية ، كما أنها مشروطة بمدى التماسك الكلي للنص ، وهي أبنية لا يبدأ بها التحليل ، وإنما يبدأ في إطار هذا المنهج من الأبنية الصغرى أو التراكيب المتشكلة في جمل أو متواليات جملية تشكل نصًا معينًا ، وبينها علاقات ربط نَحْوي ، وهو ما أطلق عليه « التماسك الجزئي » ، ثم ينتقل إلى الأبنية الكبرى ، وهي تصوُّرات دلالية يتجمع تحتها كم غير محدد من الأبنية الصغرى ، ويناط إلى المفسر (كفاءة الفَهْم والتفسير) تحديدها ، وتحديد أشكال التماسك الكلي ، لأن ذلك ينتمي إلى مجال الفَهْم والتفسير الذي يضفيه القارئ على النص ، ويلاحظ هنا أن ا نسبة تختلف باختلاف درجات كفاءة القارئ ، ولكن يشترط أصحاب هذ' الاتجاه قدرًا كبيرًا من التوافق بين مستخدمي اللغة ، فعلى الرغم من اختلاف القراء في اختيارهم عناصر مهمة في النص - لتحديد الأبنية الكبرى للنص - تبعًا لمعارفهم واهتماماتهم وآرائهم ، مما يجعل البنية الكبرى تتغير من شخص إلى آخر - فإنه على مستوى التفسير الإجمالي لأحد النصوص لا بد من وجود توافق كبير بين مستخدمي اللغة . وبدون هذا التوافق الذي تحدده علومُ الاتصال يستبعد كل فَهْم ضروري لانتقال

المعلومات .

ولا شك أن هذه الأفكار تبيِّن بجلاء ذلك التأثُّر العميق بالنحو التحويلي التوليدي ، وسوف يعالج المبحثُ التالي بعض الأفكار الأساسية في ذلك النحو التي انتقلت إلى هذا الاتجاه النصيِّ بعينه الذي عُني بما أطلق عليه « آجرومية النص » غير أنه قد استعان بقواعد منطقية وأخرى دلالية وثالثة تداولية ، حتى يتمكن من وصف الأبنية الكلية الممتدة خلال النص بأكمله وصفًا دقيقًا ؛ إذ لم تعد القيودُ التي وضعتها الأنحاء كافية لوصف الأبنية وعَلاقاتها بالسياق الكلي ، الذي يضم عدة سياقات ، أهمها السياق النصي اللُّغوي والسياق الاجتماعي والسياق النفسي وغيرها .

وبرزت قيمة وضع فرض جوهري كأساس للتحليل في إطار دلالة النصوص ، هذا الفرض المسمى بالأساس الفكري - النصي له قيمة متميزة لأنه يكمن بين ما يعني (يقصد) وما يقال من جهة ، وبين ما يقال وما يفهم من جهة أخرى ، بناء على الطبيعة العقلية للناس وكفاءتهم اللُّغوية ، وبناء على أعرافهم الاجتماعية أيضًا ، كما برزت قيمة إمكان تحديد معنى النص من خلال تحليل صياغاته في صورة قضايا صغرى وكبرى تتتابع بشكل منطقي عند التفسير [٤٦] .

ومن الملاحظ أن فنندايك مثلاً قد اعتمد في نظرياته وتحليلاته على أسس مختلِفة ، ترجع إلى علوم اللغة والاجتماع والنفس والمعرفة والمنطق وغيرها .

وقد تبين لنا مما سبق أنه قد اعتمد على أسس دلالية منطقية في شرح عمليات الترابط النَّحْوي بين المتتاليات النصية ، والتماسك الدلالي بين

الوحدات الكبرى ، بالإضافة إلى عدد من المعلومات النَّحْوية التقليدية المستقاة من اتجاهات مختلفة ، وعلى أسس معرفية ونفسية في تحديد القارئ وعملية الفَهْم واسترجاع المعلومات والتذكُّر وغير ذلك ، وعلى أسس تداولية واجتماعية تصل بين الأبنية والاستعمالات والسياقات ، وتكشف عن أشكال العَلاقات بينها بصورة دقيقة . ويؤكد في مواضع مختلفة من عمله الأساسي « علم النص » على قيمة أبنية النص ومستوياته والحركة الدينامية أثناء عملية الانتقال بينها ، وصور التفاعل الناتجة عن تلك الحركة ، بحيث انتهى إلى تحليل النصوص يعتمد – أساسًا – على رصد أوجه الربط والترابط والانسجام والتفاعل بين الأبنية الصغرى الجزئية والبنية الكلية الكبرى (أو الأبنية الكبرى) التي تجمعها في هيكل تجريدي منتظم .

الفصل الثالث
نَحْوُ النَّصّ

تركز النقد الذي وجَّهه علماء النحو النصي (نحو النص) إلى نحو الجملة في مجموعة من التساؤلات والتصوُّرات ، التي حاولت أن تقدم لهذا النحو الجديد ، الذي ينشد أهدافًا أكثر اتساعًا وشمولية ، وأن تطرح أهم إنجازات نحو الجملة ، حتى يمكن تحديد عناصره ومقولاته وتصوُّراته التي تشكِّل أساس التحليل والوصف .

وينبغي أن نضع في الأعتبار أمرًا غاية في الأهمية ، وهو أن كل أشكال النقد التي وجِّهت إلى نحو الجملة لا تعني - في رأيي ، وأظن أن ذلك أيضًا رأي جُلّ علماء لغة النص - أنه لم تعد له قيمة ، وأنه قد عفى عليه الزمن ، وأن كل هذا التراث النَّحْوي الضخم السابق لأجيال متعددة لم يعد له مكانٌ، إلى غير ذلك من عبارات مماثلة دالة على التحقير أو النبذ ، لم ترد لدى هؤلاء العلماء ورودًا صريحًا أو ضمنيًا ، بل كان الأمر مخالفًا لذلك تمامًا - كما سيتبين بصورة جَلِيَّة فيما يلي - حيث إنهم قد وضعوا تصوُّرات جديدة ذات أهداف معينة ، وكان عليهم أن يجربوا ما لديهم من إمكانات و وسائل وأدوات ، ولما لم تسعفهم في استيعاب تصوراتهم وتحقيق أهدافهم عبروا عن علل الانتقال من شكل من أشكال التحليل والوصف اللُّغويين إلى شكل

آخر ، وأظهروا في عدة مواضع كيفيات ذلك الانتقال ، وطرق التجاوز . وكان التراث النَّحْويُّ السابق ، بكل ما يضمه من تصوُّرات ومفاهيم وقواعد وأشكال وصف وتحليل وغير ذلك - الأساسَ الفعليَّ الذي بُنيت عليه هذه الاتجاهات النصية بكل ما تتسم به من تشعيب أفكارها وتصوُّراتها ومفاهيمها .

ورأوا أن الدراسات النَّحْوية - مثلاً - قدمت تحليلات جزئية مهمة لبعض الجوانب الخاصة بالعَلاقات بين أجزاء الجملة والمتواليات الجملية ، وشروط الفصل والوصل ، ومعاني الأساليب وأشكال السياقات والدلالات الخاصة ، وغير ذلك من الظواهر التي يختص بها نحو الجملة . ولم تخرج الدراسةُ عن إطار الجملة إلا في إشارات دقيقة إلى العلاقات الدلالية العميقة التي تربط بين الجمل والمتواليات الجملية . ورأوا كذلك أن كثيرًا من الظواهر التركيبية لم تفسَّر في إطار نحو الجملة تفسيرًا كافيًا مقنعًا ، وأنه ربما تغيرت الحال إذا اتجه الوصفُ إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة ، ويمكن أن تكون تلك الوحدة هي النص .

ومن ثم فإن كثيرًا من الظواهر التي تعالج في إطار النص كوحدة كبرى هي في حقيقة الأمر قد كانت محور كثير من البحوث النَّحْوية السابقة التي كانت تعد الجملة أكبر وحدة في التحليل لا تتضمنها ، غير أن نحو النص يراعي في وصفه وتحليلاته عناصرَ أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل ، ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية ، ويحاول أن يقدِّم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية وقواعد ترابطها . وبعبارة موجزة قد حددت للنص مهام بعينها لا يمكن أن ينجزها بدقة إذا التزم حد

الجملة . لقد عُني علم اللغة النصي في دراسته لنحو النص بظواهر تركيبية نصية مختلِفة ، منها : علاقات التماسك النَّحْوي النصي ، وأبنية التطابق والتقابل ، والتراكيب المِحْورية ، والتراكيب المجتزأة ، وحالات الحذف ، والجمل المفسرة ، والتحويل إلى الضمير ، والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص فردية ، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المفرَدَة ، والتي لا يمكن تفسيرُها تفسيرًا كاملاً دقيقًا إلا من خلال وحدة النص الكلية (٤٧) .

ولا شك أن نحو الجملة قد عرض لتلك المسائل بشكل منظم وفي إطار أهداف محددة ، ولكن عندما اتسع مجالُ البحث بإدخال تصوُّرات أكثر شمولية – صار من الضروريِّ نقلُها إلى إطار نظرية كلية يمكن أن توضع لها عدة نماذج للوصف والتحليل ، ولا تتقيد بحدود الأشكال المدروسة ؛ إذ إن أهدافها قد تغيرت ، بل تتغير باستمرار ما دامت لم تحقق أشكال الوصف المطروحة إنجازات مقنعة ، وعجزت عن أن تقدم تفسيرات مقبولة ، ولم تتمخض عن معايير دينامية .

إن الصلة بين نحو الجملة ونحو النص وثيقة إلى الحد الذي لم تنجح معه كل محاولات التمييز بينهما ، إلا أن ذلك لا يعني الإخفاق في وضع تصوُّرات واضحة عن مهام نحو النص ، ويرى ڤندايك Van Dijk مثلاً أن نحو الجملة Gs يشكِّل جزءًا (كمًا) غير قليل من نحو النص Gr (٤٨) ، وتعد أهم مهمة لنحو النص هي صياغة قواعد تمكننا من حصر كل النصوص النَّحْوية في لغة ما بوضوح ، ومن تزويدنا بوصف للأبنية . ويجب أن يعد مثل ذلك النحو النصي إعادة بناء شكلية للكفاءة اللُّغوية الخاصة بمستخدم

اللغة في إنتاج عدد لا نهائي من النصوص [٤٩].

ويرى أيضًا أن كتب نحو الجملة القائمة لم تقدم إلا نماذج غير كاملة لهذه الكفاءة اللُّغوية ، وأن وصف الأبنية النصية يتجاوز وصف جمل متوالية ، وأن مستخدم اللغة لا يقنع بحق بقواعد إنتاج الجملة ، غير أنه إذا كان عليه أن ينتج نصًا بوصفه بناءً متماسكًا ، فإن كفاءته اللُّغوية يجب أن تتضمن قواعدَ نصية أيضًا [٥٠].

ويلاحظ هنا مدى الترابط بين كلا الشكلين ، ولكن يراد من نحو النص تحقيق هدف جديد يتجاوز قواعد إنتاج الجملة إلى قواعد إنتاج النص ، ويلاحظ هنا أيضًا أن النحو الواصف نحوٌ مشتق من النحو التحويلي التوليدي متضمنًا الدلالة التوليدية ، ولكنه يتسم بعناصر أكثر تجريدًا وأكثر التصاقًا بمعارف وتصوُّرات غير لُغوية تسهم بدور فعّال في سياق الإدراك . ففي كل الأنحاء السابقة على نحو النص وصف للأبنية اللُّغوية ، ولكن غياب الجوانب الدلالية والتواصلية [٥١] دفع علماء لغة النص إلى البحث عن وصف يمكنه أن يجمع تلك الجوانب . ويتضح ذلك من تعليل فندايك حين يقول : في كل الأنحاء السابقة على نحو النص وصف للأبنية اللُّغوية ، ولكنه لم يعن بالجوانب الدلالية عناية كافية مما جعل علماء النص يرون أن البحث الشكليَّ للأبنية اللُّغوية ما يزال مقتصرًا على وصف الجملة ، في حين يتضح من يوم إلى آخر أن جوانبَ كثيرة لهذه الأبنية - وبخاصة الجوانب الدلالية - لا يمكن أن توصف إلا في إطار أوسع لنحو الخطاب أو نحو النص [٥٢].

وينبغي أن نضع في الاعتبار أيضًا أن ما يستقيه التحليلُ النصي من مقولات غير لُغوية محدود ؛ إذ إنه يستقي ما يعين على تفسير أبنية وأشكال

الاستخدام وتوضيح استراتيجيات فَهْم النصوص . وقد تركز البحثُ في علم النص على مشكلات نظرية نصية - اتصالية ومشكلات دلالية - محورية في المقام الأول إلى جانب المشكلات التركيبية ، وركزت جهود كثيرة كما سنبين فيما يلي على مدى كفاية نحو الجملة لأشكال الوصف النصي وطرقه .

ولا خلافَ حول الصعوبة الكامنة في تحديد مفهوم للنص - كما تبين في المبحث السابق - وفي وضع فواصل دقيقة بين مفهومي « الجملة والنص » ؛ إذ إنه قد برزت مشكلة تحديد هذين المفهومين ، وإمكانات الفصل بينهما منذ ظهور علم لغة النص في الستينيات ، ولا تتعلق المسألة بفصل مقولي أو مفهومي بينهما فحسب ، بل بمناقشات إمكانات التحليل القائم على أساس وحدة الجملة ، وهل يمكن أن يكتفي التحليل النصيُّ بما توصل إليه التراث النَّحْويُّ السابق أم أن الحاجة ماسة إلى وضع مفاهيم ومقولات جديدة تضم عناصر لُغوية وغير لُغوية لم تجد مكانًا متسعًا في نحو الجملة .

وقد لاقى هذا الاتجاهُ رفضًا من قِبَل أتباع البنيوية الأمريكية (القائمة على أساس مقولة بلومفيلد ، وهي أن الجملة أكبر مقولة لُغوية) ، وتطورها إلى النحو التحويلي التوليدي الذي حصر الكفاءة اللُّغوية التي يجب أن توصف توليديًا في القدرة على إنتاج الجملة (٥٣). وكان رد فعل كاتس وفودر مثلاً يرتكز على وجهة النظر القائلة بأن النصوص يمكن أن تعد جملاً طويلة يمكن أن تصفها قواعد إرجاعية :

(مثلاً : T[ext] → S [atz] 1... Sn) .

وقد حاول بتوفي Petöfi أن يناقش تلك العَلاقة بين الجملة والنص مناقشة

مستفيضة ثرية ، منها التساؤلات التي طرحها عن الجملة والنص [٥٤] :

١- ماذا يكون نصًا : كيف يمكن أن يشرح مصطلحًا النص والجملة ؟

٢- ما أجزاء النص التي يمكن أن تصير (في أفضل الأحوال) أجزاء الجملة ؟

وكانت الإجابات عنها مختلِفة ، وقد بدا هذا الاختلافُ في صالح أوجه الفصل الواضحة بين النص والجملة وبين علم لغة النص وعلم لغة الجملة . وتناقضت وجهاتُ النظر التي أرادت ألا ترى في علم لغة النص إلا امتدادًا لعلم لغة الجملة .

ورأى بتوفي كغيره من علماء النص أن الجملة ليست كافية لكل مسائل الوصف اللُّغوي ، حيث لا بد من أن يتجه الوصف في الحكم على وحدة الجملة من وضعها في إطار وحدة كبرى في النص ؛ ومن ثم قام بتطوير طرق الوصف النَّحْوية النصية من خلال تحوير النحو التحويلي التوليدي (سيدرس هذا الاتجاه في مبحث مستقل فيما يلي) .

ويرى درسلر / بوجراند أن هذه الطرق لم تتمخض - على الرغم من الآلية القاعدية الكبيرة التي تتميز بها - عن أية معايير للحكم على نص ما بأنه نَحْوي أو مُحْكَم الصياغة [٥٥] .

إن صعوبات وضع حد للجملة - في حدِّ ذاته - قد أضاف مشكلة عند تحديد النص ؛ إذ إنه لم يحدث اتفاقٌ حول حدودها بالرغم من تعدُّد مدارس نحو الجملة ، ويرتبط بذلك أيضًا مشكلة تحديد الظواهر المتجاوزة للجملة ، ورصد ما قدمه نحوُ الجملة لتفسيرها .

وقد حاول سوينسكي أن يقدِّم تصورًا مجملاً عن تلك الحال حيث قال : إن صعوبات تحديد مصطلح « جملة » معروفة ، وما دام المرء لا يتشبث بتعريف معيَّن للجملة فإنه لا يمكنه أن يفصل - بلا ريب - الجملة عن النص . بيد أنه حتى في تعريفات لُغوية محدّدة للجملة ، مثلاً : الجملة تتكون من مركب اسمي ومركب فِعْلي تابع له (S = NP + VP) [٥٦] يتبين أنه توجد ظواهر نَحْوية تتجاوز حد الجملة ، ولا يمكن أن تتضح إلا من خلال ترابط النص (مثل : صور التحويل إلى الضمير ، والموقع الخارجي وأشكال التمحور ، والجمل التابعة ، والجمل المجتزأة والجمل الاعتراضية . . . إلخ) .

وكما أنه لا يمكن أن يحدد بدقة محيط الجملة بهذه الطريقة (إلا بالنسبة للأبنية النَّحْوية الأساسية أو جمل الأساس فقط) ، فإن محيط النصوص - بلا جدال - غير ممكن تحديده في آخر الأمر ، وفي حالات استثنائية محددة يمكن أن يتكون نصٌّ ما من جملة أو كلمة فقط [٥٧] .

إن الجملة في النص ذات دلالة جزئية ، ولا يمكن أن تتقرر بالتحديد الدلالة الحقيقة لكل جملة داخل ما يسمى بكلية النص Textganze إلا بمراعاة الدلالات السابقة واللاحقة في ذلك التسلسل / التتابع الجملي ؛ إذ ينظر إلى النص مهما صغر حَجْمُه على أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء ، فالاعتداد هنا ليس بالامتداد الطوليِّ للنص ، بل بالأبنية الكبرى المتلاحمة داخليًا التي يقدِّمها النص .

ولا شك أن الجمل يمكن أن تستقل بدلالتها الجزئية إذا كان التوجُّه إلى الحكم على هذه الجزئيات ، ولكن إذا أريد حُكْم كلي لا يستند إلى أشتات فلا يستقيم ذلك التوجُّه ، ويتحتم أن ننتقل إلى توجُّه آخر ، فالنص لا يجيز

وجودًا مستقلاً لعناصره ، حيث لا تكون القيمُ الجزئية ذات اعتبار كبير إلا باشتراكها في القيمة الكبرى المتكونة من ذلك التكوين الأكبر .

وهكذا فهم ڤاينريش النص ، فالجملة في النص لا تفهم في حد ذاتها فحسب ، وإنما تسهم الجمل الأخرى في فَهْمها ، وهذا يبين أن الجملة ليست وَحْدَها التركيب الذي نحدِّد به المعنى ، وإنما نحدد المعنى أساسًا من خلال النص الكلي الذي تتضامن أجزاؤه وتتآزر .

وعلى الرغم من عَلاقات التبادل المحورية بين الجملة والنص فإنهما لا يمكن أن يتساويا أو يتبادلا ، فقد أثبت النصُّ - فضلا عما تقدم ، و وَفْق أغلب المسهمين في كتاب بتوفي الجامع المشار إليه آنفا (١٩٧٩) أيضًا - أنه وحدة كبرى ذات طبيعة خاصة ، تتطلب - في العادة - وحدات الجملة ، على الأقل من الناحية النَّحْوية ، ومع ذلك فالنص لا يطابق الجملة إلا بشكل استثنائي [٥٨].

وبديهي أن الحالات الاستثنائية المحدودة التي لا تتطلب توسعًا في مفهوم الجملة ، يمكن أن يكتفي بتحليلها في ذلك الإطار المحدود . أما الظواهر النصية المتجاوزة للجملة في تكوينات معقَّدة تتطلب - حقيقة - تصورًا أكثر شمولية واتساعًا ، تتشكل أجزاؤه من عناصر نَحْوية ودلالية ومنطقية وتداولية كما أشرت سابقًا . فنوع النص يوجِّه الباحث إلى الاختيار الدقيق من عدد من أشكال التحليل . وربما تتغير نماذج النص بتغيُّر أشكاله بصورة غير محدودة ؛ إذ إنه لا توجد هنا معايير صارمة تحتم دخول النص تحت شكل تحليلي بعينه بشكل متعسف ، بل يتسم التحليل النصيُّ بسمة جوهرية من بين

سماته المتعددة ، وهي سمة الدينامية الحرة في الانتقال بين عدة أشكال تحليلية لاستخلاص معايير وقيود تستخلص من النصوص ذاتها ، ولا يفرضها الباحث عليها من خلال تصوُّرات مسبقة ، وفي هذا فارق جوهريٌّ بين القواعد النَّحْوية المعيارية والقواعد الدلالية غير المعيارية .

ويعتمد علماءُ النص في تحليلاتهم على عدد غير محدود من القواعد ، ولا يخالجنا أدنى شك في أنهم يعتمدون كلَّ الاعتماد على التراث النَّحْوي الضخم الذي اشتركت في صنعه مدارسُ مختلفة في معالجة مستويات صوتية وصرفية ونَحْوية . وعند الانتقال إلى مستويات أخرى لا يتقيدون بضوابط محددة ، بل لديهم حرية كبيرة في صنع معاييرها وضوابطها وقواعدها . وإلى هذا الأمر - بالإضافة إلى أمور أخرى - يرجع ذلك الخلافُ الكبير بين علماء النص ، وذلك التعدُّد في اتجاهات التحليل النصي .

وقد انتهى بتوفي إلى استخلاص فارق جَوْهَري بين الجملة والنص يتوخى إليه النظر في الوقت الحاضر من خلال أعمال برينكر وجلنتس بوجه خاص[٥٩] ، ألا وهو ربط الجملة (على الأقل في صورتها الأساسية Basisform بفعل مستقل (أساسي) يمكن أن تتبعه (بمفهوم نحو التبعية) [٦٠] عدة مواقع لعناصر ما ، وعلى العكس من ذلك يضم النص - في العادة - عدة محمولات فعلية .

وبناء على ما سبق يمكن تحديدُ النص من خلال سمات (علامات) اتصالية وتداولية ، ودلالية - محورية ، وأسلوبية لا تظهرها الجملة . غير أن ذلك لا يثبت مشروعية إمكان الفصل بين الجملة والنص فحسب ، بل حتمية وجود علم لغة خاص بالنص [٦١] .

الحق أن البحث اللُّغوي السابق بكل اتجاهاته قد تناول صور الاستخدام وأنواع السياقات ، والربط بين المقام والمقال ، والمعاني النَّحْوية ، والعَلاقات ، والقرائن ، والدلالات الحقيقية والدلالات المجازية ، وأشكال البناء ، والاستبدالات الأفقية والرأسية ، ونحوية الجملة وشروطها ومقبوليتها ومظاهرها الدلالية ، وغير ذلك من الأفكار المهمة التي تشكِّل في حقيقة الأمر محاورَ علم لغة النص .

بيد أن الاختلاف بينه (أعني علم النص بوجه عام وعلم لغة النص بوجه خاص) وبين العلوم الأخرى يتمثل أساسًا في التصوُّر الكلي الذي يتسم به والاتساع المعرفي الذي اختص به دون غيره ، فتحليل النص في علم لغة النص لا يعرف الاجتزاء ولا يتوقف عند حدود ، ولا يقبل شروطًا مسبقة ، والوصف ينتقل من مستوى إلى مستوى آخر في حرية وفي صورة منظمة في إطار وحدة كلية . ويتحقق التدرُّج بين المستويات ومراعاة الاختلافات بين الأبنية والدلالات والمقاصد في مقامات وسياقات تواصل اجتماعي في إطار نظرية شاملة يطلق عليها (نظرية النص) ، كما أن البحث في النص يضم إلى ما سبق البحث في عناصر خارج النص الفعلي تتعلق بعملية إنتاج النص ، ودور المؤلف ودور المتلقي وآليات الفَهْم والاستيعاب والتذكُّر والاسترجاع وإعادة البناء والتفسير ، وغير ذلك مما يوضِّح خصوصية هذا العلم .

فمهمة علم النص لا يمكن أن تتمثل في عرض وحل جميع المشكلات المتصلة بالعلوم الفلسفية والاجتماعية ، ولكنها تنحو إلى عزل بعض المظاهر المحددة لهذه العلوم ، وهي المتصلة بأبنية النصوص واستخدام أشكالها في التواصل ، وتحليلها داخل إطار متكامل « عبر تخصصي » ، هذا التكامل

يمكن أن يتم بتحليل الخواص العامة التي يجب أن تتوفر في أيِّ نص لُغوي ليقوم بوظيفته كنص ، وهي خواص ترتبط بالأبنية النَّحْوية والدلالية ، والأسلوبية والهيكلية ، كما تتصل بالروابط المتبادلة فيما بينها . ومن الناحية الوظيفية فإن هذا العلم يُعْنَى بشرح كيفية قيام النص بوظائفه ، أي بتحليل الخواص المعرفية العامة التي تجعل من الممكن إنتاج البيانات النصية المعقدة في مرحلة الأداء ، وإعادة إنتاجها بالفَهْم في مرحلة التلقي (٦٢).

وهكذا يتعامل هذا العلمُ من حيث الأساس مع السمات العامة والخواص الفردية وكل أشكال الأبنية وأنواع السياقات ومستويات اللغة ودرجات الربط النَّحْوي والترابط الدلالي (التماسك) ، والنماذج الهيكلية المتنوعة النظرية والتطبيقية ، ويستوعب معارفَ ومعلوماتٍ من علوم أخرى تتداخل معه ، ولها أهميةٌ كبيرة في عملية إنتاج النصوص وفَهْمها وتفسيرها . فهذا العلم - كما يرى فَنديك - ينحو إلى اتخاذ إجراءات منظمة ، مبتدئًا بالسياق المباشر ، وهو « السياق النفسي » الذي يتم فيه إنتاجُ النص وفَهْمه وإعادة تكوينه .

كما أنه يمكن أن يكون معينًا على تفسير ما عجزت عنه الأنحاء الأخرى . إن كثيرًا مما وصف بالشذوذ في قواعد اللغة يمكن أن نجد له تفسيرًا مقنعًا في نحو النص ، كما أن كثيرًا من الظواهر التي تستعصي على الوصف في اللسانيات المعاصرة يمكن أن تعالج أو تصاغ بطريقة أفضل إذا وصفت من جهة العَلاقات القائمة بين الجمل في نص يتصف بالتماسك ؛ لذلك كله أصبح نحوُ النص عند كثير من اللسانين المعاصرين ضرورة لا اختيارًا (٦٣).

لهذا العلم - إذن - مهام جديدة أوجبت له الاستقلال حتى يمكنه إنجازها

بصورة مقبولة . ولا يعني الاستقلال بالنسبة لهذا العلم الانفصال عن العلوم الأخرى ، وإنما يراد هنا إبراز حدوده ، وتظل حاجته إلى التداخل معها ليستقي ما يمكنه من تحقيق هدفه الأساسي ، وهو الوصول إلى معنى النص ، وحين يحدِّد أنصار هذا الاتجاه كيف ينتج النص معناه ، فهم لا يتتبعون ظواهر نَحْوية شكلية على مستوى بعينه ، بل يتتبعون عددًا من الظواهر اللُّغوية وغير اللُّغوية ، وينتقلون من المستوى الأفقي للجملة إلى عدة مستويات « ما فوق الجملة » على نحو هرمي ؛ إذ ينبغي أن يكون الانطلاقُ عند أغلبهم من الوحدات الصغرى (الجمل وأجزاء الجمل) إلى الوحدات الكبرى الأعلى ومن الأبنية الصغرى إلى الأبنية الكبرى التجريبية ؛ إذ إنه بدون تلك الأبنية الكبرى والقواعد التي تحكمها يمكن أن تنزلق إلى تصوُّر التماسك النصي على أنه مجرَّد رابط سطحي بين الوحدات الجزئية .

وكما أكد ڤندايك أن تصوُّر البنية الكبرى لا يؤدي إلى تصور التماسك الكلي بين وحدات النص الكبرى فحسب ، بل يؤدي كذلك إلى تصوُّر التماسك الجزئي بين الجمل والمتواليات الجملية أيضًا ؛ ومن ثم فإن تحليل النصوص يعتمد على رصد أوجه الترابط والانسجام والتفاعل بين الأبنية الصغرى الجزئية والبنية الكلية الكبرى التي تجمعها في هيكل تجريدي (٦٤).

ويمكن أن يبدأ التحليل النصيُّ بصورة مخالفة لما سبق ؛ إذ إن مآل الأمر إلى النص ذاته ، فليس من الضروريِّ هنا وجوب تحديد طريقة الوصف والتحليل سلفًا ؛ لأن الوصول إلى معنى النص يتغير - كما قلت - بتغيُّر أشكال النص (٦٥). ويميل أنصار الاتجاهات النصية إلى مبدأ واضح ، وهو أن الاهتمام عند تحليل النصوص ينصب إلى حد كبير على الأبنية غير المتغيرة

أساسًا ، أي على ما هو قاعدي أولا ، ثم الانتقال بعد ذلك إلى الأبنية المتغيرة المرتبطة بأداء وظائف محددة يريدها منشئ النص .

وقد احتل الربطُ بوجه خاص بكل صوره موقعًا متقدمًا في التحليلات النصية ، واستخدم علماء النص عدة مصطلحات للتعبير عنه وللتميز بين أنواعه ، مما يحتم ضرورة مراعاة الفروق الدقيقة بينها من خلال المقابلة . ويتفقون بوجه عام على أنه عنصر جوهريٌّ في تشكيل النص وتفسيره ، ويتحقق على مستويات مختلِفة ؛ إذ يمكن أن ترتكز العَلاقات التي تقوم بين الجملِ والعبارات في متتالية نصية على الدلالات ، أي على عَلاقات داخلية أو على الروابط بين العناصر المشار إليها داخل النص أو المشار إليه في خارجه ، وهي علاقات الامتداد الخارجية . فإذا لاحظنا الروابط التي تقوم بين العبارات باعتبارها « كلاً موحدًا » أمكننا أن نصوغ لترابطها المبدأ التالي : « ترتبط العبارتان فيما بينهما إذا كان مدلولهما ، أي الظروف المنسوبة إليهما في التأويل ، مترابطة فيما بينها (٦٦) .

ويتأكد دورُ الربط في النص من خلال المعايير السبعة الأساسية التي وضعها كل من درسلر Dressler وبوجراند Beaugrande لتحقيق ما يطلق عليه النصية Textualität ، فقد جعلا الربط النَّحْوي المعيار الأول ؛ ويعنى بكيفية ربط مكونات النص السطحي ، أي الكلمات ، والتماسك الدلالي المعيار الثاني ؛ ويعنيان به الوظائف التي تتشكل من خلالها مكونات عالم النص . وهكذا فالأول ربط بين علامات لُغوية ، والثاني رَبْط بين تصوُّرات عالم النص Textwelt .

وبناء على ما سبق ، فالأول يتحقق في مستوى ، والثاني يتحقق في

مستوى آخر (٦٧). أما المعايير الخمسة الأخرى فهي القصدية وهي تعبير عن هدف النص ، والمقبولية وتتعلق بموقف المتلقي الذي يقر بأن المنطوقات اللُّغوية تكون نصّا متماسكًا مقبولاً لديه ، والإخبارية وتتعلق بتحديد جدة النص ، أي توقُّع المعلومات الواردة فيه أو عدم توقعها ، والموقفية وتتعلق بمناسبة النص للموقف ، والتناص ويختص بالتعبير عن تبعية النص لنصوص أخرى ، أو تداخله معها .

وأكثر العَلامات النصية المذكورة شيوعًا هي البناء الاتصالي والربط النَّحْوي والتماسك الدلالي والقصدية ، غير أنهما لا يعنيان (أي درسلرو بوجراند) ضرورة تحقق هذه المعايير السبعة في كل نص ، وإنما يتحقق الاكتمال النصيُّ بوجودها ، وأحيانًا تتشكل نصوص بأقل قدر منها .

وقد عرفا النصَّ - استنادًا إلى هذه المعايير - بأنه - « حدث اتصالي تتحقق نصيتُهُ إذا اجتمعت له سبعة معايير ،وهي الربط والتماسك والقصدية والمقبولية والإخبارية والموقفية والتناص . » (٦٨)

لم تعد تُراعى إذن الجوانبُ النَّحْوية فحسب ، بل يشترط في النص جوانبَ أخرى بعضها يتعلق بالدلالة بمفهوم واسع ، حيث أسند إليها تحقيق التماسك النصي ؛ فتحديد المعنى عند فاينريش يتحقق من خلال وحدة النص ، وهو يعتمد اعتمادًا أساسيًا على السياق الذي يقدم من خلاله معلومات معينة ، أي على سياقات دلالية semantische Zusammenhänge . هذه السياقات يعبّر عنها بمصطلح التماسك Kohärenz المأخوذ عن علم الكيمياء . فالجمل وأشكال القول الأخرى (المنطوقات اللُّغوية) Ausserungen يتماسك بعضُها مع البعض الآخر دلاليًا من خلال المعلومات

التي يقدمها النص ، بحيث لا يجد المستمع أو القارئ فراغًا أو ثُغْرة عند توصيل المعلومات (٦٩) .

أما الجانب التداولي فيضم دور المتلقي والموقف وهدف النص والمقام ونوع المعلومات المطروحة وأنواع التفاعل وأشكال السياقات ، وكيفية التواصل ، وغير ذلك مما يتعلق بالعلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات ، حيث إن دراسة علامات اللغة ، كما تقول فرانسوز أرمنيكو ، تتحقق من خلال :

- المقاربة الدلالية ؛ وتعالج علاقة العلامات ، والكلمات والجمل بالأشياء وبحالات الأشياء ، إنها دراسة مترابطة بالمعنى والمرجع والحقيقة .

- والمقاربة النَّحْوية ؛ وتدرس عَلاقات العلامات فيما بينها ، والكلمات في الجملة أو الجمل ، وفي مقاطع الجمل ، بحثًا عن إعطاء قواعد للتعبيرات المكونة تكوينًا جيدًا ، وقواعد تحويل التعبيرات إلى تعبيرات أخرى (٧٠) .

يرجع التعقيد في تحليل النص - إذًا - إلى تشابك الوسائل المستخدمة فيه ، حيث يستعان بوسائل على المستوى النَّحْوي وأخرى على المستوى الدلالي وثالثة على المستوى التداولي ، وينتقل مفسِّر النص بين هذه المستويات الثلاثة مستندًا إلى تصوُّرات ومفاهيم وقواعد وقيود اصطلاحية ومعرفية ، وتتآزر هذه المستويات لتقديم تفسير متكامل ؛ إذ إن النحو يقوم بتحليل العَلاقات بين العلامات في المستويين الأفقي والرأسي ، وتحلل الدلالة صلة العلامات بالمدلولات والواقع ، وتعنى التداولية بتوصيل

دلالات العلامات [٧١].

يقول شبلنر : ميزت الدراسات الجديدة في علم اللغة النصي بين ما إذا كان المقصود توسيع المجالات الفرعية في علم اللغة - مثل علم النحو وعلم الدلالة - لتشمل الوحدة اللُّغوية (النص) ، أو ما إذا كان من الضروري تحديد وحدة النص بناء على المكونات أو العناصر الصغرى ، أو يدرك النص بوصفه الوحدة الأساسية ، التي تندرج فيها وحدات أصغر ، وأخيرًا ما إذا كانت الأجناس العملية (غير اللغوية كالموقف والمؤلف والقارئ . . . الخ) مندمجة في علم اللغة النصيّ ، ثم ما إذا كان علم اللغة النصي مدمجًا في نظرية التناول أو التعامل اللغوي الشاملة أو غير مدمج [٧٢].

لم يعد يُكْتَفَى بعلم يدرس العناصر اللُّغوية فحسب ، بل لوحظ أن العناصر غير اللغوية لا تقل أهمية عن العناصر اللغوية ، وبالتالي يجب إدراجها في الوصف ولا يتوقف علمُ النص على ما يقدمه النحو من وصف دقيق للنظام اللُّغوي المجرد ، بل يبحث عن كيفية اكتساب هذا النظام وتحديد القواعد والعمليات المعرفية التي يتم ذلك من خلالها ، ويبحث أيضًا القواعد والاستراتيجيات التي تحكم عمليات إنتاج النصوص وفَهْمها . ويراعى في دراسة الأشكال النصية جوانب اتصالية وتداولية وأسلوبية ودلالية ونَحْوية بصورة حتمية .

ويحاول سوينسكي توضيح هذه الجوانب عند بيان الفصل وَفْق عوامل النص الخارجة عن السياق وعوامل النص الداخلة في السياق [٧٣]. يقول : بينما تبحث العوامل الخارجة عن السياق في إطار الاتصال النصي وتداولية النص أحيانًا أيضًا ، تظهر العواملُ الداخلة في النص في دلالة / محورية

النص وفي نحو النص وأسلوبية النص .

وتعالج في دلالة النص / محورية النص [٧٤] كل قضايا دلالة النص ابتداء من أوجه تحقيق المعنى النصي الأصغر وأوجه التماسك حتى الأبنية الكبرى المحورية . وعلى العكس من ذلك تُعْنَى دراسات نحو النص ، إلى جانب الاقتراحات حول التركيب النَّحْوي للنص وقواعد نصية خاصة بتكوينه ، بقضايا اهتمام النص بالجوانب اللُّغوية النسقية وعناصر في محيط النص ، أي نحو النص ومورفولوجيا النص وفونولوجيا النص وصوتياته [٧٥].

وينبغي أن يفهم نحو النص هنا على أنه فَهْم أوجه الترابط المتجاوزة للجملة وتغير التركيب في كل جملة على حدة على أساس معطيات نصية ، وتعنى مورفولوجيا النص هنا بقضايا تغيرات المورفيم التي يفرضها . . . وعلى العكس من ذلك تهتم فونولوجيا النص وصوتياته بقضايا التماسك الفونولوجي للنص (مثل روابط القافية والوزن) وقواعد صوتية أخرى يفرضها النص (مثل تغيُّرات التنغيم في النص) . وأخيرًا تختص أسلوبية النص ببحث أشكال تغير معينة بكل الفروع المذكورة . ولا شك أن عملية الفصل الحاد داخل المجالات المذكورة لعلم لغة النص لا موضعَ لها في الأغلب ، وغير ممكنة أيضًا [٧٦].

وتبحث تلك المستويات اللُّغوية للنص في إطار بحث شامل عن كل ما يجعل من نص ما نصًا كما يقول علماء النص ، أي السمات الجوهرية الفارقة للنص عن غيره من الأشكال الأخرى ، أو كما أشار درسلر إلى ما يحدد نصية نص ما من خلال معايير محددة . وقد فهم تحت نحو النص بوجه خاص داخل هذا الاتجاه كل البحوث التي تعالج مكونات النصوص أو

نصوص جزئية ، وكليات نصية أيضًا في صورة تحليلية أو نظرية من جهة النموذج ، وتصفها في تماسكها القاعدي الواقعي أو الممكن .

ويلاحظ هنا أيضا أن نحو النص إطارٌ شامل يضم أشكالاً مختلِفة من الأنحاء التي تنصب على النص ، غير أنها تختلف اختلافًا شديدًا باختلافات الاتجاهات اللُّغوية والأصول التي قامت عليها .

ومن هذه الأنحاء النحوُ التفسيريُّ للنص الذي يحلِّل عناصرَ النص (أو مكوناته) وأوجه الترابط النصي للمستويات السابق ذكرُها ، وتتضح في تماسكها القاعدي العام ، وذلك من خلال نظريات نموذج معين . وتعد أعمال برينكمان H. Brinkmann أوضح مثال عليه ؛ إذ إنها تبحث العوامل المكوِّنة للنص ، و وظائفها المؤسسة للكلام وإدراج الكلام (= نص) في مواقف ومقامات .

وتدخل تحته أيضًا تلك البحوث التي تعالج أبنية النص ومكوِّناته على أسس تركيبية في نصوص القص والسرد ، وينبغي أن يلاحظ هنا أن النص بوصفه خطابًا شفويًا أو كتابيًا يتعامل معه قارئ باستمرار ، فهو مركزي من خلال مضمون الحَكْي وإنتاجه أيضًا .

ويرى سوينسكي أنه بينما تنحصر هذه الاتجاهاتُ في الغالب في أبنية كبرى نصية (مثل تأليف النص وتتابع الباعث (الحافز) وتتابع الحدث) ، فإن نحو النص بوجه خاص يتركز ، بمفهوم ضيِّق له ، في أبنية صغرى نصية (مثل علاقات الربط الأساسية ، والإحالة المصاحبة (التحاول) ، والتماسك الدلالي والربط النَّحْوي) (٧٧).

أما النحو التركيبي التحليلي للنص فهو دراسة لوحدات المنطوق المتجاوزة للجملة transphratisch ومكوناتها وقواعد الربط بينها من خلال مناهج تركيبية تحليلية ، وذلك بالإضافة إلى العَلاقات الداخلية ، فنحو النص نمط من التحليل ذو وسائل بحثية مركبة ، تمتد قدرتُها التشخيصية إلى مستوى ما وراء الجملة ، بالإضافة إلى فَحْصها لعلاقة المكونات التركيبية داخل الجملة . . . وتشمل علاقات ما وراء الجملة مستويات ذات طابع تدرُّجي ، يبدأ من عَلاقات ما بين الجمل ، ثم الفقرة ، ثم النص (أو الخطاب بتمامه) (٧٨ و ٧٩) .

ولا ينبغي الغض مما أضافه هذا النحو وبخاصة ربط التراكيب بالعَلاقات والوظائف ؛ إذ إن معرفة العَلاقات التركيبية داخل نظام ما يقتضي معرفة الوظائف ، ولم يعد فهم لغة ما في إطار هذا التصوُّر يعني معرفة العلاقات التركيبية التي لم يعبر عنها في تتابعات ، والتي يجب أن تعاد عن نقل النظام الأفقي إلى نظام تركيبي أثناء عملية التحليل ، بل يعني أيضًا إمكان استخدام الوسائل التي تحقق هذه الوظائف .

ويلاحظ أن نتائج هذا النمط ذات طبيعة محددة ؛ حيث إن سوينسكي يعلِّق عليها في حذر قائلاً : « ويمكن أن تفسر الملاحظات القاعدية ونتائج التحليل المتحققة هنا التي تصلح ابتداء لذلك النص المحدد ، من خلال تجريد الملامح الفردية للنص ، بأنها معارف لُغوية نصية عامة . » (٨٠)

أما النحو التوليدي - التحويلي والتوليدي - الدلالي للنص ، فقد بُني على أفكار تشومسكي الجوهرية ، وبخاصة بعد تطويره لها بإدخال الجانب الدلالي بصورة أعمق ، ومراعاة عناصر دلالية لم يكن لها مكان في أشكال

التحليل في صورته الأولية ، وعلى الرغم من الحذر الشديد الذي اتسمت به إضافات تشومسكي ذاتها ، فإن أتباعه قد توسَّعوا في طرق الوصف والتعليل توسعًا كبيرًا ، غير أنهم لم يخرجوا عن إطار مفهوم الجملة .

وقد وجدت فكرة الفصل بين البنية السطحية والبنية العميقة - كما قلت - قبولاً غير محدود من علماء علم لغة النص ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم في كيفيات تعديلها ، وكم العناصر الذي أدخل عليها ، فقد استخدم فنذايك Van Dijk في تحليله للنص مفهوم الأبنية النَّحوية الصغرى ، وهي أبنية تظهر على سطح النص ، والأبنية الدلالية - المحورية الكبرى ، وهي أبنية عميقة تجريدية . وحاول درسلر Dressler أن يوائم في تفريقه بين الربط النصي Kohäsion وأوجه ترابط (نَحْوية) (٨١) توجد على سطح النص ، وبين التماسك النصي Kohärenz في البنية الدلالية المحورية للنص وبين (المفاهيم) التصورات والعلاقات الأساسية في عالم النص ، بمعنى البنيات المعرفية (٨٢) لهذه المفاهيم ، وأوجه الربط بينها وكل أوجه فاعليتها في النص أيضًا (٨٣) .

وينبغي أن يلاحظ هنا أنه لا تزال مسألة الأسبقية بين أبنية الأساس التركيبية وبنية الأساس الدلالية مسألة خلافية في نظرية المعيار عند تشومسكي وتصوُّر علم الدلالة التوليدي ؛ إذ لم يقدم هذا المنهج الذي طوره تشومسكي عام ١٩٦٥ أية إمكانات لتوليد وحدات متجاوزة لجملة أي وحدات نصية . ويرى سوينسكي أن هذا المنهج التوليدي المذكور موجَّه في أغلبه إلى تطوير مقولات نَحْوية شكلية للجملة وتقديمها (بمفهوم يقترب من عناصر الجملة التقليدية وعناصرها الفرعية) . ويفترض أن هناك مكونًا دلاليًا في البنية العميقة للجملة ، ينبغي أن يتحقق من خلال ربط علامات دلالية وقواعد

اختيار بتشكيلات (بتكوينات) الجملة . وعلى الرغم من ذلك فقد كان من غير الممكن بعد ذلك إعادة تشكيل للجمل يلتزم بالقواعد من خلال عناصرها الدلالية (٨٤).

وقد واجه هذا الاتجاه رد فعل مضاداً قويّا في البداية ، إلا إنه بَعْدَ دَرْس دقيق لأفكاره تمكن علماءُ اللغة من تمييز الأفكار التي تعود في الأصل إلى الأنحاء التقليدية السابقة والأفكار الجديدة التي يمكن توسيعُها ، ولكن كان هذا العمل لا يزال في إطار الجملة ؛ إذ إنه كما قلت فيما سبق تعد كل الأنحاء سواء أ كانت تقليدية أو مضمونية أو تحليلية أو بنيوية أو توليدية تحويلية أنحاء جملة بدرجة ما ، ونحو الجملة ملتزم بحدودها ، فلا يتجاوزها حيث إنها بلا خلاف أكبر وحدة لُغوية لدى كل مدارسه . ونحو الجملة – كما يقول سعد مصلوح – حين يعتبر قواعدها مُنْتَهى همه ومَبْلَغ عِلْمه لا يقر للنص بكينونة متميزة توجب معالجة تركيبه معالجة تستجيب لمقتضيات بِنْيته ، وتكون مؤهلة لتشخيصها و وصفها ، وبهذا يقع النصُّ خارج مجال الدرس النَّحْوي .

ويتميز التحليل النصي عن تحليل الجملة ؛ إذ إنه يبدأ التحليل النَّحْوي باجتزاء الجمل ، وعزلها تقريبًا عن سياقها في النص أو الخطاب ، ويصبح السلوك اللُّغويُّ مجرد تحقيق لا نهائي لعدد من نماذج الجملة ، وما على النحوي إلا الكشف عن هذه النماذج وتحديد قوانينها الحاكمة على مكوناتها التركيبية ليصير الكلام جميعه قيد الضبط . أما النص فليس إلا سلسلة من الجمل ، كل منها يفيد السامع فائدة يحسن السكوت عليها ، وهو مجرد حاصل للجمل أو لنماذج الجمل الداخلة في تشكيله (٨٥).

نحو النص – إذن – لا يقر للجملة بالاستقلال ، وهذا مبدأ أساسي يؤدي

حتمًا إلى أن نحو الجملة غير كاف لوصف تتابعات كبرى متجاوزة للجملة ، وظواهر تتعلق ببنية النص ككل ، وأنه لا بد أن يشتمل النحو المقترحُ ليكون كافيًا للوصف والتحليل على مقولات نَحْوية عن ترابط النص . وينبغي في إطار هذا التصوُّر أن يعاد تحليل ظواهر عولجت في نحو الجملة ، وبالتالي أن يعاد تفسيرُها في إطار كلية النص أو وحدة النص (٨٦) .

وقد استثمر علماءُ النص فكرة تقسيم الأبنية إلى أبنية سطحية وأخرى عميقة استثمارًا جيدًا ، حيث أتاحت لهم الأبنية العميقة بخلاف الأبنية السطحية الملتزمة بوجود فِعْلي على سطح النص أن يتحركوا في مجال أرحب . ومن هنا اختلفوا في إمكانات الافتراض لهذه الأبنية الدلالية التجريدية وفي أشكال التفسير المرتبطة بعناصر النماذج النصية المقترحة . ولكن هل العناصر الدلالية المفسرة للبنية العميقة داخل إطار النموذج التحويلي - التوليدي في صورته الأخيرة تخرج التفسير عن إطار القواعد والضوابط والقيود التي تتصف بالاطراد ؟ مسألة ما تزال مطروحة .

فقد كان الجانب الدلاليُّ التوليدي في نظرية تشومسكي إلى حد ما محدودًا ، بالإضافة إلى أن قواعد الأساس وقواعد التحويل ما تزال محدودة أيضًا ، وقد كان المنطلق لتوسيع هذا الاتجاه - كما يقول سوينسكي - التصور القائل بأية نصوص هي نتيجة لقواعد إنتاج وبناء محددة ، ولا يمكن أن تدرس بصورة جلية في نصوص معينة واقعية ، بل من خلال أبنية نص ملتزمة بنموذج ما . وطبقًا لذلك اقترحت قواعد إنتاج للنصوص مشابهة لتلك القواعد التي للجمل ، ويبدو - في حقيقة الأمر - أنها لم تتطور بعدُ تطورًا كافيًا تمامًا لاستيعاب إمكانات بناء النص (٨٧) .

وهكذا فإن وضع تصوُّر نصي يستوعب إمكانات النصوص بشكل كاف لم يتوصل إليه بعدُ ، على الرغم من الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه كما سيتضح فيما يلي . وينبغي أن نضع في الاعتبار أن فكرة التقسيم تكشف في رأي أتباع تشومسكي مدى الإخفاق الذي انتهى إليه علماء النص ؛ لأنهم لم يتعدوا عن التصوُّر الجِذْري لها في واقع الأمر ؛ إذ لا يزال ينظر إلى أبنية سطحية على أنها جمل قائمة في أشكالها الفعلية ، وأبنية عميقة على أنها أبنية نظرية ذات طبيعة افتراضية ، تحقق قيمتها في فَهْم أوجه ترابط لُغوية محددة . وكذلك ينظر إلى عدد من المنطوقات اللُّغوية المختلِفة شكليًا على أنها متساوية دلاليًا .

ويمكن أن نلاحظ مقدار التداخل بين أشكال التحليل في إطار هذا الاتجاه ، ولكن ذلك لا يتحقق إلا بمقارنة شاملة بينها لا يتسع لها المقام ، ويكفي هنا أن نشير إلى أن أحدث الأنحاء التحويلية التوليدية هي أنحاء للجملة (تعد الجملة أعلى وأكبر وحدة نَحْوية) تعيد تشكيل الأبنية العميقة للجمل وتتحول من خلال قواعد تحويل إلى أبنية سطحية طبقًا للأساس التوليدي . وفي الوقت نفسه تحاول عدة دراسات ونظريات نصية قائمة على أساس دلالي أن تبرز الأفضلية والمكانة المتميزة لنحو النص في مقابل نحو الجملة ، وأن تطور قواعد التحاول والتماسك ، وأن تنقل الفصل التشومسكي بين الأبنية العميقة والأبنية السطحية إلى النصوص ، وأن تصفها وصفًا توليديًا - دلاليًا ، أو منطقيًا - دلاليًا (٨٨).

ويصعب أن نقبل ادعاءات أتباع المذهب التحويلي - التوليدي حول ذلك القَدْر المبالغ فيه من المبادئ التي استندت عليها اتجاهاتُ التحليل النصي التي

قامت على أسس توليدية - تحويلية ، غير أنه في الوقت نفسه ما تزال هذه الاتجاهات تبحث عن معايير تتصف بقَدْر من الشمول ، بحيث يمكن أن تطبق بيُسر على عدد كبير من النصوص ، وتقدم نتائج وتفسيرات مقبولة إلى حد بعيد . وعلى كل حال فقد وصفت إسهامات مقولات تشومسكي في إنشاء نحو للنص بأنها محدودة ، حيث إن مهمة النص ليست تقديم مجموعة من الأبنية التي يمكن أن تفهم فَهْمًا جزئيًا في صورة المعاني الجزئية التي تقدمها الأبنية ، وإنما هناك معنى كليّ أو دلالة كلية تتكون من مجموع المعاني الجزئية ، وتشكل وحدة النص .

وهكذا فإنه في حين لم تقدم التراكيب المقولية النَّحْوية في التصوُّر التشومسكي - كما يقول سوينسكي - إلا بعض إمكانات للتطوّر نحو النص ، فقد بدا أنها أكثر إمكانًا وَفْق منهج علم الدلالة التوليدي . وكما أنه من الممكن مثلاً أن تختزل (تختصر) مضامين محددة للنص في أشكال تبسيط تجريدية (٨٩) في تتابعات محددة للجملة أو للجمل أو حتى تصوُّرات قضايا (في صورة محددات المضامين والاستنتاجات مثلاً) - فإنه من المحتم أن يكون ممكنًا أيضًا أن تتكون نصوص محددة في إطار نموذج من عناصر دلالية ومركبات من نصوص معينة ، وأن يتم من خلال ذلك تقديم قواعد بناء النص (٩٠) .

يتعلق الأمر - إذن - في نحو النص بتحديد قواعد بناء النص -Textbil dung بوجه عام من خلال تحديد بنيته العميقة ، وهي بنية دلالية أو مضمونية Textinhalt تستنتج من وصف دقيق لأبنية النص الفعلية -Textstruk turen ، وبعبارة أخرى فإن مهمة نحو النص - كما يرى ڤندايك Van Dijk -

القائم على أسس توليدية - تحويلية هي صياغة القواعد التي تمكِّننا من حصر كل النصوص النَّحْوية في لغة ما ، ومن تزويدنا بوصف للأبنية ، ومثلُ ذلك النحو النصيّ يُعدُّ إعادة تشكيل شكلية للثروة اللُّغوية لدى مستعمِل اللُّغة وإنتاج عدد لا نهائي من النصوص بصورة محتملة (٩١) .

وعلى الرَّغم من أن نقل مقولات تشومسكي وعباراتِه واضحٌ من خِلال تحديد مهمة هذا النحو ، بحيث إن صياغة القواعد تمكّن ، في نحو تشومسكي ، من حَصر الجمل ، وفي نحو فنديك ، من حَصر النُّصوص ، والهدف عند تشومسكي إنتاج عدد لا نهائي من الجمل ، وعند فنديك إنتاج عدد لا نهائي من النصوص - إلا أن الوَصف لدى فنديك اعتمد على أسس دلالية منطقية لم تَرِد لدى تشومسكي . وقد اقترح فنديك عدَّةَ طُرق للوصف منذ السبعينيات ، وحاول تطوير أفكاره الَّتي طَرحها قبل ذلك ، وبخاصة في كتابه « بعض جوانب أنحاء النَّص » ، محاولاً إظهار الحاجة إلى أنحاء للنص بشكل نحوي - استكشافي قَبْلي (٩٢) ، واقترح أهم مكوناتها ، حيث فرق - بين أشكال تماسك النص في البنية السَّطحية والبنية العميقة ، ووضع أيضًا قواعد البنية الكبرى (للمعنى العام للنَّص) والبنية الصغرى (المتواليات الجملية والأبنية الجملية وعلاقاتها) ، وطالب بلغةِ منطق موسَّع أساسًا للوصف (٩٣) . ونحتاج هنا إلى بيان كيف أمكنه بناء هذا النحو ، وما القواعد التي استخدمها وما حدودها وما علاقاتها بالبنية الدّلالية ، وما وسائل تكوين البنية الكبرى ، وكيف توصف ، وما منهج تحليل الأبنية الصغرى ، وما الأدوات المعرفية الأخرى غير اللُّغوية التي يُستعان بها أثناء عملية تفسير إنتاج النص واسترجاعه وفَهْمه ، غير ذلك مما نرجئ تفصيله إلى المَبحث الخاصِّ بنَحْوية

النّص عند ڤندايك .

أما ريزر H. Rieser ، فقد اقترح في كتابه « مقالات في علم لغة النص » نحوًا للنّص وَفق نموذج نحو تركيب الضّمائم الثنائي اللاسياقيّ ، وهو ذو أساس نصي فوق تَركيبيّ ، محدّد أفقيًا من تتابعات جُمْلِية ، ومكون نحوي لتوسيع الجُملة ، ومكون تحويلي محدود ، مع مكون دلالي . ومعجم ، وعدد من وظائف التبعية للمعاني المركبة (٩٤).

ويطلق على ذلك النحو أيضًا ، نحو المكوّنات التركيبية الصُّغرى « العبارات » ، أو نحو الأركان الصُّغرى أوالجزئية أو غير التامة أو نحو المركبات البسيطة وغير ذلك ، وهو نحو تقليدي في الأصل يقوم على أساس التقسيم الثنائي للأبنية دون إدخال السياق في التحليل ,Kontextfreie binäre Phrasenstruktur . غير أنه قد أضاف إليه أساسًا نصيًا يَتجاوز الامتداد المحدودَ للجملة hypersyntaktische Textbasis غير أنه قاصر عن الاستخدام الواسع ؛ إذ لا يمكن أن يطبَّق إلا على عدد محدود من النصوص .

وقد حاول بتوفي J. Petöfi تطويرَ نموذج « نحو النص التوليديّ » من خلال إدخال عناصر أو مكونات دلالية وتداوُلية وعلاقات سياقية داخل النص ، في مقابل علاقات خارج النص ، وقد نتج عن ذلك النموذج نظرية أطلق عليها نظرية تركيب / بناء النص وتركيب العالم Te SWe ST ، التي أشرت إليها فيما سبق في مبحث نظرية النص . أما نموذج بتوفي - خلافًا لنموذج ريزر - فذو أساس محدد غير أفقي . وقد دفعه تأسيس صور التماسك النصية في البنية العميقة للنص إلى أن يقتصر على أسس النّص ، التي لا تختلف في النص ، في مقابل النظام الأفقي (أي المحدَّد بسطح النص) (٩٥).

وقد عُني في نموذج النص - كما يرى سوينسكي - بالعناصر المُعْجمية ، التي ينبغي أن تَنْضَمَّ بصورة أكثر مما هو قائم حاليًا ، للعالَم الممكِن/ المحتمل die potentielle Welt ، الذي يمكن أن يتحدد من خلاله « عالم أساس / محوري eine Kern-Welt أو معجم أساس / محوري » . (٩٦)

وقد تشعَّبت في الحقيقة جهود علماء النص في هذا الاتجاه ، وحققوا فيه خطوات متقدِّمة لا يمكن تجاهلها ، غير أنه ما تزال قواعد الأساس وقواعد التحويل والعناصر الدِّلالية والتداوليَّة والمفاهيم المنطقية محدودة إلى الآن . وكانت أغلب التحليلات شكلية منطقية مقتصرة على نصوص بعينها ، وما نزال نطمح إلى أن يمتَدَّ نِطاق القدرة على وصف عدد غير محدود من النُّصوص في إطار عدد من النَّظريات النصِّية التي تتصف بالدينامية ، حيث يمكن أن تتعدَّل باستمرار ، بحيث تستوعب ذلك الكَمَّ ، ليس في لغة بعينها ، بل في لغات عدة .

وتندرج محاولاتُ كومر وبالمر وبتوفي وريزر وفنديايك تحت ذلك الوصف الشَّكلي المنطقي للنص ، وقد ذكرت فيما سبق إصرار فنديايك على المُطالبة بأشكال وصف منطقيَّة موسَّعة ، وحاول أن يطبِّق إلى حد بعيد عددًا من النماذج النصية المتطورة عن نحو تشومسكي ، وبخاصة قواعد التَّحويل ، ويرى سوينسكي أن تنازُل بعض علماء لغة النص عن صياغات النَّحو التحويلي التوليدي وتحويلاته في علم لغة النَّص - قد أدى مِرارًا إلى استخدام نماذج وصف المنطق الشكليِّ/ الصوريّ ؛ وذلك لِتمييز العلاقات النَّصية تمييزًا أدقَّ وأكثر إحاطة (٩٧) .

كان حدُّ النَّص بأنه حَدَثٌ اتصالي إيذانًا بإدراج دراسة النصوُّص في إطار

نظرية الاتِّصال ، وهي نظرية تُلْحِقُ النصوصَ بوصفها أدواتِ اتصال Kommunikat بعمليات اتِّصال محدَّدة يمكن أن تُعرض في إطار نموذج معيَّن ، ويُفْصل كل عوامل الاتصال على حدة .

ويُعد الدور التوصيلي أساسَ التفاعلِ الاجتماعي ، وحين أُضيفت إليه تأثيراتُ الاستعمالات اللغوية على المتلقين ، وبروزُ الفاعل المنتج في عَلاقة وثيقة مع المستقبِل ، وتعدُّدُ سياقات الفعل اللغوي والإبلاغ - تهيأت فرصةُ إدماج عناصر اتصالية وتداولية داخل علم لغة النص ، مع ملاحظة أن تداوليَّة النص تبحث إمكانات التأثير الاتصالية للنصوص وشروطَها لم تتطور بَعدُ بشكل مستقل . ويُعد مِن أهم ممثلي علمَ لغة النصِّ ، القائمَ على أساس اتصالي بوجه عام ف. كومر W. Kummer الذي يؤسس تعليلاته للمنطوقات اللغوية على نظرية الحدث (الكلامي) ؛ وغروسه K. Grosse الذي قدم دراسةً في نظرية وظائف النص مؤسَّسة على أسس اتصالية [٩٨] .

ويمكن أن ننتهي من تلك الآراء المختلفة ، التي حاولت تحديد مهام نحو النص إلى أنه ليس من السهل إلى الآن حصرُ التصورات المتباينة غاية التباين التي تأسست عليها جهود فريق كبير من الباحثين في مجال علم لغة النص بوجه عام ؛ إذ إننا نجد أن مفهوم نحو النَّص يتسع أحيانًا ويضيق أحيانًا أخرى . فقد التزَم بعض الباحثين بحدود الامتداد الأفقي للجُمل ، وعنوا بتحديد الوسائل التي تحقق وحدةَ النَّص على هذا المستوى بصورة شكلية ، وعالجوا الظواهر اللُّغوية التي تتعلق بذلك المستوى معرضين عن أية صورة من صور الانتقال إلى مستويات أخرى ؛ ومن ثمَّ كانوا أشد التصاقًا بنحو الجملة .

ورأى فريق آخر ضرورة اتساع جوانب التحليل ليمتد إلى مستويات أخرى غير متحققة بالفعل في المستويين الأفقي والرأسي ، وعنوا بوصف الاستعمالات اللغوية من خلال تماسكها وعلاقاتها الدّلالية العميقة التي تضم الأجزاء التي ربما يبدو أنها مشتتة على سطح النص في كلٍّ موحَّد ، يقدم المعنى العام للنَّص ، واستعانوا في ذلك بوسائل لغوية وغير لغوية في الوقت نفسه ، وراعوا تنوع السِّياقات والمقامات والمواقف وأشكال الاتصال ودور كلٍّ من القارئ والمُنتج معًا ، وبحثوا أشكال التفاعل في عملية تفسير النَّص ، وحاولوا أن يقدِّموا تَصوُّرات ومقولات وقواعد واستراتيجياتٍ غيرَ محدودة ، تُعين على فَهم النص فهمًا دقيقًا .

وقد تخلص أفق نحو النص من الأُطر الضَّيِّقة التي حاولت دون إسهامه إسهامًا فعّالاً في حركة إنتاج النص وتفكيكه وإعادة بنائه ، بل إنه قد تحرَّر – على الرغم من أن كثيرًا من نظرات هذا الاتجاه وتحليلاته لم تستقر بعدُ ، ولم تنبثِق عن أشْكال الوَصف المتعدِّدة نظرياتٌ متكاملة في الأغلب – من تلك القيودِ القديمة التي كبَّلته وجعلت له مكانًا متواضِعًا ، ودورًا محدودًا ، وحيِّزًا هامشيًا في تفسير النَّص وفَهمِه .

الفصل الرابع
فَهْمُ النَّصّ

ثار جدل كبير بين الباحثين حول قراءة النص وتفسيره وفَهْمِه في إطار الاتجاهات التي نادت بالتَّركيز على النص في حد ذاته بوصفه تكوينًا موحَّدا مستقلاً ، وطرحت عدة مقولات مهمة ، مثل : استخراج معنى النَّص من بنية النص ذاتها دون النظر إلى خارج النص ؛ وعدم وجود معنى واحد للنَّص ؛ والقارئ شريكٌ للمؤلف في تشكيل المعنى ؛ وقصد المنتج متحقِّق في النص ؛ وهناك فاعل القول المتضمَّن في النَّص ذاته ؛ وهلَ المؤلفُ هو منبع المعنى في النص أم أن القارئ له دورٌ فعّال في عملية إنتاج النصَّ ذاتها أم أنها عملية متبادَلة ، يكون المؤلف هو المنتج الأول والقارئ هو المنتج الثاني ؟ وغير ذلك من المقولات التي عُني بها عِلم النَّص بوجه عامٍّ عناية شديدة .

إن علم لغة النص يختص بتصور مهمة جديدة له تتجاوز مهمَّته التقليدية ، فلم يعد يَقتصِر على مجرد تنظيم الحقائق اللُّغوية فحسب ، أو بعبارة أكثر دقة ، لم يعد يُعنى بالمستويات اللغوية الصوتية والصرفية والنَّحْوية والدّلالية من خلال وصف ظواهر كل مستوى وتحليلها في إطار مناهج تتسم بموضوعية مرنة - وإنما تعدت مهمته إلى الاهتمام بالاتصال اللغوي وأطرافه وشروطه وقواعده وخواصه وآثاره ، وأشكال التفاعل ، ومستويات الاستخدام ،

وأوجه التأثير التي تُحققها الأشكالُ النَّصية في المتلقي ، وأنواع المتلقين وصور التلقي ، وانفتاح النص وتعدد قراءاته .

وقد كان البحث عن القواعد النمطية المطَّردة الأشكال والأبنية اللغوية المعيارية - ولا يزال - أهم مهمة للباحِث اللُّغوي ، ولكن قد وجدت صور الانحراف عن المعيار في إطار هذا التصور الجديد مجالاً لدراستها ومعرفة أسبابها وتأثيراتها ومحاولة الوصول إلى كيفيّات تحقُّقِها ، ولا يَعني تحديد هذه الكيفيات وكشفُ طرق الانتقال من الانتظام إلى اللاانتظام - وضعَ قواعد أو قيود أو ضوابط على عملية الإبداع اللغوي في أية صورة ، وإنما يُؤدي تحليل الانحراف عن المعيار إلى نتائج دقيقة تفسرها تفسيرًا مقبولا ، يكشف عن عوالم كامنة محتملة للنصوص لا تقل قيمة عن العوالم الحقيقية الظاهرة .

ويُبرز شميت العلاقَةَ بينهما حين يقول : « وإذا تحدَّد المعيار على أنه قواعد لغوية تنتمي إلى النحو الأساسي ، فإن قواعد الإقناع بالخَلْق اللغوي تُوصَف بأنها قواعد ثانوية . أما أنها قواعد فذلك راجع إلى انحرافها بناء على نُظم معينة ، وأما أنها ثانوية فالسبب أنها قواعد منحرفة عن قواعد النظام الأساسي الموجود . » (٩٩)

ولا شك أن تلك الثنائية تأخذ أشكالاً عِدة ، فالبَحث في مستوى اللغة العادية يُظهر أشكالاً مختلِفة من الاطِّراد ، وصورًا غيرَ محدودة من اللااطراد (١٠٠).

ويختلف الأمر في اللغة غير العادية اختلافًا بيِّنًا ، إذ تتطلب أبنيتها قراءة خاصة ، بل قراءات تبين طاقات نصوصها . إن التفسير عملية معقدة اقتحمها

علمُ لغة النص مستنِدًا إلى مقولات وتصورات لغوية في المقام الأول ، بالإضافة إلى مقولات وتصورات غير لغوية كما قلنا من قبل ، وُصولاً إلى الفَهم الذي هو غاية التفسير ، بل تتمثل الغاية من عملية التفسير في حَلّ المشكلة المعرفية للفهم . والعملية التفسيرية وحدة لن نفهمَها إلا بالإحالة إلى اللغة ، واللغة – على حد تعبير همبولت – ترينا أن الكلام الذي يفرزه من يعيشون معنا ليس موضوعًا ماديًا جاهزًا لأن يُستقبَل بواسطتنا ، إنه الأصل أو السبب الماديُّ لِحافز يوجِّهُنا إلى أن نعيدَ ترجمة ما أدركناه ، وإن نبنيَ من جديد معناه من الداخل [١٠١].

إن لغة النص لغة متفاعِلة ، ليست خامدة ، ولا تكفُّ عن الحركة : لا تكف عن استيعاب دلالات ومضامين جديدة ، وإفراز أبنية غير محدودة ، تتطلب وصفًا ديناميًا يواكب تلك القدرة ولا يحدها . وبالتالي تحتاج إلى قارئ ذي كفاءة معينة قادر على القيام بعملية لا تقل قيمة عن عملية إنتاج نصوصها من خلال عمليات الوصف والتحليل والتفسير ، قادرٍ على إبراز إمكانات النصوص وطاقاتِها غير المحدودة .

وتحتاج العلاقة بين النص والقارئ إلى إيضاح ، تُسهم اتجاهاتُ تحليل النَّص فيه ، من خلال اهتمامها بعملية القراءة ، فقد أكد تودروف T. Todorov أنه ليست هناك قراءة واحدة لنص واحد . وتَجْمَع عمليةُ القراءة عنده بين إبراز خصوصيَّةِ العمل واكتشاف آليات النظم الجمالية ؛ فالعمل في حد ذاته نظام من الكتابة ، ولكنه يندرج تحت نظام أكبر ؛ ولهذا فإنه لا ينبغي للقارئ أن يركز على استنباط المعنى الخبيء أو يعطي له الصدارة في التحليل ، كما يحدث في القراءة التفسيرية ، بل ينبغي على القارئ أن يركز قراءاته على

إدراك العلاقات بين المستويات المتعددة للغة [١٠٢] .

وهناك خلاف كبير حول هذه القضية : هل هدف قراءة النص هو الوصول إلى معناه ، أم مغزاه أم تحقيق متعة ، أم الوصول إلى التفسير مُوجّه للمعنى ، أم إشباع نفسي ؟ إلى آخر تلك المحاور التي أفرزها الخِلاف حول الثنائية المعروفة (القارئ - النص) .

وينبغي أن نضع في الاعتبار هنا أنه تتباين كفاءة القرّاء كما تتباين طاقات النُّصوص ؛ إذ إنه ليس هناك ما يسمّى بالتفسير النِّهائي ، ويرتبط بقاءُ النَّص واستمرارُه بما يقدِّمه من تفسيرات متعدِّدة ، من خلال قراء تختلف قدراتُهم ، فتختلف نتاجاتهم ، ويحتفظ النَّصُّ بجزء من كينونته في كل تفسير ، يمثِّل هو في ذاته جزءًا من واضِعه .

ولا يمكن في إطار هذه النظرة أن نقبل بسهولة نداء بارت R. Barthes بَموت المؤلِّف ، وتلك الحرية اللاّ محدودة التي وهبها للقارئ حين رفض النظرة التقليدية التي ترى أن المؤلفَ هو منبعُ المعنى في النص ، وصاحبُ النفوذ الأوحد في تفسيره . إننا نتساءل : ألم يكن للمؤلِّف - حين أنشأ نصَّه هدفًا ؟ هل يصرِّح به أو يلمح إليه في ثنايا عمله ؟ هل يلزم المؤلف المفسّر بوجه معين من وجوه التفسير ؟ وغيرها من الأسئلة التي يثيرها ذلك النهج الذي اتَّبعه بارت .

وإنما يُعد النص - في رأيه - صدًى لكتابات سابقة ، وهو يقع في مفترَق الطرق بين النصوص الأخرى . والقارئ حرٌّ في أن يدخل إلى النص من أي جانب فيه ؟ إذ ليس هناك طريق واحد يعد أسلم الطرق المقاربة للنص . وهو

حر كذلك في أن يفتح معنى النص ويغلقه دونما اعتبار للمدلول ، بل إنه حرٌ في أن يمتع نفسه بالنص عندما يجعل الدال يحوم حول المدلول دون أن يثبت عنده ، مهملاً في ذلك قصد الكاتب . وعندئذ تعد المتعة الحاصلة من النص أهم كثيرًا من مجرد الوصول إلى المعنى الذي يمكن أن يستشف منه (١٠٣) .

وعلى الرغم مما تتضمنه هذه الآراء من ثورة على المناهج السابقة وطرقها في التعامل مع النص ، إلا أنها لا تخلو من غرابة النظرة إلى النصّ و وظيفته . ويهمنا هنا تلك الحرية التي منحها القارئ من جهة ، وذلك الاتساع الذي أُضفِيَ على طرق تحليل النصوص ، وإسناد مهمة اختيار المدخل إلى النص إلى القارئ الذي يعي كيف يجعل النص مفتوحًا أمامه ، وكيف يتداخل معه وكيف ينفصل عنه للوصول إلى معناه – خلافًا لما يرى هنا من إيثاره المتعةَ على المعنى – وبالتالي إلى مغزاه .

ولا غرابة في اختلاف الباحثين حول الهدف من تحليل النص ؛ إذ إن ذلك يرتبط باختلاف النظريّات التي وُضِعت لِتُعالج أشكالاً متنوعة من النُّصوص . وقد أسِّسَت هذه النظرياتُ في حقيقة الأمر على فلسفات مختلفة كانت المُعين لتقديم الإجابات حول تساؤلات ما تلبث أن تثير الباحثين بعد فترة ، حين يدركون أنها لم تفِ بما كانوا يطمحون إليه ؛ فَيرتدونَ باحثين عن فلسفات جديدة ، وتنقلب النظرية السائدة رأسًا على عقِب ، وتأخذ الآراء الجديدة دَورة معقَّدة حتّى تلقى قَبولا ، ويطمئن إليها الباحثون ، ويحاولوا تكوين نماذجَ نصِّية تصلح لتفسير عدد من الأشكال النصية ؛ إذ ما تزال البحوث حول القدرة على تكوين النصّ غيرَ كافية ، ما تزال عمليات إنتاج النص وتلقّيه لا تلقى انتباهًا كافيًا إلا بقدر ضئيلٍ نسبيًا ، بحيث تتَّضح المكونات

الأساسية لإنشاء النّص التي تؤثر في أبنية النص تأثيرًا شديدًا ، ويرى سوينسكي أنه ما تزال هناك حاجة إلى إنجاز أبنية نظرية وبحوث حول تطور كفاءة النص Textkompetenz (١٠٤).

وينبغي هنا أن نوضح أن البلاغة القديمة قد قدَّمت نموذجًا معيَّنًا ، كان مُعينًا للآراء والاقتراحات التي طُرحت فيما بعد ، وبخاصة من خلال النظريات الحديثة حول نماذج إنتاج النص ، فقد عرفت البلاغة القديمة والوسطى درجات إنشاء النص في موقف محدَّد (حالة Status) تُشكل نصيبًا مِن مادة محددة (مادة ، موضوع Materia, Thema) لأهداف محدَّدة (المناسبة ، الفائدة Utilitates, Aptum) بطريقة محدَّدة ، وهي مراحل الانتقال من ضم الأفكار أو استجماعها (Inventio) وتنظيمها (Dispositio) وتشكيلها أسلوبيًا (Elocutio) ، وامتلاك النص في الذهن (Memoria)، واستعادة النص واسترجاعه ، ثم الأداء أو الإنشاء (Pronuntiatio) ، ولا ينسحب هذا النموذج - في الحقيقة - إلا على نصوص خطاب مُصاغة صياغةً محدَّدة ، كما أنه لا يصلح لكل أشكال النص (١٠٥).

فالبلاغة القديمة إذن تضم الأفكار الجوهرية التي عُنيت الدراسات النصية بالتَّوسُّع فيها ، وبالتالي توجد جوانب اتفاق عدة بينهما إلى حد يصعُب معه إغفال الأثر ، حتى حين تكون درجة خفائه مرتفعة ، وليست محاولة علم النص في جوهرها إلا السعي المستمر لضم هذه العمليات في إطار موحَّد بعد أن تبعثرت بين عدة علوم ، ركز كلٌّ منها على جانب بعينه مهملاً الجوانب الأخرى .

وقد تركَّز الاهتمام على التفاعل الذي يحدث بين القارئ الذي أُنشئ

النَّص من أجله ، ولغة النص التي يتحرك معها ، فالنص عالمُ دلالات وبنيات يتم إنتاجها من خلال ذات النص ، كما تتجلى من خلال الكاتب والقارئ . ولا شك أن إنتاج النص مرتبط بزمن محدد ، أما تلقّيه أو التأثير الذي يُحدثه فلا يرتبط بزمان بعينه ، بل تحدث تلك العملية في أزمِنة عدّة ، وتظل تنتج تفسيراتٌ تتعدَّد بتعدد القراءات ، وينغلق حين يعجز القارئ عن النفاذ إلى داخله ويظل عند السطح .

ولا يختلف الباحثون في أن اللغة هي المدخل إلى العوالم الكامنة فيها ، فاللغة جزء مهم في هذه البنية تتعرض للتَّحول ، ولكنه التحول الثابت . وبتعلمنا اللغة في المؤسسة نكتسب معها بِنْياتها المصاحِبة لها والمنتَجة بواسطتها ، ونُسهم بدورِنا في إعادة إنتاج ثوابتها ، ونحن نكتب أو نفكر بواسطتها . وعن هذا الطريق تتولد عندنا خلفية نصِّيّة معينة مشبعة بقِيم نصِّيّة خاصة ، بواسطتها نحكم على النصوص ونقومها . لكنه بتعدد خلفياتنا النَّصية ، ولا سيما بتفاعلنا مع خلفيات نصية تختلف نوعيًا عن خلفيتنا الأصل ، ويحصل من خلال هذا التفاعل التصارع بين الخلفيتين التي نملكها كذوات - فإن الخلفية النصِّيّة الجديدة تبدأ تفرض نفسها علينا ، وقد تنجح في زحزحة خلفيتنا الأولى . إننا من خلال فِعل القراءة الآن غير ما كنا عليه بالأمس ، وما يمكن أن نكون عليه . إن هذا التغير حدث بشكل تدريجي ومعقَّد [١٠٦].

إنَّ تكوين الخلفية التي يحكم بها صاحب اللغة على النصوص يتغير بتغير الزمان والمكان ، وهذا ما يفسر تعدُّد القراءات ، ليس من خلال تعدد القرّاء فحسب ، بل من خلال قارئ واحد بعينه ؛ إذ إنه في كل قراءة للنص قد يجد

معنًى غاب عنه في قراءة سابقة ولا تتحقّق لحظة التفسير إلا حين يلتقي تفاعل لغة النصِّ بتفاعل القارئ ، وينبغي أن يُلاحظ هنا أيضًا ذلك التمييزُ بين الخلفية النصية الثابتة والخلفية المتجدِّدة ، فالأولى - كما يقول سعيد يقطين - ثابتة ومنغلقة على ذاتها وتعيد إنتاج ما ترسب منها من قيم مستقاة من البنية النصية الكبرى ، والثانية متحوِّلة باستمرار ومنتجة ، تحاور القيم النصِّية أيًا كان نوعُها ، وتسعى لتجاوز الثَّبات والانغلاق .

إن الخلفية النصية المنغلِقة تقليديَّةٌ تقوم على أساس تقديس البنية النصِّية الكُبرى وقيمها . وبواسطتها « تقرأ » النصَّ وتتلقاه . لكن الخلفية النصِّية المنفتِحة جديدة ، بل ومتجدِّدة، لأنَّها ترفُض الثَّبات والمطلَق ، تجاوزُ النَّصَّ وهي تتلقاه ، ولا تسعى إلى الحكم عليه أو محاكمته وَفْق الجاهز عندها في خلفيتها النصية وإلا أصبحت بدورها منغلقة (١٠٧) .

ألا يعني ذلك أن استمرار التجدد المعرفي ، واختلاف المعارف والمعلومات التي يكتسبها الإنسان في مراحل مختلفة تجعله يتجاوز الإطار التفسيريَّ السابق ، ويقدِّم عدةَ قراءات جديدة لا يلفَظُها النصُّ الجيد . فإعادة الفهم لا تعني بأية حال من الأحوال إشارةً إلى فهم سابق خاطئ ، ولكنَّها - على تجدُّد تجارب المرء واختلاف نظراته - دلالة واضحة . وما دام التفاعل مستمرًّا بين النص والقارئ ، فإن كل طرَف قادرٌ على العطاء ، فإذا انقطع هذا التفاعلُ أو زال بشكل ما ، فإن الطَّرفين يخفقان في تقديم بُعْد أو إضافة أو خُطْوة جديدة دالة على انفتاح الأول وفهم الثاني .

ويربط سعيد يقطين بين تعدُّد القراءات وتعدد الخلفيّات النصِّية ومدى

انغلاقها أو انفتاحها ، ويرى ضرورةَ التفريق بين القراءة المنغلِقة وموقفها السلبي من النص والقراءة المنفتِحة وتفاعلها مع النص ، ويطرح القارئ تساؤلاتٍ مثل : كيف هو النصُّ ؟ لماذا أُنتجَ بهذه الصورة ؟ وينبه إلى وجوب وضع النصِّ الأدبي في علاقته بالبنية النصية التي ظهر فيها وبالسياق الاجتماعي والثقافي الذي برز في إطاره ، ضمن البنية النصية الكبرى التي يتفاعل معها .

ويكشف عن العلاقة بين الانفتاح والقراءة المشروعة واستقاء معارف من علوم أخرى في عملية تفسير النص ، حيث يقول : « يبقى النصُّ مفتوحًا تظَل قراءَتنا ومشروعنا منفتِحًا على السؤال والبَحث والاستِفادة من الإنجازات الهامَّة في مجال علوم الأدب والعلوم اللِّسانية والاجتماعية بما يسهم في إنجاز قراءة أكثر إنتاجيةً وأكثر انفتاحًا وقبولاً للتطوير والإغناء : إغناء : إغناءِ وتَطويرِ وَعْينا وقراءاتنا للذّات وللنُّصوص التي نُنتج ، أي بكلمة موجزة : إغناء المنهجَ الذي به نحلِّل ، والنصِّ الذي نقرأ ، ولا يمكن أن يتأتّى هذا إلا عَبْر ‹‹ التفاعُل ›› الإيجابي القائم على الحوار الهادف والبناء . » (١٠٨)

تفسير النصِّ – إذن – يحتاج إلى معرفة عريضَة شامِلة ، تختلِف طبيعتُها في اتجاهات التحليل النصيّ المختلفة ، وداخل الاتجاه التوليدي – المنطقي ، أو الدلالي – التوليدي نَجِد أن دور القارئ لا يقْتَصر على مجرَّد تفسير ما هو قائم فقط ، بمعنى أن يفسر دَلالات الأبْنِية اللُّغوية فحسب ، بل يتخطَّى ذلك بإدخال معارف وتصوُّرات ومقولاتٍ تُثْري عملية التفْسير وتُكسبه قدرات تتعَلّق بإجراءات التحليل ، مثل الاختيار والربط والتعميم وإعادة تكوين الجزئيّات .

وتمثل مسألة تخزين المعلومات واسترجاعها محورًا مهمًا في هذا النموذج ، وهي تتعلَّق بمسائل تعالَج خارج الإطار اللُّغوي ، لأنها تتَّصِل بعلوم النفس والاجتماع والمعرفة والحاسوب والذكاء الصناعي وغيرها ، وهي مسائل لا تزال موضع بحوث مستمرة . وتستقي المعالَجةُ النصِّيةُ باستمرار ما تُسفر عنه هذه البُحوث من نتائج . وقد يتضح قيمة ذلك بالنسبة لعلم النص في قول فَنْدايك :

« فيما يتصل بعلم النَّص ، من المهم أن يكون لدينا شرح لكيفيَّة امتلاك المتحدِّثين لكفاءة قراءة وسماع المظاهر اللغوية المعقَّدة المتمثلة في النصوص وفهمها واستخلاص معلومات مُحدَّدة منها ، والتخزين - الجزئي على الأقل - لهذه البيانات في الذهن ، وإعادة إنتاجها طِبقا للمهامِّ أو الأغراض أو المشكلات التي تثار من أجلها . . . ؛ لأن مجرد كون المتكلم العادي لا يستطيع أن يحفظ أو يتذكر في ذهنه كلَّ البيانات والأبنية والمضامين التي يحتويها نص ما ، يمثل إحدى المشكلات المهمة ؛ إذ يترتب عَليها قِيام الشَّخص بعمليات انتقاء وإجراءات أخرى لخفض البيانات بالضرورة ، مما يطرح القضية التالية :

ما هي تلك الإجراءات ، وما الشرط والمواصفات التي تتم في إطارها ؟ فعندما نعرف أية معلومات ينتزعها المتكلمون من النصوص ، ويقومون بتَخزينها في أذهانهم ، طِبقًا للمُحتوى أو لبنية النص ذاتها ، وتبعًا للمعلومات والاهتمامات والشواغل السابقة في المهام والمواقف المحدَّدة . . . عندئذ يكون بوسعنا - أيضًا - أن نُدرك أبنية المعارف التي يمتلكها المتكلم كي نستطيع بحث كيفية تعديلها طِبقا لبَيانات جديدةٍ تُتيحها لنا النصوص . »[١٠٩]

وتتأكد هنا صِلة حميمة بين علم النفس المعرفيِّ بوجه عام وعلم النص ، تَنعكِس من خلال إمداد الأول الثانَي بمعلومات دقيقة حول عمليات معرفية محدَّدة ، هذه العمليات تشكل في الحقيقة أسُس إنتاج النصوص ، ولا يمكن الاستغناء عنها ؛ فعلم النفس المعرفي يقدم لعلم النص كما يقول فنديك - متأثِّرًا كما قلت فيما سبق بمقولات النحو التحويلي التوليدي ، ولكن بعد توسيع عمليات التحليل من خلال مقولات دلالية وتداولية لم تجد لها سبيلاً إليه حتى في صورته المتطوِّرة الأخيرة - إيضاحًا جوهريًا لكَيفية إمكان مستخدِم لغة ما أن يقرأ أو يسمع منطوقات لغوية معقَّدة مِثل النصوص وأن يفهمها ، وأن يستخرج « معلومات محددة » ، وأن يختزن هذه المعلومات (على الأقل بصورة جزئية) في الذاكرة وأن يعيد إنتاجها مرة أخرى (١١٠).

ولا تعني هذه الصِّلة - بأية حال من الأحوال - أن هذا العِلم من مُهِمَّته أن يصوغَ المُشكلات القائِمة في تلك العلوم المتداخل معها ، ولا أن يحل مشكلات خاصة بها ، إنما تكمن مهمَّته الأساسية في عزل جوانب محددة فيها ، ونقلها إلى ما يطلق عليه « نظرية النص » ، هذه الجوانب تُلقي الضوء على تصوراتٍ غير لُغوية (ترجع إلى ما يسمّى الشق الآخر من علم « ما وراء اللغة » (١١١)، وتفسِّر كثيرًا من أشكال الغموض في العمليات اللُّغوية ؛ ومن ثَمَّ يتحدد التداخل أو التشارك هنا بمدى حاجات تلك العمليات النصية من تلك العلوم ، ولكنه ، على الرغم من ذلك القدر من التَّداخل ، لا يجوز لعلم النَّص التدخُّلُ في قضاياها الأساسية إلا بمقدار ما يمسه منها ، ويظل الجانب اللُّغوي فيها الجانب المحوريَّ عند بناء النظرية النصية .

ويَبرز التأكيد على دور القارئ في هذا الاتجاه من خلال تكرار ما أطلق

عليه فنديك « سياق النص الإدراكي » ؛ إذ إنه حتى يتمكن المستمع أو القارئ من استخدام نصٍّ معين في موقف اتصالي ما ، عليه أن يفهم النص ، ويتوقفُ ذلك على تتبُّع مراحلَ محددة ؛ ذلك أن مستعمل اللُّغة سوف يفهم الدرجة الأولى الكلمات والجمل ، ومن ثم متتاليات الجمل . وعلى الإجمال يمكن القول إن سياق الفهم يئول إلى تحليل المعلومات المنقولة بواسطة بنية النص السطحية وترجمتها إلى مضمون ، أي إلى معلومات مفهومية ، وبهذه الطريقة تحوّل الجمل إلى سلاسل من القضايا . ففي النص يتعلق الأمر على الأخص بحاجة المستعمل إلى إقامة روابط بين القضايا المعبَّر عنها بجمل النص المتتالية (١١٢).

إن المرء ينطلق من اللغة في أية صورة قد تشكلت فيها ، فهي التي تُفجر طاقاتٍ لا حدود لها ؛ ومن ثم لا جَدوى من وضع حدود أو قيود أو ضوابط صارمة لهذه الطاقات . أن المعاني تتحرك داخل النص في اتجاهات متباينة تشكل نسيجًا متشابكا معقَّدًا ، يصعُب تفكيك أجزائها دون اتصال مباشر في أثناء هذه العملية بمفاهيم جامعة تقوم بالحِفاظ على التكوين الموحَّد ؛ ولذلك فقد عني علماء النص بالمستوى الدّلالي عناية كبيرة ؛ حيث إنه يُسْهم في تلك الاستمرارية إسهامًا فعّالا ، ويتبين ذلك بوضوح في المبدأ الذي حَرَصَ فنديك عليه حين قال : « على أن فهم المتتاليات اللغوية والجمل النصية المركبة يقتضي عددًا من الملامح البارزة ، ويأتي في مقدمتها - طبقا لآراء علماء النص المحدثين - أن عمليات التكوين تتَّجه بصفة خاصة إلى الجانب الدلالي ، أي أن المتحدث يريد أن يسجل في ذاكرته قبل كل شيء المعلومات المتصلة بالمضمون المأخوذة من الجمل والمتتاليات ، لا تلك المعلومات الصوتية

أو الصرفية أو المعجمية أو النَّحْوية ، وإن كانت هذه الأخيرة بطبيعة الحال أدوات يتم عن طريقها تكوين البيانات الدلالية والتعبير عنها . » (١١٣)

ويؤدي الاستناد إلى المضمون إلى تساؤلات كثيرة ، منها : كيف يمكن التمييز بين المعلومات الأساسية والمعلومات الثانوية ؟ كيف نُبقي على معلومات جوهرية في الذِّهن ، وكيف نستعيدها ؟ وهل يحدث الانتقال من خلال عمليات محدَّدة ؟ وما طبيعة المعلومات المستعادة وما علاقتها بالمعلومات الأصلية ؟ وكيف يمكن أن نستخدمها مرة ثانية ؟

وغير ذلك من الأسئلة التي تحتاج إلى الاستعانة بنتائج علوم غير لُغوية ؛ ليمكن الكشف عن آثارها ، ولا نقول الإجابة عنها لأن أكثرها لا يزال موضع درس وبحث ونقاش . ويطرح فنديك جوانبَ جوهرية تتعلَّق بذلك التَّصور الذي اعتمد عليه في نظريته ، إذ يذهب إلى أنه يمكن أن نقول إن البيانات المتضمَّنة في النص أو التي تدور حوله تختزن في الذاكرة . وتكمُن المشكلة في معرفة أنماط البيانات التي يُحتفظ بها في الذاكرة ، وكيف ترتبط هذه العملية بفهم النص . ماذا يحدث في المعلومات المختزَنة في الذاكرة ؟ لا شك أنه بعد قليل من الوقت « ننسى » جزءًا كبيرًا من هذه المعلومات ، في حين يظل جزء آخر حاضرًا لدينا ؛ ولهذا ينبغي أن نتساءل عن هذه المعلومات التي يتم نسيانها قبل غيرها ، وعن تلك التي نحتفظ بها . كما أن علينا أن نعرف ما يلي : إذا كان صحيحًا أن بعض المعلومات تظل مخزونة في الذاكرة ، فكيف يكون بوسعنا أن نعثر عليها مرة ثانية بطريقة فعالة كي نستخدمها في مهام أخرى ، مثل فهم نصوص أخرى ؟ (١١٤)

وعلى الرغم من اختلاف مستعملي لغة ما ، تبعًا لمعارفهم وخبراتهم

وتجاربهم ، فإن ثمة نوعًا ما من التوافق بينهم ، يتمثل في اختيار عناصر من النص يُرى أنَّها مُهمة لِلفهم ، وحذف عناصر أخرى يرى أنها غير مهمة ، ولولا هذا التوافق لاستُبعِد كلُّ فهم ضروري لانتقال المعلومات ، ويستحيل التواصل بين أفراد جماعة لغوية معينة . إنه لدى أفرادها كفاءة معينة تمكنهم من إنتاج نص آخر ، يشتمل على علاقات خاصة تقدِّم مضمونه في إيجاز ، وترتكز تلك الأبنية المضمونية المستخلَصَة مِن النصِّ على قواعد عامة وعرفية (اصطلاحية) . وينبغي هنا أن نفرق بين تفسير مستعمل اللغة العادي والمستعمل الخاص الذي يتميز بقدرات أخرى اكتسبها من تجارب عدة ونظرات عميقة في نصوص متباينة شكلت ما أطلقنا عليه « الخلفية الدينامية » التي تؤهله للتعامل مع أشكال النصوص تعاملاً لا يتوقف عند البعد التفسيري الأول الذي يكتفي بتحديد المعاني المباشرة ، بل يتجاوزه إلى أبعادٍ أخرى خَفية كامِنة في النصوص الجيدة .

وينتقل فنديك بعد ذلك إلى تحديد ما يسميه « الأساسَ النصيَّ » أو « أساس النص » [١١٥]، وطاقة ذاكرة المدى القصير ، وذاكرة المدى الطويل ، وعلة انتقال المعلومات من الأولى إلى الثانية . يقول : إن الفهم الفعال لعناصر النص يكمن في ذاكرة عملية ، حسب مصطلح « علم نفس المعرفة » ، وهذه الذاكرة لا تملك سوى طاقة محدودة ، بعد أن يُخزَّن فيها عدد من القضايا تملأ هذه الذاكرة . وعندئذ يجب أن تُخزَّن هذه القضايا في الذاكرة الطويلة المدى . . . إذن لكي نستطيع فهم نص معين ، علينا أن نقيم بين الجمل الطويلة الروابط الضرورية في الذاكرة العملية ، ثم نحرر هذه الأخيرة جزئيًا من حمولتها ، وندخل فيها مجددا معلومات جديدة ، وعليه

فإن سياق فهم النص هو ذو طابع دوري (١١٦) .

ويفرق هنا بين الذاكرتين وطبيعة المعلومات التي تختزنها كلُّ ذاكرة ، ولكن هل تُعيد الذاكرة الثانية المعلومات ذاتَها بدِقة دونَ أية إضافة تَحدُث أثناء عملية الاختزان ؟ ثم ما الذي يُتذكر من النص - في حقيقة الأمر - بعد سماعه أو قراءته ؟ إن مقولات الذاكرة وأنماط الاستيعاب وسبل الاسترجاع مقولاتٌ عمومية وجَدت في تحليل النصوص مواقعَ مهمة ، وينبغي هنا أن نفرق بين وظائف ما تسمى بذاكرة المدى القصير وذاكرة المدى الطويل .

إن الذاكرة الطويلة المدى مثلا يمكن أن تختزن معلومات من « الأبنية الظاهرية أو السطحية » ، مثل نص شفوي نطقه شخص ما ، أو نغمة أو كلمة من إحدى الأغنيات أو أسلوب الحديث أو الكتابة المميز لشخص ما . وعلى العكس من ذلك بُوسعنا أن نتوقَّع احتفاظَ الذّاكِرة القصيرة ببعض البيانات الدّلالية على الأقل خلال مدّى زمني قصير ، مما يجعلها في متناولنا لفترة يسيرة كي نفهم بها بعض الجمل أو المتتاليات النصية (١١٧) .

إننا نتجاوز في هذه العملية التكوينات الصوتيةَ والصرفية والنحوية إلى التكوينات الدلالية والمقاصد الدلالية . إن المرء يسجل في ذاكرته قبل كل شيء المعلومات المتصلة بالمضمون المأخوذ من الجمل والمتواليات ، لا تلك المعلومات الصوتية والصرفية والنَّحْوية والمعجمية ، وإن كانت كلها أدوات لتكوين المعلومات الدلالية ، ويرى فنديك أن ذاكرة المدى القصير تختص بأنها تحتفظ ببعض المعلومات الدلالية على الأقل في مدى زمني قصير ، مما يجعلها في متناولنا لفترة يسيرة كي نفهم بها بعض الجمل والمتواليات النصية . ويلاحظ أن القيمة التركيبية للمعلومات النصية تؤدي دوراً مهمّاً في عمليات

تخزينها وتذكُّرها واسترجاعها ، إذ يقوم المتكلم بعمليات انتقاء وإجراءات أخرى للحد من البيانات والدلالات التي تشتمل عليها النصوص ، حتى يمكنه الاحتفاظ بها في ذاكرته واسترجاعها حين يريد ذلك .

ويُلاحظ أيضًا أن المعلومات التي يتم تَبلوُرها من خلال عمليات فَهم النص وتفسيره في صورة أبنية في ذاكرة المدى القصير - هي وحدها التي تنتقل إلى ذاكرة المدى البعيد . وهذا يعني أن تحدث عملية تصفية للمعلومات في ذاكرة المدى القصير قَبْل انتقالِها ، إذ لا يمكن تخزين المعلومات الدّلالية لوقت أطول فيها ، فتنتقل إلى ذاكرة المدى البعيد ، وعند إعادة إنتاج هذه المعلومات تحدث إضافات نتيجة لتجارِبنا ومعارفنا اللاحقة (١١٨).

وهكذا فإن الاتجاهات النَّصية تُعنى بالبحث عن منهج تلقي القارئ للنص Rezeptionstheorie ، ولكنها تختلف فيما بينها في كيفيات التلقي وأدواته وأهدافه . وعلى النقيض منها نجد أن نظرية التأثير Wirkungstheorie تعنى بعملية القراءة ذاتها استنادًا إلى أن تحقيق النص لا يتم إلا من خلال عملية القراءة التي تتفاعل مع لغته تفاعلاً شاملاً .

وللقارئ دور فَعّال في عملية إنتاج النص ذاتها ، فليست العَلاقة بين النص والقارئ علاقةً تسير في اتجاه واحد ، من النص إلى القارئ . أما نظرية الاتصال والتأثير لدى إيزر W. Iser فترى أن عملية القراءة تسير في اتجاهين متبادِلين ، من النص إلى القارئ ومن القارئ إلى النص . فبقدر ما يقدم النص للقارئ ،يضفي القارئ على النص أبعادًا جديدة ، قد لا يكون لها وجود في النص . وعندما تنتهي العملية بإحساس القارئ بالإشباع النفسي والنصي ، تتلاقى وجهات النَّظر بين القارئ والنص . عندئذٍ تكونُ عملية

القراءة قد أدَّت دورَها – لا من حيث إنَّ النص قد استُقبل ، بل من حيث إنه قد أثَّر في القارئ وتأثر به على حدٍّ سواء [١١٩].

هذا جوهر نظرية التأثير المتبادل بين النص والقارئ ، إذ إن للنص وجودًا مستقلاً عن القارئ ، فإذا تفاعل القارئ معه ، فإنه يتحقق في واقع مخالف للواقع السابق . وتركز عملية القراءة على معالجة كيفيات التحول المختلفة ؛ ومن ثَم فإنها تتحرك على مستويات مختلفة من الواقع : واقع الحياة ، وواقع النص ، و واقع القارئ ثم أخيرًا واقع جديد لا يتكون إلا من خلال التلاحم الشديد بين النص والقارئ [١٢٠].

وهو في الحقيقة لم يقدِّم شيئا جديدًا ؛ إذ إنه قد سبق إلى هذه الأفكار التي تعتمد على أساس فلسفي من الفلسفة الظاهِرية أو الظَّواهِرية أو الظاهِراتيَّة – كما صرح هو نفسه بذلك – التي تعد الحقيقة نسبة ، ولا تكون إلا عندما يدخل الإنسان في علاقات مع الأشياء كما لا تتمثل حقيقة العمل الأدبي إلا من خلال تداخل القارئ مع النص .

إن وظيفة المفسر في إطار هذه الفلسفة أن يعيِّن أفقَ النَّص text-horizon [١٢١] ، وهو تصور يتضمن دور القارئ في فَهم النص ، وانفتاح النَّص من خلال لا محدوديَّة مَعناه ، وتشكيل فِعل التلقّي وتطوره . وترجع أهمية تصور الأفق إلى أنه يعيّن المعايير والحدود التي تربط المعنى المتمثل بالنص ، ويحرّر المفسِّر – في الوقت ذاته – من تضييق مهمة الكشف وجعلها مستحيلة . وهكذا نجد أن المفسِّر عندما يحدِّد معنى النص وَفق ما قصد المؤلف ، لا يُفقِر المعنى كما قد يُظن غالبًا . إنه يُقصي عن النص ما لا يخصه ولا ينتسب إليه . إن الأفق الذي يبرر الاستنباطات التي تُستنتج

من معنى النص ويجيزها هو الأفق الباطني أو الداخلي inner-horizon للنص ، ولكلٍّ معنى أفقٌ خارجي يقع عَبر الأفق الباطن ؛ مما يؤذن بأن أي معنى له علاقة بالمعاني الأخر إذ المعنى مركَّبٌ أساسًا في عوالم أكثر اتساعًا (١٢٢) .

إن النص معقدٌ متشابك لا يمنح معناه بسُهولة ولا يهب نفسه في يسر ، بل لا تَستنفد معانيه تفاسيرَ عِدّةً ، وهو متمثّل في كلّ تَفسير ، غير أنه غير متضمن فيه بدرجة تحول دون إعادة القراءة . إن كل قراءة تشكل جزءًا من المعنى اللانهائي وتعكس قدرة القارئ على النفاذ إلى عالمه . وكما قلت قد نبه بتي Betti إلى ذلك التشارك أو التداخل حين أحال فهم العلاقة بين اللغة والكلام إلى التمييز بين التفسير والفهم ، إذ يبدو الفهم دائمًا شيئا أكثر من مجرد معرفة معنى الكلمات أو مغزاها . وعلى السامع أو القارئ أن يشارك في هذا الشكل من الحياة مشاركة لا تقلُّ عن درجة المتكلم أو الكاتب ، لا من أجل أن يكون قادرًا على فهم الكلمات المستخدَمة فحسب ، وإنما أيضًا على أن يشارك في تبادل الفكر الذي يقدَّم إليه (١٢٣) .

فمحاولة الوصول إلى معنى النص أو مغزاه لا تعني بأية حال أنه هدف مشترك بين كل اتجاهات التفسير ، ولكن يَحِقُّ لنا أن نتساءل هنا : إلى أي شيء يؤدي تفاعلُ القارئ مع النص ؟ وهل يوجد قصد متَحقق في النص لُمنشِئه ؟ وهل تتحقق القراءات في سياقات متغيرة ؟ وهل يمكن التوقف عند حد تفكيك النص دون إعادة بنائه ؟ (١٢٤) وهل يجوز تحقيق دلالات غائبة عن النص الفعلي ؟ وهل يكون الاكتفاء بما يحققه النص من متعة قيمة لا تقل عن القيم الأخرى التي تنشأ عن الوصول إلى مغزى النص ؟ وغير ذلك من الأسئلة التي يمكن أن تثيرها أشكال الالتحام بين تخطيطات نصية أو

تخطيطات لعوالم النص وتباين عوالم القراء ، واختلاف العناصر التي تتشكل قبل القراءة وفي أثناء عملية القراءة وبعد انتهاء هذا الفعل المتجدِّد .

ويظل المعنى حائرًا بين هذه النظريات وتصوراتها ، التي لا تكاد أن تسكن وتستقر ، حتى تعود إلى الفوران والصعود . ويتضح الربط بين معنى النص ومفهوم الأفق من خلال تحديد دوره في عملية الفهم ، إذ يقتضي تثبيت مفهوم الأفق في عمليات التأويل الجمالية للنصوص مراجعةَ مفهوم آخر مرتبط به هو القارئ الأصلي archilecteur ، على اعتبار أن الفهم ليس عملية نقل نفساني ، ولا يمكن تحديد أفق الفهم بما كان يقصده المؤلفُ ، ولا بأفق المرسَل إليه الذي كُتِب النصُّ أساسًا من أجله وهو القارئ الأصلي .

وبالرغم من أن هذا يبدو للوهلة الأولى معيارًا تأويليًا معقولاً ومقبولا بصفة عامة ، وهو ألا نرى شيئًا في نص ما ، لم يرد على ذهن المؤلف ولا القارئ الأصلي - إلا أن هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها سوى في الحالات القصوى ، لأن النصوص لا تتطلب أن تُفهم كتعبير حي عن ذاتية المؤلف ، فلا يمكن إذن لمعنى النص أن يتحدد هنا ، ولكن ما يجب أن يطرح للمناقشة يتجاوز مجرَّد تحديد نص ما بأفكار المؤلف الفِعلية ؛ لأنه حتى عندما نُجهَد لتحديد معنى النص موضوعيًا ، بفهمه كرسالة موجَّهة إلى معاصريه وبإرجاعه إلى قارئه الأصلي ، فإننا نلمس الحدود العرضية للمعنى فحسب ؛ مما لا يؤدي إلى أكثر من تقويم نقدي أولي (١٢٥) .

لا اتفاق بين الباحثين حول هذه المسألة ، فهل نريد من تحليل النص الوصول إلى معناه أو ما قصد إليه مؤلفه حين أنتجه ، أم أن قراءة النص تتحول إلى عملية حوار مستمر بين نص وقارئ سواء انتهى هذا الحوار إلى

صياغة للمعنى أم إلى تفكيك أجزاء معقدة تحقق اقترابًا إليه ؟ هل يمكن أن يوفق ذلك القارئ الخاص (١٢٦) إلى ما يسمى بالمعنى أو الدلالة الكلية للنص ، أم أن تفسير النص غير منوط بقارئ بعينه ، يشترك فيه قراء كثيرون يختلفون في نتائجهم ظاهريًا ، ولكنهم متفقون في الحقيقة .

والحق أن نظرية الاتصال والتأثير تنفرد باتخاذها نهجًا خاصًا لإزلة الغُموض الذي لا يزال يَحيق بهذه المسألة ، حيث يُنظر إلى المعنى في إطار هذه النظرية على أنه عملية مستمرة ومصاحِبة لتجربة القارئ المتطورة مع تطور النص . وهي عملية لا يمكن للقارئ الفرد أن يقطع بنتائجها ؛ ذلك أن تفسيره للنص ليس سوى مظهر لتفسير جماعي للنص ؛ لأن المعنى لا يرتبط بشيء حقيقي ، بل بمشكلة توضَّح في محاور مختلِفة . وبناء على هذا فإن القارئ لا يبحث عن معنى ، بل عن تفسير موجه للمعنى . ولكن يصل القارئ إلى مرحلة التفسير فإنه يُجري عمليتين أساسيَّتين : العملية الأولى هي صياغة المعنى في إطار تكوين ؛ والعملية الثانية هي تحويل المعنى إلى أفكار تقبل المحاورة ، كما لو كان المعنى غير محدد وواضح في ذاته (١٢٧).

أ ليست هذه الحركة التي عبر عنها إيزر في هذا الكلام السابق هي الحركة ذاتها التي أشار إليها بارت مرارًا ، حيث يتحرك القارئ في ثورته على التقاليد الموروثة في عملية التعامل مع النص ، حيث لا يثبت على تعليل أو توجيه أو وصف ، بل إنه يهدم ليبني ، ثم يهدم ليبني ،في حركة متمردة لا تهدأ مع النص دون التوقف عند دلالة واحدة ثابتة ، مما يَجعل للنص قِراءات لا نهائِية . وكل هذا يجعلنا نقول إن النص الأدبي ليست وظيفته تحريك المشاعر ، بل إن وظيفته الأولى إنتاج المعرفة .

ولكن يضيف إيزر إلى بناء النص – وهو ما سعت جهود الاتجاهات السابقة إلى دراسته واكتشاف مكوناته وطرق الربط بينها في تآلف كلي للوصول إلى وحدة كلية – ما أطلق عليه « بناء القراءة » ؛ إذ إن النص لا تدب فيه الحياة إلا إذا تحقق ، كما أن عملية تحقيق النص لا تتم إلا إذا أحيل النص إلى حركة ، عندما تتحول المنظورات المختلفة التي يقدمها للقارئ إلى علاقة دينامية بين مخططات النص الاستراتيجية ووجهات نظر القارئ المخططة كذلك . وهنا يُصر إيزر على أنه كما أن للنص بناء فإن القراءة لها بناء كذلك ، يقف موازيًا لبناء النص متجاورًا معه (١٢٨) .

وتعرض هذه النظرية أيضًا من خلال وصف عملية القراءة للحركة التي يقوم بها القارئ في شكل عمليات منظَّمة محددة ، وتتفق مع الأفكار التي عرضتُها فيما سبق في أن البداية من جمل النص التي تُعد هنا – أيضا – أجزاءً من المحتوى الكلي ، ويهدف تحليلُها إلى الكشف عن العلاقات بينها على مستوى النص الفعلي ، ثم الانتقال إلى العلاقات على مستوى الأبنية الدّلالية ، وإبرازَ التفاعل بينها متجاوزًا في ذلك التوقُّعات ، ثم تبين دور الذاكرة في هذه العملية ، وماذا يحدث داخلها . وهي في الحقيقة لا تبعد كثيرًا عن النظرية السابقة التي انتهت إلى ضرورة حدوث إضافات عند عملية الاسترجاع ، وإلى الاختلاف بين الخلفية السابقة والخلفية اللاحقة .

وتوضح نبيلة إبراهيم تلك الخطوط الأساسية في نظرية إيزر في الإجابة عن السؤال الذي طرحته وهو : كيف يمكن أن توصف عملية القراءة بدقة ؟ تقول : ويبدأ نشاط القارئ في الحقيقة لحظةَ خلق الروابط والعلاقات والتداخلات بين الجمل . . وعندئذ يقفز فكر القارئ خارج النص لحظةَ

إدراكه أن الجمل لا تقرر أو ترسل معلومات أو غير ذلك من الوظائف المفردة لتكوين الجمل ، وأنها ليست سوى إشارات إلى أشياء ستأتي فيما بعد ، كما أنها تنبئ ببناء النص . ولا بد لكل قراءة بنائية أصيلة من أن تستلهم التوقعات التي تجمَع وتُركَّب بذورَ ما سيأتي فيما بعد في شكل ثمار . وحتى يصل القارئ إلى إبراز الثّمار ، فإنه يستعين بالخيال الذي يقدِّم شكلاً لتفاعلات التداخل التي تنبئ بالبناء من خلال تتابع الجمل . على أن التفاعل بين الروابط لا ينتهي إلى تحقيق التوقعات بقدر ما ينتهي إلى التحوير المستمر لها ؛ ولهذا فإن التوقعات لا تتحقق في العمل الأدبي الجيد ، بل تتولد عند القراءة .

وما يقرؤه القارئ على هذا النحو سَرعان ما يتوارى في الذاكرة ، ولكن مع استمرار عملية القراءة يُثار ما توارى في الذاكرة مرة أخرى ، ولكن بخلفية تختلف عن الخلفية السابقة . وهذا يعني أن ما يُتذكر لا يمكن أن يُثار في صورته الأولى ، بل يُثار بتوقُّعات جديدة ، على نحو يشير إلى مزيد من تعقيد التوقعات (١٢٩) .

ويشير كذلك إلى تعدد قراءات النص بتعدد معارف القارئ وتجاربه وتجددها ، وهو أمر قد سبق إليه أيضًا ، كما سبق إلى دينامية العلاقة بين النص والقارئ حيث عد جادامر Gadamer التجربة التفسيرية من خلال نظرته الهرمينوطيقية غير أحادية ، وليست جَدَلِية ، بل هي حِوارية ؛ لأن الحوار يمكن أن يعالج بوصفه مُناظرًا لتفسير النص . ويسري الأمر ذاته على فكرة الفراغات أو الفجوات الموجودة في النص ، وقدرة القارئ المتمرس على اكتشافها وسَبر دلالاتها ، ويعتمد مَلء هذه الثُّغْرات على المعنى الكلي للنص أو وحدة الدلالة .

وذلك وجه آخر من وجوه إشراك القارئ في بناء معنى النص ، ولا تعني استمرارية القراءة – في رأي إيزر – مع تتابع الجمل أن المعنى يكون منسابا بحيث لا يتوقف القارئ ، بل إن القارئ لا بد أن يتوقف مع النص الجيد الذي لا يستهلك نفسه ، وذلك عن طريق ترك فراغات على نحو معتمد لكي يملأها القارئ . وعادة ما تنجم الفراغات من حِيل أسلوبية ، لا يكتشفها ويفهم أبعادها ودلالاتها إلا قارئ متمرِّس . . . وكل قراءة أخرى للنص من القارئ نفسه قد تجد معنى آخرَ وتفسيراً آخر . وهذا كله يدل على مدى الثراء الذي يكتسبه النص من خلال القراءات المتعددة حتى من قِبَل القارئ الواحد [١٣٠].

وهكذا فالعَلاقة بين القارئ والنص تأخذ أشكالا عدة ، مثل التلاقي والتداخل والتفاعل والحوار والجدل ، وتنتهي إلى وحدة (الكيان الموحد للنص) ، وهذه الوحدة ليست من صنع النص وحده ، كما أنها ليست من صنع القارئ وحدَه ، بل هي تقع بينهما . وأخيراً يرفض أن ينسب إليه أنه يلزم القارئ بنهج معين أثناء عملية القراءة ، إذ يقول : أحب أن أصحح الفكرة القائلة بأن القارئ عندما يقرأ ، عليه أن يتابع ما رسمته بوصفه النماذج الأساسية لعملية القراءة . إن ما قصدت أن أفعله لا يعدو أن يكون وصفًا ظاهريًا (فينومينولوجيًا) لِما يحدث أثناء القراءة ، بل إني لم أتقدم حتى بأية تعليمات لما ينبغي أن يكون عليه القارئ المثالي عندما يقرأ [١٣١].

وهكذا فمهمة القارئ وعلاقته بالنص تثير جدلاً مستمراً بين الباحثين ، ويختلفون في تحديد ماهية هذا القارئ أساسًا ، حيث لا يوجد اتفاق بين القراء في كفاءاتهم ؛ ومن ثم كانت عنايتهم ببحث الإجراءات التي توضح عناصر الكفاءة في مستويات مختلفة . ولكنهم يتفقون في قَدر معين ناشئ

عن اشتراكهم في نظام لُغوي ما . غير أن النظام اللغوي يختلف عن نظام النص ؛ إذ إن الأول يبرز القواعد اللغوية المطردة التي يكتسبها أبناء جماعة لغوية محددة ، أما الثاني فيبرز ملامح الاتفاق التي ترجع إلى الجماعة ، حيث يقتطع من لغة الجماعة ، ويكشف ملامح التفرد التي يختص بها منشئ النص . فلغة النص – إذن – لغة تستند إلى أسس النظام الذي يتجلى في مستوى الكلام . ألا يعني ذلك كما قال دي سوسير بأن كل شيء لغة وكل شيء يمر عبر اللغة .

ولا شك أن الاتساع الذي اتسمت به تعريفات النص جعل مهمة تحديد نظرية نصية ، ونموذج نصي مهمة عسيرة ؛ حيث يصعب هنا الاكتفاء بالمعارف اللُّغوية في بناء نظرية تضم كل جوانب النص ، كما بيَّنا ، غير أن التغيير أساسا من إعادة فَهْم اللغة ، ويؤكد بارت على أن نظرية النص يجب أن تتلاقى فيها هذه المحاور المعرفية المختلفة (يقصد اللسانيات والمنطق والشكلانية والسيميولوجيا) ، وذلك من أجل إنتاج موضوع جديد هو النص .

ويجب التأكيد على أن اللسانيات لعبت الدور الفعال والأول في التركيز على أزمة الدليل ، وإعادة مفهومنا للغة . الشيء الذي يترتب عنه – بالضرورة – تغير مفهومنا عن الأثر الأدبي ، لأنه « يدين لهذه اللغة نفسها على الأقل بوجوده الظاهري . » (١٣٢)

ويحاول الباحثون تقديم اقتراحات في بناء نماذج لإنتاج النص وتلقيه ، ولكن يلاحظ أن هذه النماذج تتشابه فيما بينها ، بل إنها تُظهر في الوقت نفسه جوانبَ اتفاق معينة مع نموذج إنشاء (تكوين) النص في البلاغة القديمة . لم

تتوقف محاولاتهم التخلُّص من أسْر المقولات والتصورات والتفسيرات القديمة ، وقد أثمرت جهودهم التوفيق في بعض البحوث في بعض الجوانب ، وبخاصة اختلاف النظرة إلى وظيفة اللغة والأدب ، وتكوين الأدوات الفنية وعلى الخصوص تكوين الاستعارة والكناية و وظائفها ، وتجاوز النظرات الجزئية إلى نظرات كلية تبحث عن صور الوحدة .

وقد قدم جلنتس H. Glinz نموذجًا لإنتاج النص ، يطلق عليه « نموذج العوامل Faktorenmodell » (١٣٣) في الجزء الثاني من كتابه حول « تحليل النص ونظرية الفهم » ، يعرض فيه العمليات الجزئية لإنتاج النص على أنها نظام متتابع أو بناء متسلسل . وتذكر العوامل هنا (في شكل استرجاع موجز) وهي :

١- قصد (هدف / غرض) الباث ، الثمرة المرجوة ، والضروريات التي يشترطها القصد ، وتصورات المتلقين وتوقعاتهم .

٢- مضمون النص .

٣- كفاءة الباث ، والأفكار والانفعالات السائدة .

٤- النص بوصفه نتيجة .

ويقترح جلنتس لكفاءة الباث نموذج تدرج خاص Schichtungsmodell ، ينبغي أن يصلح لتفسير العامل الثالث الخاص بإنتاج النص (١٣٤).

أما النموذج الذي اقترحه بوجراند Beaugrande ودرسلر Dressler (١٣٥) اللذان عُنيا بالقوة الكامنة في مستويات محددة داخل النظام اللغوي ونظام النص (نصية نص ما من خلال معايير محددة كما أشرنا من قبل) وكيفية

تحققها ، وعناصر الكفاءة في الأداء اللغوي – فهو متأثر بمراحل إنتاج النص في البلاغة القديمة . وهو يضم مراحل التخطيط و وضع الهدف وتكوين الفكرة (إيجاد الأفكار / ضم الأفكار Inventio وتطورها (عناصر المعرفة) والتعبير عنها وتركيبها النَّحْوي أو تأليفها Synthese في أشكال من التبعية النحوية والتحويل إلى الأفقية .

وتتبين هنا مراحلُ الانتقال من التجريد إلى التَّحقيق ، التي تسير في اتجاه عكسي ، حين تُراعى عملية تلقي النص التي يشكِّل فيها فهمُ النص واستيعابُه واختزانُ أبنيته الدِّلالية في الذاكرة واستدعاؤها – مسائلَ شغلت اهتمام علوم كثيرة لا تتفق في التحليلات النصية وتأويل النص Texthermeneutik ؛ وبالتالي تختلف فيما بينها في التصورات اللغوية النصية الخاصة بنموذج عملية التلقي .

وكما أن الفهم الملائم وتحليل النصوص يشكل أساس عدة علوم ذات علاقة بالنص ، فإن تفسيرًا لغويًا نصيًا ملائمًا لعملية فهم النص واستيعابه يسهم في فهم أفضل للنص في فروع عملية أخرى أيضًا ، كما يرى سوينسكي [١٣٦]. وليس من السهل – كما أشرت – الفصلُ بين نموذج إنتاج النص ونموذج تلقيه ، وهي نماذج تتصف بالنظامية أو النسقية systematization ، تتعلق بالتدرج في المستويات التحليلية ، حيث لا يُكتفى هنا بالوقوف عند مستوى واحد ، كما هي الحال في تحليلات سابقة لم تُعن بالكشف عن طاقات النصوص وكفاءات المتلقين ، وتلك العلاقة الوثيقة بينهما ، وما ينتج عن ذلك من إمكان الوصول إلى قراءات متعددة .

ويقدم جلنتس أيضًا نموذجًا لتلقي النص من العوامل التالية :

١- نص مقدَّم .

٢- قصد التلقي ، وتصورات الباث ، وثمرة يطمح إليها ، وهي متوقعة بناء على حاجات محددة .

٣- كفاءة المتلقين ، تبعًا لحالاتهم الثقافية والعاطفية .

٤- تلقي النص وفهمه .

٥- المحصول المستهدف ، تغيرات ثقافية وعاطفية وأفعال أيضًا (١٣٧) .

ويرى سوينسكي أن جلنتس قد أكد على أن العوامل الثقافية (وبخاصة العامل الخامس) يمكن أن تختلف لدى كل متلق (١٣٨) .

وهذه ملاحظة جوهرية يتفق فيها كل أصحاب نظريات التلقي ، إذ تختلف كيفية التلقي باختلاف المتلقين ثقافيًا ووجدانيًا ومعرفيًا ونفسيًا . . . إلخ .

وقد دفع القول بسيطرة المؤلف ، إلى دعوة خطيرة لبارت بإعلانه عن موت المؤلف ، وقد سُبق بعدة محاولات استهدفت التخلص من هذه السيطرة ، فمالارمي قد أحلَّ اللغة محل المؤلف جاعلاً إياها التي تتكلم ، وفاليري لم ينفك عن وضع المؤلف موضع شك وسخرية . . . وبعيدًا عن الأدب فإن اللسانيات قد بينت أن اللغة تعرف الفاعل ولا عَلاقة لها بالشخص ؛ ومن هنا يمكن لعملية التواصل أن تتم على أتم وجه دون الحاجة إلى إسناد العبارات إلى الأشخاص المتحدثين ، هذا بالإضافة إلى أن الشكلانيين في تأكيدهم على أدبية الأدب قد ضمنوا مفهوم الأدبية اهتمامًا بالنص (والنص فقط) مع إلغاء المؤلف إلغاءً تامًا ، لأن النص عندهم تركيب

ولعب وليس انعكاسًا لمشاعر المؤلف (١٣٩) .

وقد عرضنا لجمالية التلقي لدى أحد أقطابها وهو إيزر ، والتلقي المبني على أسس نفسية معرفية لدى ڤندايك ، ويوجد إلى جانب ذلك مواقف مختلفة لا يتسع المقام لها . ويهمنا هنا أن نلمح إلى محاولة بارت طرح مفهوم سيميولوجي للقراءة ، فهذه القراءة هي لذة ، وليست واجبًا ؛ ذلك لأن القارئ لا يكون قارئا في اللحظات التي يكون فيها مرغَمًا على القراءة ، ولكن في اللحظات التي تكون فيها القراءة رغبة . فالقراءة هي التي تحب النص وتقيم معهاعلاقةَ رغبة وتداخل جنسي . يقول بارت : وحدَها القراءةُ تُحِبُّ الأثَر وتقيم معه علاقةَ رغبة ، أن تقرأ هو أن تشتهي الأثر ، هو أن تريد أن تكون أنت الأثر (١٤٠) .

وقد انطلق بوجراند و درسلر في تحديدهما لنموذج تلقي النص الخاص بهما من اتجاه مقابل للاتجاه الذي اتُّخذ عند وضع نموذج إنتاج النص . ويحددان الإجراءات التي تحدث خلال هذه العملية على النحو التالي :

١- الانطلاق من سطح النص .

٢- تحليل السلسلة الأفقية وأوجه التبعية البنيوية .

٣- تنشيط التصورات والعلاقات المختزنة في الذهن (= مرحلة استدعاء التصورات مع مرحلة استدعاء الأفكار والتخطيط) .

٤- تدبر أفعال وردود فعل محتملة (١٤١) .

ويرى سوينسكي أن المؤلفين يبرزان أنه من الممكن أيضًا أن تتشابك المراحل المتفرقة وتتداخل ، كما أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضًا - كما هي الحال

لدى جلنتس – أن استقبال المعاني عند تلقي النص لا يمكن أن يحدث تأثيرًا متساويًا لدى المتلقين على الإطلاق (١٤٢).

وهكذا ، فإننا نحمد لهذه الاتجاهات الجديدة تبصُّرَها بتحليل جوانب مختلفة في النص لم تكن تَلقَى لَدى الاتجاهات السابقة انتباهًا كبيرًا .

ولا يعني ذلك أنها كانت مُغْفَلَةً فيها ، ولكن لم تُعزل من أجل تحليل دقيق ونظرة عميقة ؛ منها عملية فهم النص التي بذلت الباحثون جهودًا واضحة للكشف عن عناصرها ، وعُنيت الاتجاهات النصية بها عِناية جَلِية أثمرت أو تمثلت في طرح نظريات ونماذج تتعلق بإنتاج النص وتلقيه وعملية القراءة كما بيَّنا فيما سبق . ويلاحظ هنا أنها استندت إلى أسس فلسفية ونفسية واجتماعية ومعرفية (خارج لغة النص) تفسِّر القواعد والاستراتيجيات التي تحكم عمليات إنتاج النصوص وتلقيها وتفسيرها وفهمها .

الباب الثالث
اتجاهات في التحليل النصي

الفصل الأول
تَجزِئة النَّص عِند ڤاينْريش (أو التَّجْزِئة النَّحْوِيَّة لِلنص)

حَرَصَ ڤاينريش H. Weinrich على أن يقدم نهجًا جديدًا في معالجة النص ، ذلك النهج لا ينفصل عن مفهومه الأساسي له حيث سبق أن أشرنا إلى مفهومه الخاص ، إذ إنه يراعي أوجه ترابط نحوي عدة syntaktische Verbindungen في النص . ولا ينشأ ذلك الترابط في حقيقة الأمر إلا على مستوى الجملة أولاً ثم ينتقل بعد ذلك إلى مستوى النص ، حيث يمكن أن يتوازى المستويان ، ويُسهمان معًا في تحديد البنية الكلية المتماسكة ، فلا يُنظر إلى الجملة باعتبارها جزءًا مستقلا مفيدًا يمكن عزلُه عن بقيَّة الأجزاء المكوِّنة لكلِّية النص Textganze ، بل هي جزءٌ مكمِّل في حقيقة الأمر . غير أن الأجزاء الأخرى تشترك في فهمه على نحو أكثر معقولية . إنها لا تقدم إلا معلومة محددة تُسهم مع المعلومات الأخرى في تشكيل كمٍّ من المعلومات التي تتضام بقوة في بنية واحدة ، قد تكون موضوع النص (أو الخطاب) أو المعنى الكلي أو المغزى .

وإذا كان قد عَرَّفَ النَّصَّ كما قدمنا بأنه تكوينٌ حَتمي أجزاؤه ثابتة ، بمعنى أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء ، تتتابع الجمل فيها وَفق نظام ، وتُسهم كلُّ جملة في فهم ما تليها ، كما تسهم المتقدِّمة في فهم المتأخِّرة ، بحيث لا يتحقق المعنى من خلال معنى الأجزاء فحسب ، بل من خلال معاني الأجزاء وتآزرها في بنية كلية كبرى - فإن ڤاينريش قد اعتمد في تحديد وحدة النص على مجموعة من السياقات الدلالية التي تتضافر معًا لتكوين التماسك الكلي [١] . وقد حاول ڤاينريش - كغيره من علماء النص - أن يتجاوز حد الجملة سواء في الوصف أو التحليل من خلال تقديم منهج يتركز على عناصر أو مكونات تتجاوز المقولات التقليدية ، ويستقي أسُسًا أكثر عمومية وشمولاً .

ولم يكن تحقيق ذلك هينًا ، إذ وَجد المَخْرَج - كغيره أيضًا - في استقاء مكونات من النظرية الدلالية من جهة والنظرية التواصلية من جهة أخرى . وبديهي أن تكون تلك المكونات جزءًا جوهريًا في إثبات نصية نص ما ، وتتميز عن غيرها من المكونات بأنها قابلة للتغير والتعديل والتحوير . وهذا بلا شك يتناسب مع التصوُّر الجوهري للنص ، ومكونات تحليله ؛ إذ ليس الغرض - أساسًا - وضعُ مبادئ ثابتة غير قابلة للتعديل ، تصلح للتطبيق على عدد محدود من النصوص ، بل يطمح علماءُ النص إلى طرح عدد غير محدود من القواعد أو القيود التي يمكن تطبيقها على عدد غير محدود من النصوص ؛ ومن ثم يمكن في النهاية أن يوفقوا إلى مجموعة من القوانين التي تسهم في فَهْم وتفسير النص ، أيًا كان نوعه وفي أية لغة كان .

ولا يسعون من خلال هذه الاجتهادات إلى إهمال أو عزل خصوصيات

كل لغة بعينها ، ولكنهم يرون أنه من الممكن الوصول إلى القوانين التي تصير أو تمثِّل القاسمَ المشترك بين لغات عدة ، وفي الوقت ذاته يمكن أن تتشكل في كل لغة بعينها مجموعة أخرى تُضاف إلى المجموعة الجوهرية عند بناء النموذج الذي يختاره الباحث عند التحليل . وتتصف هذه القوانين بسِمة الاختيارية ، إذ إنها جميعًا قد استُخلِصت من نصوص غير محدودة ، ولا تكون سلطةً قهرية ملزِمة للباحثين ؛ إذ إن مآل الأمر سيكون حتمًا تحوُّلها إلى قوانين إجبارية ، تحتِّم عليهم أن ينتهجوا في تحليل النصوص نهجًا آليًا ، وتتحول النصوص الحيَّة المتفاعِلة إلى قوالبَ جامِدة خامدة .

وفي إطار هذا التَّصور الكلي الذي تبنَّاه علماء النص – بوجه عام – نجد ڤاينريش يقدم لنا نهجًا استكشافيًا heuristiche Methode يحاول فيه إعادة النَّظر إلى الجملة ، وتتابع الجمل والنص ككل من خلال طرح مجموعة من الأفكار الأساسية التي ينتج عنها تعميق البحث عن نصية النص ، وهو هنا – كما نرى – لا يرفض مستوى الجملة ، بل على العكس من ذلك يؤكد أنه نقطةُ البداية في التحليل ، وهذا دليل قوي على أن علماء النص – في أغلب تحليلاتهم – سواء بدأوا بوحدة كبرى وانتهوا إلى الوحدة الصغرى أو عكس ذلك ، فإنهم قد أخذوا في الاعتبار الجملةَ ومقولاتِها وأجزاءَها ، على الرغم من محاولة بعضهم عدمَ ذِكر ذلك صراحةً . ونجد أيضًا أثرًا واضِحًا لحدِّ الجُملة لديه ، وإن أضاف إليه كثيرًا من التحوير ، فالنص تعبير منطوق (منطوق لغوي) مستمر أو متقطع بدرجة لا تذكر ، تدعمه تفاعلات تواصلية مختلفة kommunikative Interaktionen بين شركاء الاتصال . وقد اشترط كل هؤلاء المشاركين في الاتصال – بوضوح – أن الأمر يتعلق في هذا التعبير

(المنطوق) . . . بسلسلة من الرموز التي لها بداية ونهاية وبينهما تتابُع ذو فائدة أو مغزى [٢] .

فبنية النص - إذن - لغوية منطوقة في المقام الأول ، غير أنها مرتبطة في استمرارها وتحقق دلالَتها بأركان التواصل ؛ وهي المنتج أو المنتجون ، والمتلقي أو المتلقون ، والتفاعل بين الطرفين من خلال عملية التلقي ، ذلك المكون الذي يضمن استمرار النص أو تتابع سلسلة الاتصال أو انقطاعها عند نقطة محددة أو في موضع بعينة . ويشترط في التتابُع تحقُّق المغزى ، وإذا فقد النَّصُّ أيَّ عنصر من هذه العناصر انهارت بنيتُه وتناثَرت أجزاؤه ، غير أنها تظل قائمة محتفِظة بدلالاتها المحددة .

ويمكن أن يعد منهج تجزِئة النص Textpartitur منهجًا بديلاً - في رأيه - للمنهج المعروف والمستخدم باستمرار في كل مراحل الدراسة اللغوية في تحليل الجملة ، إذ يحلل وفق أقسام الكلام من جهة [٣] ، التي يُطلِق عليها كثيرًا مقولات (أجناسًا) نحوية ، و وَفق عناصِر الجملةِ من جِهة أخرى [٤] . أما التحليل وفق أقسام الكلام فيُعد أحيانا التحليلَ النحوي للجملة فعلاً ، في حين يُعد التحليل وفق عناصر الجملة تحليلا شبه منطقي للجملة . وفيما يختص بتجزئة النص يمكن أن يوصف أو يرصد في صورة تجزئة مزدوجة : تحليل الجملة وَفق أقسام الكلام ، وتحليلها وفق عناصر الجملة ، إذ يمكن أن تُكتب الجملة إذن بصورة أفقية (ممتدة) ، ويوضع تحت عناصر تلك الجملة في السطر الأول للتجزئة مصطلحاتُ أقسام الكلام ، وفي السطر الثاني للتجزئة مصطلحات عناصر الجملة [٥] .

النص : إن قضيةَ التعليم لم تعد مقصورةً على المتخصصين .

أقسام الكلام : حرف (توكيد ونصب) + اسم مفرد (منصوب) + جملة فعلية (في محل رفع) .

عناصر الجملة : رابط استدراك + موضوع + محمول .

النص : لكنها صارت قضيةَ رأيٍ عام .

أقسام الكلام : حرف (استدراك ونصب) + ضمير مفرد (منصوب) + جملة اسمية فعلها ناسخ (في محل رفع) .

عناصر الجملة : رابط استدراك + موضوع + محمول .

وكما يتبين مما سبق يَصْعُب - بل ربما تثير إشكالية - أن تُعدَّ أقسامُ الكلام وعناصرُ الجملة عند تحليل جملة ما أو قطعة نصية أخرى ، بأنَّها أقسامٌ نحوية متباينة ؛ إذ يصعب أن يفرَّق بينهما تفريقًا محضًا ، كما أن ثمةَ أقسامًا كلامية محدَّدة تُظهر ميلاً كبيرًا إلى عناصر جملة محددة . مثلا يصير القسم الكلامي (الفعل) - بصورة أيسر وأكثر شيوعًا - محمولاً Prädikat من أن يصير موضوعًا Subjekt أو مفعولاً . ولذا فإن مصطلح Verbe في الفَرَنْسية يشير إلى القسم الكلامي (فعل) ، وعنصر الجملة (محمول) أيضًا [٦] . بيد أنه يوجِّه نقدًا صريحًا إلى ذلك اللون من التحليلات ، إذ يرى أن تحليلات الجملة على المستويين غير كافية لتحليل النص حيث لا يَظهر منها أن التشابك بين الجمل المفردة المشكِّلة للنص والتشابك الداخلي بين العناصر المفردة في الجملة - غيرُ كافٍ ، كما أن ثمة اعتبارًا آخر هو : إذا أردنا أن نسجِّل نصًا طويلاً في أسطر تجزئة على ما يجب أن تحلِّل عناصر النص وَفق أقسام الكلام وعناصر الجملة ، فإننا سنحصُل على تجزِئة ضخمةِ التكوين [٧] .

ويلاحَظ هنا أنه يريد المحافظة على التتابع الظاهر على سطح النص في مقابل التتابع الباطِن في عُمق النص . ولا شَكَّ أن ذلك الوصف الشكلي الذي قدمه لا يعكس بوضوح تلك العلاقات القائمة بين المفردات داخل الجمل ، ناهيك عن عدم التطرق إطلاقًا إلى تلك العلاقات القائمة بين الجمل داخل النص . وربما يصدق ذلك على الشكل المطروح من التحليل ، ولا يعني المثال السابق أن هذا الكلام المتقدم ينسحب على النحو العربي ، فلا يمكن تجاهل جهود أجيال من النحاة في توضيح العَلاقات المعنوية بين أجزاء الجملة من خلال بحث القرائن المعنوية والقرائن اللفظية والقرائن الحالية التي تعرف من المقام ، كما أنهم قد حَرَصوا على إيضاح وسائل الترابط في السياق ، أو العلاقات السياقية .

وإذا كان ذلك كله قد وقع في إطار الجملة فليس هناك أدنى شك في أننا يمكننا أن نعيد النظر في الإشارات التي قدمها القدماء في البلاغة والتفسير والفقه والنقد وغير ذلك من فروع التراث ، تلك التي تتجاوز إطار الجملة وتتعلق بتتابعات جملية أو أجزاء عدة من نص ، بل بنص كامل وإن قلَّت الأخيرة ، وتشكل منها تصورًا عامًا أو كليًا يمكن أن تسهم فيه إضافات علماء النص بنصيب معقول (٨) .

ويعقب فاينريش ذلك النقد بطرح المنهج الذي يقترحه بديلاً ، إذ يرى أنه لا يكتفي المرء عند تجزئة النص – كما هي الحال في غير تحليل الجملة – النَّص كله ، بل يقتصر على أفعال النص . بيد أنه لا يجب أن يُفهم هذا التركيز على الأفعال فهمًا مذهبيًا ، فلا يعدو الأمر أن يكون مجرَّد وسيلة عشوائية/ جزافية تعد جزءًا من المنهج ، بمعنى أنه يمكن أن يركز على الأسماء مثلاً ، وليس على

الأفعال ، لتَنظيم تجزئة للنص بناء على الأسماء ، إذ لا يؤدي ذلك إلى تجزئة أخرى أو منحرفة أو مناقضة لتجزئة نصية قائمة على الفعل ، بل هي تجزئة مكمِّلة قائمة على الاسم .

ومع ذلك فربما يكفي الآن ، لإيضاح هذا المنهج ، أن يُشار إلى أنه حين انْتهج أو أقيم تجزئة نصية ، فإنني أبحث أو أدرس ظواهر نصية كثيرة ، ما أمْكَنَ ، مرتبطةً بالفِعل ارتباطًا مباشرًا أو غير مباشر ، ويتبين هنا أن العلامات اللغوية غير الفعلية الواردة في النص أيضًا يمكن أن تلحق بالفعل (٩) . ويعزف في هذا الموضع أيضًا عن أن يعلل تميز الفعل وأسس نحو التبعية تعليلاً لغويًا (١٠) .

بيد أنه يعيد النظر في قيمة العلامات النحوية من خلال ذلك القيد الآخر الذي قدمه ، حيث إن تجزئة النص الذي يقدمه يضع في الاعتبار بوجه خاص معلومات نحوية . فإنه لا يجوز أن ينظر إلى النحو هنا – في حقيقة الأمر – على أنه مجرد « علم الجملة » (١١) ؛ إذ إن تلك العلامات الموجودة في النص التي تختص به ذاته وقيوده الاتصالية بما فيها الموقف التداولي pragmatische Situation ، تعد – على نحو أكثر دقة – نحوية (نحوية صغرى ونحوية كبرى) ، فقد علل في موضع آخر – بإسهاب وإفاضة ، ومن خلال نموذج علامات الزمن – كيف يمكن أن تفهم علامات نَحْوية على أنها علامات موجهة للإبلاغ (الاتصال) Kommunikationssteuerungs-Signale (١٢) .

وبهذا يتضح أنه يراعي النحو وعلاماته ويضعها في موضع مغاير لما فعله غيره ، ويعدها أساسًا جوهريًا في التحليل ، غير أنه ينبغي ألا يفهم من ذلك

أنه استبعد الجوانب الدلالية نهائيًا كما فهم من وصفه ومن بعض عباراته . وبالتالي أطلق على منهجه أنه وصف شكلي ، أو هو إجراءات تنظيمية ، تقوم على الوصف الشكلي للنظر كما أشرت من قبل ، وما أرادَه بدقة من أجل تحقق هذه المنهجية التي اختارها – هو عدم البدء استنادًا إلى وجهات نظر دلالية فحسب ، ولكن للمعلومات الدلالية قيمة جوهرية دون شك ، تظهر في موضعها من التحليل ، وبالتالي فقد انتهى إلى أن الأفعال ذاتها عند تجزئة النص لا تظهر إطلاقًا في بنيتها الدلالية semantsiche Gestalf ، بل تحل أرقام (أعداد) محلَّها . وتشير هذه الأرقام إلى الأفعال في تتابعها أو تتابع ورودها في النص ؛ بحيث يمكن أن يتحقق (يتثبت) – من خلالها في النص المطبوع في موضع آخر – من ذلك الفعلِ الذي يتعلق الأمر به وماذا يعني ذلك . ولهذا السبب فإنه قد طبع – مع أفعال النص ما دام الأمر يتعلق بأفعال مركبة – ذلك العنصرَ بحروف مائلة دائمًا ، و وَسَمه برقم مجاور له ، حامل للمعلومة الدَّلالية ، ومع ذلك فإنه في هذه الحال يعد الفعل المركب مع كل أجزائه باستمرار فعلاً بالمعنى الدقيق (الكامل) للكلمة [١٣] .

معنى ذلك أنه يقسِّم أو يجزئ النص وَفق أفعال ، بسيطة كانت أو مركبة . ويضع أمام كل فعل رقمًا يحدِّد موضِعَه من النص ، ويكتب الفعل بحروف مائلة إذا كان بسيطًا . أما إذا كان مركبًا فيكتب الفعل الأساسي فقط بحروف مائلة (كتبت هنا ببنط أسود) وإن كان يُنظر إليه على أنه وحدة دلالية غير متجزئة ، وأقدم لذلك مثالاً توضيحيًا :

"Wenn ich da hin **geh** (25), dann kann ich ja später noch nich mal **heiraten** (26)- und das **möcht** (27) ich, wie mein Vatter" .

وترجمته : «حين **أذهب** (٢٥) إلى هناك ، فإنني لا يمكنني أن **أتزوج** (٢٦) أبدًا فيما بعد – هذا ما **أريد** (٢٧) كما (فعل) أبي .»[١٤]

ويمكن أن نقدم فيما يلي الملاحظات الأساسية التي تكشف عن الجوانب الفارقة لمنهج تجزئة النص عن غيره من مناهج التحليل . فيلاحظ أنه يصف أي نص في مجراه الطبيعي ، وليس من خلال قيود نصية خاصة ببداية النص . غير أن ذلك لا يعني أن منهج تجزئة النص ليس مناسبًا لبدايات نصية (النص) . ويلاحظ أيضًا أنه يتم تجزئة أفعال النص البسيطة والمركبة من خلال وجهات نظر متباينة يستفهم (يستوضح) فيها عن المعلومات النحوية syntaktische Information التي تتضمَّنُها أو تُحاط بها في تجاور نصي مباشر ، (أي ليس المعلومة النحوية المتمثِّلة في بنية الكلمة فحسب ، بل المعلومة الخاصة بالزمن أيضًا على سبيل المثال) . بيد أنه قد يضاف إلى ذلك – أو يوضع في الاعتبار أيضًا – المعلومة النحوية التي تتقدم الفعل أو تتبعه في تجاور نصي تبعي dependente Textnachbarschaft ، مثل معلومة عن الشخص النحوي الذي يتضمنه ضمير الشخص[١٥] .

ولا يعني ذلك بأية حال من الأحوال أنه لا يُعنى إلا بالجانب المكتوب من اللغة ، بل يمكن أن نقف على عنايته بالجانب النطقي[١٦] من خلال سؤاله أيضًا عن أي علامات توجيه إبلاغي (اتصالي) في محيط فعل ما يجب أن تراعى حين ينطق النص أو يُتلقّى ؟ يشكل سياق الأفعال سواء السياق المتقدم أو المتأخر – في إطار وجهات نظر مختلفة تتعلق بطرح تساؤلات نحوية – الأسطر Stimmen المختلفة لتجزئة النص . ويتضح من ذلك، أنه على الرغم من

تركيز النص على الأفعال فإن العناصر النصية الأخرى لن تندثر (تتلاشى) في التحليل ، لكنها لا تتبع الفعل - لفظًا ومعنى - إلا من خلال مَسلك منهجي للنحو التبعي . وهذا يعني - إذا ما أراد المرء ذلك - بناءً متدرجًا (١٧) في النص ، ولكن كل التدرجات التي يمكن أن تقرأ من خلال تجزئة النص ليست أكثر من نِتاجات لمسلك منهجي مسبق ليس له في حد ذاته إلا طبيعة افتراضية ،ولا يمكن أن يسوغها شيء آخر سوى التوفيق الذي يتغياه المنهج (١٨) .

وتتكون أسطر تجزئة النص المختلفة من خلال بارامترات Parameter نحوية مختلفة ، غير أن الوصف العام في إطار هذا المنهج لا يقرِّر مسبقًا أي وجهات نظر يجب أن توضع في الاعتبار ،وعلى أي ترتيب (تتابع) ينبغي أن تنظم ؛ إذ يمكن لكل باحث يريد أن يتعامل (يعالج) بهذا المنهج أن يختار ويحدِّد وفق رغبته ؛ فكل الأسئلة جيدة ما دامت تؤدي إلى نتائج ذات ميزة (دالة) . وينبغي في حقيقة الأمر أن ننشغل فيما بعد بأي معايير ذات مغزى يمكن أن تتاح هنا (١٩) .

وهكذا ، فإنه قد بدأ - بناءً على التصور السابق - بطرح سؤالٍ حول أفعال القطعة النصية التي أوردها (وهي تضم ٣٤ فعلا) : هل هذه الأفعال موجبة أو منفية ؟ وبذلك يجيز طرح السؤال السابق إمكانيتين : الإثبات أو النفي (وهو ما يمثل السطر A « أ » من جدوله التالي) . ومن المثير هنا بالنسبة لذلك المنهج أن السؤال المختار هنا لمثال ثلاثي في سطر تجزئة لا يسمح إلا بإمكانيتين للإجابة . ويعني ذلك أن أسطر التجزئة قد شكلت بطريقة ثنائية

كالنفي والإثبات ، وفعل في حال إفراد وفعل في حال جمع ، وزمن : سرد وقص ، ومنظور خلفي وأمامي ، وحالة تحقق (وقوع) وحالة احتمال ، وغير ذلك . بيد أنه قد شعر بأنه حين انتهى إلى انتهاج الثنائية قد أصدر حكمًا مُسبقًا بكيفية الاستفهام ، ومع ذلك فإن منهج تجزئة النص لا يتطلب أن تطرح حتمًا تلك الأسئلة التي تئول إلى مسلك ثنائي ؛ إذ يمكن أن يتبنى منهجُ تجزئة النص طرقًا أخرى للتحليل لا يُعرف عنها شيء [٢٠] .

ويرى أن ثمة أسئلة واضحة للغاية – مع ذلك – بلا هدف ، فمثلاً أن يسأل : أي كلمة تعقب الفعل موضع التساؤل ؟ فيحصل المرء على إجابات متفرقة عن ذلك السؤال بحيث لا تؤدي أسطر التجزئة المعنية إلا إلى تكرير للنص ذاته ، فمثل تلك الأسئلة غير الدقيقة التي توجه إلى نص ما تنتهي إذن إلى تكرير مطنب للنص ذاته [٢١] .

فقد اختار إذن تلك الثنائيات منهجًا في التحليل النحوي للنص ، الذي وصف بأنه تجزئة باعتبار أنه لا تُراعى هنا الجملة كوحدة مستقلة ، بل متواليات من الجملة التي تجمعها ، أو بمعنى أدق تربط بين أفعالها مجموعة من العلاقات بحيث يمكن أن يتكشف ذلك الترابط بين فعل في الجمل التاسعة وفعل في الجملة الخامسة من خلال منظور النظرة القَبْلية في مقابل النظرة البَعْدِية مثلا ، بل يرتبط فعل الجملة الخامسة ذاته مع فعل الجملة الثلاثين من خلال ثنائية : فعل يشغل الموقع الثاني في مقابل فعل يشغل الموقع الأخير أو المقدمة [٢٢] .

بيد أنه يشير إلى أنه يمكن للمرء في محاولة أخرى أن يسمح بقيود ثلاثية

ورباعية . وربما يضم قيودًا ثنائية أيضًا ، ولِم لا ؟ إذ إنه سوف يتضح آنذاك أي منهج يتبع على نحو أفضل . ولكنه مع ذلك؛ يميل إلى النهج الثنائي ، لأنه – قبل أي شيء – قد تبين نتيجة مناقشة الثنائية Binarismus لسنوات طوال في علم اللغة (٢٣) .

إن اقتصار الإجابات المتاحة على قيود ثنائية يَعِدُ بالكثير من جهة ، غير أنه يصعب أن يصمد أيضًا من جهة أخرى . وعلى الرغم من كل ما سبق فقد اتخذ صيغة ما من صيغ تجزئة النص لا تجيز إلا تساؤلات ثنائية لأسباب يوضحها فيها بعد . ويضع في عمود أفقي الأفعال الواردة في النص الذي اختاره للتحليل في أسطر التجزئة التي ليس لها هنا إلا قيمة التجريب ؛ إذ إنه يمكن أن تكوِّن التجزئةُ نصيةً أخرى أكثر طولاً من التجزئة الواردة هنا . وبديهي أنه يمكن أن تَبني أسطرَها بتساؤلات مغايرة كليةً لِما ورد هنا . وربما يُختار لأسطر التجزئة تتابع آخر أيضًا . الأمر إذن يتعلق مع تجزئة النص بمنهج غير مقيّد .

أما الرموز التي استخدمها في تجزئة النص فبعضها يتعلَّق بورود الفِعل والموقع الذي يشغله ، وبعضها – وهو الأكثر – يُميِّز بين الثنائيات التي تحدد المعلومات النحوية التي تضمها الأفعال . وأظن أنه من الأفضل أن أورد الجدول أو الرسم الذي استخدمه ڤاينريش في تحليله دون أدنى تغيير ، ثم أعقُبه بإيضاح للرموز المستخدمة والعلاقات المشار إليها . أما الرسم المستخدم فهو كما يلي (٢٤) :

Text: Bottroper Protokolle *TEXTÜBERGANGS-PARTITUR*

Syntakt- Merkmal \ Verb-Folge	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	relation
A Affirmation vs. Negation		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	26:8
B Verb: Singular vs. Plural		0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	30:4
C 3. Person vs. 1./2. Person		0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	1	1	1	1	0	1	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	1	0	21:13
D 1. Person vs. 2. Person		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0	-	0	-	-	0	1	-	-	-	1	0	0	0	0	0	0	-	1	-	-	0	1	10:4
E Valenz: einwertig vs. mehrwertig		0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	27:7
F Mehrw.: zweiwertig vs. dreiwertig		-	-	-	-	-	-	-	0	0	0	0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0	-	-	-	0	0	-	-	-	-	-	-	7:0
G Tempus: Besprechen vs. Erzählen		0	0	0	1	1	0	0	0	-	1	0	1	0	1	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	1	1	1	19:14
H Tempus: Nullstufe vs. Perspektive		0	0	0	0	1	0	0	1	-	1	0	0	1	1	1	0	1	0	1	1	1	0	1	1	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	19:14
I Perspektive: Rück- vs. Vorschau		-	-	-	-	-	0	1	-	-	0	0	0	-	0	-	-	1	0	-	1	-	-	0	-	-	1	1	0	-	-	-	-	-	-	8:5
J Indikativ vs. Konjunktiv (der indirekten Rede)		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
K Verb: Zweitstellung vs. Endstellung oder Spitzenstellung		0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	1	1	0	1	1	0	0	0	0	1	1	24:10
L Aktiv vs. Passiv		0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	32:2
M Präpositionale Gruppe vs. keine präpos. Gruppe		0	0	0	1	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	1	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	22:12
N Vollverb vs. Trans-Verb (Kopula + Präd.- Nomen)		0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	1	0	1	1	1	0	0	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	1	0	1	0	0	0	24:10
(...)																																				
O Junktor vs. kein Junktor	0	1	1	0	0	1	0	1	0	0	1	1	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	25:10

جدول تجزئة النص الذي وضعه ڤاينريش (ص٤٠٩)

ويوجد هنا ، كما نرى ، رموز أفقية وأخرى رأسية . فقد اختار أساسًا الرمزين : (o) ويشير إلى أن النص قد حقق الإمكانية المذكورة في الموقع الأول ، و (I) الذي يشير إلى أنه قد حققها في الموقع الثاني . أما الخط (-) فيعني أنه لم تتحقق الإمكانية الأولى ولا الثانية . هذا بالنسبة للرموز الأفقية . أما الرموز الرأسية فأولها الرمز : (A) ، ويشير إلى سؤال عن الإثبات والنفي ، وهو - في رأيه - مقولة نحوية أساسًا ، قبل أن يعني المنطق بأشكال الإيجاب والسلب (٢٥) . ومن خلال تلك الثنائية يحصل في السطر الأول للتجزئة على عدد من الأفعال المثبتة (٢٦) وعدد من الأفعال المنفية (٨) .

ويشير كذلك إلى أنه لم يأخذ في الاعتبار أو أهمل - بداهة - فروقًا دقيقة محددة Nuancen في النص موضع التجريب . وإذا ما أراد ألا يهمل تلك الفروق في تجزئة نصية كاملة فيجب عليه أن يُدخل للإشارة إليها سَطرَ تجزئة خاصًا ، أو ربما يدخل عدة أسطرِ تجزئةٍ داخل تجزئة النص التي يجب أن توضع أيضًا على نحو ثنائي .

أما الرمز (B) فيشير إلى المعالجة الثنائية لمقولة العدد التي تهمِل - ابتداء - فروقًا دقيقة معينة Feinheiten أيضًا . ولم يراع كذلك في سطر التجزئة أنه في الجمع توجد صور عدة ألّف بينها دون تمييز ، وإذا ما أريد مراعاة كل صورة على حدة فيمكن أن يُتوسع في التجزئة النصية . أما الرمز (C) فيشير إلى أن اختصار الشخص الأول (المتكلم) والثاني (المخاطب) في مقولة نحوية يمكن أن يطلق عليها شخص التواصل (٢٦) ، يسوغ أن كلَّ حدث تواصلي يشترط متحدثًا (مرسِلاً) ومستمِعًا (مُستقبِلاً) . ويطابقهما في النحو المتكلم والمخاطب . أما الشخص الثالث (الغائب) ، فيشكِّل - على النقيض مما سبق

- مقولةً باقية يمكن أن تتفرَّع كذلك من خلال مقولات نحوية أخرى .

أما الرمز (D) فيشير إلى أن سطر التجزئة هذا الذي يَستفسر عن المتكلم بوصفه مرسِلاً والمخاطب بوصفه مستقبلاً [٢٧] ، يشترط أن الغائب في سطر التجزئة السابق (C) قد استبعد . وبهذا يتبع سطرُ التجزئة (D) سطرَ التجزئة (C) من جهة التدرُّج . بيد أنه لن يوضِّح في إطار هذه الاعتبارات هل هذا التدرج نتاجُ المنهج المطبَّق أم أنه موجود في تراكيب لغوية أساسية . والرمز (E) : يستخدم هنا مصطلح (مفهوم) قوةِ الكلمة أو التكافؤ (القيمة) كما ورد في نموذج النحو الذي وضعه تنيير Tessnière ، ولكنه يغير في تصنيف الأفعال تغييرًا طفيفًا ، ويفرق بين قوة الفعل على مستوى اللغة Memorielle Valenz - حيث يتحدد عدد العناصر التي يسيطر عليها الفعل على نحو حتمي (أي في بنية مفترضة) - وبين قوة الفعل على مستوى الكلام Textuelle Valenz - حيث يتحدد عدد العناصر التي يسيطر عليها الفعل ونوعها في النص المحلَّل (أي في بنية نصية فعلية) . وليس من الضروري أن يتطابَق النوعان . وقد وصف الباحث بشكل عام قوةَ الفعل النصية حيث يبحث الكلام المباشر وَفق فعل اتِّصال Kommunikationsverb .

ولا يعني ذلك - كما يُرى - أنه لا يمكن أن يُنتهج نهجٌ آخر وأن تراعى قوة الفعل على مستوى اللغة بشكل ضمني أو إلى جانب الآخر .

أما الرمز : (F) فيتبع الرمز (E) من جهة التدرُّج والمفهوم ، إلا أنه يختص بقيد الدلالة على تعدد القيمة Mehrwertigkeit وهو متفرع عن الجزء الثاني من الثنائية السابقة ، إذ يفرق هنا بين فعل ثنائي القيمة وفعل ثلاثي القيمة [٢٨] . وتعني القيمة الثلاثية للفعل أن الأمر يتعلق هنا بالعناصر :

الأول والثاني والثالث . ويظل الأمر غير محدد بالنسبة للقيمة الأحادية أو الثنائية للأفعال : ما العناصر التي يتعلق بها الأمر في كل حال على حدة ؟ ومع ذلك لا يمكن أن تستخرج هذه المعلومة إلا من أسطر تجزئة أخرى بشكل مترابط . أما الرمز (G) فيشير بالاشتراك مع أسطر التجزئة (H) ,(I) إلى السؤال عن علامات الزمن Tempus Signale ؛ إذ إن الزمن مقولة معقدة (مركبة) ، فإذا أريد السؤال على نحو ازدواجي فيجب أن تُحلل (تُجزَّأ) هذه المقولة ، ويسأل هنا عن علامات محددة لنظام الزمن . ولا يحدث هذا إلا في إطار نظرية للزمن محدَّدة تحديدًا تامًا . يقول : قد حاولت أن أنشئ في منهج تجزئة النص الذي أقدمه ، نظريةً للزمن قد وصفتها بالتفصيل في موضع آخر [٢٩] . غير أنه يرى أن أي نظرية أخرى للزمن يمكن أن تتلاءم مع منهج تجزئة النص أيضًا ، ويحدد بعد ذلك أزمنة السرد (الوصف) في الألمانية ، وهي الحال والمستقبل والزمن التام أساسًا ، أما أزمنة النص فهي الماضي والشرط والماضي المركَّب (البعيد) .

أما الرمز (H) فيشير إلى أزمنة ذات درجة صفرية (لا يفرَّقُ فيها بين زمن النص وزمن الحدث) وهما زمنا الحال والماضي . أما الأزمنة الأخرى فتعد أزمنةَ نسبةٍ ، غيرَ تابعة للكيفية التي يتضام من خلالها زمن النص وزمن الحدث . والرمز : (I) يرتبط مع الرمز السابق في الحكم على الأزمنة من عدة منظورات . إذ إن الأزمنة نسبية لا توجد بينها حدود صارمة كما أن للغة منطقَها الخاص في التمييز بين الأزمنة ، وهو الذي قد يتعارض مع حدود المنطق الحادة ، ومن ثم نذهب إلى أن أية محاولة لإخضاع أزمنة اللغة لحدود المنطق ستبوء بالفشل ، وحجتي على ذلك الوظائف التي ترد في النصوص

وتخالف الحدود الصارمة مخالفةً تامة . ويتساءل بعد ذلك في تتابع متدرِّج : هل يدور الأمر حول زمن استرجاعي (قبلي) أم زمنٍ توقُّعي (بَعدي) ؟ فأزمنة الاسترجاع تستدرك معلومة ، وأزمنة التوقع تقدم معلومة مسبقًا [٣٠] ، فالأمر يتعلق بمفاهيم (تصورات) نسبية ، تتصل بين زمن النص وزمن الفعل .

أما الرمز : (J) فيدخل تحته التصور الذي يُظهر عدمَ وجود حدٍّ صارمٍ بين صيغ الاحتمال في حالتي (زمني) الحال والماضي Konjunktiv والشرط في اللغة الألمانية (يمكن أن يكون للمرء أكثر من وجهة نظر حول مساره) ، مثل صيغ ,(möche), (wäre), (hätte) . ولا أريد التفصيل هنا ؛ إذ إن المقابلة قد تصلح بينها وبين الشرط الامتناعي (مع لو ولولا بوجه خاص) في اللغة العربية ، غير أن المقابلة تنحصر في المعنى وليس في الصيغة . على كل حال فإن تلك الصيغ الفعلية - صيغ الاحتمال - تُستخدم مع (للإشارة إلى) الكلام غير المباشر ، غير أن تلك الصيغ لا تظهر في النص الذي أوردَه . ومع ذلك فقد أبقى عليه (أي على سطر التجزئة هذا) لاعتبارات أساسية في رأيه .

ويشير الرمز : (K) إلى أن للفعل موقعين في الألمانية ؛ الموقع الثاني وهو موقعه في الجملة الأساسية عادة ، في حين ينظر إلى الموقع الأخير أو المتقدم (الأول) للفعل بأنه موقع الجملة غير الأساسية (الفرعية) . وما لا شك فيه أنه من الممكن أن يقدَّم ، في وصف أدق ودون استخدام مفهوم الجملة ، توزيعٌ نسبي للرموز أو مجموعة الرموز في النص وهو ما يشار إليه هنا بالموقع الثاني والموقع الأخير أو الأول . وعلى كل حال يُقصد هنا الموقعُ في إطار التبعية لفعل ما ، وهو الذي يتطابق غالبًا مع المفهوم التقليدي للجملة . بيد أنه قد رفض أن يناقش هنا المشكلات المتصلة بهذه المفاهيم مناقشة مستفيضة . أما

الرمز : (L) فيشير إلى أن الثنائية المستخدَمة هنا تتعلق باستخدام مفهومي المبني للمعلوم والمبني للمجهول بالمعنى الوارد في النحو التقليدي ، ومع ذلك فالسؤال هنا : هل يمكن أن يستغنى في نحو نصي عن هذه المفاهيم ؟ على كل حال يمكن أن تقسَّم المعلومات المتضمَّنة فيهما إلى أسطر التجزئة الخاصة بقوة الكلمة والمجموعات الحرفية (الحرف « من ») إذا لزم الأمر(٣١) . ويرى هنا أيضًا أنه ليس من الضروري كذلك أن تُناقَش مشكلةُ مقولة الأفعال مناقشةً تامة .

ويبدو أن الرجل لا يريد أن يستغرق في خلافات نظرية حول المقولات النَّحْوية ؛ إذ إن الجدل فيها قد بدأ منذ زَمن بعيد ، ولن ينتهي ما دام البحث فيها قائمًا في إطار اتجاهات مختلفة ونظرات متباينة . ويُؤثر تجربةَ الثنائية المختارَة - في حد ذاتها - داخلَ رؤية خاصة تعدُّ النصَّ وحدةً كلية يمكن أن تجزأ إلى أجزاء نصية . أما الرمز : (M) فيختص ببيان العلاقة بين الأسماء والأفعال ؛ إذ إنه لما كان منهج التجزئة لم يُطرح هنا إلا للنحو ، أي أنه منهج نحوي في المقام الأو ل ، فيسأل بوجه خاص : هل ترتبط أسماءٌ ما - بشكل عام - بالفعل ارتباطًا مباشرًا أو غير مباشر من خلال حروف ما ؟ ولا يوضح في سطر التجزئة هذا أية حروف (توجد) بالتفصيل ، غير أنه يمكن أن يسأل عن ذلك في أسطر تجزئة أخرى ، حيث يمكن أن يتجاوز النحو حده إلى حد الدلالة . وهكذا ، فإن سطر التجزئة هذا يشير بشكل كاف إلى اتجاه يمكن أن يوسع فيه منهج تجزئة النص .

أما الرمز : (N) فيشير إلى أن سطر التجزئة هذا يضع في الاعتبار أيضًا نحو تنيير . ومع ذلك فإن مصطلح فعل متحول Trans-Verb قد بني هنا بشكل ملائم للإشارة الموجزة إلى الفعل المتحول الذي يجب أن يفهم في إطار

تصوُّر تنيير له (٣٢) . ويقصد هنا بوجه خاص اسم أو صفة تتحول إلى فعل من خلال مورفيم تحويل (رابط) (٣٣) ، ومثال ذلك : (war fromm) ، أي كان تقيّا (ورعًا) ، ويعني ذلك أنه ينظر إلى الصفة مع الفعل المساعد باعتبارهما وحدة فعلية متحوِّلة تُقابِل الفِعل التامَّ (Vollverb) . ويؤكد أن الأمر يتعلق هنا أيضًا بتداخل بينَ حدي النحو والدلالة . وبديهي أن يسأل هنا أيضًا ، ما دمنا قد سلمنا بوجود فعل متحول : هل يتعلق الأمر باسم متحول أو صفة متحولة ؟ وعند هذا الموضع يتوقف عن تجزئة النص (٣٤) . ولا ينبغي - في رأيه - أن تُفهم الإشارة (. . . .) في نهاية الجدول أو سطر التجزئة التالي للرموز السابقة ، على أنها دعوة لاستكمال (نهجه) ، بل ينبغي أن تفهم في الوقت ذاته على أنها رُخصة لتغيير منهج تجزئة النص الذي قدمه ، إذ لا يمكن أن يقرِّر ، في مرة واحدة لكل الحالات ، كيف يتغيَّر هذا المنهج تبعًا لحاجات كلِّ نص من النصوص المدروسة أو كيف ينبغي أن يوسّع أو يُختصر . ومن المؤكد أنه ليس من الضروري في كل حالة أن نمضي بمنهج تجزئة النص السابق حتى آخر التفريعات الممكِنة للمقولات (النحوية) .

ويَعترف بأن تجزئة نصية كاملة بناء مثالي ؛ إذ تصوِّر كلُّ تجزئة نصية فعلية (محددة) اختيارًا معينًا منه لتلك التساؤلات التي يجب أن ترتجى بوضوح مع نص مطروح بعينه . فليس عمله إذن إلا محاولة تَستلزم أن يستتبعَها محاولاتٌ أخرى عدة ؛ حتى يمكن التوصُّل إلى تصوُّر مكتمِل يضم أكبرَ عدد من عناصر التَّحليل التي استُخلصت من بحث النصوص . كما أن محاولته - بكل ما فيها من تساؤلات في هيئة أسطر تجزئة نصية - تختص بالنَّص الذي حلَّله فقط ، وقد لا تصلح أن تطبَّق إلا بصورة جزئية - أو لا تصلح مطلقًا أن

تطبق - على نصوص أخرى ؛ ومن ثَمَّ لا ينبغي إكراه النصوص - كما هي الحال في محاولات كثيرة - على قَبول هذه المعايير بعينها ، بل يجب - على النقيض من ذلك - استخراجُ المعايير منَ النصوص ذاتها ، استْنطاق العلامات المائزة لها عن غيرها .

وربما يفهم من ذلك أن التطلُّع إلى معاييرَ عامة تصلُح لعدد غير محدود من النصوص هدفٌ مثالي ، وربما يكون مستحيلاً ، إلا أن كثيرًا من علماء النص لا يعبأون بتلك النظرات ويرون أنهم من المستحيل قاب قوسين أو أدنى .

ويمضي ڤاينريش في ملاحظاته حول المنهج الذي طرحه ، ويرى أنه يجب أن يؤكد بشدة أن منهج تجزئة النص الذي طرحه هنا لا يَستخدم إلا بارامترات نحوية (٣٥) . ويَجب - حين يُراد منها أن تقدِّم نتائج (دالة) - أن تُستكمل بتجزئة نصية فونولوجية ودلالية (على الأقل) (٣٦) ، تراعى عند التقويم إلى جانب التجزئة النصية النحوية (أي تتابع بشكل منظم) . ولما كانت الثنائية قد استُخدمت في مجال الفونولوجيا بوجهٍ خاص فإنه لا يُتوقع بالنسبة للتجزئة النصِّية الفونولوجية أيةُ مصاعبَ منهجية معينة . وعلى النقيض من ذلك فليس من السهل على الإطلاق إنشاء تجزئة نصية دلالية ؛ إذ إنَّ تطور علامات ثنائية في علم الدلالة ما يزال في مراحله الأولى بوجه عام (٣٧) .

فهدف ڤاينريش - إذن - لا يعدو المحاولة الأوَّلية ، وليس كما بالغ شبلنر وَضْعُ نظرية نصية لغوية للكشف عن قيمة النص بعوامل مساعدة . ونرى أيضًا أنه لم يقصِد الوصولَ إلى نتائج مؤكدة ، بل نتائج مهمة أو مميزة أو دالة ، أو لها قيمة بإكمال التجزئة النحوية للنص بتجزئة فونولوجية وأخرى

دلالية . ولا يعني اعتمادُه على مقولات نَحْوية في المقام الأول إهمالَ العلامات الدلالية مطلقًا ، بل إنه استخدم بعض العلامات التركيبية ذات مضمون دلالي ؛ إذ يتداخل المعنى والتركيب بصورة يستحيل معها الفصل بينهما . وهكذا ، فإن العلامات الدلالية ذات التنظيم الثنائي لم تُستبعد نهائيًا ، غير أنها - في رأيي - ذاتُ دور محدود إلى حد بعيد ؛ ولذا نجده يقدِّر قيمةَ هذا المنهج بصورةٍ أمينة ، إذ إنه ما دام منهجه يَفتقر إلى الأساس المنهجي لتجزئة نصية دلالية ، فلا يمكن أن يستخدم (أي منهج تجزئة النص النحوي) إلا استخدامًا محدودًا أيضًا . ويمكن ألا يستفاد منه في تفسير النص بشكل مباشر مثلا بمفهوم الأدب . وهذا اعتراف صريح منه أيضًا بمحدودية الفائدة المرجوَّة من هذا المنهج في تفسير نصيٍّ واسع ، بل إنه يحذِّر من توقعات متسرعة ويحتاط من إخفاقاتٍ متعجِّلة ، فإذا كان الأمرُ كذلك فما الخطوة التالية إذن ؟

الخطوة التالية في رأيه - توسيع ذلك المنهج النحوي في تجزئة النص الذي يمكن أن تكون له قيمة جدولةٍ منهجية . فلا يمكن أن تشكل تجزئةُ النص بمفهومه إلا الأساس لتجزئة تالية يرغب في أن يطلق عليها « تجزئة نصية تحولية » [٣٨] ؛ هذه التجزئة تستخدم في نظام عمودي (رأسي) بارامتراتِ تجزئةِ النَّص ذاتَها (أي التي استخدمها) غيرَ أنه لا يَستفسِر فيها عن الأفعال (إلى جانب سياقاتها التابعة لها) في إطار وجهات النظر تلك ، بل عن تحولات (انتقالات) فعل (ونص) إلى فعل (ونص) [٣٩] .

وتبعًا لذلك لا تشير الأرقام المتتابعة في النظام الأفقي إلى الأفعال ، بل إلى التحولات نحو هذه الأفعال ، ويفرِّق هنا بشكل ثنائي أيضًا بين تحولات

مماثلة وتحولات غير مماثلة . ويوضح في الشطر الأول كمثال : أنَّ كل التحولات من الإثبات إلى الإثبات أو من النفي إلى النفي تُعد تحولاتٍ مماثلةً (رمزها (o) . وعلى النقيض من ذلك فكل التحولات من الإثبات إلى النفي أو من النفي إلى الإثبات تُعد تحولاتٍ غيرَ مماثِلة (رمزها (I)) .

وبعد طَرح هذا المعيار ينتقل إلى تطبيقه على النص الوارد كمثال نصي تحليلي . غير أنه يوجد في التجزئة النصية التحولية في مقابل التجزئة النصية (السابقة) سطر آخر يشار إليه بالرمز (a) . وقد وُضع بشكل ثنائي أيضًا ، ويُسأل فيه : هل يوجد في النص رابط Junktor بينَ فعل وفعل (٤٠) ؟ ويذهب هنا إلى أن مفهوم الرابط مفهوم فَضفاض إلى حد بعيد ، يَضمُّ أشكالَ الربط (الوصل) وجزءًا من الظروف التي يمكن أن تُعد روابطَ فعلية أو للربط بين الأفعال ، مثل : هكذا ، إذ ، و ، حين ، إذن ، بوجه خاص ، غير أن . . . إلخ . ويرى أن قسمًا كبيرًا من الروابط يمكن أن يوضَّح مِن خلال أسطرِ تجزِئة أخرى ، حيث يجب أن يحافَظ - كما هي الحال فيما سبق - على الأساس الثنائي . وهكذا يمكن أن يفرق في خطوة تالية في المنهج بين تلك الروابط التي تشير إلى مجرد تتابع نصي Textfolge ، وتلك التي تَعدِل هذا التتابع من خلال معلومة إضافيةٍ معينة . غير أنه يعزف هنا عن أن يمضي في ذلك الإيضاح المتاح ، ويكتفي بالإشارة إلى أن السطر (a) من التجزئة النصية المتحولة يَتقدَّمُ إذن سلسلةً كاملة من أسطر تجزئة (نصية) يمكن أن تُستكمل . ومع ذلك فإنه بالنسبة لهذا المنهج يجب أن يؤكد ذلك بوجه خاص : وهو أن الروابط لا تدخل في تجزئة النص أساسًا ، بل في التجزئة النصية المتحولة ؛ فهي تؤدي في النص ، كعلاماتٍ ، ما تؤديه تحولاتٌ

علاماتية Zeichenübergänge مع المقولات النحوية الأخرى . وإذا أراد المرء - بناءً على ذلك - أن يراعي كذلك التحولات من رابط إلى آخر يجب عليه أن يضع تجزئةً نصية متحولة ثانوية . وعادةً ما يكون ذلك غير ضروري ؛ إذ إنه يكون ذلك حتميًا - على النقيض مما سبق - في حالات فردية بالنسبة لسطر تحليل معين ، كما هي الحال مع تحول الربط dann ← Wenn (٤١) .

وينتقل بعد ذلك إلى إلقاء نظرة على العلاقات (النِّسَب) بين العلامات اللغوية وتحوُّلاتها (انتقالاتها) ، حيث يمكن أن تدرَك من خلال كِلا النوعين من التجزئة . ويوجَّه نقدٌ إلى منهجه من تلك الزاوية ، إذ إنه يدرِك بوضوح أن القطعة النصية التي حللها قصيرة للغاية أو أنها تَعجز عن أن تجيز تقويمًا كاملاً بالنظر إلى الدَّلالة الإحصائية أو دلالة الإحصاء statistische Signifi-kanz . إذن ، فليس للتقويم الذي قام به (في تحليله) إلا قيمة تجربة ، وقد وظف بشكل أساسي لتقديم منهج محدد . ويتضح فيما يخص علاقات (نسَب) تجزئة النص ابتداءً ، أنه يختار مع كل بارامترات النموذج الثنائي للمراقبة تقريبًا إمكانيةً لها سيادة (سيطرة) واضحةٌ من كلتا الإمكانيتين .

ويلاحظ هنا أن النصوص تختلف فيما بينها في نوع الإمكانية التي تظهرها والتي يمكن التعرف على غلبَتِها بوضوح . على أية حال يمكن أن تعمَّم هذه الملاحظة مؤقتًا في شكل سؤال : هل يثبت من خلال الإحصاء أن نصوصًا ما في لغات طبيعية تفسِّر عادةً نموذجًا ثُنائيًا للمراقبة في النحو ، يقدِّم - من الناحية النَّظرية لِكلتا الإمكانيتين المطروحتين للاختيار - فرصًا متساوية للتحقُّق ، بحيث تؤثِّر عدديًا إمكانيةٌ واحدةٌ من الإمكانيتين ذاتُ غلبَة (شيوع) كبيرة ؟ فإذا وقعت (تحققت) في بحث من تلك البحوث قيمة وسطى (٤٢)

يمكن التعرف عليها بوضوح ، فيمكن أن يُعاد طرحُ سؤال المعيار اللغوي من هذا المنظور . ويمكن أن تفسر انحرافات Abweichungen عن تلك القيم الوسطى المحددة على أنها أنواع (أجناس) نصية نسبيًا أيضًا .

ويمكن أن تكون علاقات (نِسَب) التجزئة النصية المحوّلة أكثر أهميةً وتحليلاً ، تجريبيًا وربما أقرب منالاً ، فهي بحدود معينة تابعة لعلاقات (نِسَب) تجزئة النص . ويمضي في بيان العلاقة بينهما في النص الذي طرحه للتحليل . ويهمنا هنا ملاحظته حول شيوع (٤٣) علاقة معينة إذ يرى أنه يمكن أن تؤدي علاقة (نِسب) ورود محددة لتجزئة نصية ، حالةَ توزيعٍ معين للعلامات اللغوية إلى قيم منحرفة للغاية في العلاقة (النِّسْبية) المتحولة داخل التجزئة النصية المتحولة ، حيث يمكن أن تشتد علاقة (نِسْبيَّة) الورود وتضعف أيضًا (٤٤) ، ويقصد من ذلك أنه ترتفع نسبة الورود على نسبة التحول أو تنخفض ، فلا يجب الربط بين النسبتين (العلاقتين) بشكل حتمي (٤٥) . غير أن نسب الورود تصحبها نسب التحول ، بحيث يجب أن تلاحظ غلبة التحولات المتمثلة في مقابل التحولات غير المتماثلة من جهة كثرة أسطر التجزئة . وتجيز هذه الملاحظةُ – التي لا يمكن بداهة بسبب عدم توفر تأكيد إحصائي إلا أن يكون لها خاصية الفرض – بضعَة اعتبارات أخرى إذا وضع في الاعتبار نظرية تحول لغوية متطورة .

ويمضي ڤاينريش – في نهجه – في طرح عدة تساؤلات تكشف عن جوانب غوامض في تلك الأفكار المكمِّلة لما تتضمنه معاييرُ تجزئة النص ، وفيها تساؤله : كيف تُدرج غلبةٌ ملحوظة لتحولاتٍ مماثِلة من علامة لغوية إلى علامة لغوية (أخرى) في أسطر تجزئة نصية متحوِّلة منفرِدة في نظرية اتصال

عامة ؟ من الواضح أن التحولات المتماثلة تضيف كثيرًا فيما يتعلق بمعلومة المستمع أو القارئ ، ويمكن للمرء أن يطرح السؤال التالي : هل لا يتعارض شيوعها مع مبدأ الاقتصاد اللغوي المعروف ؟ ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن مبدأ الاقتصاد لا يختَصُّ بالعلامة المفردة . وبديهي أنه يجب أن يضع المرء في الاعتبار – إلى حد بعيد في إطار وجهة النظر الخاصة بالاقتصاد أيضًا – أن العلامة المترابطة بعضها ببعض في النص يجب أن يتلقاها المستمع القارئ في تتابع سريع للغاية ثم يفكّكها (يفهَمُها) بشكل رتيب .

والسؤال الآن : على أي نحو تكون تلك الرتابة في التفكيك (٤٦) ؟

يتبين هنا أن للتحولات المتماثلة قيمة إيضاحية كبيرة ، وبعبارة أكثر دقة تسوّغ التحوُلات المتماثِلة الكثيرة (أكثر من التحولات غير المتماثلة) في كل سطر تجزِئة أن يتلقّى المستمع / القارئ تتابع العلامات بسرعة كبيرة وأن يفككها . بيد أن التلقي السريع والرتابة في التفكيك يضمن تماسك النص Kohärenz des Textes في الوقت ذاته . وقد عُنِيت بحوثُ تماسُك النص التي تفذت إلى الآن (١٩٧٨) – في إطار علم لغة النص – بأدوات الربط Konnektoren بوجه خاص ، التي يمكن أن تذكر في النص بصورة إيجابية . وتلك المورفيمات إذن كالروابط وظروف محددة ، وهي في الحقيقة علامات تجزئة نحوية كبرى ونحوية صغرى وبدائل صيغية (وصيغ بديلة) نحوية ودلالية (٤٧) .

والحق أن لكل هذه النتائج جميعها قيمتها ، ولا ينبغي أن تكون موضع تساؤل ، ومع ذلك ربما يجب بشكل مكمل ، وفي إطار علاقة تأسيس محدَّدة ، أن تُحسب التحولاتُ المتماثِلة بوصفها ظواهرَ نصية

Textphänomene مؤسِّسةً لتماسكٍ ضمن الصيغ الأخرى للتماسك النصي .

ويبقى تساؤل هنا رأى طرحه واجبًا ، وهو : إذا كانت التحولات المتماثلة في نص ما يمكن أن يضمّها مفهوم التماسُك النصي ، فأي مفهوم يمكن إذن أن يضم التحولات غير المتماثلة ؟ فهي تقدم - فعلاً - للمستمع/ القارئ من خلال بارامترات (معايير) مختلفة للنحو - في كل - معلومةً جديدة وغير متوقعة نسبيًا ، ومن ثم نريد أن نأخذ من مفهومي الموضوع والمحمول المعروفين مفهوم المحمول Rhema ، ونستكمل بناءه هنا إلى مصطلح المحمولية Rhematik .

وتبعًا لذلك فإن محمولية نص ما هي مجموع تحولاته غير المتماثلة في كل سطر تجزئة داخل التجزئة النصية المتحوِّلة ، ومن ثم تكون نسبة التحولات المتماثِلة إلى التحولات غير المتماثلة في كل سطر تجزئةٍ في إطار هذه المصطلحات إذن ، هي نسبة تماسُك النص إلى محمولية النص بالنسبة لكل نص مطروح للدرس (٤٨) . وقد سبق أن أشار إلى أن الملاحظات الحالية المؤكدة إحصائيًا - غير أنها ليست شاملة - تُتيح التعرُّف على علاقة (نسبة) تماسك النص بمحمولية النص ، حيث يتغلب فيها تماسك النص عدديًا ، بل يتغلب في أسطر تجزئة منفردة بدرجة كبيرة . ويمكن أن يطلَق على هذه النسبة (العلاقة) نصيَّة Textualität ذلك النص .

وهذا يعني - دون شك - أن تحقق نصيَّة ما يرتكِز أساسًا على تماسُكه ، أي على علاقات التماسُك الكلي بين أجزائه في المقام الأول ، إلى جانب علاقات أخرى جزئية تقع في مستويات مختلفة ، غير أنها لا تستطيع وحدها أن تحقق النصيَّة . وينتهي من ذلك إلى أن النصية إذن مفهوم خاص بالتحوُّل .

وبناءً على تحققها معا في النصية يتحقق التواصُل ، كما يرى فاينريش ؛ إذ يقول : إذا صحت أو صدقت نسبة تماسُك النص إلى مجهولية النص الواردة (في تحليله) على نصية نص ما ، فإن عملية التواصل يمكن أن تحدث (أو تنجز) بشكل موفَّق (٤٩) .

ويوجه في ختام ملاحظاته إلى إمكان قراءة التجزئة النصية والتجزئة النصية المتحوِّلة بشكل رأسي أيضًا حيث يلاحظ في التجزئة النصية : في أي قوائمَ رأسية يمكن أن يُجاب عن كلٍّ الأسئلة النحوية ؟ أما في التجزئة النصية المتحولة فيلاحظ : في أي قائمة رأسية يشيع الرمز (I) بوصفه علامة لتحول غير متماثل ؟

ويشير تَمامُ المحتويات (القيود) في عمود التجزئة النصية ، وشُيوع التحولات غير المتماثلة (المحمولية) في عمود التجزئة النصية المتحولة - إلى أنه ربما تتشكّل في موضع في النص يحدده عمود التجزئة ملاحظةٌ مهمة يمكن أن تتبعها (أو تستكملها) مناهج التفسير (الأدبي) للنص (٥٠) . ولكنه يؤمن بمحدودية محاولته ، فلا يمكن أن يتوقع كثيرٌ من الإشارة السابقة ما دام لم يُتَح (يتوفَّر) حتى الآن سوى تجزئةٍ نصية نَحْوية . وربما يمكن الجمع بين تجزئة نصية نحوية وتجزئة نصية دلالية (بين كليهما على الأقل) فقط ، من تفوُّق قدرة إنجازية لحدس مدرَّب بالنسبة لتفسير فردي للنص (٥١) . إن محاولته إذن - كما يصر هو ذاته على ذلك - ليست إلا محاولةً استكشافية يمكن تعلُّمها والاستفادة منها في وضع تصورات مشابهة أو مكمِّلة للوصول إلى منهج أكثر تماسكًا وشمولاً .

الفصل الثاني
نَحْوِيَّةُ النَّصِّ عِنْدَ فَنْدايك (أو آجُرّومِيَّةُ النَّصِّ)

بدأ فنdايك T. A. Van Dijk ببيان أوجه عدم كفاية نحو الجملة لوصف ظواهر تتجاوز حدود الجملة ، غير أن ذلك لا يعني - بأية حال كما ورد فيما سبق في عدة مواضع - رفض مقولات نحو الجملة أو التقليل من قيمتها أو التشكيك في صحتها ، بل إن الأمر بالنسبة له ولغيره من علماء النص يمكن أن يتحدد في أنه قد تحتم بعد إدخال عناصر دلالية وتداولية إلى الوصف والتحليل اللغويين أن يتغير الإطار الأساسي الذي يضم الجملة ، إذ إنه لم يعد كافيًا لاستيعاب العناصر السابقة ، وبخاصة أنه لم يعد ينظر إليها كوحدة أساسية للوصف النحوي ، بل عدَّ النص بأكمله - على الرغم من الاختلاف الشديد حول مفهومه - وحدةً أساسية لا تستوجب تحولاً كميًا في المعايير - كما يظن ذلك لأول وهلة ، بل يرى أن هذا الإطار الموسع يدفع إلى تغير كيفي في إطار حرص فنdايك على تكوينه ، وقد ميزه وخصه بمصطلح « نحو النص أو نحو الخطاب أو آجرومية النص » .

لا شك أن مصطلح « نحو » هنا ذو دلالة خاصة ؛ إذ إنه كما بينا من قبل ليس مجموعة من القواعد أو القيود الصارمة التي تطبق على النص ، وإنما لا يتضمن مفهوم القاعدة سوى مجموعة من القوانين الاختيارية التي

استخلصت من النص ذاته ، فليست لها إذن سلطة خارجية إجبارية يتحتم أن يخضع لها النص مهما اختلف جنسه . وبديهي أن يعثر على تلك الحرية في قوانين الدلالة التي تتصف بالدينامية والتغير . وهكذا كانت كل الاقتراحات (في شكل قيود) تتجه إلى تحديد المعنى الكلي للنص ، بمعنى أنه يهدف إلى تحديد القواعد التي تحكم بنية المعنى . وبناء عليه تتجاوز تلك الدلالة الكلية للنص مجموع المعاني الجزئية للجمل التي تكونه ؛ إذ إنها تنجم عنه بوصفه بنية كبرى أو بنية كلية أو بنية شاملة . وربما نفهم في إطار ذلك التصور تعدد محاولاته لوضع ما يسمى « نحو الشعر » و « آجرومية النص » ، أدبيًا كان أو غير أدبي .

وقد اعتمد في تلك المحاولات على المقابلة بين مفهومي التركيب الأدنى والتركيب العلوي ، لوصف شكل النص ، والمقابلة بين مفهومي البنية الصغرى والبنية الكبرى لوصف دلالة (معنى) النص . وبمعنى آخر يحاول دراسة النص وتراكيبه وأبنيته ووظيفته بمعايير علمية مشتركة ، وتتعلق فيها التراكيب الدنيا والأبنية الصغرى بمستوى الجمل أو المتواليات الجملية ، أما التراكيب العليا والأبنية الكبرى فلا تتحدد بالمستوى الأول ، بل بالنظر إلى النص ككل بوصفه وحدة كلية ، إذ إنها تتجاوز تحديد أبنية النص النحوية والدلالية إلى تحديد الترتيب الكلي لأجزاء النص ؛ إلى النظام العام الذي يحكم حركة النص . وتتحكم في المستوى الأول القواعد النحوية التي توصف من خلالها الجمل . أما الأبنية العليا - بوصفها نمطًا من الهياكل التجريدية التي تؤسس النظام الشامل للنص - فتتكون من مجموعة من المقولات التي تخضع في إمكانات توافقاتها لقواعد عرفية (اصطلاحية) قابلة

للتغير .

وقد أشرنا كذلك إلى أن أغلب المعايير التي استخدمها في التحليل ترجع إلى النحو التحويلي التوليدي بشكل خاص ؛ إذ نجد في معالجة الأشكال النحوية معايير الحذف والإضافة والترتيب (إعادة الترتيب) . . . وفي معالجة الأشكال الدلالية الاستبدال أو الإحلال ، بالإضافة إلى المجاورة والازدواج والتوازي والمشابهة وغير ذلك . ولا يقتصر هنا على عناصر دلالية ونحوية فقط ، بل إنه يدخل عملية التواصل والسياق [٥٢] وعناصر تداولية أخرى كثيرة - يرى أنه لا يمكن الاستغناء عنها لفهم النص وتفسيره . وهكذا نجد في علم النص وصفًا للعلاقات الداخلية والخارجية للأبنية النصية بكل مستوياتها المختلفة ، نحوية كانت أو دلالية ، من جهة ، وبحثًا لأشكال التواصل واستخدامات اللغة والسياقات المختلفة من جهة أخرى ، في إطار مجموعة من الإجراءات المنظمة الوصفية والتحليلية ، النظرية والتطبيقية ، وسعى بكل قوة إلى اكتشاف تلك العمليات المعرفية والاستراتيجيات التي تحكم عمليات إنتاج النصوص وفَهْمها .

وعلى الرغم من محدودية النتائج التي توصل إليها ، فقد تمكن من توضيح كثير من الجوانب التي كانت لا تطرح إلا في إطار علم النفس المعرفي . وقد وصفت محاولات فنديك بوجه عام بأنها محاولات متقدمة إلى حد بعيد في شرح عمليات الترابط (النحوي) بين المتواليات النصية ، والتماسك (الدلالي) بين الأبنية النصية الكبرى ، ودور القراءة والتأويل . وقد ارتكز فيها جميعًا على أسس دلالية منطقية (وقد خصصت الدلالة بالتوليدية والمنطقية بالصورية فيما سبق) . كما حدّد هذا العلم - من الناحية

الوظيفية – بأنه علم يُعنى بشرح كيفية قيام النص بوظائفه ، أي بتحليل الخواص المعرفية العامة التي تجعل من الممكن إنتاج البيانات النصِّية المعقَّدة في مرحلة الأداء ، وإعادة إنتاجها بالفهم في مرحلة التلقي [٥٣] .

ويحاول فنديك في مقالته « جوانب في نحو للنص » [٥٤] أن يكشف عن بعض الملاحظات النصية التي وردت في الأنحاء السابقة ، ولكنها تفتقر إلى إطار أوسع يمكن أن تُدرَس من خلاله دراسةً أكثر دقة وعمقًا ، فيشير ابتداء إلى وجود بعض ظواهر لدى التوليديين تتطلب بحثًا للأبنية متجاوزًا الجملة ، منها التحويل إلى صلة والتحويل إلى ضمير ، وتشكيل النبر والربط والبؤرة والتفسير والفرض المسبق وعلاقات الزمن وغيرها من الظواهر التي تعد – في الحقيقة – ظواهر نصية . ويرى أن النص (الخطاب) – حيث لا يفرق بين المصطلحين – يمكن أن يوصَف ببساطة من خلال قواعد إرجاعية أو هياكل (تخطيطات) قاعدية Regelschemata ، بوصفه متوالية من الجمل ، غير أن هذه القيود الشكلية المختلفة المعقدة بشكل واضح ، الخاصة بهذا التوالي لم تلق إلا اهتمامًا محدودًا ، ومن ثم يطرح هنا باختصار بعض الأفكار التي وردت في النحو التحويلي أساسًا ، غير أنه قام بتطويرها .

فعلى سبيل المثال يذهب إلى أن وصف التمثيل الدلالي للجمل يتحتم أن يظل غير كاف ما دامت لم توضِّح الأبنية النصية التجريدية التي تتضمَّنها أو تشكل أساسًا لها ، ولهذا عواقب مباشرة على التمثيل النحوي والمورفونولوجي لهذه الأبنية الدلالية . ويتبين هنا أن العلاقات (التداولية) للأداء اللغوي يمكن أن تُبحث أيضًا على أساس نحو النص بحثًا أكثر مقبوليةً منه على أساس نحو الجملة . وبمعنى أكثر دقة ، لا يتواصل مستخدم اللغة

على أساس الجمل ، بل على أساس النصوص إلى حد بعيد ، وإن كان من الممكن ألا تتكون إلا من جملة واحدة ، بل من كلمة واحدة . ويحرص هنا – ابتداء – على أن يبين أن وصفَ الأبنية النصّية لا يمكن أن يُختزَل في وصف جمل متوالية . ويتضمن هذا – في رأيه – أن مستخدم اللغة لا يقنع – بحق – بقواعد إنتاج الجملة . فإذا كان قادرًا على إنتاج نص ما بوصفه بنية متماسكة دلاليًا ، فإن كفاءته اللغوية يجب أن تتضمن قواعد نصية أيضًا (٥٥) .

ولا يهمنا هنا تتبع المراحل أو الإرهاصات التي مهّدت لتشكل علم مستقل ، أطلق عليه « علم لغة النص » ، و وظيفته الأولى في رأي فنديك دراسة « نحو النص » ، ولكن يلاحظ أنه يكشف عن بنية منهجه الأساسية ، فعلى الرغم من تنوع المنابع التي نهل منها ، يَبرز دورُ النحو التوليدي بشكل خاص ؛ إذ رَأى فيه بدايات فعليةً لانتقال البحث من داخل الجملة إلى خارجها ، حيث يتمثل في عدد من التحويلات . وانتهت عدة محاولات منذ فترة وجيزة إلى بحث منظم للعلاقات بين الجمل المتوالية داخل نص ما ، بل الأبنية الكبرى الأساسية الممكنة للنصوص حتى يتوصل إلى نحو للنص يشكل نحوُ الجملة التوليدي جزءًا كبيرًا منه (٥٦) .

ويذهب إلى حتمية دراسة العلاقات بين الجمل ؛ إذ إن الدراسات النحوية السابقة قد عنيت – بما لا يدع مجالا للشك – عناية كبيرة بالعلاقات بين وحدات الجملة ، وقدمت أشكالا متعددة من الوصف والتحليل اللذين يستخدمان حتى الآن في إطار هذه الاتجاهات الشكلية . وكما بينا من قبل كانت جهود هاريس وتلميذه تشومسكي من بعده محل تقدير لا حد له من قبل هذه الاتجاهات النصية ، غير أنها لم تتفق في ملاحظاتها حول النماذج

التي استخدمت . ويرى أن إسهام هاريس في علم لغة النص محدود ، على الرغم من ملاحظاته المهمة المنظمة حول ضرورة دراسة العلاقات بين الجمل (٥٧) ؛ إذ كان مصطلحُه حول التحويل ضمن غيره ذا أهمية كبيرة في تنظيم وصف الجملة ، غير أن منطلقه (منهجه) التوزيعي - المورفيمي المحدود غير كاف أساسًا لوصف أبنية نص ما ، بوصفه وحدة مترابطة . وتسري أقسام التماثل Äquivalenzklassen التي وضعها على متواليات (تتابعات) من جمل عشوائية أيضًا ، في حين أن تكرارًا مورفيميًا - معجميًا لا يعد سوى جانب غير ضروري وغير كاف بحق لبنية نصية نَحْوية (٥٨) .

ويرى كذلك أن عددًا كبيرًا من البحوث تتسم بهذا العيب ، وهو أنه لم يَتوصل (لم ينته إلى معرفةٍ دقيقة) - من خلال الاقتصار على ما تُسمّى الظواهر السطحية « الشكلية » التي تصف تَضام الجمل إلى أن هذه (الظواهر) ترتكز على علاقات دلالية عميقة تجريدية بين الجمل والمتتاليات الجملية . وقد استثني من هؤلاء العلماء الذين عنوا بهذه الظواهر جماعة تضم بايك وتلاميذه بوجه خاص ، غير أنها - مع ذلك - لم توفَّق على الأقل إلى ملاحظات منهجية وتحليلية للنصوص ، ولم تصغ قواعدَ يمكن أن توفِّر وصفًا صريحًا للأبنية النصية (٥٩) .

وقد تأسس على نحو منظم و واضح علمُ لغة نصيّ على يد بضعة باحثين لغويّين محدَثين في دراساتهم لبعض جوانب جزئية مهمة للعلاقات بين جمل متوالية ، مثل جزئية التحويل إلى ضمير Pronominalisation وغيرها . وأشار هنا كذلك إلى تركيز بعض العلماء على ضرورة أن تقع دراسة العلاقات الإحالية anaphorische Beziehungen في إطار علم لغة نصي . وقد أثبت

آخرون أن فروض بحوثهم يجب أن تُدرس على مستوى أكثر امتدادًا ، وبخاصة أن قيود الوصل أو الفصل (الجملي) تشكل الخطوة الأولى على طريق علم لغة نصي [٦٠] . ولا شك أن عددًا غير قليل من علماء ذوي مشارب متباينة ، قد وُفق إلى هذا المستوى ، غير أنهم قد اختلفوا في منطلقاتهم اختلافًا بيِّنًا ، بل كانت أوجه التخالف بينهم في بعض المواضع شديدة الاتساع .

ودعت تلك الملاحظات الأولية إلى ضرورة مقابلة بين أنحاء الجملة وأنحاء النص ؛ للوقوف على حدود الاتفاق والاختلاف . ويرى ابتداءً أن التوليديين - الذين يُطلق على أعمالهم أنحاء الجملة - لم يتمكنوا من وصف أبنية نصيّة بطريقة مبسَّطة نسبيًا ؛ وعلى ذلك تتحتم المطالبة بنحو نصي يُمكِن - في الواقع - أن يعالِج كل أبنية الجملة في لغة ما . ويتضمن ذلك (أي ما سبق) أن نحو الجملة (Gs) يشكل جزءًا (جوهريًا) من نحو النص (Gt) . وتعد أهم مهمة لنحو النص في رأيه هي صياغة قواعد تمكننا من تحديد كل النصوص النحوية في لغة ما بوضوح ، وإمدادنا بوصف للأبنية . ويجب أن يُعد مثلُ ذلك النحو النصي إعادَة بناء شكلية للمقدرة اللغوية لمستخدم لغة ما على إنتاج عدد لا نهائي - على نحو ممكن - من النصوص . ويعني ذلك أن أنحاء الجملة القائمة لم تقدِّم إلا نماذج غير كاملة لهذه الكفاءة اللغوية [٦١] .

بَيدَ أن القواعد الإرجاعية لم تسلم أيضًا من النقد ، وهي تلك القواعد التي عدها جماعة من علماء النص من أهم إنجازات النحو التحويلي التوليدي ، وتشكل جزءًا جوهريًا من مكونات علم لغة النص ؛ إذ إنها تتجاوز الإطار المحدود للجملة ، وتُعنى أساسًا باتساعها و وسائل وكيفيات

ذلك الاتساع . ولكن ڤندايك رأى أن هذه القواعد (التي تتعلق بتفريع الجملة يمينًا ويسارًا وفي الوسط أيضا) ، لا تصف إلا جانبًا سطحيًا . وإن كان مهمًا ، من أبنية النص (أبنية نصية) . كما أن هذا الإرجاع Rekursivität ، قد قُيِّد بعدد من القيود التي لا يمكن أو يصعب للغاية أن توصف وصفًا أفقيًا (على نحو تتابعي) . فالحاجة ماسة إلى أبنية متدرجة ، أكثر تجريدًا لتكوينِ علاقات وقيود (٦٢) .

وليس الهدف هنا الاستغراق في تتبع أوجه المخالفة بين نحو الجملة ونحو النص التي عني بها ڤندايك ، وحرص على متابعة جزئيات مشتقة في قواعد النحو الشكلي والنحو التحويلي بوجع خاص . وما يهمنا هنا هو تأكيده على قيام تتابع الجمل على قيود معينة ، لا تتصف بالنحوية فحسب ، بل في والمقبولية أيضًا . ويجب ألا تحدد تحديدًا دقيقًا في إطار جملي ، بل في إطار نصي يضمَن جودة السَّبك النصي ، كما أن المحافظة على رمز البداية (ج = جملة) يشكل إشكالية ؛ إذ لا ترد روابطُ نحوية أو أدوات ربط باستمرار مع جمل متوالية ، تقوم بحذف رموز النهاية # .

ويعني ذلك أن ثمةَ جملاً متوالية أو بسيطة غير تابعة (مستقلة) نحويًا ، أو مركبة ، لا تقعُ تحت سيطرة رمز جامع (S) . ويجب بدلاً من ذلك أن نبدأ أشتقاق النصوص برمز (T) حيث تحدِّد فيما تحدد العلاقاتُ بين الجمل أو النصوص امتدادَه التالي . وهكذا يرى ڤندايك ضرورة العدول عن استخدام رمز الجملة ، وإحلال رمز النص محله ؛ لأن الثاني يتجاوز الفصل بين الجزئيات ، ويحرص على تتبع العلاقات بين جزئيات الوحدة الكبرى . غير أنه يرفض أن يحسم القضية ، ويترك إمكان استخدامه (أي رمز الجملة)

عنصرًا مميزًا ثانيًا دون إبداء رأي قاطع فيه .

ويحاول أن يبرز – من خلال التمثيل على صحة فرضه – طبيعة الأبنية النصية المخالفة لطبيعة أبنية الجملة ، فبينما يمكن أن توصف أبنية الجملة – في الأساس – بأنها أبنية نصية دائمًا ، أي جمل متوالية ، كما يبرز من فرضية البنية العميقة في الأنحاء التحويلية التوليدية القائمة – فإنه لا يمكن – على النقيض مما سبق – أن تُختزل (توجَز) أبنية نصية في أبنية جُمْلية دائمًا (٦٣) . وينتهي من تحليلاته لعدد من النصوص إلى أن الأبنية النصية لا يمكن أن تتولد أساسًا من خلال نحو جملة فقط ، بل على النقيض من ذلك ، لأن نحو الجملة جزء من نحو النص (Gs C Gt) (٦٤) .

وقد دفعه البحث في نوع العناصر التي تحقق التوالي بين الجمل إلى التطرق إلى شروط العلاقات الأفقية في نص ما ، هذه العلاقات التي تَظهر في المستوى النحوي أساسًا ، ففي إطار الفرض القائل بأننا نحتاج على الأقل إلى كمٍّ محدَّد من القواعد والقيود المكملة حتى يمكن وصف الأبنية النصية ، فإننا سنبحث بادِئ ذي بَدء عددًا من الضوابط التي يستند إليها تضام الجمل في نص نحوي ما ، وسنبين أننا هنا لن ننشغل إلا بقيود سلامة (جودة سبك) البنية السطحية للنص (٦٥) . أي قيود الجمل المتتابعة تتابعًا مباشرًا . وهكذا استهل تصوره ببيان إلى أي مدى أو على أي نحو صيغت هذه القيود للجمل المركبة . ويهمنا هنا تلك النقاط التي تكشف عن طبيعة تلك القيود ، وبخاصة أن هذه القيود من الجملية يجب أن تعلَّل دلاليا ، وأن جوانب كثيرة للبنية الجملية لا يمكن أن توصف إلا من خلال نحو النص ، وأن بعض قيود تأليف (تكوينات) جميلة أفقية يجب أن تُرَدَّ إلى قيودٍ كُبرى مجرَّدة ، خاصة بالنحوية

النصية .textuelle Grammatiklität (٦٦) .

وفي الإجابة عن السؤال الذي طرحه أو رأى أنه يجب أن تحدَّد الإجابة عنه بدقة ، وهو : ماذا نعني تحت « علاقات بين الجمل » ؟ بديهي أن التفسير الأكثر دورانًا هو أنها شيء يشبه العلاقات بين الأبنية التي اشتقت في إطار سيطرة رموز الجملة المختلفة ، وحُدِّدت برموز النهاية # . والأمر هنا يتعلق بجمل الأبنية السطحية ؛ تلك التي يمكن أن تكون بسيطة أو مركبة ، أي ليس لها في اشتقاقها سوى رمز الجملة أو عدة رموز للجملة .

وثمة تفسير آخر : ذلك الذي ينشأ بين كل رموز الجملة في البنية العميقة ، بغض النظر عن تحققها السطحي في صورة جملة مركبة وحيدة أو سلسلة جملية ، هو ربط (٦٧) . وقد وجد أن النحو التحويلي وَصَفَ علاقاتِ الأبنية الجُمْلية الممكِنة وصفًا جزئيًا ، حيث تضمُّ محددات ضمائم عامة (مركبات جميلة صغرى) ، ولم تَلْقَ تلك العلاقاتُ بين محدِّدات الضَّمائم المستقلة تركيبيا ، إلا عنايةً ضئيلة للغاية (٦٨) .

وذهب إلى إمكان بيان ذلك من خلال دراسة مكون الأداة في ذلك النحو الذي حرص على الاكتفاء بالمستوى النحوي ، معرِضًا عن المستويات الأخرى التي لا تقل في رأيه قيمة عن ذلك المستوى الأول ؛ فالمكون الأول (الأداة) يظهر على المستوى النحوي تابعًا للبنية العميقة مباشرة ؛ ومن ثم فقد أدخل – في إطار النظرية القياسية (النموذجية) من خلال تحويل الأداة Artikeltransformation في وقت متأخر – في الاشتقاق على أساسه العلامة [DEF -] التي تحدد الاسم ، الذي تشكل الأداة معه مكونًا اسميًا .

بيد أن قيود التحقق سواء لأداة التعريف [DEF +] [DEF -] أو الرمز Ø ،

تقع تارة خارج الجملة التي تسيطر على الضَّميمةِ الاسمية (المكوِّن الاسمى) ، وتارة على مستوى دلالي ، وتارة في المجال التداولي . ورأى أن يبدأ تحليله بالقيود التداولية – الإحالية . ويفترض هنا أن الأمر يتعلق بجمل أولية في نص ما أو بنصوص ذات جملة واحدة ، ففي الجملة النص : (اشتريت كتابًا أمس) تشكل بنية الضميمة الاسمية الثانية (النكرة) أساسها . وتكون تلك الجملة « صحيحة الاستخدام » من الناحية التداولية ، فقط حين ينطلق المتكلم من أن المخاطب لا يعرف كنه (هوية) الكتاب . ربما يفهم من ذلك أننا لا نعني هنا « بالمعرفة » النحوية أو الدلالية لمكون ما ، بل بمعرفة تداولية – إحالية (٦٩) . ويقصد بها معارف عامة وثقافية وتاريخية وجغرافية ونفسية عن العالم ، تلك التي تعد قيودًا تداولية ؛ إذ يوجد إلى جانب قيود صحة (سلامة) الجُمل / النصوص قيود الشيوع التي تحدد – إلى حد كبير – مقبولية الجمل ، وتُشكل في الوقت ذاته ربطًا ضروريًا بعوامل الأداء اللغوي المختلفة الخاصة بالمقبولية (٧٠) .

ويرى أنه إلى جانب ذلك يلعب قيد دلالي محدَّد دورًا ؛ إذ يمكن أن يتبين ذلك في الإجابة عن سؤال أساسي وهو : هل يفهم (كتاب) من خلال العلامة : محدد أو غير محدد (SPEC ±) ؟ وينتهي من مناقشته إلى أن هذا القيد الدلالي، تحسمه مباشرة معرفة الاسم أو عدم معرفته ؛ بحيث تكون العلامة النحوية [DEF -] – في كل حالة – زائدة . ويمضي في بيان علاقة القيد الدلالي بغيره من القيود ، فيذهب إلى أنه يمكن أن تسبر القيود الدلالية لهذه الجملة النص (التي أوردها) أيضًا من جهتين : وإما بناءً على أساس القيود التداولية المذكورة ، وإما بناءً على أساس بنية النص (من وجهة نظر

شكلية) ، أي الجمل المتقدمة ، مثل ذلك النص التالي :

1- اشتريت كتابًا أمس .

2- أهديت الكتاب لماريا .

يرى أن الأداة المعرفة في (2) قد تم التنبؤ بها من خلال (1) . غير أن أداة النكرة في (2) تقدم نصًا غير نحوي ، فورود علامة من النمط المعجمي ذاته في جملة متقدمة (Si-1) يولِّد تلقائيا في جملةِ محور (Si)علامة [+ DEF] ، أي أداة معرفة .

بيد أن هذا الشرط غير كاف إذا استُخدم عنصرُ نفي محدَّد في الألمانية ، يَحولُ دون توالٍ للوحدة التي تقع في إطار النفي [٧١] . ويضرب بعض أمثلة على عدم نحوية بعض الجمل ، ونحويتها في سياق آخر ، ويرى أنه لا يمكن أن يفسر ذلك إلا من خلال فروض مسبقة وتضمينات /Präsuppositionen Implikationen في الأبنية العميقة لتلك النصوص . وهذه العناصر تدخل في إطار العناصر التداولية التي تتجاوز حدود النحو والدلالة معا ،ويُعتمد عليها في إثبات تماسك النص أو عدم تماسكه . وينتهي إلى أن تشكيل إحالة خطابية ما discourse-referent لا يتبع جوانب صياغية في بنية الجملة تبعية مباشرة ، بتطابق عنصرين معجميين (متقدم ولاحق أو أول وثان) ؛ إذ إن الذي يحدد التماسك النسبي (العلائقي) للجمل الممتدة ، ليس الجمل المستقلة ، بل البنية العميقة ككل : التأليف المحدَّد للجمل أو بنيتها الدلالية (الفرض المسبق ، التضمين) [٧٢] .

ويمضي في إبراز جوانب عدم كفاية علامات نحوية لتحقيق نحوية

النص ، ولا تماسكه على وجه الإطلاق ، ويقترح عدة قيود عامة منها :

– تطابق التحديد (التخصيص) الزمني في البنية الدلالية لجملة (أ) مع نظيره في (ب) .

– عدم جواز ألا تكون الفروض المسبقة لجملة (أ) غير متماسكة دلاليا مع نظيرتها في (ب) أو مع التضمينات الدلالية التي تستخرج منها (٧٣) .

ففي بعض النصوص لا يوفي بقيد « الذكر المتقدم » previousmention Vorerwähntheit ، بحيث يمكن أن يقدم من الناحية النحوية المحْضَة ، أي من خلال عملية التأشير مثلاً (٧٤) ، أي إيضاح أو تفسير لنحوية تلك النصوص . وبناء على ذلك فإنه يرى أن معيار التعرف يمكن تحقيقه (الوصول إليه) بصورة واضحة من خلال القيود الدلالية التالية أيضًا :

(أ) ورود سابق لمترادفات .

(ب) علاقة محدَّدة (تضمين) بين الوحدة المعجمية المعرَّفة والوحدة المعجمية في الجملة المتقدمة .

(ج) تعيين مكاني (أو زماني) للوحدة المعجمية المعرَّفة .

وكما قيل يجب أن تكون علاقات التعيين Identifikations beziehungen ، وهي وظائف الأبنية العميقة الدلالية للجمل –واضحةً (٧٥) .

ويرى كذلك أنه يمكن أن تستخلص من أمثلته التي طرحها النتيجة التالية ، وهي أن اختيار اسم معرفة أو نكرة يتوقف على :

(أ) قيود تداولية (إحالية وإشارية) .

(ب) قيود دلالية – نصية :

١– ورود نمط الوحدة المعجمية ذاته أومترادف له – أي أبنية دلالية مطابقة – في جملة متقدمة .

٢– ورود عنصر الجملة التالية أو فرضه السابق في جملة متقدمة أو في أحد تضميناته .

٣– توافق التضمينات والفروض المسبقة والدالات الوظيفية المكانية والزمانية أيضًا (خلوُّها من التناقض)[٧٦] .

وهكذا يؤكد فنדايك على ضرورة توسيع النحو بإضافة المستوى الثالث وهو المستوى التداولي : مستوى الحدث الكلامي وما يتطلبه من قيود ومعايير . فلم يعد كافيا أن يُوصف المنطوقُ من جهتي بنيته النحوية والدلالية ، وإنما باعتبار الحدث المنجَز من خلال إنتاج مثل ذلك المنطوق ، أي أن إضافة هذا المستوى ستمكن من إعادة بناء جزء من المقتضيات التي تجعل الأقوال (المنطوقات / الجمل الصغرى) مقبولةً تداوليةً ، وبتعبير آخر مناسبتها بالنظر إلى السياق التواصلي الذي تُنجَز فيه[٧٧] .

وتبرز قيمة إضافة المكوِّن التداولي إلى المكونين النحوي والدلالي في أن المكون التداولي لن يحدد فقط شروط المناسبة بالنسبة للجمل ، بل سيحدد أيضًا شروط المناسبة بالنسبة لأنواع الخطاب . والمقصود بالمناسبة هنا – سواءٌ فيما يتعلق بالجُمل أو بأنواع الخطاب – مناسبة الجمل والخطاب للسياقات التواصلية التي تنجَز فيها . يرمي فنדايك إذن بهذا التجاوز – أي تجاوز الجملة

إلى وحدة الخطاب كتجلٍّ عملي لوحدة مجردة هي النص - إلى تحقيق غاية أعم وهي « تفسير العلاقات النسقية (التنظيمية) بين النص والسياق التداولي . »(٧٨)

وكما أوضحنا فيما سبق ، يعتمد ڤندايك على نظرية للإحالة تم تطويرُها في الفلسفة والدلالة المنطقية اعتمادًا كبيرًا في حلِّ كثير من المشكلات التي يثيرها الخطاب ، ويصعب أن يقدم النحو أو الدلالة حلا مناسبًا ، كما أشار فيما سبق بالنسبة لأداة (التعريف / التنكير) وهي مما أطلق عليها المحدِّدات ، وسيشير فيما بعد إلى الضمائر فيما أطلق عليه عناصر الإحالة التقدمية (إلى متقدِّم) ، إذ إن جزءًا من إشكالية التحويل إلى ضمير Pronominalisation تقع ضمن الإحالة إلى متقدم / سابق anaphorische Referenz التي عولجت جوانب منها في الفكرة السابقة .

ويرى أساسًا أن ورود التحويل إلى ضمير لا يكون إلا في إطار قيودمماثِلة دنيا (محدودة) ، كما في :

* لم أشتر كتابا أمس .

- لم أعطه لماريا بعد .

يتبين من هذا المثال أن القاعدة العامة ذات طبيعة تحويلية ، إذ يمكن أن يحل ضمير مناسب محل مركب اسمي (NP) متكرِّر متضمَّن في الجملة (S) بشروط أخرى . فالتطابق Identität بين المركبات الاسمية في هذه الحال يظهر من خلال مثيرات / محدِّدات (تنوعات) مماثلة (٧٩) ، غير أن هذا التطابق قد وُصف بشكل عام على نحو غامض بأنه تطابق إحالي referentielle Identität

أي يُرد تحويل مركب اسمي ما إلى ضمير ، في حين يحيل مركبٌ اسميٌّ « مماثلٌ » إلى المحال إليه ذاته Denotatum .

– هانز (١) يرى هانز (٢)

– هانز (١) يرى هانز (١) ← هانز يرى ذاته Hans sieht sich selbst

ويلاحظ هنا أن المركب الاسمي في العربية لم يتحول إلى ضمير كما هو الحال في الألمانية (sich) ، وإنما تحول إلى (مركب اسمي) أيضًا ، محدِّد له ، غير أن الفكرة ما تزال متحقَّقة ، وهي أنه قد أحيل إلى المحال إليه ذاته . ولكن هذا الشرط (القيد) – وهو قيد تماثلُ (تطابق) المُحال إليه – ليس كافيًا في رأيه ؛ إذ إنه ربما يغير هذا التحويلُ المعنى باستخدام عملية حذف جزئي للمركب الاسمي ، بل يذهب إلى أن التطابق الإحالي denotative Identität في عدد من أمثلة دالة مهمة غيرُ ضروري ، مثل :

– أحضر بيتر **كتبه** معه .

– للأسف نسيتـ**ـها** .

في هذه الحال يكون التحويل إلى ضمير ممكِنًا دون ازدواج المعنى على أساس تبعيته للقسم العام ذاته [٨٠] . بمعنى أن المقصود هنا ليس كتب بيتر ، بل الكتب ، فالإحالة هنا إلى الشيء ذاته ، إلى الأعم ، وليس إلى الأخص وهو كتب شخص بعينه . وربما يفهم من ذلك أن الوصف النحوي الذي لم يميز بين أشكال مختلفة من الإحالة – بل دخلت جميعها في إطار واحد – ليس كافيًا لتفسير تلك الأشكال لأنها تحتاج إلى إيضاحِ نوع العلاقة بين

الوحدة النحوية الفعلية والمدلول (المحال إليه) ذاته ، وقد ينجح الوصف النحوي في تقديم القيود العامة للظاهرة ، أما الجزئيات التي تتمايز فيما بينها في داخل القيد العام فيتحتم تجاوزها إلى الوصف الدلالي .

ويهمنا هنا ما أسفرت عنه تلك الملاحظات حول ذلك النوع من التحويل ، فالتطابق الإحالي (ويفهم على أنه تطابق إحالي بين ذوات أو أقسام نحوية) ليس له ، كقيد في المكون النحوي ، أي معنى (قيمة) ، على الأقل ليس دون نظرية دلالية أساسية و / أو مكون تداولي / إحالي . فلا يمكن أن يستخدم التأشير ذو البدائل التي تفهم على أنها علامات تحدد تحديدًا نحويًا ، مع قواعد تركيب الضمائم الخالية من السياق (اللاسياقية) . وبالتالي تتحقق بوضوح قبل إدراج الوحدات المعجمية بقليل [٨١] .

وهذه مشكلة صعبة لا تظهر بوضوح إلا حين ينتقل الباحث من مستوى القاعدة إلى مستوى الاستخدام الفعلي أو العكس ، ولذلك نرى أنه يؤكد هنا أن التعيين اللاحق للوحدات المتماثلة أو أبنية الوحدات المعجمية في النموذج النحوي - التوليدي يستتبع (أو تنتج عنه) مشكلات محددة في نظام التحويلات لأن بعض التحويلات تبدو ممكنة قبل إدراج الوحدات المعجمية . فالتأشير يهدف أساسًا إلى تجنُّب أوجه الغموض (Doppeldeutigkeiten [٨٢] عند تعيين (المركب) الاسمي الصحيح داخل (مركب) اسمي آخر متقدم (أو تال) ، مثل :

- أعطى **هانز** (1) **بيتر** (2) كتابًا .

- وقد **أهداه** (أ (1) هداه (1)) أسطوانة أيضًا .

(الضمير الأول يعود إلى هانز ، والضمير الثاني يعود إلى بيتر) .

ومع ذلك فلا تزال بعض القيود الأخرى ضرورية ، حتى تتشكل جمل (نصوص) سليمة البناء فلا يجوز أن يتم أي تحويل إلى ضمير في الجملة الثانية من النص التالي لتجنب أشكال من الغموض على الرغم من التأشير في البنية العميقة :

- اشترى هانز أمس **قلم حبر** (1) و**قلمًا جافًا** (2) .

- فقد **القلم الجاف** (2) في اليوم ذاته .

لا يمكن أن يقام تعيين لعنصر الإحالة إلى متقدِّم في هذه الحالة إلا من خلال تراكيب مثل ذلك التركيب الثاني (حين يعقب العنصر (2) العنصر) (1) .[٨٣]

ونفهم من ذلك أن التحويل إلى ضمير يؤدي إلى اضطراب في دلالة الجملة ؛ إذ إنه إذا قيل (فَقْده) ، فإن ذلك الضمير (المُحيل) يجوز أن يعود إلى الأول أو إلى الثاني لعدم وجود ما يميز بينهما في الإحالة ، غيرَ أن الجملة تتضمن أن الفَقدَ قد تحقَّق للثاني ، أما الأول فلم يُفقد .

ويرى أن التحويل إلى ضمير - على الرغم من توفر شروط ما - غيرُ ممكن أيضًا في نصوص مثل :

1 أردت أن أشتري **بعض الكتب** اليوم .

2 بيد أني قررت ألا أشتري **أية كتب** ، بل أسطوانة ، لأن المكتبة كانت مغلقة .

إن التحويل إلى ضمير غير ممكن هنا بلا شك ؛ وذلك بسبب التناقض في

الجملة (SPEC -) من جهة وعدم التحديد في الجملة (1) .

وربما يمكن أن يقال : (. . .) قررت أن أشتري بدلا منها أسطوانة [٨٤] . ويقصد من ذلك أن دلالة الجملة الثانية (وهي الانتهاء إلى عدم الشراء) مخالفة لدلالة الجملة الأولى (وهي الانتهاء إلى الشراء) ،كما أن المركب الأساس (بعض الكتب) عنصر مبهم غير محدد ؛ إذ إنه على الرغم من إزالة الكتب لإبهام (بعض) ، فإن (بعض) ذاتها لا تزال غير محددة . وهو يستند – كما رأينا – إلى عناصر دلالية تتجاوز حد النحو الذي يقر بصِحة كثير من الجمل السابقة ، التي لم تخل سلامتها النحوية من تناقضها دلاليًا . لا بد أن يراعى في النحو المستوى الثاني ، أعني مستوى الدلالة ، ويظل النحو ناقصًا ما لم يستكمل بصنوه . ومن هنا نفهم مذهب ڤندايك في ضرورة أن يحدد النحو « بنية المعنى المرتبطة بهذه الأشكال ، وذلك على الرغم من أن المعنى ليس جزءًا من بنية الأقوال » ، إلا أن مستعملي اللغة يسندون إليها المعنى [٨٥] .

ولا شك أن ثمة تحويلات تَبرزُ قيمتها حين تعالَج معالجةً دقيقة ، ومنها أن بعض التحويلات إلى ضمير غير ممكنة بلا تغيير في المعنى في بعض النصوص ، ومنها أيضًا أن التحويل إلى ضمير غير ممكن حين يتقدم الضمير ، ويقع في جملة تحكم الجملة ذات العائد إلى المتقدم [٨٦] ، وذلك مثل :

– رآها هانز قبل أن تراه ماريا .

يبدو هنا ، كما هي الحال مع أداة (التعريف والتنكير) ، أن البنية الدلالية كافية ، للوصول إلى تحويل إلى ضمير وتفسير صحيحين [٨٧] . ويلاحظ هنا

أن الجملة الأولى غير صحيحة في العربية ، إذ لا تَسمح قاعدةُ عدمِ جواز تقدُّم الضمير على الاسم ؛ إذ يلزم تأخُّر الضمير لفظًا ورُتبة . فالضمير (ها) المتقدّم يعود إلى الاسم المتأخر (ماريا) ، يصطدم بدلالة كل عنصر أيضًا ، إذ إن الضمير مبهَم والاسم معين ، ولا يفهم المبهم دون المعين ، إذا قيل : رآها هانز . فماذا رأى هانز ؟ كما أنه إذا قيل : قبل أن تراه ماريا . فما ترى ماريا ؟ وهكذا ، فالقاعدة النحوية تستند إلى معيار دلالي أساسًا .

ونقدم مثالاً آخر للدلالة على عدم كفاية الوصف النحوي وحده ، فجملة :

– قد فقد هانز وبيتر اليوم كتابهما .

لها – كما هو واضح – معنيان ؛ وهما : كل منهما فقد كتابه ، أو : كلاهما فقدا كتابهما المشترك .

ففي الحالة الأولى الرابط مركب اسمي ، وفي الحالة الثانية الرابط جملة بوصفها بنية أساسية (٨٨) .

يقصد بذلك أن التفسير يقضي بأن المركب الاسمي قاسم مشترك بين الجملتين المدغمتين ، أي : فقد هانز كتابه + فقد بيتر كتابه ← كتابهما (أي كتابين) .

أما في الحالة الثانية فإن الجملة هي القاسم المشترك بين البنيتين المدغمتين أي : فقد **هانز** كتابه + فقد بيتر كتابه ← كتابهما (أي كتاب واحد) (٨٩) .
2 1

وكما يتضح من الأمثلة السابقة فإن فنديك يرتكز في تحليلاته إلى القواعد

النحوية أساسًا ، غير أنه يتتبع الأمثلة التي قد تتشابه في السطح أو في شكلها الخارجي ، إلا أنها ذات فروق نسقية تحتاج في تفسيرها إلى تجاوز قواعد الوصف السابق إلى قواعد الوصف الدلالي من جهة ، والوصف التداولي من جهة ثانية ، وتشكل علاقات مثل الربط والتماسك والتتابع وغيرها أسس تحديد الائتلاف بين أجزاء النص « البنية الكلية » ، والكشف عما يسمّى بالتعدد الدلالي أحيانًا أو الغموض أحيانًا أخرى . وينتقل في أمثلته السابقة من تحليل البنية الداخلية إلى البنية الخارجية التي ربما توصف بعدم المقبولية أو عدم التآلف أو افتقارها إلى التماسك وغير ذلك من أشكال الوصف الدلالي التي تتخطى مقولاتها مقولات النحو .

بيد أنه ربما تثير الأمثلة السابقة تساؤلاً حول الوحدة الأساسية للتحليل لدى ڤندايك وربما تدفع إلى الظن بأنه ما يزال يستخدم الجملة كوحدة أساسية، ولم يخرج عن إطارها إلا في تتابعات جملية أيضًا ،ولا تشكل نصًا إلا بمفهوم ضيق له . ودون الخوض في الخلاف حول مفهوم النص فإنه من الضروري أن نشير إلى أن القضية لا تتعلق بالامتداد الأفقي أو بالكم أساسًا ، ولكن تعود إلى اختلاف منظور البحث . فقد تتوافق حدود الجمل والنصوص في كثير من الأمثلة – كما تبين – إلا أنه عند التحليل لا يتوقف عند التحليل التركيبي للجملة ؛ فهذا غير كاف باتفاقهم جميعا . وهنا يبدأ تجاوز إطار الجملة ؛ إذ يبدأ البحث عن عناصر تتعلق بعناصر غير لغوية حقيقةً ، تتصل بمنطقية الجمل وصلتها بالموقف التواصلي أو عملية التواصل بصورة عامة . ويستوجب البحث عن هدف سابق لوضع الجملة الفعلية وأثر لاحق له ، فنجد حديثًا عن الفروض المسبقة وأشكال التضمين والتتابع المنطقي للخطاب

ككل . وبذا نفهم لماذا يدعو فنديك إلى إعادة بناء هذه الأقوال أو الجمل أو أشباه الجمل أو التتابعات الجملية على شكل وحدة أكبر وهي النص ويعني به « البناء النظري التحتي المجرَّد لما يسمّى عادة خطابًا . » (٩٠)

ولا يعني ضرورة افتراض هذه البنية العليا الكلية « النص » أن قواعد ومقولات المستوى الخاص بالجملة لم تعد مقبولة ، بل على النقيض من ذلك تمامًا ، إذ يشكل مستوى الجملة – كما ظهر مما سبق – الأساسَ لأي وصف تال ، ويجيب فنديك عن ذلك بوضوح حين قال : فهل معنى هذا أن مجموعة المستويات والمقولات والقواعد والقيود الضرورية للتفسير الكافي لبنية الخطاب مختلفة عن تلك المستعملة في تفسير بنية الجملة ؟

وكان رد فنديك على ذلك قاطعًا حاسمًا ؛ إذ إن اختلاف وحدة الوصف لا يعني بالضرورة اختلاف المستويات والمقولات . . . إلخ ؛ وذلك لأن كثيرًا من العلاقات القائمة بين الأقوال (٩١) . . . في الجمل المركبة قائمة أيضًا بين الجمل في متتالية ما (٩٢) . . .

بيد أن ذلك الغموض أو التعدد الدلالي يكون غير ممكن في نص ما ، إذا تقدمت على الجمل التي توصف بذلك جملٌ يكون لها دور حاسم في تحديد دلالة الجملة أو في تفسير التحويل إلى ضمير . وذلك يعني أن بتر جملة ما من مجموعة من تتابعات جملية قد يؤدي إلى غموض معناها الفعلي ، وبالتالي يصير القصور حافِزًا يدفع إلى حتمية معالَجة الجملة أو التتابعات الجملية في إطار النص ككل ، في إطار وحدة كبرى ، كما أن اعتماده على القيود الدلالية لا يكون مطلَقًا ، بحيث يلجأ إليه وحده في تفسير ما لم يتضح

في النحو ، إذ إنها لا تزال موضع نظر . فقد يكون ذلك غير ممكن أيضًا – في رأيه – من خلال قيود دلالية ، في جملة مثل (٩٣) :

- التحم جيشُ علي وجيش معاوية .
- انكسرت ساقا زيد وعمرو .
- سابق أحمد خالدًا .
- تضارب العائد والمقيم .

فالحدث قد وقع من فاعلين ، إلا أنه لم يتضح هنا من الذي بدأ الفعل . وربما يقال إن البادئ هو المتقدِّم بناء على المقولة النحوية ، ولكن ذلك لم يحلّ القضية ، إذ إنه ربما تدفع معرفة بالوقائع والأحداث إلى خطأ هذا الزعم . والحال كذلك مع الجملة الثانية فلم يتضح هنا من المتسبب في وقوع الحدث ؟ وهل المقصود أن الكسر وقع لساق واحدة لكل منهما (أي ساق لزيد ، وساق لعمرو) ، أم وقع لساقيهما (أي لساقي زيد ، وساقي عمرو) ، وهل كسرت ساق الأول ثم كسرت ساق الثاني أو أنهما كسرتا في وقت واحد ؟ إلى آخر تلك التساؤلات التي تثيرها هذه البنية . أما في الجملة الثالثة فلا يعني تقدم أحمد على خالد أن الأول هو الفاعل ، فربما يكون الثاني هو الفاعل ؛ إذ إن المعنى أن أحمد طلب أن يسبق خالدا أو خالد طلب أن يسبق أحمد ، لأن الحدث واقع بين طرفين ؛ كل طرف طلب أن يَسبق صاحبَه ، ويصدُق مثلُ ذلك على الجملة الأخيرة ، إلا أنها تختص بإمكان دخول أطراف أخرى ، أي أكثر من طرفين من جهة ، وبالدلالة على عنصر الذاتية في الحدث ، إذ لا يصدر الفعل عن ظاهر ، بل عن ظاهر وباطن معًا .

ولا شك أن دلالات الجمل السابقة منعزلةً تختلف عن دلالاتها داخل سياقات ومقامات تواصلية متعددة اختلافًا كبيرًا . وأرى أن تتبعها يخرج هذا المبحث عن الهدف المرسوم له . ويهمُّنا هنا تلك الملاحظاتُ الدقيقة التي تمس جوانبَ دقيقة في نحو النص ، ويحاول أن يقدم جانبًا آخر تظهره المشكلات التي أشار إليها آنفًا ، وهو ما يطلق عليه « نبر - الضمائر » بوصفها بؤرة أو محورًا [٩٤] ، كما يبرزه التفسيران المختلفان لجملة :

- ضرب هانز بيتر ، (و) ثم ضربه كارل .

هل الهاء ذات نبر محايد أو نبر قوي [٩٥] ؟ وقد بسطا كبنية أساسية إلى :

(أ) ج (س و ص) وج (ك و ص) .

(ب) ج (س و ص) وج (ك و س) .

(ج = جملة ، س = عنصر ١ ، ص = عنصر ٢ ، ك = عنصر ٣) .

حيث تعني (ج) العلاقةَ بين الفعل (ضرب) والبدائل - العناصرَ الثلاثة (بمفهوم فيلمور Filmore) ، في كتابه « نحو الحالة الإعرابية » (١٩٦٨) Argumente / Aktanten - ويرجِّح الفرقُ في وضع النبر ؛ وبالتالي في التأويل بناء على ترتيب مساوٍ (مواز) أو معكس (متقابل) للعناصر الأساسية ، يصير فيه الفاعل المقدَّم Agens مفعولا Patiens .

ويعني ذلك الضمير في الجملة الثانية أنه يجوز أن يعود إلى العنصر الأول أو الثاني ، أي إلى هانز أو إلى بيتر ، فاذا عاد إلى بيتر ، فالترتيب متَّسق ، إذ قام الأول بضرب الثاني فقام الثالث بضرب الثاني . أما إذا عاد إلى هانز ،

فالترتيب متقابل ، إذ قام الأول بضرب الثاني ، ثم ضرب الثالث الأول . وقد أسهم في ذلك التعدُّد الحرف العاطف ذاته (و/ ثم) ، ولذلك يرى أنه إذا أبدلنا بالحرف حرفًا آخر أو إذا حلت (لكن) محل (و/ ثم) فإنه لا يمكن أن يكون نحويا إلا التفسير التقابلي . أما (فضلاً عن ذلك) (٩٦) فإنها تلزم (توجب) في وضوح – خلافًا لما تقدم – التفسير الموازي . وينتهي من ذلك إلى أن تلك العلاقات المعقدة بين تمثيلات دلالية و وحدات (ظروف) معجمية وضع النبر أيضًا تتطلب دراسة دقيقة في إطار نحو تحويلي (٩٧) .

بيد أنه لا يفرق هنا بين نظرته إلى المكونات الاسمية والمكونات الفعلية ، إذ يرى أن ملاحظاته تقع على النوعين معًا . فقد يثبت له – ليس بالنسبة للمكونات الاسمية فحسب – أن تأثير الأبنية الدلالية للجمل المتوالية يشكل أساسَ سلامة أو صحة الصياغة السطحية Oberflächenwohlgeformtheit ، وأنه لا يمكن أن توصف الجوانب المختلفة للمكون الفعلي أيضًا وصفًا ملائمًا إلا في (من خلال) البنية العميقة . وبناء على ذلك يجب أن يتوسع في بيان تلك العلاقات الدلالية بين الجمل . فلم يكتف بأن أوضح أن بعض الجوانب السطحية النحوية ، مثل الأدوات والضمائر والزمن (أو الظروف) قد حُدد (بشكل مقنع في الأغلب) من خلال البنية الدّلالية للجمل الأساسية والسابقة واللاحقة ، وأن اختيار الوحدات المعجمية (الأسماء والأفعال . . . إلخ) ذاته يرتكز بداهةً على هذه التمثيلات الدّلالية وعلاقاتها المتبادَلة أيضًا . فليست الخصائص السطحية ، التي ذكِرت إذن ، إلا جوانب متفرقة لهذه التكوينات ، ذات علامات عِباريَّة phrase-markers دلالية في نص ما . بيد أن القيود الأعم لهذه التكوينات أو التآليف Kombinationen خاصة تتطلَّب إيضاحًا أيضًا ،

بحيث يمكن أن تقدم قواعد للتماسك الأفقي (السطحي) للنصوص[٩٨] .

إن فنदايك لا ينطلق من نموذج نَحْوي صارم للنص ، على الرغم من إصراره على أن نهجه يدخل تحت ما يسمى بنحوية النص ، وذلك لأنه يوسع من إطار النحو ليضم مفاهيم أخرى تتيح له تجاوز الأطر الضيقة التي تعجز عن تفسير دقيق للنصوص ، وتقتصر على السلامة النحوية بوصفها هدفًا نهائيًا . وقد مكنته تلك الرؤية الموسعة من الإلمام إلى حد كبير بجوانب كثيرة يضمها النص أو الخطاب ، وقد استعان - كما رأينا - على ذلك بصياغة منطقية لبعض « القواعد / القيود » من جهة ، والاستناد إلى مفاهيم دلالية - تواصلية أساسًا ، مثل معرفة العالم أو العوالم الممكنة أو المحتملة والعوالم الفعلية والإطار وغير ذلك من جهة أخرى [٩٩] . وهذه المعرفة لا توفرها المعاني المعجمية للمفردات التي تتشكّل منها الجمل/النصوص وحدها ، إذ تسهم تجاربُنا ومعارفنا ومعلوماتنا في المحيط الذي تستخدم فيه لغتنا في تكوين مجموعة من القيود/القواعد العرفية التي تضبط عمليات التواصل بين أفراد بنية لغوية بعينها ، وتشكل أسس التفاهم واستمرار التواصل على نحو صحيح . وقد تبين لنا من بعض الأمثلة السابقة أنه يعتمد على تأويلات تسوغها له أبنية الجمل الفعلية ، ولكنها تستنتج من المحيطات التي تقع فيها ، والعوالم التي ترتبط بها. وربما يتضح هذا التصور من خلال تفسير عدم مقبولية بعض الجمل بأن ذلك لا يعود في جزء كبير منها إلى لغتنا ، وإنما بالأحرى إلى الوقائع الممكنة لعالمنا الفعلي والوقائع الممكنة للعوالم المماثلة ؛ ومن ثم يخلص إلى أن المعرفة التي يقدمها المعجم ليست مجموعة فرعية من معرفتنا للعالم ، « ولما كان مستحيلاً على نحو لساني أن يأخذ بعين الاعتبار

معرفة العالم هذه فإن على علم دلالة الخطاب أن يصوغ الشروط التي تجعل التعابير ذات معنى . »(١٠٠)

ويحاول أن يقدم ما يدعم رأيه في أن التكرار البسيط لوحدة معجمية ما (في عدد من الجمل) لا يُعد بأية حالٍ من الأحوال قيودًا للنحوية النصية textuelle Grammatikalität ، غير أنه أساس « تنظيم / توجيه » محدد ، بمعنى أن ثمة وحدات (قبل) معجمية في البنية الدلالية للجمل التالية يجب أن تكون متماسِكة استنادًا إلى جمل سابقة أيضًا . ويرى أن ذلك القيد الكامن بشكل أعمق ، والأعم يكون (يعمل) من خلال بنية كبرى نصية .

ولهذا يمكن ابتداء أن نفترض أن قيد الاستمرار أو التتابع هذا Kontinuitätsbedingung بالنسبة للبنية السطحية للنص أي بين الجمل ، يرتكز على العلاقات الدلالية . ويجب هنا أن توضع في الاعتبار تلك الحقيقة القائلة بأن العلاقات الممكِنة بين الوحدات المعجمية تُتضمن داخلَ علاماتٍ عِبارية phrase-markers دلالية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطًا تامًا .

ويطلق على العلاقة الأولى التي سبق ذكرُها – لأنها تشكل أساس عدد من التحويلات النحوية (التحويل إلى ضمير ، التحويل إلى جملة صلة) – علاقة التماثل Äquivalenzbezeichnung . وفي هذه الحال يتعلق الأمر ببساطة بتكرار أبنية الوحدات المعجمية (أ=ب) ، وإن كان في الغالب أيضًا في بنية نحوية أخرى وبفروق مورفولوجية ضرورية وبديهي إذن أن علاقات التماثل لا يلزم أن تتحقق (أو تتجلى) من خلال الوحدات النحوية ذاتها ، بل يمكن أن تشكل مترادِفات أو أوصاف (تعريفات ، إلخ) هذه العلاقة أيضًا ،

كما هي الحال غالبًا مع « تنوع أسلوبي ما »[١٠١] . أما العلاقة الثانية فيطلق عليها علاقة الاحتواء / الاشتمال / التضمن Inklusionsbeziechung وتنشأ بين وحدة معجمية (أ) و وحدة معجمية (ب) في جملة تالية ، بحيث يتكون الشكل (أ ⊃ ب) . وهي تتضمن إن (أ) تضم علامات أقل من علامات (ب)، ومن ثم يشير إلى امتداد أكبر تبعًا لعموميته . وتبين ذلك بوضوح من خلال العلاقة المنطقية بين كل وجزء ، بين حيوان وإنسان مثلا . وخلافًا لذلك التحديد يمكن أن يبنى نَصٌّ ما بشكل عام أيضًا ، بحيث يتكون الشكل (ب ⊃ أ) . أي أن العلاقة هنا تتحول إلى علاقة بين جزء وكل : بين إنسان وحيوان . أما الإمكانية الثالثة التي تضمها هذه العلاقة فتتمثل في أنه يمكن أن تقع وحدات معجمية ما في علاقة تَتْبع بعضُها بعضًا ، بحيث يتضمَّن قسمٌ نحوي أكبر وحدتين ، ومن ثم تشترك في علامات ، ويمثل لها من خلال الشكل (أ U ب)[١٠٢] . أي أنه بين الوحدتين سمات مشتركة تجعلهما في مستوى واحد ، بحيث تدخلان معا تحت وحدة نحوية ثالثة أكبر .

أما علاقات التجاور Kontiguitätsbeziechungen فتعد في رأيه من أكثر العلاقات المثيرة للمصاعب من الناحية الدلالية ، وهي علاقات ذات طبيعة إحالية أكثر من كونها شكلية في الغالب . ويمكن أن تكون العلاقة هنا أيضًا محدَّدة (مخصصة) أو عامة . ويلحق بهذه المجموعة علاقات الكناية التقليدية بين وحدات معجمية : جزء - كل ، وكل - جزء ، ونتاج - مادة ، و وعاء - مضمون ، وسبب - نتيجة . ويرى أيضًا في إطار علاقات مثل : السبب - النتيجة ، وغيرها - تنشأ علاقة التقابل بشكل واضح بين تمثيلات دلالية كلية ، وبدرجة أقل بين المحمولات .

وقد تسهم الوحدات السطحية في إبراز نوع العلاقة ، غير أن ذلك ليس إجباريًا في حالات كثيرة ؛ إذ إن الأبنية الدلالية تكشف بوضوح كافٍ عن تلك العلاقات . وعلى هذا النحو يمكن التعرف على (توقع) كل عناصر الوصل (الربط) مثل : الواو ، ولكن ، وثم ، ومع ذلك ، وعلى النقيض من ذلك . . . إلخ ، بطريقة آلية من البنية العميقة (١٠٣) .

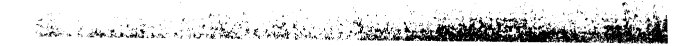
وفي الحقيقة إن دراسة تلك العلاقات تتجاوز العلاقات أو المعاني النحوية ، بل تتجاوز الدلالة بمفهوم ضيق ، إذ إن الترابط بين الجمل قد يمكن تفسيره من خلال علاقات دلالية – إحالية أحيانًا . أما في أمثلة كثيرة فقد يوجِب تحقُّق الترابط افتراضَ قيد يخرج عن إطار الجمل الفعلية ، إلى ما تشير إليه في الخارج ، بمعنى اجتماع تعالق الوقائع مع تعالق العوالم الممكنة التي تشير إليها الجمل ، فالجمل مترابطة إذا كانت الوقائع التي تشير إليها قضايا متعالقة في عوالم متعالقة (١٠٤) .

ويبدو أنه لم يقنع بحدود هذه الأشكال من التعالق ، فوسَّع من دائرة رؤيته للنص ، ونظر إليه على أنه بنية واحدة أو موضوع / محور الخطاب ككل ، ولم تعد الوقائع التي تشير إليها قضايا متعالقة إلا بقدر ما تكون مرتبطة بموضوع التخاطب . وانتهى إلى أن « الشرط الأدنى لترابط القضايا التي تعبر عنها جملة أو متتالية هو ارتباطها بموضوع (موضوعات) التخاطب نفسه . » (١٠٥)ونلاحظ هنا أن قيود التماسك غير محدودة ، إذ إنه يضيف باستمرار قيودًا جديدة حين يلحظ عدم كفاية القيود السابقة . ويعني ذلك أن القيود التي وضعها هنا ليست نهائية ، بل هي مجرَّد كشف عن بعض القيود التي أمكنه أن يستخرجها من خلال تتبعه لعدد من الأمثلة . والأمر قد يختلف

باختلاف النصوص المدروسة ؛ فما ورد هنا مجرد تمثيل لما يمكن أن يفعله الباحثون في عملية الكشف عن القيود التي تكمُن في الأبنية العميقة للنصوص ، وتؤثر في تماسك الأبنية الداخلية لها .

وقد قدم لنا فيما سبق – بشكل أولي واضح – بعضَ قيود تماسك النص أو الخطاب منها : التطابق بكل أشكاله ؛ ففي المستوى النحوي كان التطابق بين الذوات والأقسام النحوية ، وفي المستوى الدلالي كان التطابق الإحالي والإشاري وغيرهما . وهما ما حرص على إبرازهما بوجه خاص من خلال تحويلات إلى الأداة ، أو إلى ضمير . ومنها علاقات التماثل والاحتواء والتجاور ، وهي في الحقيقة علاقات إحالية أيضا تفسر من خلال مقولات منطقية محددة ، وقد أضاف بعد ذلك الترتيب الزمني وتطابق المحمولات أو تعالقها ثم تعالق الوقائع ثم تعالق العوالم الممكنة ثم مفهوم محور الخطاب أو مفهوم الإطار ، ثم علاقات الرؤية والتذكُّر والاسترجاع ، وكلها تمهِّد للخطوة التالية ، وهي البنية الكبرى أو البنية الكلية أو البنية الدلالية المجردة ، غير أن تصوره لها هنا قاصر ، وقد استكمله فيما بعد في كتاب « النص والسياق » ١٩٧٧ ، ثم في كتاب « علم النص » ١٩٨٠ .

بيد أن المشكلات التركيبية التي تظهر من خلال تلك العلاقات بين التمثيلات الدلالية للجمل تتمثل بالنسبة للمشكلات الأكثر تعقيدًا ، والأكثر أهمية أيضًا كيف يحدث مثلاً ربطٌ بين محدد جملة صغرى دون توال (ترتيب) نحوي بوصفه علاقة تعدية « x يتبع x » ؟ إذ إنه في تلك المجالات يفتقر إلى الجملة المسيطرة (الأساسية) [١٠٦] ، لأن الأمر لا يتعلق بوصل أو فصل . ويحرص هنا على عدم إدخال التصور المطروح فيما سبق ، وهو أن نصوصًا



ما يمكن إلى حد كبير أن تختصر إلى جمل معقَّدة ؛ إنه يبحث عن كيفية الربط بين متواليات بخلاف أدوات الربط النحوية ، بل عن العلاقات بين الوحدات المعجمية : علاقة الكل بالجزء والجزء بالكل التي كان ينظر إليها نظرة عامة .
ما الذي يوجب تداخل المحددات الجملية في بعض المواضع مع التمثيلات الدلالية ، من وجهة نظر دلالية . بيد أنه لا يتضح بعد كيف يتوالى التمثيل الدقيق لمحددات جملية دلالية متتالية ؟ ويرى أن ما يجب أن نفترضه بشكل حدسي أنها لا تتجاوز إلا بصورة مستقلة : فلا يمكن أن يتحقق تحديد لمعلومة دلالية ما إلا من خلال تداخل و وصل التمثيل الدلالي للجمل . ويجب أن نفترض كذلك أنه في الوقت نفسه ، على الأقل في الأداء اللغوي ، يحفز (يدفع) إلى تكوين بنية دلالية مجردة : فلا يمكن على الإطلاق أن تتذكر كل الجمل و وحداتها المعجمية في نص زائد الطول ، ومن ثم يجب أن تقدم مواضع وعلاقات تتبلور حتى تؤلف أو تجمع أو تركز المعلومة المعجمية الواردة داخل وحدات أكبر . وتشكل هذه المواضع والعلاقات بنية نصية كبرى textuelle Makrostruktur (١٠٧) .

يبحث فنديك إذن عن بنية كلية دلالية مجرَّدة تمكِّنه من اختزال عدد غير محدود من المعلومات التي تقدمها المتواليات الجملية . ويشكل الحدسُ المعيارَ في مثل هذه العملية . ويحاول أن يقدم نموذجًا يضم مجموعة من الإجراءات التي يسلكها القارئ لبناء هذه البنية . ويؤكد في أكثر من موضوع أن مجموعة المتواليات التي لا تضم بنية كلية أو لا يمكن للقارئ أن يتوصل إليها في أثناء عملية التلقي ، فإنها تُعد غيرَ مقبولة في السياقات التواصلية .

وكما قلنا إن البنية الكلية بنية افتراضية ، تمثيل دلالي ما ، يحتاج إلى قدرة

على اختيار دقيق من إمكانات عدَّة لتحديد المعلومات التي تتجلّى من خلالها البنيات الكلية . وعلى الرَّغم من محدودية تصور البنية الكلية هنا ، إلا أنّه ما يزال محدودًا أيضًا في عمله الثاني ، أي « النص والسياق » . وقد أشار الأستاذ خطابي – بطبيعة الحال دون تتبع ذلك التصور في عمله – إلى أن لكل خطاب بنية كلية ترتبط بها أجزاء الخطاب وأن القارئ يصل إلى هذه البنية الكلية عبر عمليات متنوعة تشترك كلها في سمة الاختزال . على أن البنية الكلية ليست شيئًا معطى ، حتى وإن كانت بنيات متنوعة أو مؤشرات على وجود هذه البنية ، وإنما هي مفهوم مجرّد (حدسي) به تتجلّى كلية الخطاب و وحدته (١٠٨) .

ويحاول هنا أيضًا أن يقدم تصورًا أوليًا عن تلك البنية (١٠٩) ، إذ إن دراسة الأبنية الكبرى في إطار علم لغة النص تعد في رأيه ذات أهمية جوهرية . فثمة أسباب لا حصرَ لها توجب علينا أن نفترض أن للنص – كالجملة على حد سواء – بنية عميقة مجردة . فيمكن إن تنجز نصوص ما من خلال تحويلات ، ويمكن أن يكون لها من خلال بنية سطحية أو البنية السطحية ذاتها تفسيرات مختلفة ، ويمكن أن تعاد صياغتها بعدة طرق . . . إلخ . وربما يكون أكثرَ إهمية حتمية ، افتراضُ نموذج نصي للكفاءة اللغوية – على أساس تجريبي – مثل نحو النص : إذ يجب أن يتضح لماذا يكون مستخدم لغة ما قادرًا على إنتاج نص طويل (زائد الطول) وقراءته واختصاره وتذكره . . . إلخ دون أن يستخدم في ذلك المعلومة الدلالية المميزة لكل جملة على حدة . يجب أن تنظِّم خطة أساسية مجرَّدة البنية السطحية المعجمية للنص في مقولات أو أبنية أكثر تجريدًا (١١٠) . وهنا يتساءل : كيف تحدث

تلك العملية المعرفية ؟

وتمثل الخطوة التالية البحثَ عن نماذج شكلية واستكشافية لقواعد بناء النص ، فبما أن النص يمكن أن ينحصِرَ على السَّطحَ في جملة مفردة فإنه لا يمكن أن تختلف البنية العميقة للنص أساسًا عن البنية العميقة للجملة اختلافًا كبيرًا ، غير أن المقولات الأساسية ما قبل المعجمية لبنية عميقة نصية ما هي بلا شك أكثر تجريدًا ، ومن ثم فإن التركيب النظري للعلاقات في نص ما هو - على سبيل المثال - بوجه عام ذلك الذي افترضه علماء الدلالة التوليديون (١١١) . وكما يتضح مما سبق فإنه يعتمد أساسًا على النموذج التحويلي الذي قدمة تشومسكي ، ولكن من خلال التعديل الذي قام به التوليديون . وقد حرص هنا أيضًا على تأكيد قيمة المقولات التي طرحها فيلمور بوجه خاص ، وأهميتها في بناء نموذجه التحليلي ، غير أنه يحاول أن يتجاوز جوانب الضعف في بعض الروابط بتراكيب نحوية للجملة . أما أهم المزايا التي حددها في « نحو الحالة الإعرابية » لفيلمور فهي :

(أ) قدرة النحو بمفهوم ضيق على اختزاله (تجريده) في بنية علائقية مجردة .

(ب) توجد مناظرات مع المقولات المدروسة في نظرية القص البنيوية حول وصف النص .

(ج) تمتاز حالاته الإعرابية بخاصية حدسية ، تبعًا لتشاكلات محددة مع الأبنية المعرفية التي تبنى من « أحداث » بشكل عام .

(د) ومن ثم فإن هذه الحالة الإعرابية يمكن أن تُعزى إلى خاصية عامة

للغاية ، وإن كانت غير كلية [١١٢] .

بيد أن نموذجه المقترَح لا يرتكز على أفكار اتجاه بعينه ، بل يشير أيضًا إلى تشابه مع منطق العلاقات [١١٣] يستكمل بمكونات صيغية . أما أوجه التشابه مع النحو التوليدي فتمثل في إشكال نقل نحوية وغيرها للتمثيل الدلالي للجمل على سطح النص . ويرى أن يبدأ أساسًا ببعض القواعد ثم يعقبها بملاحظات شارحة ، ويقتصر دون ذلك على الانطلاق من البنية العميقة [١١٤]. أما الهيكل الذي اقترحه أساسًا لوصف النص وتحليله فهو :

i T → TQL PROP

iii TQL → PERF MOD

ASS

QU

iii PERF → IMP

NARR (to) (Lo)

:

:

iv MOD → (NEG) (PROSS) (PROB)

(FACT)...) (ti) (Ii)

v PROP → PRED (ARGi)n $n \geq 1$

vi ARG_I → Agens (T) (DET)

vii ARG_2 → Patiens (Y) (DET)

viii ARG_3 → Object (T) (DET)

:

(...) :

ix PRED → ST

ACT (ASP) (T)

x Agens → LEX_1 [+ HUM; ...]

→ LEX_2 [± HUM; ...]

:

:

xii ACT → LEX_3 [Act; ...]

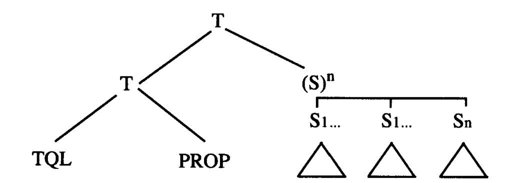
ويفرّق ابتداءً لدى بعض اللغويين (والمناطقة) بين البنية العميقة الدلالية « المحايدة » ، القضية النواة ، وبين الرمز مركب (TQL) محدد كيفي النص . ويرتبط ذلك المحدد بالمقولات الأدائية (PERF) التي يترابط بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا ، مثل الزعم والتوكيد (ASS) والاستفهام (QU) والأمر (IM) من جهة ، وبالمقولات الصيغية (MOD) مثل : النفي (NEG) والاحتمال والإمكان والحقيقة ، من جهة أخرى . ويتبع ذلك عوامل زمانية (T) ومكانية (L) . وقد تجتمع تآليف عدة من المقولات الصيغية . ويتحدد زمن النص

ومكانه (أو جزء مرتبط بهما : نص متضمن) بالنظر إلى عوامل - صفرية للحدث الكلامي الأدائي الموضح تداوليًا في النحو [١١٥] .

بيدَ أنه يخالف هنا علماء الدلالة التوليديين ؛ حيث يرى أن المقولات الأدائية لا تمتد بوصفِها جملةً لأن هذا الامتداد غير منتج . أما عناصرها الأساسية (ARG) فهي (أنا) و (أنت (أنتم)) ، أي عامة ، بحيث تتبع علاقاتها في إطار خارج النظرية اللغوية (Metatheorie) وتكتب القضية (PROP) بوصفها محمولاً ذا موقع - واحد PRED (ARGi)n [١١٦] ، حيث يحدد الهيكل البسيط للقواعد عدد العناصر الأساسية . وتَعرف العناصر الأساسية تميزها الدقيق من خلال وظيفتِها التي تُسند إليها في النص ، أي العلاقة بالمحمول والعناصر الأساسية الأخرى . وينقسم المحمول ذاته إلى محمول دال على ثبات أو دال على حركة ، حيث يؤثر في بنية العناصر الأخرى . وأخيرًا ينظر إلى المقولات المختلفة من خلال قواعد (معجمية كبرى) ذات مضمون دلالي ، غير أنه لا يُعد - على هذا المستوى - تشكيلاً مجردًا للعلامات فهو Lexikoid (LEX) [١١٧] .

ويطرح عدة تساؤلات حول نموذجه المقترح ، منها : كيف يمكن أن يُختبر هذا النموذج إذا لم يتضح كيف تُستنبط نصوصٌ معينة ؟ ويرى أن الطرح الافتراضي لبنية نصية دلالية أن يستكمل دون قواعد أخرى ، وعلى سبيل المثال توجهه معرفتنا الحدسية والتجريبية عن أبنية نصية ، كما هي الحال بالنسبة للحبكات السردية narrative plots . ويرى أيضًا أن البداية بالجملة يكون ضروريًا لاشتقاق الجمل ، وربما يكون موائمًا لتمثيلها النحوي

أيضًا ، بيد أنه يضيف إلى هذه القاعدة TQL PROP أي وصف البنية النصية (١١٨) :



ويعترف فندايك أن اقتراحه ربما يتطابق مع اقتراحات ماكولي (1968:Mc Cawley) وديك (1970:Dik) وإيفه (1971:Ihwe) حول وصف الأبنية العميقة الدلالية للجملة ، حيث يُعنى وصف البنية أساسًا ببدائل (مترابطة) وعوامل ، ويسند المضمون إلى البدائل (بالنسبة للمحمول والعناصر الأساسية) فيما بعد . ويلاحظ هنا أنه يدخل الجملة في الوصف ولكن بوصفها محورًا ثانيا لوصف أبنية نحوية . وربما يفسِّر هذا - في رأية - لماذا أخفقت محاولات نقل أبنية دلالية (اشتقت من النص) ببساطة إلى أبنية نحوية . ويرى أن اشتقاق التمثيلات الدلالية للجملة من البنية النصية الكبرى يمكن أن تعكسه القاعدة التالية (١١٩) :

$$ABC \rightarrow (abc)n \qquad n \geq 1$$

حيثُ تُشتق كل بنية دلالية جزئية من بنية دلالية كلية مقابلة لها داخل

النص . بيد أنه لم يقتنع بتلك الاقتراحات ؛ إذ إنها محدودة ، وتثير كثيرًا من التساؤلات الجديدة ، فضلاً عن أنها لم تجب عن تساؤلات قديمة مطروحة من قبل ، ولكنه على كل حال استهدف وضع نموذج شكلي - منطقي في إطار النحو التحويلي ، يفسر أو يحاول أن يفسر قدرتنا على امتلاك نصوص متماسكة ، وقدرتنا على إنتاجها وفهمها وتفسيرها في إطار نظرية دلالية - تداولية ، ولكنها نحوية الأساس .

الفصل الثالث
التَّحليلُ التَّوليديّ لِلنَّصِّ عند بتوفي
(أو التَّحليلُ النَّحْويّ – الدَّلاليّ لِلنَّصّ)

حاول بتوفي S. J. Petöfi أن يقدِّم عِدة أشكالٍ للوصف و التحليل النصيين ، وحَرَص فيها على أن تضم أهم المكونات التي تتعامل مع النص تعاملاً مباشرًا ، غير أنه رأى ضرورة انطلاق أية نظرية تتعامل مع النص من رؤية جوهرية و اضحة تعد النص وحدةً كلية وليس دون ذلك ، و رأى أيضًا – في الوقت ذاته – أن تكون النظرية نحويةَ الأساس ، وهو متأثِّر في ذلك بتشومسكي أساسًا – كما قلنا – إلا أن للمكون الدلالي والتفسير الدلالي وظائف مميزة . ويُشبه تصوُّرُه ذلك تصورَ أصحاب نظريات الدلالة التوليدية ، غير أن نموذجه – كما أكد على ذلك في أكثر من عمل – لا بد أن يوضِّح كفاءات المتحدثين والمستمعين في الوقت ذاته ؛ أي كيف يبدأ المتحدث من المعنى ويصوغ المتتابعات الجمْلية المتضمِّنة له في وحدة مترابطة ، ثم كيف تمضي هذه العملية التواصلية ، إلى أن يبدأ المستمع في تلقي هذه التتابعات ليرتد إلى المعنى تارة أخرى . فنموذجه – إذن – لا يكتفي بأن يضم عناصر دلالية فحسب ، بل يضم إليها عناصر تداولية أيضًا .

ويحاول بتوفي أن يحقق توازنًا معقَّدًا بين عالم واقعي فعلي يطلق عليه بنية العالم Weltstruktur ، و عالم إبداعي تحقق في بنية النص Textstruktur (١٢٠) . ويرى في إطار ذلك التصور أنه لا يكفي في تحليل هذا العمل الإبداعي (النص) الكشف عن العَلاقات الداخلية التي تمتد داخل النص، وتظهر في معاني النص الأساسية ومعاني أبنيته فحسب ، بل يجب أن يتّسع ذلك التحليلُ ليضم تلك المعاني الخارجية للنص ، تلك المعاني التي يحيل إليها النص ، وهي ما يطلق عليها المعاني الإضافية أو الإشارية أو الإحالية أو التداولية وغيرها . (ولا تعني (أو) هنا التخيير ؛ إذ ربما يضم النص مجموعة أو مجموعتين أو أكثر من ذلك ، فالأمر يرجع إلى النص ذاته ومدى ثرائه وعطائه وديناميته) .

وهكذا يمكن أن ندرك لماذا تعددت محاولات بتوفي في وصف النص وتحليله ؛ إذ إنه - بخلاف ما سنعرض له بعد قليل - استمر في تقديم أشكالٍ تحليلية عدَّة ، محاولاً الوصولَ إلى نظرية كليةٍ للنص تُعالج كلَّ جوانبه ، فكانت في البداية نظرات جزئية أخذت في التلاحم شيئًا فشيئًا وتضاعف عدد مكونات النظرية النصية لديه ، وتعقد نموذجه إلى حدٍّ استحال معه فَهْمه دون معرفة جيدة بقواعدِ المنطق وأسُسٍ فلسفية ومعرفية وتداولية عميقة ، تُمكن مِن تَفكيك تلك الرموز والإشارات والمعارف والمصطلحات التي تغصُّ بها نماذجُه ، وإدراكِ كُنْه تلك الكيفيات التي أراد أن يحقق من خلالها تعادلاً وانسجامًا وترابطًا بين دلالات حاضرة في النص ، قد تبدو أحيانًا متنافرة مبهمة غير مفهومة ، ودلالات خارجة عن النص ، من وظائفها إزالة التنافر والإبهام وعدم الفهم وغير ذلك ، وإبراز التفاعل بين بنية النص الخلاّقة

والعوالم المحتمَلة التي تتعلق بها ، والإبقاء على التفاعل بين عناصر تواصُلية جوهرية ثلاثة تتمثل في المنشئ والنص والمتلقي ، بخلاف العناصر الأخرى التي تبرز أثناء عملية التواصل ذاتها .

و لم يرَ أي تناقض في تصور كلي يقوم على أسس جزئية من أنحاء مختلِفة ، وبعبارة أكثر دقة ذهب إلى إمكان توليف أو إيجاد بنية ائتلافية من نتائج مجموعة البحوث المتعلقة بنظريات نحوية عامة ونظريات نصية لُغوية ، تسهم إلى حد كبير في تشكيل نظرية نصية ما ، يمكن في إطارها معالجة عدد من النُّصوص . بيد أنه عُني أساسًا بالأنحاء التحويلية التوليدية ونظرياتها بصفة خاصة ، فبادر إلى تتبُّع بضعة تساؤلات أو ملاحظات حول الوصف النّحْوي التحويلي للجملة ، واضعًا نصب عينيه إبراز بعض عَلاقات ذات أهمية جوهرية فيه . وأولها بشكل موجز اقتصار تلك الأنحاء على نوع من التحديد للجملة يوصف بالعمومية والجبرية (الرياضية) إلى حد كبير ، فهو أقصى ما يمكن أن يطمح إليه . ويتضمن ذلك - كما يقول - أن عدد الجمل التي يمكن تكوينها (تشكيلها) لا نهائي ، ومن ثم يعني أن حل هذه المهمة « تحديدُ عناصر كمٍّ لا نهائي . »[١٢١]

وقد طرح تشومسكي ذلك المطلَب ذاته حين سعى مستندًا إلى نتائج البحوث الرياضية فيما يتعلق بالكم (الفئة) اللانهائي إلى ضرورة أن يكون النحو قادرًا على إمكان توليد Generieren كل الجمل الممكنة في اللغة المعينة (موضع الدرس) من خلال استخدام عدد محدود من القواعد . وقد تشكل من امتزاج بحوث تشومسكي وحده ابتداء ، ثم مع زملائه وتلاميذه فيما بعد نموذج للوصف النحوي - الدلالي - الفونولوجي الشامل للغة . وعلى الرغم

من اختلافنا حول هذه النتيجة من جهات عدة وبخاصة محدودية المكون الدلالي والتفسير الدلالي حتى في النماذج المتطورة (في المبحث الأول من الفصل الأول تفصيل كاف) ، ودور المكون النحوي الرئيسي ، إذ هو الوسيط بين المكونين الفونولوجي والدلالي ، بحيث لا يمكن تحول أي منهما إلى الآخر دونه ، وتظل النظرية نحوية في المقام الأول ، واقتصار النموذج على عدد محدود من قواعد التحويل وعدد أقل من قواعد التوليد – فإنه لم يحدث انفراج وتجاوز لحد الجملة إلا من خلال القواعد الإرجاعية المستقرة على متواليات جملية .

وينتقد نموذجَ النحو التحويلي ، مخالفًا بذلك رأي ليونز الذي ذهب إلى أنه يبرز باستمرار دور المتكلم وكأنه يختص به دون المتلقي ، ولكن في الحقيقة يظهر المتلقي في الوقت ذاته – وإن كان في صورة ضمنية – فيذهب إلى أنه قد حذر في مواضع عدة من أن ذلك النموذج لا يجوز أن يُعد نموذجًا للمتحدث ولا نموذجًا للمستمع . غير أن ذلك لا يَستبعد إمكان بَحث النموذج انطلاقًا من تلك الجوانب المنفصلة ، إذ تتكون نظرية تشومسكي – أو كما يسميها بوستال بالنظرية التحويلية الكلاسيكية – من مكون أساس نحوي توليدي غير متناقض تواصليًا ، ومن مكون تفسيري دلالي تحليلي ومكون تحويلي تأليفي (تكويني) ، ومكون فونولوجي تأليفي . وينبه هنا إلى أنه قد اختار النهاية (ung) باستمرار مثل : "Transformierung" عملية التحويل ، و"Interpretierung" عملية التفسير عن قصد ، إذ إنه يركز على خاصية العملية، التي لا يمكن أن يعبر عنها بدقة إلا من خلال النهاية السابقة ، في مقابل النهاية (tion) الدالة على خاصية النتيجة [١٢٢] .

ولا خلافَ حول قيام عدد كبير من الدراسات باختيار أسس النظرية التحويلية الكلاسيكية وتعديلها ، وبخاصة الجانب الدلالي ، إلا أنه لا يرى في تلك إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف محدودة ؛ فقد عد كيتس مثلاً مهمة الدلالة أساسًا ، تحديدَ أوجه الغموض الدلالي . أما فاينريش فقد ذهب إلى أنه ليس مطلوبًا من أية نظرية نَحْوية أن توضح كيف يدلل شخص ما – يسمع تلك التعبيرات الغامضة (المتعددة المعنى) – على أنه بنية من البنيتين العميقتين تمثِّلها بنية سطحية معينة ، كما لا يقتصر هدفُها على اعتبار ذلك التعددَ في المعنى ؛ إذ يمكن – بل ينبغي – أن تَكفُل نظرياتٌ دلالية ما – من خلال صياغتها – تحديد الأبنية العميقة (ومكوناتها المعجمية) تحديدًا واضحًا من البداية (١٢٣) .

ويرى أن التصورات التي خرجت عن تصورات الأساس لتشومسكي تتفق في عدد من الملامح المشتركة ، غير أن أكثرها رسوخًا ولفتًا للأنظار يمكن أن يتمثل في عزو أهمية أولى (أساسية) للتمثيل الدلالي في مقابل عملية التفسير التي أسندت إلى المكون الدلالي في النظرية التحويلية الكلاسيكية . فقد بنيت على ذلك الأساس النظري ، حيث يمكن التغلب على الاختلاف بين مكونات النموذج من الناحية الاتصالية . ولم يستبعد ذلك التصور أيضًا إمكانية التوليد بمفهوم رياضي ، غير أنه في تلك الحالة يسمح بقواعد صياغة ذات طبيعة مغايرة (١٢٤) .

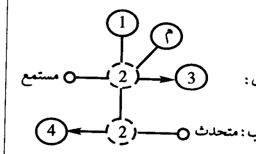
ويذهب إلى أن المقام ليس مقامَ مفاضَلة بين نحو الجملة ونحو النص ، فلكلٍّ حدود وأهداف و وسائل ؛ ولذا لا يجد ما يسوِّغ التساؤل : أيُّ نموذج من النموذجين (نموذج تشومسكي ونموذج التوليديين) أكثر ملائمة لوصف الجملة ؟ بيد أن الاختلاف في الرأي يعكس الحقيقة القائلة بأنه يمكن أن تتولد

الأبنية النَّحْوية على نحو اتصالي غير متغاير ، فإنه يجوز ألا تسري قضية « المعنى » على النحو ذاته ؛ إذ إن مشكلات المعنى تبرز على نحو ما بالنسبة للمستمع وعلى نحو آخر بالنسبة للمتحدث . ويلاحظ أن الباحثين اللُّغويين سواء وضعوا جانب الاتصال عند إنشاء نماذجهم بشكل واضح في الاعتبار أو لم يضعوه فإنه لا يلعب في هذه المسألة أي دور . وربما يكون الدافع لبناء نماذجهم على النحو الذي بنيت عليه باستمرار يُظهر - بناءً على طبيعة الأبنية المولَّدة على نحو متتالٍ خلال عملية التوليد وتركيب الوحدات المعجمية المستخدَمة - أنَّ نمطَ النموذج الأول أكثر مناسبة لعرض الكفاءة اللغوية للمستمع ، في حين يُظهر أن نمط النموذج الثاني أكثر ملاءمة لعرض الكفاءة اللُّغوية للمتحدث . ويرى أن عرض أو تمثيل الكفاءة اللغوية لكلٍّ من « المتحدِّث - والمستمع » لا تُتصور إلا إذا تم التعبير عن كفاءة المتحدث وكفاءة المستمع أيضًا على نحو آخر ؛ أي نصف كفاءة كلٍّ من المتحدث والمستمع على المستويين ؛ مستوى التركيب أو التآليف Synthese ومستوى التحليل Analyse (١٢٥) .

إن بتوفي يَبحث عن نموذج يتحقق من عناصر الاتصال ، بحيث يمكن أن تلاحظ عملية التفاعل بين النص والمتحدث من جهة ، ثم بين النص والمستمع من جهة أخرى . ولا ينبغي هنا أن نربط بين التآليف وإنتاج النص وبين التحليل وتلقي النص ، إذ إن كلتا العمليتين تتحققان لدى المتحدث في مرحلة ، ثم لدى المستمع في مرحلة أخرى . ولذلك نراه يوجِّه نقدًا إلى نموذج التحويليين الذين راعَوا المتحدث في المقام الأول ، ولا يصرح بالمستمع إلا في مواضع محدودة ، ولا يقبل هنا المقولة التي أشرنا إليها من قبل من أن الحديث عن المتحدث يتضمن بالضرورة حديثًا عن المستمع ، وإلى نموذج التوليديين

أيضًا الذين عنوا بالتمثيل الدلالي في صورة ضيقة مما دفع إلى ضرورة البحث عن نظرية نحوية للنص تكشف بجلاء عن كيفية الانتقال بين المستويين (الطرفين) . ويتضح ذلك في التخطيطين اللذين وضعهما للنموذجين على النحو التالي :

1.2 تخطيط نموذج « **النظرية التحويلية الكلاسيكية** »



ل : اتجاه العملية : تحليل

ب : اتجاه العملية : تركيب

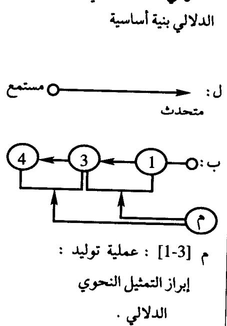
2 ← 1 عملية توليد : إبراز محدد الجملة الصغرى المتضمن مقولات نحوية ؛ إذ المقولات عناصر معجمية عالية .

2 ← م عملية إقحام : « إدراج الوحدات المعجمية المحددة في محدد الجملة » .

3 ← 2 عملية تفسير دلالي .

4 ← 2 عملية تحويل وعملية تفسير فونولوجي[١٢٦] .

1.1 تخطيط نموذج « **النحو التحويلي** » ، الذي يعد التمثيل الدلالي بنية أساسية



م [3-1] : عملية توليد : إبراز التمثيل النحوي الدلالي .

4 ← 3 عملية تحويل (- إقحام -)[١٢٧] .

(الشكل الأول : ص ٣٠٤)

وقد حاول بتوفي من خلال التخطيطين السابقين أن يقدم نماذج نحو الجملة انطلاقًا من جانب (زاوية) المتحدث والمستمع . وعلى الرغم مما حققته التوليدية من تقدم في إبراز المكون الدلالي فإنها لم تحسم مسألة : هل لا تمثل الجملة المولَّدة إلا معناها المقصود أم تمثل معنى آخر أيضًا ؟

فالمستمع موجود عند التلقي دون بحث دقيق لكفاءته الفعلية ، إذ ما يزال وضع نحو يُعنى بوصف كفاءَة المستمع - كما يقول - مهمة لم تؤدَّ بعد ، أي أنها قضية لا تزال قيدَ البحث والدراسة . ويحدد ما يجب على ذلك أن يحققه في أمرين ، الأول : صياغة الانتقال من الجملة الأفقية إلى البنية - الجملية في النموذج ، والثاني : تعريف (تحديد) مقبول لمفهوم « عملية التفسير الدلالية » (فالنظرية التحويلية الكلاسيكية يمكن أن تستخدم فقط في تفسير البنية التي مثلت على النحو السابق وصفه - البنية العميقة) .

وينتهي من ذلك إلى أنه - كما تبين البحوث المتعلقة بنحو النص - من الضروري مراعاة النموذجين ، أي أن ثمة نحوين مختلفين للجملة يجب أن يعمل بهما عند وصف اللغوي للنصوص . ويرى كذلك أن إطار مشكلة الوصف النحوي للجملة يمكن أن يتلخص فيما يلي :

- مكونات الوصف النحوي للجملة : التمثيل النحوي - الدلالي والفونولوجي وعملية التخصيص (التحديد) لكل من (أ) الأساس ، (ب) الشكل السطحي (الأفقي) ، و (جـ) العلاقة بين الأساس والشكل السطحي (الأفقي) .

- جوانب (زوايا) الوصف النحوي للجملة : جانب المستمع : التحليل ،

جانب المتحدث : التأليف .

- الأساس النظري : نظرية عامة للجملة تعرض الكفاءة اللغوية للمستمع المثالي والمتحدث المثالي (١٢٨) .

ولا شك أن بتوفي يحاول هنا أن يعمّق المقولات الجوهرية في نظرية تشومسكي وبخاصة التمثيل الدلالي والمكون الدلالي ، ومحاولة نقله من مجرد صورة نهائية ، إلى صورة أساسية أولى يبدأ منها التحليل ويراعيها في عملية الانتقال من البنية السطحية إلى البنية العميقة أساسًا ، كما أنه قد وضع نُصب عينيه أيضًا استكمال الجانب الغامض في نظرية تشومسكي ، وأعني بذلك توضيح الكفاءة اللغوية للمستمع المثالي بدرجة لا تقل على الإطلاق عن الطرف المقابل الذي حرص عليه تشومسكي كل الحرص . وربما يؤدي استخدام بتوفي - حتى الآن - لمصطلح « الجملة » أساسًا في أكثر مقولاته ، إلى تصور أن الإطار الذي يقيِّد الوصف ما يزال إطار الجملة ، وبالتالي فإن بتوفي لا يرى ضرورةً في الانتقال إلى وصف إطار أشمل ، ذلك الذي أطلق عليه النص . والحق أنه يبدو أن بتوفي يرى تعادلاً بين الجملة والنص بحيث نجده أحيانًا يستخدمهما مترادفين ، ولكن من خلال تصور الجملة النص ، أي الجملة التي يراعى في تحليلها عناصرُ دَلالية وتداوليَّة إلى جوار العناصر النَّحوية التي يعدها الأساس ؛ ومن ثم لا ينبغي أن تفهم تلك المقولات في إطار نحوية الجُملة ، وإنما في إطار نحويَّة النصِّ ، وهو مفهومٌ قريبٌ جدًّا من مفهوم فَنديك Van Dijk ، غير أن الجانب النحويَّ لَدى بتوفي هو الجانب الغالب والأكثر عمقًا .

وربما يتأكد ذلك من خلال بحثه في مشكلات تتعلق بالتأويل النحوي في المقام الأول [١٢٩] ، أو بمعنى أدق مشكلات تفسير مجال النحو ليس بوصفه مجالَ الجملةِ فحسب ، كما هي الحال في البحوث اللغوية (النحوية) السابقة. ويرى أن اقتصار نطاق البحث على مجال الجملة لا يمكن أن يُنفَّذ بشكل مستمر ، وأن الادعاء بأن النحو ينبغي أن يكون قادرًا على إنتاج كل الجمل الصحيحة نحويًا في لغة ما ، لا يمكن أن يتحقق إلا فيما يتعلّق بكمٍّ جزئيّ ضئيل مِن كم الجمل الكلي . ولما كان مجال الجملة ، بالمعنى الدقيق ، ينتقل أو يتحول على نحو تدريجي إلى « نص » ، أي لا يمكن أن يقدم أي تعريف للجملة صالح بشكل عام - فإنه يعيب الاقتصار على الجملة من عدة وجوه ؛ فثمة ظواهر لا يمكن أن توصف في إطار مجال الجملة ، بل تتطلب - حتمًا - أن تبحث في إطار أوسع من إطار الجملة أيضًا . من تلك الظواهر - مثلاً - التحويل إلى ضمير ومسألة تحديد العناصر الأساسية والعلاقة (موضوع - محمول) .

وعيب آخر يتمثل في وجهة نظر عامة ، إذ لا يمكن أن تُكرِه أو تقسر الكفاءة اللغوية على إطار محدَّد ، ويجب أن يضم تصورُها عمليةَ توليد الجملة البسيطة التي يمكن وصفها بلا ثغرات من الناحية الشكلية ، انطلاقًا من جانب (زاوية) نحوي (دلالي) إلى الوصف اللغوي للأبنية النصية المتنوعة . ويتحتم - إذن - مع تطبيق التحليل النصي وضع نظرية نصية . ويرى أن أية نظرية لُغوية يجب أن تنشأ أو تُبنى على نحو تكون فيه قادرة على وصف أنماط نصية ممكنة غير محدودة وصفًا لغويًا [١٣٠] .

والحق أنه لم يقدم جديدًا فيما يتعلق بأوجه النقد التي وجهت إلى النظرية التحويلية ؛ إذ إن محدودية الوصف الجملي قد اتضحت إلى حد كبير من خلال كثير من تساؤلات علماء النص ومن قبلهم علماء اللغة ، غير أنه يسعى إلى طرح عدة أشكال وصفية تتجاوز الطرق التقليدية . ولكن في إطار الوصف النَّحْوي بوجه خاص ، وهو ما يجعلنا نعد اتجاه بتوفي اتجاهًا نحويًا أساسًا ، ويكون التوليد في إطار الوصف النَّحْوي ، ولا يعني ذلك أن بتوفي قد التزم بهذا الاتجاه ، إذ إننا نجده في مراحل تالية يُعرض عن ذلك النهج ، ويسلك دروبًا متباينة ، مما يؤكد أن الوصف والتحليل النصيين لم يستقرا بعد لدى أكثر علماء النص . فقد نتج عن اتساع إطار الوصف عددٌ كبير من المشكلات التي يحاولون التغلب عليها ، ولكنها - كما يبدو - تستعصي عليهم ، إذ ما يزال أكثرُها مطروحًا للنِّقاش والجَدل .

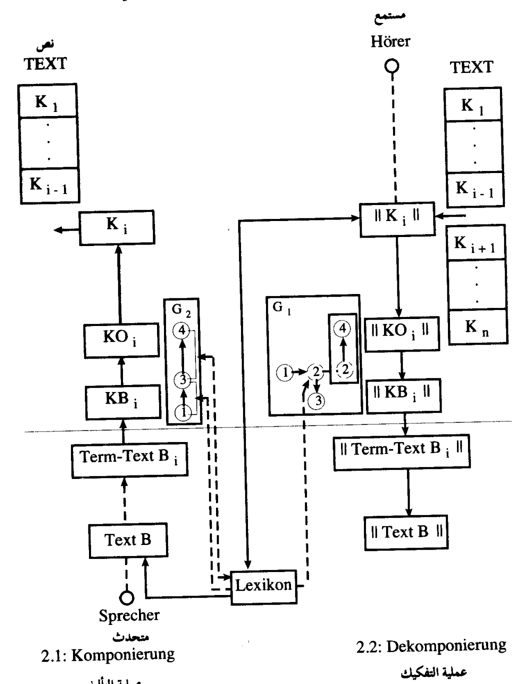
ويَتطرق في حَذَر إلى بعض مشكلات الوصف النحوي ، فيرى أنه يمكن أن يُعد الوصف النحوي للجملة نموذجًا لإنشاء نموذج نظرية نصية من جهة أخرى . وعلى هذا النحو وَحْدَه يمكن أن ينشأ انتقال سَلِس إلى أكبر حد من الوصف النحوي للجملة إلى الوصف النحوي للنص .

ويجب أن يتكون ذلك النموذج من المكونات والجوانب والأساس النظري ، التي أقيم عليها وصف الجملة ، أي يقاس الوصف النحوي للنص على الوصف النحوي للجملة [١٣١] . ويرى أيضًا أن حدود الوصف « النحوي » للنصوص لم يحدد بعد تحديدًا دقيقًا . و يمكن أن نعده بمعنى « الوصف النحوي السياقي للنص » [١٣٢] ، أي ذلك الوصف الذي لا تستند

فيه إلا إلى تلك المعلومات التي يمكن أن تستخرج من النص من خلال معارف نحوية . النحو إذن يضم المُعجم ذاته أيضًا ، وينشأ عن ذلك الربط ، بين الجانبين النحوي والدلالي ، تحولٌ إلى شكل جديد للوصف ؛ إذ تتسع حدودُ هذا الوَصف بقدر ما يمكن أن يتوسع في حدود مجالات المعلومات الممكن اختزانُها في المعجم . ويشكل الوصف النحوي - الدلالي للنص محورَ الوصف النحوي - التركيبي الكامل في الوقت ذاته (١٣٣) .

ونراه - استنادًا إلى المفاهيم الأساسية في النماذج السابقة - يطرح نموذجًا يحاول فيه أن يبين عملية الوصف النحوي - الدلالي للنص من خلال عمليتين (يعدهما أهمَّ المراحل) ؛ هما عملية تأليف النص أو تكوينه ، ويطلق عليها "Text-Komponierung" ، وعملية تفكيكه أو تحليلهُ ، ويطلق عليها "Text-Dekomponierung" ، وترمز العملية الأولى إلى جانب « التأليف والتكوين » . أما العملية الثانية فترمز إلى جانب « التحليل » . و يمكن أن تقدم ، في أثناء خطوات منفردة خلال عملية التفكيك ، عدة إمكانات . ويشير إلى هذه الإمكانات المتعددة من خلال رموز بين خطين رأسيين في كل عملية . أما العمليات التي تقع تحت خط الفصل الأفقي فإنها ليست ذات طبيعة لغوية فقط ، في حين تعد العمليات التي تقع فوق ذلك الخط عمليات خاصة بنحو الجملة . والمربعات المشار إليها بالرمزين (G_1) و (G_2)- أعني نموذجي النحو المشار إليهما فيما سبق - فيمثلان نموذجي نحو الجملة اللذين يضمهما الشكل الأول .

نموذج بتوفي للوصف النحوي - الدلالي



أهم مراحل عمليتي تأليف النص وتفكيكه (الشكل الثاني ص ٣٠٩)

ويشكل المعجم Lexikon مكونًا عضويًا أو حيويًا (مهمًا بشكل جذري) في نموذج الوصف النحوي - الدلالي . ويرى أنه يمكن أن يوصف البناء المحتَمل للمُعجم في خطوط إجمالية على النحو التالي :

- تتحدد الوحدات المعجمية المحدَّدة أو الفعلية (وبمعنى أدق : القراءات المختلفة لهذه الوحدات) في المعجم من خلال وحدات دلالية مجردة (يرمز إليها بحرف كبير Komponente = K) .

- يتم تقديم تمثيلات الوحدات المعجمية المحددة أو الفعلية ، وتمثيلات الوحدات الدلالية المجرَّدة في صورة وظائف حملية أو موضوعية (١٣٤) ؛ وهي تضم عناصرها المتمثلة في وحدة الدالة / الوظيفة الأساسية ، ورموز - العناصر الأساسية ، والمقولات المجردة للحالات الإعرابية ، ومعلومات الربط ، وأوجه فصل ذات علامات أو مجموعة علامات نحوية - دَلالية ، توجِّه « إمكانات الرَّبط المختلِفة » للوظيفة الحملية / الموضوعية .

- ويلاحظ هنا أن المعجم يؤدي وظيفة قاموس ثنائيٍّ اللغة ، ويتكون من مجالين أساسيين ؛ الأول : وتكون فيه الوحدة المسيطرة التمثيل الدلالي ، ويشكل المعجم الأساسي (Grundlexikon) لعملية التأليف ، والثاني : وتكون فيه الوحدة المسيطرة ، هي الوحدة المعجمية الفعلية ، ويشكل المعجم الأساسي لعملية التفكيك . وبديهي هنا أنه لا يمكن الاستغناء كلية في المجال الآخر عن عملية التأليف ولا عملية التفكيك .

- يضم المعجم ، بناء على ما سبق ، أشكالاً متباينة من الترتيب التي يُحتاج إليها ، سواء عند عملية التأليف أو عملية التفكيك . وتتضح أشكالُ الترتيب تلك من خلال العلاقات المستودَعة أو المختزَنة في وحدات المعجم (إن

تحديد العمق أو البناء المتعدّد التدرُّج - على نحو محتمل - لتلك العلاقات مهمة من المهام الرئيسية لتحديد بناء المعجم) .

- تعد العملية الأولية - انطلاقًا من جانب (زاوية) الوصف النحوي الدلالي للنص - هي عملية تفكيك النص . بيد أنه هنا يُعرض عن قضايا التفكيك ، ويرى أنه يمكن استخدام نحو توليدي لاختبار صحة عملية التفكيك التي تنفَّذ على أساس معارف تحليل متضمَّنة ، لِغياب منهجٍ (طريقةٍ) تحليل محدَّدٍ بوُضوحٍ على مستوى الجملة . أما على مستوى النص فيه عملية إعادة التأليف Rekomponierung (١٣٥) .

ويضيف إلى الملاحظات السابقة حول نموذجه المقترح تأكيده على أن نموذج تأليف النص لا ينبغي أن يعد مناظرًا للتأليف الفعلي أو الواقعي ؛ إذ إن النموذج يُبنى على أن المحمولات Prädikate التي تكون منها أسسُ جمل النص ، قد قُدمت في المرحلة الأولى بوصفها أساس النص Text-Basis ونظمت في شبكة متنوعة (١٣٦) .

ويحاول من خلال هذه الشبكة أن يقدم الموضوعات التي تتعلق بالشخص الأول في قائمة والموضوعات المتعلقة بالشخص الثاني في قائمة ثانية ، والموضوعات التي يشترك فيها الشخصان في قائمة ثالثة . وبعبارة أكثر وضوحًا ينبغي أولا أن يحدّد الأشخاص المحاور في النص ، إذ إنه ربما لا يرد في النص إلا شخص واحد أو شخصان أو أكثر ، ثم تحدد الموضوعات ، والأماكن والظواهر التي تتعلق بكل شخص على حدة ، ثم ما هو مشترك بين أكثر من شخص ، إذا كان قد ورد أكثر من شخص في قائمة أخرى . ويميز هنا بين موضوع / محمول من الدرجة الأولى ، و وحدته الوظيفية فعل أو

صفة ، ثم موضوع / محمول من الدرجة الثانية و وحدته الوظيفية ظرف ... إلخ[١٣٧] .

ويرى أن هذه الشبكة تقدِّم على نحو مميز أساس النص من جهة ، وأساسًا أمينًا لعملية تفسير تالية للأساس ليست لغوية فحسب من جهة أخرى . أما الرموز التجريدية للموضوعات (a, e, o usw.) ، وتسمى مشيرات الأدوار Rollenindikatoren ، فتبين على نحو واضح نوع العلاقة القائمة بين الشخص المعني (أو الموضوع أو الظاهرة) والمحتوى الدلالي للمحمول ، أي ماذا قدم بشكل إيجابي ؟ وماذا حدث له ؟ وماذا يظن فيه ؟ إلخ . غير أنه يرى أن تلك الشبكة لا تقدم علاقات التواصل أو العلاقات الإبلاغية kommunikative Relationen ، فيقدم نمطًا أساسيًا آخر من الترتيب، يعكس تلك العَلاقات الموجودة في الأساس ، حيث يتحدد من خلالها كيفية التواصل ، إذ الموضوعات أو المحمولات يمكن أن تتحقق في البنية السطحية في الكلام المباشر و غير المباشر ، و تحدّد شبكات التواصل الشكل الحقيقي للبنية السطحية[١٣٨] .

ويجد هنا صعوبة في عرض المحتوى أو المضمون داخل هذه الشبكات ، فيكتفي بعرض شكل الموضوعات / المحمولات المجردة (التي تشكل عملية تأليف النص) . أما المحتوى فيحتاج لعرضه بدقة - كما يقول - إلى أن تكون لدينا حتمًا « لغة دلالية » مطابقة . ونظرًا للافتقار إلى تلك اللغة الدلالية فقد لجأ إلى حل طارئ أو اضطراري يستخدم فيه تلك العناصر الموجودة في تمثيلات الوظائف الحملية / الموضوعية المجردة على أنها عناصر « مجردة » ، ولا يدرك المرء من خلالها هل يمكن أن تتبعَ جميعها اللغةَ الدّلالية الموسَّعة . بيد أن تلك العناصر لا تتطابق مع الكلمات المطابقة لها جرافيميًا والدالة على



وحدات معجمية فعلية ، ولكنها تختلف عن الأخيرة على الأقل في أنها تمثل « فئة – الترادف » .

وترمز الدوال الوظيفية المكتوبة بحروف كبيرة – أساسًا – إلى الحدود المقدمة في لغة دلالية عالمية universelle semantische Sprache وتتكون المرحلة الأولى من التأليف من إنجاز عمليات ليست لغوية فحسب ، إذ تتوزع هنا محمولات الأساس النصي على نحو متدرج داخل أسس نصية لوحدات التألية ذات الطبقات المتباينة Kompositionseinheiten verschiedener Ränge . وينتهي ذلك التوزيع حين ينجز أو يتم ذلك التتابعُ للأسس ، الذي يمكن أن يعقب العمليات التي أنشأت أو أقامت وَحداتِ التأليف الفِعلية ذات الطبقة الأولى ، أي جمل النص (١٣٩) .

وتعد تلك العمليات التي تُبرز أسسَ وَحدات التأليف ذات الطبقة الأولى عملياتٍ نحويةً أساسًا . وينتقل إلى عمليات المرحلة الثانية من التأليف ، فيبدأ بإيضاح أن أسس المركبات المتدرجة hierarchische Komplexe تَنبثِق من مَحمولات أسُس النَّص النهائية ، ويطلق على المركبات المتدرجة – أسس المكونات ذات الطبقة الأولى ، ويشار إليها برمز الجملة (S) مع مشير تَحتيّ . وتكون أسس النص النهائية من فئات (مجموعات) من المحمولات ، في حين تكون أسسُ المكونات أبنيةً مكوَّنة من هذه المحمولات ، مع إضافة محمولات مكمِّلة محدّدة . ويمكن أن نوضح ذلك على النحو التالي :

$KB_1 : S_1 + AST_{20} P_1 P_1$

$S_2 + T_{20} \ P_5 P_2$

$S_3 + AST_2 P + \ _3 \ldots$

فأساس وحدة التأليف الأولى (KB_1) يتشكل من ثلاث جمل (S_3، S_2، S_1) و تتشكل كل جملة من محمولات صيغية أو أدائية و تُدمج مع الجملة (+ AST) [١٤٠] .

بيد أنه يحاول أن يوضح ذلك الاتجاه التحليلي المعقَّد وبخاصة من جهة تشابك الرموز وتعددها ، فيذهب إلى أن العمليات المشكِّلة للمركَّبات المتدرِّجة تُنفَّذ في إطار خُطواتٍ مُحددة :

أولها - اختيار المحمولات Prädikate التي تتبع كل مركب من المركبات المتدرِّجة (ويرمز إليه بالرمز (P) ، والرقم التالي يحدد درجة المحمول) ، وثانيها - يتحدد كل مركب من المركبات المتدرجة من خلال المعلومات الصيغية والاتصالية التي ترجع إليها ، ويطلَق على المعلومات الصيغية (الزمن ، والصيغة) محمولاتٍ مشكِّلةً للقَضِية ، في حين يطلَق على المعلومات الاتصالية (الخبر والاستفهام . . .) محمولات أدائية (إنجازية) [١٤١] . ويرمز إلى الأولى بالرمز (T) وإلى الثانية بالرمز (AS) ، وثالثها - تتحدد كل المحمولات التي تتبع كل مركب من المركبات المتدرِّجة مع الأساس من خلال علامة البناء المركب (+) . وينتهي إلى أن المركبات الناتِجة هي إما وحدات مستقلة أو تلك الوحدات التي تفتقر أو تحتاج إلى الإكمال ، أي إلى وحدات ذات طبيعة حاضنة أو كبرى Matrix-artige Einheitein .

وتبرز عن أسس المركبات المتدرِّجة - حتمًا - أسسُ المركّبات المتتابعة أو المتشابكة verkettete Komplexe في أثناء إنجاز السلسِلة الثانية من العملِيات، ويطلق على تلك المركبات أسسَ المكونات ذات الطبقة الثانية ، (ويمكن أن ينتج عن أسس المركبات المتدرِّجة والمتشابِكة أسسُ مُكونات ذات الطبقة الثالثة

(والرابعة) . . . أيضًا) . ويحدث ذلك من خلال موظِّفات الاحْتِضان و/ أو عن طريق مُوظِّفاتٍ رابطة مُتباينة [١٤٢] .

ويذهب بعد أن بيَّن تلك المراحل أو العمليات التي يمر بها التحليل النحوي- الدلالي إلى أننا نحصل على أسس وحدة التأليف أو التكوين Kompositionseinheit-Basen آخرَ الأمر . وتعد تلك مركباتٍ لأسسِ المكوِّنات ، يَربِط بينَها مُوظِّفٌ رابِط ما ، يَلحَق بها محمولٌ حافِظٌ للرُّتبة محدَّدٌ في البنية السطحية Oberflächenstruktur-bestimmder Prädikat ، ويمثل لذلك في الشكل الرابع بالرمز : ♌ Platzhalter

$$KB_1 = ♌_1 \text{ UND } S_1\, S_2\, S_3$$

بمعنى أن أساس وَحدة التَّأليف الأولى الذي يتشَكل من ثلاثِ جُمل ، يربط بينها الرّابط (الواو) في البنية السطحية ؛ وهو رابطٌ بين المحمولات حافظٌ للرتبة .

ويقوم حافِظ الرتبة بوظيفة محل الجمع أو الجامع للمعلومات الخاصة بالمواقف التي تعد ضرورةً لتشكيل البنية السطحية . ويرى أن تلك الأسس يمكن أن تقدم في صورة أوجه ربط للمركبات المتدرجة أو المتشابكة والمحمولات التابعة لها أو في صورة رَسمِ شَجري يوضع في رأسه وحدة التأليف ، وتحتها في خط أفقي موظف الربط + علامته + موظف الربط مرة أخرى منضمًا إلى الجمل التي تحتضنها وحدة التأليف على النحو التالي :

KBD_1

UND ♌

UND S_1 S_2 S_3



ثم يتفرَّع عن الرابط بصورة متدرجة عدَّةُ أنواع ممكِنة ، وتحت الجملة الأولى مكوناتُها المعلومات الاتصالية أولاً أو المحمولات الإنجازية ، ثم المعلومات الصيغية أو المحمولات المشكِّلة للقضية (الجملة) . ويتكرر الأمر ذاته مع الجمل الأخرى [١٤٣] . ويتبع ذلك كله نشوءُ البنية السطحية (KO) وأخيراً نشوء وحدة التأليف الفِعلية ذات الطَّبقة الأولى (K) .

ولا يكتفي بتتبُّع جُزئيات هذا التحليل ، بل يرى في ذلك المهمةَ الأولى ، إذ كان عليه أن يطرح أو يقدم تصورًا لإمكانات نشوء أو بناء انتقال من الجملة إلى النص ، ثم يلخص تلك العمليات الأخيرة ، التي يجب - في رأيه - أن يتأكد من إنجازها من خلال نحو جملة ملائم . ويحدد أولاً أنه يَنشأ عن الرَّسم الشجري KB الرسم الشجري (KO) من خلال إجراء تحويلات مُختلفة . ويمكن أن تنظَّم التحويلاتُ بشكل عامٍّ في الأقسام الثلاثة الآتية :

١ - تحويلات مُشكِّلة لأبنية - التَّرادُف .

٢ - تحويلات إقْحامية .

٣ - تحويلات مُشكِّلة للأبنية السطحية .

ويجب قبل إجراء هذه التحويلات تحديد المعلومات المتعلقة بالموقف ، وتتحدد هذه المعلومات تحت الرمز (ℒ) ، وهي : ST, SF, SA, Ss [١٤٤] .

ومعلومات (Ss) توضح هل تحقَّق أساس مكَون مع مكوِّنات وَحدة التأليف الواردة عند تحقق أساس من الأسس المتقدمة مباشرة . ويُعد ذلك ضروريّا لإنجاز الاستبدالات الإحالية [١٤٥] المتعلقة بمركبات وحدات النص . وعلى كل حال فالمعلومات الثانية (SA) تختص بتحقق عنصر أساسي في وحدة

التأليف عند تحقق أساس من الأسُس المتقدّمة مباشَرة ، ويعد ذلك ضروريًا لتحديد طبيعة مُعينات العنصر الأساس ولإنجاز عمليات التّحولات إلى ضمير - في ظروف معينة وأشكال حَذف أيضًا - التي تتجاوز إطار الجُملة .

أما المعلومات الثالثة (SF) فتختص بتحقق دالة موظَّفة من موظفات وحدة التأليف عند تحقق أساس من الأسس المتقدّمة مباشرة ، ويُعد ذلك ضروريًا لإنجاز محتمل لحَذف الدالة الموظَّفة أو استبدال - دالة موظفة (١٤٦) . أما المعلومات الرابع (ST) فتختص بتحقق بنية الموضوع - المحمول Thema-Rhema-Struktur في التحقق السطحي لوحدة التأليف التي تتقدم عليها وحدة تأليف بشكل مباشر ، ويعد ذلك ضروريًا لتشكيل بنية الموضوع - المحمول . ويتحقق الشكل الشجري (KO) ، أي تشكيل البنية السطحية ، في شكل أفقي بعد إجراء التحويلات التي تقدَّم ذكرُها ، ويطبق بعد ذلك تحويلات مورفو - فونيمية متباينة أو تحويلات مورفو - جرافيمية . وهكذا ، نحصل على النص الفعلي نتيجة لتلك التحويلات (١٤٧) .

ويلاحَظ ممّا سبق أنه يعتمد على نحو الجملة اعتمادًا كبيرًا ، وبخاصة في صورته المتطوّرة لدى تشومسكي وأتْباعه ، غير أنه يميل إلى التوليديّين بشكل واضح - وإنْ لم يتضح أثرُ ذلك وُضوحًا كافيًا - من خلال إعطاء المعلومات الدلالية أو التداوليّة مكانًا أكثر بروزًا كما أشرت في التحليل السابق . وأظُن أن ذلك قد جعله يُصر على التأكيد في أكثر من موضع على أن نموذجه - وبخاصة في الجزء الخاص بتأليف النص - يرتكِز على نحو الجملة وبخاصة المتمثّل في الشكل ١ - ٢ ، ويضيف هنا - إلى ما قد أوضحه - بضع ملاحظات مكمِّلة ، منها : يمكن أن تُعد قواعد التشكيل في هذا النحو قواعد

من نمط قيود مقبولية العناصر الأساسية (العقد) التي تجرى بناءً على الوحدات والمعلومات الواردة في المعجم [١٤٨] . وتتولد المركبات المتدرِّجة من خلال استخدام تلك القواعد . ومنها أيضًا أن ما تسمّى « تحويلات التتابع أو التشابك » المقدِّمة أسسَ « المركباتِ المتتابعة أو المتشابكة » تفتقِر هنا - كما هي الحال في كل نحو تحويلي - إلى تحليل خاص . وأخيرًا يُعد النظام أو النسَق الذي يضم التحويلات الباقية نظام قواعد Regelsystem توسَّع إلى نظام منسجم أو متساوِق من خلال التحويلات التي اكتشفها علماءُ الدَّلالة التوليديون ، والتحويلات المشكِّلة للبِنية السطحية لدى فليمور ، والتحويلات المعجمية - النحوية لدى تسلكوفسكي Zolkovskij وملتشوك Mel'cuk والتحويلات المورفو - فونيمية (المورفو - جرافيمية) المطابقة لها [١٤٩] .

ويستمر في طرح عدة ملاحظات موجَزة عن ذلك النهج الذي تقدم به ، وعدَّه نهجًا متميزًا يتضَمن نحوَ الجملة أساسًا ، ويتجاوزه في عملية انتقالٍ حَتمِية وسلِسة في الوقت ذاته إلى نحو النص المتعدِّد في أصوله والمتشعب في مبادئه ، فيلاحظ أولاً أن الأساس الذي قدمه على النحو الذي عُرض عليه فيما سبق (الذي يمكن أن يعد « شكلاً محايدًا » للنص) يمكِّن من عملية تمثيل العَلاقات المضمونية أو الشَّأنية للنص thematische Relationen من جهة ، ويقدِّم أيضًا العنصر الأساسي للعمليات المشكِّلة للجملة - النص من جهة أخرى . ثانيًا - يمكن وصف تلك العمليات التي تنطلِق من أساس النص إلى النص السطحي - بأنها علمية تمثيل البنية المتدرِّجة للنص . ثالثًا - عند تحديد أساس النص و عملية تأليف النص يمكننا أن نعمل بمصطلح الاستمرار النصي - المصاحب Ko-textuelle Kontinuität . ويكون أساس - النص

مصاحبًا سياقيًا بشكل مستمر ، حين يمكن أن تنتظم المحمولات في شبكة وحيدة مترابطة « نحويًا » . وهذا يعني أن تستمر تَسلسُل وَحدات التأليف المكوِّنة للنص من خلال علاقة متداخلة مع السياق – ولكن ليست سياقية محضة – يرتكز على علاقة نَحْوية أساسًا ، بل إن النص ذاته يكون مصاحبًا سياقيًا بشكل مستمر ، حين تنشأ بين كل جملتين – نصين – متجاورتين « علاقة نحوية » grammatische Beziehung . و يُعد مصطلح « علاقة نحوية » مسمّى شاملاً لأنماط علائقية ، تشمل العلاقات التركيبية بمعنى ضيق والعلاقات المختزنة المحددة في المعجم داخل وحدات المعجم (ويمكن بمساعدة تلك العلاقات – كما يفترض بتوفي – أن يحدَّد الشكلُ المعتاد المألوف للنص ، وتُقدَّم خصوصيةُ كلِّ نص على حِدة) (١٥٠) .

ويرى أيضًا أن عملية تحديد الأساس وعمليات التأليف يجب أن تُستكمل كل منها من خلال وصف الإرجاع المتكرّر للعنَاصر ذات المستويات المختلفة – لما يسمى بالبنية الأفقية – في التركيب السطحي المتشكل على نحو كامل ؛ وذلك أن وصف البنية الأفقية lineare Struktur يمكن في حالة الأعمال الأدبية – بوجه خاص – أن يلقي الضوء على وجود أبنية عُليا Superstruktur دلالية مميزة . ويبدو أنه لا يفرِّق بين بنية كبرى وبنية صغرى كما هو الحال لدى فندايك ، حيث عدت الأولى دلالية مجردة والثانية نحوية فعلية ، وإنما يقابل هنا بين بنية أفقية – وهي بنية نحوية فعلية ، كما رأينا – وبنية عليا ، وهي بنية دلالية مجرَّدة .

ولكنه على كل حال يبدأ الوصف من البنية النحوية ليصل إلى تحديد البنية الدلالية مخالفًا بذلك النَّهج ما اتخذه فندايك أساسًا ، إذ كان التركيز على

البنية الدّلالية التي تكمُن وراء الأبنية النحوية . وهذا يعكس بوضوح خلافًا يجب أن نفطن إليه ، ولا نقبل - دون معرفة دقيقة - ما يقترحه لنا بعض الباحثين حيث يعتمد على فَهْم سطحي ضيق لمصطلح نحوية أوآجرومية فندايك (١٥١) . فقد رأينا أن فه فهمًا خاصًا لمضمون هذا المصطلح وهو أقرب إلى التفسير الدلالي منه إلى التفسير النحوي ، بخلاف توليدية النص لدى بتوفي ؛ إذ أنه يرتكز فيه على وصف نحوي في المقامُ الأول أقرب إلى نحوية تشومسكي المَحْضة ، وإن أضاف إليه بعض العناصر الدلالية - التداولية ، كما تبين لنا من خلال مناقشة نموذجه .

ومن الملاحظات الموجَزة التي حَرَصَ على إبرازها استنادًا إلى الفصل بين عمليتي تأليف النص وتفكيكه ، تلك الملاحظة التي تتلخَّص في أن بحث إمكانات عملية التأليف بناء على أساس يبرز من خلال عملية التفكيك ، يمكن أن يؤدي - سواء فيما يتعلّق بالنَّص المدروس أو فيما يتعلق برؤية نظرية عامة - إلى نظرات أو رؤى جوهرية حول أوجه الترابط في عملية الخَلق أو الإبداع اللغوية (١٥٢) . فهو يمكِّن من العمليتين الأساسيتين عند إنشاء عمل فني لغوي : وهما عمليتا « الاختيار والتنظيم » ، ويمكِّن أيضًا من دراسة المعايير المحدِّدة للأساليب المختلفة دراسةً أكثر رُسوخًا وشمولاً مما عليه الحال الآن ؛ إذ يمكن أن تصاغ الخصائص المحدِّدة لكل أسلوب في صورة تلك القواعد التي يمكن أن توجِّه إنشاء وحدات التأليف ، ويمكن - بناءً علي تلك النتيجة - أن يضبط ، هل تعد تلك الخصائص كافية أن غير كافية ؟ بيد أنه قد شعر أنه قد أثقل على نفسه بتلك الطُّموحات التي تكشف عنها الملاحظات السابقة ، فاعترف بأن تحقيق تلك المهام يتجاوز قوى وإمكانيات باحث نَحْوي

واحد (بعينه) ، ونجد يؤمل في أن يتحقق تقدم في هذا المجال ، إذ إن الحاجة إلى تطورِ درس شامل يشبه ما حدث في مجال نحو الجُملة ، ضرورية ولا غِنى عنها [١٥٣] .

ولا شك أن ذلك الطموح الذي عبر عنه في الفِقْرة الأخيرة قد دفعه إلى إضافة مجموعة من الملاحظات القيمة التي رأى فيها تطويرًا لنظرية نصيّة جزئية ؛ إذ عَدَّ محاولَته السابقة تخطيط نحو النص الذي يقدِّم مكونات نظرية نصية ، غير أنه عاد ففصل جوانبها فيما بعد [١٥٤] ، محاولاً جعلَها يمكن أن تُستخدم أو تطبق على الفروع النصية الأكثر اختلافًا ؛ نظرية تُبنى - بدقة ما أمكن - على أساس دلالي حتمًا (يُستخدم مصطلح دلالي بمعنى سيمائي) ، بل يجب إن يدخل في عملياتها - إلى حد بعيد - ما أمكن أيضًا معلومات ذات طبيعة تداولية .

ويرى أن ذلك المسعى الدلالي يوضح أيضًا التركيز على دور المعجم والحقيقةِ القائلة بأني اخترت الوظيفة القَضَوِيَّة أو القضية (أطلق عليها في بحثه السابق وظيفة المحمول أو المحمول) الواحدة الأساسية لعمليات . وهكذا فقد ظلت البنية الأساسية لنحو النص المحددة هنا بلا تغير بشكل عام .

ونعرض هنا في إيجاز لبعض المشكلات التي شغل بها في مجالات عنيت أساسًا بما يتعلق بنظرية النص ؛ منها : لمّا كان من غير الممكن عمليًا أن توضع في الاعتبار كل جوانب النص فقد تحتّم أن تكون المهمة الأولى تحديد نظرية نصية جزئية partielle Texttheorie ، وتوسيع بنائها بشكل عام . ويذهب إلى أن النظرية النصية الجزئية التي يقيم لها وزنًا جوهريًا يجب أن تمكّن من تمثيل

دلالي – مفهومي intentional-semantische Repräsentation أو توليدِ تلك التمثيلات ، والتفسيرِ الدلالي (الخارجي) الماصَدَقيّ اعتمادًا على التمثيلات الدّلالية المفهومة . يلاحظ هنا التقسيم المنطقي الذي يرتكز على المفهوم intention والماصدق extention ومن هنا جاءت تسمية تلك النظرية النصية الجزئية بنظرية بنية النص و بنية العالم ، التي تختصر في Te SWe ST .

وقد تطلب وضع تلك النظرية أمرين : الأول ، الاهتمام بنتائج البحوث الصّورية والفلسَفية – والمنطقية ، وأن تتسع أيضًا لعناصر أو جوانب تركيبية في نصوص لغوية طبيعية لم يُعن بها البحثُ المنطقي حتى الآن إطلاقًا أو لم يُعن بها إلا بقدر محدود . وتطلَّب – ثانيًا – تحليل استعمالات متباينة . ويجب – بناء على هاتين المهمَّتين – أن يكون لتلك النظرية مكونان : مكون نحوي ، ومكون دلالي – ما صَدَقي .

أما المكون النحوي grammatische Komponente فإنه يجري العمل به مع التمثيلات الدّلالية المفهومية – المعيارية (المنطقية) . وتوجب هذه العمليات ثلاثةَ أنظمة من القواعد : القواعد التي تحدد بناء التمثيلات المنطقية ، والقواعد التي تُلحق التمثيلات الدلالية المفهومية المطابقة بالنصوص المدروسَة ، وأخيرًا القواعد التي تُشتق عن طريقها النصوص الممكِنة من تلك التمثيلات . ويتجه البحث الحالي إلى الآن إلى إنشاء نظام القواعد الأوّل بشكل أساسي . ويرى بتوفي إنه يجب أن تحل المهام الأساسية التالية :

* تمثيل واضح لأوجه وصف – الموضوع التي تقوم بوظيفة عناصر أساسية في صورة تمكِّن من (أو تجيز) كل العمليات الدلالية – الماصَدقية .

* تركيب تلك المحاور - القَضَوية ، التي تقدم تمثيلات غير متناقضة (لا تعبر عن تَبعية لعالم محدودٍ وغير مُقَيّد بمعلومات أدائية) للأحداث والحقائق .

* التكفُّل بعملية تمييز متدرِّجة لتلك المحاور - القضوية ذات أبنية عليا زمَنية ومحدِّدة للصيغية (التبعية للعالم) وأدائية .

* أخيرًا إعداد نظام للعناصر المترابطة التي توجد بين القضايا المميزة والتمثيلات المفهومية للنص .

وتعد المهام الثلاث الأولى مهامًّ منطق - المحمولات الصيغيّ بمفهوم واسع له ، في حين يُعنى المنطق القَضَوي الصيّغِي بالمهمة الأخيرة ، وكذلك نظرية الجَدل ونشرية الاستدلال ، وإن لم ينظر إلا إلى كمٍّ محدود من القضايا . بيد أنه نحو النص (منطق النص) في صورته النهائية لا يجيز أية قيود خاصة بالقضايا (١٥٥) .

أما المكون الدلالي semantische Komponente فتَكمن مهمته في إلحاق نماذج ما ، بوصفها ماصدقات ، بكل نص في كل عالم ممكِن من خلال تمثيلات المفهوم - النصية ؛ تلك الماصدقات تتبع السياقات الواردة فيه ، ويحتّم الإجراءُ الواضح لتلك المهمة وضعَ نظام قواعد يمكّن من الوصول - انطلاقًا من التفسير الدلالي لاماصدقي لتمثيلات العناصر الأساسية ، عبر تفسير المَحاور القَضَوية البسيطة والمتميزة - إلى تحديد التفسير الدلالي الماصدقي للتمثيل المفهومي الكامل للنص . وتعد هذه المهمة غاية في التعقيد في رأيه ، حين يقتصر التفسير على أنماط نصية محددة ، بل إن هذا التعقيد يصل إلى قدر كبير لا يُدرَك مداه حين نتعامل مع نصوص استِعاريّة / رَمزية .

ويلاحظ أن الاشتغال بالقضايا الدلالية انعكس في دقة بناء المكون النحوي في المقام الأول ، وترجع ميزة ذلك التطور إلى أن التشكيل أو الإعداد النهائي للمكوِّن الدلالي يشترط تشكيلاً كاملاً للمكون النحوي .

ويحاول أن يوضِّح - بعدَ تحديد ما قصَده من المكوِّنين النحوي والدلالي - دورَ المعجم في هذا النموذج المقترح ، فيذهب إلى أن القُدرة الوظيفية لكلٍّ من المكوِّنين النحوي والدلالي تستنِد إلى المعجم أو تضع على عاتقه (تحقيق) متطلباتٍ كبرى ؛ إذ إن المعجم يشكِّل أساس آلية نظرية « بنية النص - بنية العالم » . ومهمَّته رلحاق أبنية نظرية مفهومية ضمنية أو/وصريحة ، محدِّدات (بكسر الدال المشددة الأولى) أو محدَّدات (بفتح الدال المشددة الأولى) (١٥٦)، بمفردات / تعبيرات النصوص المدروسة (عند عملية التأليف يحدث العكس) .

ويحدد المهام الأولية للمعجم - في هذا المقام - على النحو التالي :

* تحديد عناصر البنية الشكلية للوحدات الأساسية (مقولات نحوية ، وتمييز العناصر الأساسية والأنواع وأوجه التخصص) .

* اختيار أوليات دلالية وتعريف محدَّدات معجم في أضيق محيط على الأقل . (وبما أن المعجم يضم تراكيب نظرية ، فإنه يمكن أن يوفي عند وضع الحدود بمتطلَّبات نظرية عملية ، وتوضح المحدَّدات (بفتح الدال المشددة الأولى) - من ناحية المضمونية - أوجه تقريب مفهوم كل كلمة لغوية طبيعية داخل النظرية المطروحة) . ويعد البناء الشكلي للمحددات منسجمًا مع تمثيل مفهومي للنص ، ومع ذلك فإن طبيعة « النص » الخاصة تجيز صياغة قواعد

إطالة محدّدة ، يَصير بناءُ المعجم من خلالها أكثرَ بساطة . وتعمل قواعد النحو بعناصر معجمية ، غير أنها تشكل في الوقت ذاته أيضًا نظام قواعد المعجم نفسه (١٥٧) .

ويستكمل مجالات المهام التي تشكّل في مجموعها برنامجًا بحثيًا يَطرح تصورًا أوليًا لنظرية النصية الجزئية التي استمر في تطويرها في أعمال تالية له ، وينتهي هنا إلى أنه ربما يكون بناء النحو مستقلاً استقلالا تامًا عن نمط النص الذي يتبعه النص الذي ينبغي أن يجري وصفُه من خلال نظرية (بنية النص وبنية العالم). بيد أنه غير مستقل عنه كلٌّ من المكون الدلالي والمعجم . وحتى يمكن أن تستخرج المتطلبات التي يفرضها كلُّ نمطٍ نصي ، فإن الحاجة ماسة إلى تحليل أنماط نصية مختلِفة تابعة للنُّصوص . وفي إطار الأنماط النصية المحتمَلة تعد النصوص اللغوية المتخصِّصة والأدبية ذاتَ أهميةٍ أساسية ، وذلك بسبب دورها في إيصال معارف علمية وفي التواصل الرسمي ، وبسبب أهميتها الاجتماعية أيضًا (١٥٨) .

و هكذا ، فإن على نظرية بنية النص – بنية العالم ، أن توضِّح هذه المشكلات ، أو على الأقل تطرح بعض جوانبها ، ويهمنا هنا ما ذهب إليه من أن التبادل المعرفي (المعلوماتي) (١٥٩) بين البحث النحوي للجملة والبحث النحوي للنص أحاديٌّ أو من طرف واحد إلى حدٍّ ما . ويمثل ذلك بلا شك مشكلةً كبيرة. ولكن لمّا كان لا خلافَ حَولَ إمكان استفادَة البحثِ الخاصّ بنظرية النص استفادةً كبيرة من البحث الدّلالي المنطقي المعاصر الذي طرح فيما سبق (نحو مونتجو ، ومحاولات وصف خاص بنظرية النموذج للغات طبيعة ، وبحوث منطقية – فلسفية) – فإنه يمكن ألا ينكر أيضًا أن بحث

الجمل في سياق النص يمكن أن ينبّه إلى (يتطلب مراعاة) جوانب كثيرة لا تلعب دورًا أو لا تلعب إلا دورًا عارضًا في حالة الجمل المنعزِلة isolierte sätze . وهذا يعني أن البحث يجب أن يكون في إطار تصور جوهوي للنص ككل ، حتى يتبين الفرق بين نحو الجملة ونحو النص . فلا يمكن لأي نحو للجملة أن يدعي لنفسه الملاءَمة أو الكفاية إذا ظَل نحوًا لجُمل منعزِلة أو مستقلّة فحسب . ويرى كذلك أن تنظيم غلبة الجانب التركيبي والاهتمام بالجانب الدلالي والجانب التداولي بشكل كافٍ ليس إلا خطوة (أولى) نحو إنشاء نظرية لغوية ملائمة أو كافية . أما الخطوة الثانية فتنظيم مركزية الجُملة وهي مهمة أيضًا ، فلا شك أن الجملة هي المقولة الأساسية في النظرية اللغوية ، غير أن الوحدة الأساسية للاتصال ليست الجملة بل النص [١٦٠] .

إن العبارة الأخيرة تؤكِّد عمق الصلة بين الجملة ونحو النص ، حيث تُعد وحدةُ الجملة الوحدةَ الأساسية في الوصف والتحليل النصيين ، سواء كان ذلك على المستوى النحوي أو الدلالي ، وبعبارة أخرى سواء كان الأمر يتعلّق ببنية صُغرى أي بنية نحوية فعلية ، أو بنية كبرى أي بنية دلالية مجرَّدة ؛ إذ إن الأخيرة تُشتَق أساسًا من الأولى . فالأولي قضية مفهومية والثانية قضية ماصَدقية .

ولم يكن مُنطلق توسيع الوصف والتحليل من البنية النحوية أو المستوى النحوي ، بل من المستوى الدلالي الذي يجيز تفسيرات دلاليةً ماصَدقية للنصوص في إطار ما أطلق عليه « نظرية نصية جُزئية » ، ولوحظ أنه اعتمد على مقولات مختلِفة ترجع أساسًا إلى التقدُّم الكبير الذي حدث للمقولات الصورية والمنطقية – الفلسفية ، كما أنه قد حدد بدقة في إطار نظريته وظائفَ

المكونين الجوهريين وهما : المكون النحوي والدلالي ، ثم وظيفة المعجم وعلاقته بالمكونين السابقين وكيفية صياغة نظام القواعد الخاص بالمعجم . وقد تجاوز في ذلك ما حُدِّد له في نظرية تشومسكي ، حتى في صورتها النهائية ، بل إنه حاول أن يوضِّح المكون الدلالي والتمثيل الدلالي اللذين كانا مثارَ جدَل كبير بين التوليديين . ونبه – آخرَ الأمر – إلى قصور هذه القواعد ؛ إذ إنه يمكن تطبيقها على كمٍّ محدود من الأنماط النصية ، وتحتاج تلك النظرية المطروحة إلى عملية توسيع مستمر بإضافة قواعد جديدة مستخرَجة من تحليل أشكالٍ وأنماط متباينة من النصوص ؛ حتى يمكن الوصول إلى نظرية كلية تتعامل مع كمٍّ لا نهائي من النصوص ، وتكون قادرة على اكتشاف ذلك التعادل الذي يصنعه مُنتج النص بين عالم النص والعالم الخارجي أو بين بنية فعلية إبداعية وبنية خارجية محتمَلة ؛ ومن ثم يمكن أن يوصف نموذجه – بوجه عام – بأنه نموذج نحوي دلالي تداولي يقوم على عمليتين محوريتين – كما تبين مما سبق – هما : عملية تأليف النص ، وتُقابِلها عملية تفكيكية .

الهوامش

الباب الأول

(١) Sowinski, B. : *Textlinguistik*, SS. 25 - 26.

(٢) في الباب الثاني تفصيل حول مفاهيم النص ، ومحاولات علماء النص وضع حدود واضحة لمصطلح « النص » ، ومناقشة نتائج هذه المحاولات ، وكشف بعض جوانب الغموض .

(٣) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣٠٧ .

(٤) Sowinski, B. : op. cit., SS. 17 - 18.

(٥) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣٢٦ ، نقلاً عن :
Van Dijk : *Textwissenschaft*, S. 6 - 7.

(٦) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ١٩ .

(٧) سنناقش ذلك التعديل فيما يلي ، إلا أن الصلة بينها وبين ثنائية تشومسكي (الكفاءة والأداء) أكثر بروزاً .

(٨) ستيفن أولمان : الأسلوبية وعلم الدلالة ، ترجمة وتعليق محيي الدين محسب ، ص ١٤ . ينبغي هنا أن يفرق بين مصطلحي دلالة ومغزى ، فهما ليسا مترادفين كما سنبين فيما يلي .

(٩) برند ، شبلنر : علم اللغة والدراسات الأدبية ، ترجمة محمود جاد الرب، ص ١٦٤ .

(١٠) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٩٥ .

(١١) عني علم الأسلوب الذي تفرع عن علم البلاغة مؤخراً بالزخرفة اللُّغوية للنصوص elocution ، وقواعد تشكيل النص المتجاوزة قواعد الجملة التي لم يضمها

النحو القديم . وقد ركز بصورة أكبر على التحليل الوصفي لنصوص منفردة لتقديم قواعد بناء النص والأسلوب ، ولكن ليس بوصفه علم أسلوب معياري .

Sowinski, B. : op. cit. SS. 19 - 20.

وهكذا فقد تجاوز النموذج البلاغي الجديد في إنتاج النص إطار الجملة .

(١٢) شبلنر : علم اللغة والدراسات الأدبية ، ص ١٦٣ ، ١٦٤ .

(١٣) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣٢٤ .

(١٤) تعنى التداولية بالشروط والقواعد اللازمة للملاءمة بين أفعال القول ومقتضيات المواقف الخاصة به ، أي العلاقة بين النص والسياق . ويلاحظ باستمرار تلك العَلاقة الوثيقة بين التداولية والدلالة والنحو ، حيث يجمع بينها جميعًا مستوى السياق المباشر، مما يجعل التداولية قاسمًا مشتركًا بين أبنية الاتصال النَّحْوية والدلالية والبلاغية . في الفصل التالي حديث مستفيض عنها وعن طبيعة تلك العلاقة .

(١٥) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(١٦) شبلنر : علم اللغة والدراسات الأدبية ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ١٧٩ .

يميز في النظرية البلاغية بين الخطط البلاغية (الاستراتيجيات البلاغية) والسياقات البلاغية وتأثيرات التلقي .

(١٨) لا يزال هناك خلاف كبير حول مفهوم العلم ، ويصعب أن تقبل المقولة « بأنه صار يعتمد على التجريب والنظرية وحركية القوانين النسبية » ؛ إذ لا يزال الخلاف محتدمًا بين التجريبيين والعقلانيين في الفلسفة واللغة وعلم الاجتماع وغيرها ، وبالتالي توارى الأساس المعياري التقويمي وتأخر دورُه . غير أنه لم يختف اختفاءً كليا ليحل محله الشرح والتفسير ومتابعة الظواهر في تشكلها وحراكها والبحث عن وظائفها المتعددة .

(١٩) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

(٢٠) أشار بلومفيلد إلى أن دراسة اللغة دون اهتمام بالمعاني ليست سوى دراسة

تجريدية خيالية ، بل إنه يحدد معنى الشكل اللُّغوي على أنه السياق الذي ينطق فيه "الحدث اللُّغوي والاستجابة التي يستدعيها في نفس السامع ، وهذا تحديد أكثر دقة مما ورد لدى البنيويين الأوربيين من أنه تصوُّر أو قيمة شكلية وغير ذلك . غير أنه انتهى إلى أنه أضعف نقاط البحث اللُّغوي ، وسيظل كذلك حتى تتقدم المعرفة الإنسانية .

ويلاحظ أن مفهوم « علمي » هنا أنه يخضع للتجريب طبقًا للمذهب السلوكي .

(٢١) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

Bloomfield : *Language*, pp. 139, 140.

(٢٢) تجدر الإشارة هنا إلى الاختلاف في هذه المصطلحات الخمسة ، فقد أشير إلى أن إنتاج النص يمر في البلاغة التقليدية بخمس مراحل متتابعة : (الابتكار - التنظيم - طريقة التعبير (الأسلوب) - الذاكرة - النطق (طريقة الإلقاء) .

(٢٣) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ١٠٤ .

ربما ينتهي تحليلُ بعض مقولات علماء اللغة الأوائل إلى نتيجة لا تتفق مع النتيجة القائلة بأن البلاغيين العرب قد قصروا المناسبة على العَلاقة بين السياق الخارجي، أي المقام، وبين القول، في حين جعل أرسطو المناسبة بين مادة الكلام ذاتها وأسلوبه . بلاغة الخطاب وعلم النص .

(٢٤) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٢٥) Coseriu, E. : *Textlinguistik*. Tübingen, 1980, S. 11.

يفرق بين مستويات ثلاثة لعلم لغة النص : الأول علم لغة النصوص بوصفه المستوى الأول للغة على الإطلاق ، والثاني علم لغة النص بوصفه أحد مستويات التركيب الخاص بلغة معينة ، والثالث لا يتعلق بعلم لغة نصي حقيقي - من وجهة نظره - أطلق عليه مصطلح « نحوًا مجاوزًا للجملة أو تحليلاً مجاوزًا للجملة »، ويرى أن الثاني وحده يستحق أن يعد علم لغة النص . المرجع السابق / الملاحظات الأولية .

(٢٦) Dressler, W. : Einführung in die Textlinguistik, S. 6.

Sowinski, B. : Textlinguistik, S. 19.

(٢٧) باحثة أمريكية قدمت أطروحتها للدكتوراه سنة ١٩١٢ ، ويشار بوجه خاص إلى فصلة من رسالتها تتعلق بربط الجملة (Satzverbindung) .

(٢٨) Dressler, W. : Wege der Textlinguistik, SS. 1, 2.

(٢٩) سعد مصلوح : العربية من نحو « الجملة » إلى نحو « النص » ، ص ٤٠٨ . لا يزال هناك خلاف حول تحديد مصطلح بلومفيلد (utterance) .

(٣٠) يعود الوصف التوزيعي في الأصل إلى بلومفيلد الذي جعل الأشكال موضوعًا للوصف التوزيعي .

(٣١) Harris, Z. : *Methods in Structural Linguistics*, p. 22. ff.

(٣٢) رأت المدرسة الأمريكية أن مهمة اللُّغوي تنحصر في عملية وصف الكيان التام المكتوب أو المجموعة الكاملة المسجلة (corpus) لأية لغة من اللغات .

(٣٣) Dressler : op. cit., S. 3.

(٣٤) محمود جاد الرب : علم اللغة نشأته وتطوره . القاهرة، دار المعارف ، ١٩٨٥ . ص ٩٣ ، ٩٤ .

Robins : Ideen und Problemgeschichte der Sprachwissenschaft, S. 55 - 56.

(٣٥) تتحدد اللغة عند دي سوسير بوصفها نتاجًا اجتماعيًا للمقدرة على الكلام الإنساني . وهي ليست سوى نظام مختزن في ذهن كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية ، وهي تعبير عن نوع من الاتفاق بين أفراد المجتمع اللغوي .

(٣٦) لا يتسع المقام هنا لتفصيلات كثيرة تكفلت بها المقدمات والمداخل إلى عَلم اللغة ، حيث عنيت ببيان أوجه التفريق بين السنكرونية والدياكرونية وغيرها من ثنائيات دي سوسير . رجعت إلى الترجمة الألمانية لكتابه .

De Saussure : Grundfragen der allgemeinen Sprachwissenschaft. 2. Auflage, Berlin 1967.

وكذلك الترجمة العربية له : دروس في الألسنية العامة ، تعريب : صالح القرماوي

ومحمد الشاوش ومحمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥ .

(٣٧) عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ؛ بحث في المنهج . ص ٣٥ وما بعدها .

لا خلاف حول دور المعنى في وظيفة الأصوات والتمييز بين الصيغ الصرفية والأشكال التركيبية . ولكن المقصود هنا دلالات الألفاظ ؛ إذ إن دراستها مرتبطة بعلوم أخرى غير اللغة ، مثل علم النفس والاجتماع والفلسفة .

(٣٨) تجدر الإشارة هنا إلى قول دي سوسير : إن القيمة اللُّغوية لكل علامة أو كلمة تتوقف على وجودها مع العلامات أو الكلمات الأخرى ، وقوله أيضًا : إن القيمة اللغوية أو معنى الكلمة شيء غير ثابت ، وإنه متغير دائمًا باختلاف المكان والزمان ، هذا بخلاف شقي الكلمة : (الصورة السمعية والمفهوم) الذي حدث حوله خلاف كبير ، وتعرض تصوره للتغير المستمر .

(٣٩) كريم حسام الدين : محاضرات في علم اللغة ، ١٩٨٢ . ص ٨٧ .

(٤٠) كريم حسام الدين : محاضرات في علم اللغة ، ص ٣٠٦ .

يطلق على عملية إدخال الكلمة في سياقات مختلفة لتحديد معناها مصطلح contextualization .

(٤١) Van Dijk, T. A. : *Textwissenschaft*, S. 18.

(٤٢) تمكن العلماء من معرفة نظراته بدقة بعد أن أصدر كتابه سنة ١٩٤٣ الذي ترجم إلى لغات كثيرة ، ومنها الإنجليزية بعنوان :

"*Prolegomena to a Theory of Language*" مقدمات إلى نظرية اللغة .

(٤٣) المصطلح ، كما هو معروف ، مشتق من كلمة Glossa اليونانية ، بمعنى كلمة أو لغة ، وقد ترجمت إلى نظرية التعليق أو العلائقية وغير ذلك ، ولكننا نؤثر الإبقاء على التعريب الحرفي للمصطلح ، حتى لا يتداخل مع مصطلحات تراثية لها دلالات خاصة ، ويعني به هيلمسلف أصغر الوحدات اللغوية . إنه – بعبارة أدق – يتكون من علاقة فونولوجية أو ما يسمى كينيم Keneme في الجانب التعبيري، وبليريم

Plereme في الجانب الدلالي ، ويسمي مجموعهما الجلوسيم .

(٤٤) يجب أن تتحدد المصطلحات هنا بدقة شديدة ، حتى لا تؤدي إلى اضطراب ، كما حدث في بعض المقدمات اللُّغوية ، فمثلا نجد مستوى المحتوى بدلا من مستوى المعنى ، ومستوى التعبير بدلاً من مستوى اللفظ في بعض الترجمات ، ولكن لا يعني ذلك الخلط بين المحتوى والمضمون والجوهر ، كما حدث أحيانا .

(٤٥) في الحقيقة إنه يعنى بالجوهر أيضًا ولكن بقدر ما يؤثر في الشكل . وعلة ذلك في رأيه أن اللغة يمكن أن تتحقق في جوهر متنوِّع ، فالاختلاف بين اللغات في شكل المحتوى أو التعبير ، ولكنها تتفق في جوهر المحتوى .

Heeschen, C. : *Grundfragen der Linguistik*, S. 76.

(٤٦) هنا أيضًا نجد ترجمات أخرى مثل النظام والسياق ، والنظام والاستعمال ، وغير ذلك .

(٤٧) Heeschen : op. cit., S. 77.

محمود جاد الرب : علم اللغة ؛ نشأته وتطوره ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٤٨) Heeschen : ebd.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الصور Figurae عند هيلمسلف لا تعني الرموز ، بل إن تركيب الصور بجانبيها (المحتوى والتعبير) هو ينتج الرموز .

(٤٩) Sowinski : op. cit., S. 20.

(٥٠) محمود جاد الرب : علم اللغة ؛ نشأته وتطوره ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٥١) يطلق عليها أحيانًا قوالب ، وبالتالي يطلق على هذا النموذج (نموذج القوالب) .

(٥٢) تبلورت نظريته بصفة خاصة في مؤلفه :

- *Language in Relation to a Unified Theory of the Structure of Human Behavior*. 1-3. Glendale (cal.) 1954 : 1960.

يصف بايك التجميم بأكثر من وصف ، فهو وحدة مركبة من وظيفة وشكل ، وهو وحدة لُغوية وظيفية ، وهو الوحدة الأساسية في النظام النَّحْوي ، وهو ارتباط الوظيفة بالشكل في الجملة ، وهو العَلاقة بين الموقع والعنصر الذي يشغله . . . إلخ .

(٥٣) Boas, H. U. : *Stratifikationstheorie*, S. 294, 295

in : *Grundzüge der Literatur und Sprachwissenschaft*, Bd. 2.

يلاحظ هنا أني أصررت على تعريب هذه المصطلحات وليس ترجمتها ، لأن الترجمة تضر كثيرًا بالنتائج المستخلصة منها .

(٥٤) لا يزال هناك خلاف كبير بين علماء النص حول مدى إسهام هذه المعارف في التحليل النصي ، وهل يمكن الوصول إلى قوانين لتحديدها داخل نماذج التحليل وتوضيح الإمكانات التي يمكن أن تقدمها في عمليات غير نمطية في التفسير .

(٥٥) Coseriu : op. cit. S. 35.

نفرد بحثًا مستقلا إن شاء الله للنقد الشديد الذي وجهه كوزريو إلى اتجاهات علم لغة النص وإلى أشكال الفوضى والاضطراب التي تظهرها - في رأيه - أغلب مفاهيمهم وتصوراتهم .

(٥٦) Coseriu : op. cit. S. 37 - 38.

(٥٧) وفي نظرية بتي Betti تمييز بين التفسير الموضوعي objective interpretation والتفسير التأملي speculative interpretation ، إذ يبقى التفسير التأمليُّ معتمدًا على الحدس والترابط المنطقي الباطن . ويلاحظ أنه قد تخلى في عملية التفسير عن الموضوعية المطلقة ، ليأخذ بالموضوعية النسبية relative objectivity . عاطف جودة نصر : النص الشعري ومشكلات التفسير ، ص ٩ .

(٥٨) النص الشعري ومشكلات التفسير ، ص ١٠ .

(٥٩) لا أكف عن الإشارة إلى ضرورة ربط هذا الموقف بالتصوُّر الذي التزم به هذا الاتجاه .

(٦٠) سعد مصلوح : العربية من نحو « الجملة » إلى نحو « النص » ، ص ٤١٣ .

أظن أن الحل الذي طرحه د. سعد يتمثل في النتيجة التي قدمها في نهاية بحثه وهي : ولذلك نحسبه واجبًا على من يريد تأصيل « نحو النص » في العربية أن يولي وجهه شطر صيغ النحو المقلمي في البلاغة العربية ، فهي أوثق صور النحو القديم عروة بـ

« نحو النص » ، ص ٤٢٧ .

(٦١) تجدر الإشارة هنا إلى إنه ليس من الدقة ترجمة هذه المصطلحات إلى مصطلحات النحو العربي ، فيطلق على الأول المبتدأ أو المسند إليه ، وعلى الثاني الخبر أو المسند .

(٦٢) Sowinski : op. cit., S. 20.

(٦٣) Dressler : op. cit., S. 6.

يسبب الوصف (Thematisch) مشكلات في ترجمته ؛ إذ يوصف به النص والمعنى والتركيب وغير ذلك ، ويترجم إلى : « مضموني وشأني وبؤري وموضوعي » ونميل إلى الأول ، وننبه إلى ما يثيره الأخير من تقابل مع « ذاتي » أحيانًا ، أو قصوره عن أداء المقصود في أحيان أخرى .

(٦٤) Sowinski : op. cit., S. 21.

(٦٥) كانت أفكاره - ولا تزال - مثار جدل ونقاش وقلق لا ينتهي بين الباحثين ، إلى الحد الذي وصفت معه هذه الأفكار بأنها أحدثت ثورة لا تقل عن الثورة التي حدثت في العلوم الطبيعية .

(٦٦) صبري إبراهيم السيد : تشومسكي ؛ فكره اللغوي وآراء النقاد فيه ، ١٩٨٩ . ص ٧٣ .

(٦٧) تأثر في ذلك بمقولة ديكارت : إن أهم فرق يميز الإنسان عن الحيوان يتمثل في القدرة على اللغة ، فالإنسان « قادر » على اللغة ، والحيوان عاجز عنها . فصَّل د. الراجحي في كتابه : النحو العربي و الدرس الحديث المقولات التي تأثر بها تشومسكي في نظرته إلى اللغة . ص ١٢٢ وما بعدها .

(٦٨) جون ليونز : نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة وتعليق حلمي خليل ، ١٩٨٥ . ص ٥٨ .

(٦٩) أشار دي سوسير ومن قبله فون همبولت إلى تلك القدرة ، غير أن الأخير ربط اللغة بالعقل ؛ إذ إن اللغة من عمل العقل .

(٧٠) نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ١١٩ .

ليس من خطة البحث تتبع النقد الذي وجَّهه تشومسكي إلى آراء السلوكيين بوجه عام ، وآراء سكينر B. Skinner بوجه خاص .

(٧١) لا يقصد بالتوليد إنتاج القواعد النَّحْوية للجمل الممكنة وغير الممكنة (الفعلية وغير الفعلية ، المقبولة وغير المقبولة ، الصحيحة نَحْويا وغير الصحيحة نحويا مع مراعاة أنها ليست مصطلحات مترادفة) فحسب ، بل يتضمن أيضًا التحديدَ الصارم للقواعد النحوية والشروط التي تعمل فيها .

(٧٢) قدم تشومسكي حدس أبناء اللغة على أنه دليلٌ مستقلٌ وأصلي في الحكم على الجمل . أما ما يقدِّمونه من شَرْح وتفسير بين يدي هذا الحدس فقد عده دليلاً ثانويا في عملية توليد الجمل . أما في أعماله الأخيرة فقد اعتبر الحدس جزءًا من المادة اللُّغوية التي ينبغي على قواعد اللغة أن تفسِّرها وتعللها ، بل لقد أصبح الآن يعتمد على صدق هذا الحدس أكثر من ذي قَبْل ، عندما كان مهتما باختباره بواسطة إجراءات فنية دقيقة . جون ليونز : نظرية تشومسكي اللغوية ، ص ٧٩ .

وينظر إلى هذه الفكرة على أنها جوهر العقلانية الفلسفية ، وهي أن « المعرفة » موجودة فينا من البداية ، وأن « التعلم » يعني فقط تعلم تمييز ما كان في عقولنا في ذلك الحين والتلفظ به . المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٧٣) Chomsky, N. : *Language and Mind*, p. 159.

ترجع هذه النظرية إلى نحويي العصور الوسطى في الأصل ، ولكنه تأثر بجماعة بورت رويال وأفكار ياكسبون وسابير بوجه خاص ، ولكن تشومسكي ألحَّ على عدم وجود عَلاقة متبادلة بين العمق والبِنْية العميقة وفكرة الكلية .

(٧٤) لا يتسع المقام لتفصيل المستويات المختلِفة للكفاية التي يمكن للأنحاء أن تبلغها، التي استخلصت من أفكار تشومسكي ، ونشير فقط إلى المستويات الثلاثة ، وهي : الكفاية المتعلقة بالملاحظة ، والكفاية المتعلقة بالوصف ، والكفاية المتعلقة بالتفسير التي تأثرت بها اتجاهات وظيفية حديثة .

(٧٥) نظرية تشومسكي ، ص ١٠٣ .

(٧٦) لا شك أن هذا المبدأ قد تعرَّض لنقد شديد كغيره من المبادئ التي قدمتها النظرية النَّحْوية لتشومسكي ، وليس من الممكن تفصيل ومناقشة هذه الاعتراضات ، فالمقام لا يتسع لذلك .

(٧٧) نظرية تشومسكي اللغوية ، ص ٣٨ .

(٧٨) المرجع السابق ، ص ٨١ .

الدافع الأساسي إلى هذه الفكرة ذلك الالتزام أو خضوع الاتجاهات السابقة لتوجيهات وإجراءات محددة في دراسة اللغة .

(٧٩) نظرية تشومسكي اللغوية ، ص ٨٣ ، ٨٤ .

(٨٠) في الحقيقة إذا فصل بينهما أو اكتفى بالنوع الأول ، فإن ذلك يؤدي إلى عودة الوصف إلى الشكلية ثانية ، ولا يمكن الكشف عن تلك الكفاءة الكامنة في عقول المتكلمين بلغة ما .

(٨١) نظرية تشومسكي اللغوية ، ص ٣٢ .

(٨٢) أساس هذا التقسيم كما أشرت نظرية همبولت إلى اللغة ، حيث ذهب إلى أنه طالما أن اللغة هي عمل العقل ، فإن هناك دائمًا عوامل تكمن تحتها ، أي ليست « على السطح » وهو ما أوضحه هو تحت ما أسماه « شكل اللغة » ، فيقول : « إن هناك شكلاً خارجيا (آليّا) وشكلاً داخليّا (عضويّا) ، والشكل الداخلي العضوي هو الأهم ؛ لأنه يتصور من الداخل ، وهو الأساس في كل شيء ، أو هو البنية العميقة لما يحدث بعد ذلك على السطح . » عبده الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٨٣) تشترك قواعد النحو (التحويلية والتوليدية معًا) في عمليات التحويل والتوليد ، تصف وتفسر الواقع اللُّغوي في صورة أبنية سطحية ظاهرة ، والمثال العقلي أو الذهني في صورة أبنية عميقة باطنة . ونتصور أن ابن اللغة قادر على الإبقاء على التبادل بينهما بغض النظر عن القدرات الأخرى .

(٨٤) يطلق على المصطلح القواعد الاسترجاعية والمتواترة والتوسّعية والمتكررة ، وغير ذلك .

(٨٥) نظرية تشومسكي اللغوية ، ص ١١٦ .

(٨٦) لكل جملة في النحو التحويلي مستويان : مستوى البنية العميقة ويمثل المعنى ، ومستوى البنية السطحية ويمثل الصوت ، وحين ترتبط البنية السطحية بأكثر من بنية عميقة فنكون أمام حالة من الغموض ، وحين ترتبط بنيتان سطحيتان ببنية عميقة واحدة فنكون أمام صياغة جديدة للجملة أو إعادة صياغة لها paraphrase .

(٨٧) المقبولية acceptability في رأي تشومسكي هي التصوُّر الذي يخص دراسة الأداء اللُّغوي ، في حين أن الصحة النحوية grammaticality تخص دراسة القدرة أو الكفاءة اللغوية .

(٨٨) ربما كان تعليل تشومسكي بأن وصف تلك الجمل وتصنيفها على أساس أنها صحيحة نَحْويا قد تم مصادفة ، يحتاج إلى بيان أوجه الرد عليه ، ولكن المقام لا يتسع لمثل ذلك التفصيل .

(٨٩) يرى ليونز أن ذلك مطلب طموح بل مستحيل ، والحقيقة أن هذا التصور إنما يقدم نموذجًا مثاليا لعمل القواعد النحوية قد يكون من المستحيل تحقيقه ، إلا أنه يمثل هدفًا ينبغي على كل نحوي من نحاة أي لغة أن يعمل من أجل الوصول إليه . نظرية تشومسكي ، ص ٧٧ وما بعدها .

(٩٠) نظرية تشومسكي ، ص ١٨٣ .

(٩١) اشتهرت نظريته شهرة واسعة ، حين تبنى عدد من العلماء أفكاره ، وبخاصة بعد أن طرح نموذجًا نحويا أطلق عليه " Montague Grammar " .

(٩٢) نظرية تشومسكي اللغوية ، ص ١٨٩ .

يذهب إلى أن الأصول والمبادئ التي تقوم عليها الفونولوجيا - في ضوء تلك الفكرة - أكثر عقلانية وتعقيدًا من تلك المبادئ والأصول التي يقوم عليها علم الدلالة ، ص ٢٠٠ . وفي هذه المقولة إشارة إلى محاولات « تروبتسكوي » وزملائه وضع قوانين صوتية مشتركة ملزمة للغات كلها في الفونولوجيا .

(٩٣) يعني في كتابه : *Einführung in die Textlinguistik*, 1972

(٩٤) Sowinski : op. cit., S. 22.

(٩٥) أعني بحثه *Pronomina und Textkonsitution* سنة ١٩٦٤ . إذا استند فيه إلى وسائل تركيبية قدمها دي سوسير وهيلمسلف . ورفض في طبعة ثانية له أية إضافة إليه ، باستثناء الإشارة إلى بعض نقاط توليدية .

(٩٦) Sowinski : op. cit., S. 24.

يفرق هنا في إطار نظام نصي بين المكونات النصية ، وذلك من خلال مصطلحي : (emischer Text), (etischer Text) ، وقد سبقت الإشارة إلى أصلهما عند تناول الاتجاه التجميمي .

(٩٧) هذه محاولة لترجمة هذا المصطلح الشائع في البحث النصي ، ويعني عنده إحالة مماثلة لنمط ما .

(٩٨) أعني : Tempus : *Besprochene und erzählte Welt*. 1964.

(٩٩) Sowinski : op. cit., S. 25.

(١٠٠) شبلنر : علم اللغة والدراسات الأدبية ، ص ٢٠٠ .

تجدر الإشارة هنا إلى الخلاف بيني وبين المترجم في المصطلحات ؛ إذ لا تتساوى التراكيب الكبيرة والأبنية الكبرى والتركيب الصغير والبنية الصغرى على أساس الفصل بين مفهوم نحوي ومفهوم دلالي .

(١٠١) المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

(١٠٢) حاول بتوفي أن يبرز بوضوح العَلاقة بين نحو النص ونحو الجملة ، من خلال الإشراف على جمع وتحرير مقالات لخمسين كتابًا بعنوان : (النص في مقابل الجملة) . وفيه – في الحقيقة – إجابات عدة عن أسئلة أساسية مطروحة في علم لغة النص :

Petöfi, J. S. : *Text VS. Sentence*. Hamburg, 1979.

(١٠٣) أعني دراسته :

Semantik der Koordinativen Verknüpfung. Berlin, 1974.

(١٠٤) عقد أول مؤتمر لمناقشة (علم لغة النص) سنة ١٩٦٨ ، في كونستانتس Konstanz بإشراف هارتمان ، ثم أنشأ هناك بعد ذلك مركزًا جديدًا للبحث اللغوي

النصي . وتحدد محاضراته المهمة "*Texte als liguistiches Objekt*" معاييره ومهامه في اثني عشر مبحثًا (موضوعًا) .

(١٠٥) لا تزال نقطة بداية التحليل من أهم نقاط الخلاف بين علماء اللغة . ولا شك أنها ليست مسألة شكلية لا تستحق الإثارة ، كما يذهب بعض الباحثين .

(١٠٦) يعرض سوينسكي أفكار هارتمان بصورة موجزة في كتابه «علم اللغة النصي» ، انظر : Sowinski : op. cit., S. 22 - 23.

تجدر الإشارة هنا أيضًا إلى جهود كومر W. Kummer ومحاولاته لتقديم نمط من التحليل ، يقوم على أن النص يتفرع إلى أحداث كلامية ترتبط فيها معلومة البداية مع معلومة النهاية للحدث الكلامي المتقدم .

(١٠٧) في الفصل الثالث تفصيل لمنهجه في التحليل ، وسنقتصر على منهجه في إطار التحليل اللغوي النصي ، أما تصوُّراته البلاغية ونماذجه في هذا الجانب فقد لا تضيف إلى موضوعنا ، وعلى كل حال فقد تكفل علماء البلاغة المعاصرون بإلقاء الضوء عليها .

(١٠٨) أي وفق : Kontextuell = Textextern, Kontextuell = Textintern

(١٠٩) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٢١٤ .

نتج عن ذلك التصور تمييز الأشكال البلاغية طبقًا لمدى خروجها عن المنطق ، وقياس درجة قوة انحرافها أو ضعفه ، وتنوع المستوى والدرجة ، من خلال تحليل فكرة التناقض ، وهي ثمرة للعبة التقابلات الملائمة في حالات الحياد والتعدد والإثبات والتضمُّن الكيفي والتضمن الكمي ، وغيرها من أشكال العلاقات . ص ٢١٢ .

(١١٠) Coseriu : op. cit., S. 51.

لا يغيب عنه تعدُّد مفاهيم الانحراف ، ولكن المقابلة هنا تقع بين تصورات كلية .

(١١١) يشير هنا إلى توفيق ريفايتر في نقد مصطلح الانحراف بوجه عام ، وقد استعان ببعض مفاهيم علوم الاتصال في تكوين نظرية متماسكة عن السياق اللُّغوي .

(١١٢) يرى د. صلاح فضل أنه إذا اختبرنا اللغة الشعرية - سواء كان ذلك في

مكوناتها الإيقاعية أم الدلالية والرمزية – ندرك أن الخاصية الجمالية تتجلى دائمًا بنفس الطريقة ، إنها تتخلق بوعي كي تحرر التلقي من الآلية المكرورة ، مما يسمح باستكشاف رؤية المبدع . بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٢٢٦ .

(١١٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

تجدر الإشارة هنا إلى الربط بين التحرير من الآلية والبلاغة المفتوحة ، التي لا يقتصر فيها على أنماط الأشكال البلاغية ، بل تتجاوزها إلى الاعتداد بكل ما يتمثل في النص باعتباره شكلاً .

(١١٤) بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٢٥٩ .

سيرد تفصيل لمفهوم ، « درجة البلاغة » فيما يلي ، ويلاحظ أنه لا غرابة في إرجاع الوظيفة الأم للأشكال البلاغية إلى التباين في وضوح الدلالة على المعنى المراد وفاعلية الإبهام وكفاءة الغموض وغيرها .

(١١٥) المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(١١٦) وهكذا يصبح من مهام البحوث التي تعتمد على الوصف الأسلوبي والبلاغي تحديد حركة الإيحاءات والمتداعيات التي تقوم بها الوحدات الكلامية في وسط معين بالإشارة إلى وسطها الأصلي . فالتكوين المخصوص لقيمة العنصر الأسلوبي يأتي من العَلاقة التي تنشأ بين الشكل ومجاله من ناحية ، وبين المتكلم والوسائط التي يستخدمها وقوة إثارتها من ناحية أخرى .

(١١٧) يعني : Systematik .

(١١٨) Sowinski : op. cit., S. 26.

اقترح برتشنايدر G. Brettschneider نظرية للعمليات النصية ذات عناصر ستة هي : الفروض الشخصية ، والمكونات الوسطى ، والترابط الداخلي ، ووجهة التوجيه ، والقصد الاتصالي ، وسياق الفهم .

(١١٩) ينبغي الإشارة هنا إلى العلاقة بين هذه المسألة وبين علم الأنماط Typologie الذي تطور منذ القرن الثامن عشر ، وعني بأشكال العرض – ولكن يجب أن نلاحظ

الأسس الجديدة التي أضافها علم النص Textologie لتقسيم الأشكال النصية .

(١٢٠) يقدم سوينسكي تفصيلا لهذه الاتجاهات ، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(١٢١) Glinz, H. : *Soziologisches im Kernbereich der Linguistik Skizze einer Textheorie*, in : *Sprache und Gesellschaft*, JB. Inst. f. dt. Sprache, Düsseldorf 1971, 80 - 88.

(١٢٢) عني بتأسيس بلاغة دلالية منطقية تحتل نظرية الاستعارة فيها مركز الثقل .

(١٢٣) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ١٩١ .

(١٢٤) القاعدة التي يقاس عليها الانحراف الشعري يطلق عليها مصطلح « درجة الصفر البلاغي » ، وتتمثل في اختيار منطلق يتم الارتكاز عليه ، لا يتعلق بدرجة صفر مطلقة ، وإنما بدرجة صفر نسبية ، أي استخدامات اللغة بأقل نسبة مرسومة من المنظور البلاغي ، أي بأقل درجة من المجاز .

هذا المستوى اللغوي موجود فعلا في اللغة العملية . ويسمح هذا الحل بإعطاء فكرة الانحراف قيمة كمية باستخدام الأدوات الإحصائية ، لا لقياس درجة انحراف الشعر عن لغة العلم ، ولكن لمعرفة مستويات الانحراف وفوارقه بين النصوص الشعرية ذاتها . ويرى صلاح فضل أن درجة الصفر هذه افتراضية في اللغة وليس لها وجودٌ فعلى في غالب الأحيان أو لنقل إنه لا وجودَ لدرجة الصفر المطلقة ، وإن كانت تتحقق بشكل ما في بعض أنواع الخطاب وفي سياقات مصطنعة وعميقة . بلاغة الخطاب ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

(١٢٥) المرجع السابق .

(١٢٦) بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ١٢١ .

(١٢٧) لزم تعديل اللفظ في هذه الجملة ؛ لأن التلقي يعني أن التأثير يقع من جهة واحدة هي جهة النص . أما القراءة فتعني أن التأثير يقع من جهتين : النص والقارئ ؛ ومن ثم وجب ذكر « القارئ » وليس « المتلقي » .

(١٢٨) هذا تقييد للتلقي ، ولا يمثل في الحقيقة إلا وجهة نظر تودروف ، حيث إنه

ينتمي إلى تلك الاتجاهات التي تربط بين أشكال النشاط الإنساني والعوامل الاجتماعية ، بل إنها تتجاهل عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية .

(١٢٩) بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(١٣٠) سعد مصلوح : العربية من نحو الجملة إلى نحو النص ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(١٣١) Beaugrande & Dressler: *Einführung in die Textlinguistik*, S. 3.

(١٣٢) Beaugrande & Dressler : op. cit., S. 26.

يلاحظ هنا انتقال مصطلحات الجملة إلى مصطلحات النص .

(١٣٣) kommunikative Funktionen.

(١٣٤) يعني partielle Texttheorien وثمة تفصيل لاتجاهه في الفصل الثالث .

(١٣٥) Sowinski : op. cit., S. 28 - 29.

(١٣٦) قدم سنة ١٩٧١ عرضًا نقديًا لنظرية المعيار التوليدية بعد أن قدم تشومسكي تعديلاً لنظريته في كتابه : *Aspects of the Theory of Syntax*. Cambridge, Massachusetts, 1965.

(١٣٧) نعرض لتفسير المفهوم الخاص للنص الذي تبنته هذه النظرية في الفصل الثاني ، والاتجاه التحليلي المميز لها في الفصل الثالث ، وتفسير المختصر :

Textstruktur-Weltstruktur-Theorie

(١٣٨) Beaugrande & Dressler, op. cit., S. 27.

(١٣٩) يعني : صيغة منطقية أساسية kanonischer Modus .

(١٤٠) Beaugrande & Dressler : op. cit., S. 28.

يلاحظ هنا التفريق الدقيق بين : Formation, Komposition, Konstruktion

(١٤١) Beaugrande & Dressler : ebd.

(١٤٢) Schmidt, S. J. : *Texttheorie; Probleme einer Linguistik der sprachlichen Kommunikation*. München, 1973. S. 15.

(١٤٣) Sowinski : op. cit., S. 29.

(١٤٤) لا يتسع المجال هنا للحديث بالتفصيل عن نظرية الاتصال أو الإبلاغ
. Kommunikationstheorie

(١٤٥) حول مفهوم هذا المصطلح وغيره من مصطلحات « نظرية النص » انظر :
Lexikon der Germanistichen Linguistik (LGL) Bd II, 233-244.
مادة : (Texttheorie) .

(١٤٦) Schmidt, S. J. : *Texttheorie / Pragmatik*, in : L.G.L. S. 237.

(١٤٧) يطلق على هذه العمليات « عمليات أدبية » Literarische Operationen
تتعلق بمستويات ثلاثة : صوتية ونحوية ودلالية (Lautung, Syntax, Bedeutung) .

(١٤٨) يطلق د. صلاح فضل على العملية الثالثة مصطلح « القلب » . بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٢٠٧ .

وقد فصل تلك العمليات تفصيلا كافيا من ص ٢٠٧ - ٢١٦ ، وتقوم أساسا على أربعة مقاييس : المستوى ونمط العملية ومجال العملية وخواص العملية .

(١٤٩) كان فنديك يستخدم قبل سنة ١٩٧٢ مصطلح « البنية العميقة » ثم عدل عنه إلى مصطلح البنية الكبرى Makrostruktur لتفادي أوجه الخلط مع استعمال تشومسكي وتصوره ، وهذا المصطلح - كما أشرت من قبل - مصطلح دلالي تجريدي يعبر عن المضمون الكلي للنص .

Beaugrande & Dressler : op. cit., S. 28 - 29.

وقد عرض د. صلاح فضل في كتابه السابق للأبنية وقواعدها أيضا من ص ٢٥٣ إلى ٢٦٨ . وثمة تفصيل كاف أيضا للعمليات التي تجرى هنا أيضًا ، ويلاحظ هنا بعض الاختلاف معه في المصطلحات والتصورات التي فصلها فنديك في كتابه الذي أشرت إليه من قبل ، أعني : "*Textwissenschaft*"

(١٥٠) Sowinski : op. cit., S. 30.

من المحاولات الأولى لوضع نظرية لُغوية محاولة بنزه M. Bense فقد سبق أغلب هؤلاء العلماء الذين عرضنا لتصوّراتهم حول نظرية النص . ولكن للأسف الشديد ليس كتابه : *Theorie der Texte*, 1962 بين يدي الآن وحين نصل إليه سنتناوله في عمل آخر إن شاء الله .

(١٥١) كما أشرت من قبل يقصد بهذا المصطلح إعادة صياغة الجمل بتغير مواقع الكلمات أو استخدام مترادفات أو غير ذلك ، ولكن يظل المعنى واحدًا في كل الجمل المختلفة من الناحية الشكلية فقط .

(١٥٢) Beaugrande & Dressler : op. cit., S. 30.

(١٥٣) نظرية تشومسكي ، ص ١٠١ ، يقدم ص ١٠٥ تخطيطًا لعملية بناء الجملة وتوليدها لدى تشومسكي في كتابه « التراكيب النحوية » ص ١٩ ، ولكنه اختار مثالاً أكثر تعقيدًا .

(١٥٤) ثمة خلاف حول مصطلح phrase ، إذ نجد مثلاً : عبارة ، ومركب ، ومكون ، وركن وغير ذلك .

(١٥٥) لا يتسع المقام لتفصيل كل نموذج ، وإنما نحاول تقديم التصور الأساسي حتى تتضح العلاقة بينه وبين نماذج النص .

(١٥٦) يطلق عليها أحيانًا : « قواعد أسلوبية » .

(١٥٧) لقد راعى تشومسكي إلى حد ما المعلومات الخاصة بالسياق ، ويتضح ذلك من تقسيمه للقواعد إلى قواعد سياقية context sensitive rules وقواعد حرة context free rules ، ومن كلامه يستنتج ليونز : أي عدد من الجمل يمكن توليده عن طريق القواعد الحرة السياق ، يمكن أيضًا توليده بواسطة قواعد الشعور (؟) السياقي . أما العكس فلا يصح . . . وهذا يعني - لديه - أن قواعد الشعور السياقي أكثر قوة من قواعد السياق المحدودة . نظرية تشومسكي ، ص ١٣٢ .

(١٥٨) لا يتسع المقام لتفصيل أسباب الرفض الثلاثة التي يقدمها ، فمن يرد معرفتها فليرجع إلى كتاب بالمر (علم الدلالة) ، ترجمة صبري إبراهيم السيد . ص ٤٩ - ٥٠ .

(١٥٩) نظرية تشومسكي ، ص ٣٣٩ ، وقد عرض د. صبري إبراهيم السيد لأشكال مختلفة من النقد الذي وجهه علماء اللغة والتشومسكيون أنفسهم من ص ٣٣٣ - ٣٣٤ من كتابه السابق .

(١٦٠) حَرَصَ عالم النفس النمساوي بولر على أن يقدم في كتابه عن نظرية اللغة تصورًا خاصا للغة و وظائفها ، وقد عدل نظرة دي سوسير للغة ، في نموذج أطلق عليه "Organonmodell" ، ويهمنا تقسيمه الثنائي للكلام إلى : حدث كلامي Sprechakt ، وفعل كلامي Sprechhandlung . وقد عدل نموذجه بعد ذلك ياكوبسون ، إلا أن أفكاره لا تزال ذات تأثير واضح على علماء النص . انظر :

Bühler, K. : *Sprechtheorie*, S. 28 : 48.

(١٦١) لا حاجة إلى توضيح صعوبة ترجمة مصطلحي (موضوع ، حدث Gegenstand, Sachverhalt) إلى العربية ، إذ ينسحب عليهما ما أشرنا إليه من قبل من الاضطراب والغموض والتعدد ، الذي يقع عند نقل مصطلحات من مجالات معرفية مختلفة إلى المجال اللغوي .

(١٦٢) Gülich, E. / Raible, W. : *Linguistiche Textmodelle.* München, 1977 (UTB) 130, S. 21.

(١٦٣) Sowinski : op. cit., S. 34.

(١٦٤) ليس من المعقول إعادة ما ذكر من قبل ، ونكتفي هنا بعرض موجز للنموذج ومكوناته ؛ إذ كان من المفروض من هذا الفصل أن يكون تمهيدًا فقط ، يحدد الخطوط الجوهرية للموضوع الأساسي للبحث .

(١٦٥) Sowinski : op. cit., S. 33.

وكذلك ما تقدم عن محاولاته وتصوراته النظرية .

(١٦٦) Sowinski : op. cit., S. 31.

(١٦٧) يقصد :

(Ko-textuelle / Textinterne = Kontextuelle / Texterne Komponente)

(١٦٨) المقصود هنا عالم النص ، أي المحيط الذي يدور النص في فلكه .

(١٦٩) Sowinski : op. cit., S. 32.

الباب الثاني :

(١) يعد التجريد Abstraktivität تصورًا جوهريًا لفَهْم كثير من المقولات اللُّغوية وغير اللُّغوية .

(٢) Hartmann P. : *Textlinguistik als linguistiche Aufgabe* (1968). S. 100.

مقالة في كتاب درسلر W. Dressler الذي أخرجه تحت عنوان :

Wege der Textlinguistik. Darmstadt, 1978.

(٣) Hartmann : op. cit., S. 101.

(٤) شبلنر : علم اللغة والدراسات الأدبية ، ترجمة محمود جاد الرب . الدار الفنية، ١٩٨٧ . ص ١٨٨ .

(٥) Dressler, W. : *Wege der Textlinguistik*.

المدخل . ص ٣ .

(٦) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص . القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان ، ١٩٩٦ . ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٧) Dressler, W. : *Wege der Textlinguistik* SS. 1, 2.

(٨) Sowinski, B. : *Textlinguistik Eine Einführung*, W. K. Stuttgart, 1983. S. 17.

(٩) يلاحظ هنا أنه حين يتحدث عن مفهوم النص لدى باحث بعينه ، ربما يتطرق الحديث إلى التعرض في إيجاز لمهمة أو مهام علم لغة النص لديه أيضًا ؛ إذ إنه أحيانًا يصير الفصلُ بينهما غير مقبول أو يؤدي إلى نوع من بتر التصوّرات والإبهام بوجه عام .

(١٠) شبلنر : علم اللغة والدراسات الأدبية ، ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(١١) Ries, J. : *Beiträge zur Grundlegung der Syntax*. Prag, 1927.

وبخاصة مبحث ماهية النحو ? Was ist Syntax .

(١٢) يشرح محمد العبد تعريف فاينريش للنص ، حين قال : « هو كلية مترابطة الأجزاء ؛ فالجمل يتبع بعضها بعضًا وَفْقًا لنظام سديد ، بحيث تسهم كل جملة في فَهْم الجملة التي تليها فهمًا معقولا ، كما تسهم الجملة التالية من ناحية أخرى في فهم الجمل السابقة عليها فهما أفضل . »

محمد العبد : اللغة والإبداع الأدبي . القاهرة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩ . ص ٣٦ . ويعلق سوينسكي على هذه الحدود بأن كل تعريف يختلف عن التعريف الآخر ؛ ومن ثم تبرز جميعها جوانب متغايرة .

Sowinski : op. cit., S. 51.

(١٣) Brinker, K. : *Zur Gegenstandbestimmung und Aufgabenstellung der Textlinguistik*, S. 7. in : Petöfi, S. J. (1979).

(١٤) Sowinski : op. cit, S. 52.

(١٥) Sowinski : ebd.

(١٦) ينبغي أن يفرق هنا بين مصطلح التماسك الدلالي للنص القائم على وحدة الموضوع semantisch-thematische Textkohärenz ، ومصطلح التماسك التداولي للنص القائم على عناصر خاصة بالاتصال ، pragmatische Textkohärenz .

(١٧) Sowinski : op. cit., SS. 52-53.

(١٨) Dressler, W. : *Textlinguistik*, S. 4.

وشبلنر : علم اللغة والدراسات الأدبية ، ص ١٨٩ .

(١٩) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣١٠ .

(٢٠) يمثل هذا السؤال أساسًا من أسس الخلاف بين علم لغة النص من جهة اللغويين ، وعلم لغة النص من جهة غير اللغويين ، وتناقش تلك الأسس الخلافية فيما بعد في بحث مستقل .

(٢١) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٢٩٦ .

(٢٢) يطلق بعض الباحثين مصطلح « الفضاء الأيديولوجي »على تلك الحرية ، وبالرغم من تلك السعة التي يشير إليها المصطلح ، إلا أن البحث اللغوي لا يميل إلى جعل تلك الحرية حرية مطلقة ، بل هي حرية مقيدة من جهة إمكانات النص ، وليس من جهة قواعد البحث اللغوي ومعاييره . سنناقش تلك الحرية بتفصيل في موضع لاحق .

(٢٣) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٢٩٧ – ٢٩٨ .

(٢٤) Glinz, H. : *Text-Satz-proposition. Intentionale Einheiten und grammatische Einheiten*, S. 43. in : J.S. Petöfi (ed.), 1979.

Sowinski : op. cit., S. 54.

تقع المقابلة هنا غالبًا بين حدث الأداء Performanzakt على مستوى الواقع الفعلي المتحقق ، وإمكانات الكفاءة غير المحدودة Competenz .

(٢٥) يوجد تفصيل كاف لملامح النص الجوهرية في كتاب بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣٠١ وما بعدها ، والحق أنه يكثر تحديده بعبارة تحقيق لنظام "Manifestation eines Systems" ، وليس نقلاً تجريديًا شكليًا للمعلومات ، بل نظام من تبعية للصيغ اللغوية وتبعية المركبات والجمل .

(٢٦) يتحدث هنا أيضًا عن اتساع أفق الفهم Verstehenshorizont وبالتالي السياق الذي يعكسه وهو السياق (المعرفي = Kultueller Kontext)

(٢٧) Schmidt, S.J. : *Texttheorie, München* : Fink : UTB 202, 1973, S. 145.

(٢٨) دورها إذن هو إزالة أوجه الغموض التي ربما تبرز على السطح ، ولا تقدم الأبنية الشكلية تبريرًا مقنعًا – في أغلب الاحيان – من خلال وصف محدود مفيد بما هو قائم فعليًا ؛ ومن ثم تظهر الحاجة إلى تفسير واضح يضم وصفًا لما هو قائم ، وما يمكن أن يكون مقصودًا لإزالة أي غموض في النص .

(٢٩) Sowinski, B. : *Textlinguistik*, S. 17.

(٣٠) الأبنية العليا نمط من الهياكل التجريدية التي تؤسس النظام الشامل للنص، وهي تتكون من مجموعة من المقولات التي تخضع في إمكانيات توافقاتها لقواعد عرفية قابلة للتحول . هذه الخاصية تتوازى مع النحو الذي نصف به الجملة . صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ ترجع هذه المقولة إلى عالم اللغة الهولندي (ڤنديك) وقد عرضها في كتابه « علم النص » مع مقولات أخرى في إطار « نظرية نصية » خاصة ، وسوف أتناولها في بحث مستقل إن شاء الله .

(٣١) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣١٩ .

(٣٢) Van Dijk, T. : *Textwissenschaft*, S 39.

المقصود هنا التفريق بين المفهومين لـ : (Kohärenz), (Kohesion) .

(٣٣) يستخدم صلاح فضل مصطلح التماسك مطلقًا في مقابل التماسك الكلي أو النصي ، وإن كنت أوثر الفصل بين المصطلحين الواردين في المتن ، أي بين الربط النحوي والتماسك الدلالي (النصي) .

(٣٤) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص .

(٣٥) المرجع السابق .

يوصف التماسك النصي بأنه ليس مجرَّد خاصية تجريدية للأقوال ، ينبغي أن نعالجها في علم الدلالة أو في نظرية الخطاب أو في نحو النص ، ولكنه ظاهرة تأويلية ديناميكية من الفهم المعرفي تتدخل فيها أنواع عديدة من « المعارف الذاتية » .

وهو ليس مجرد نوع من الظواهر الموضوعية للقول فحسب ، بل هو تماسك وظيفي لأسباب استراتيجية القول الدلالية والتداولية .

(٣٦) Van Dijk, T. A. : *Aspekt einer Textgrammatik*, S. 270.

(٣٧) عرض صلاح فضل عدة تعريفات عن التداولية ، ص ٥ ، ٢٥ ، ٢٦ من بلاغة الخطاب وعلم النص . وتقدم فرانسواز أرمنيكو في كتابها : المقاربة التداولية ، ترجمة سعيد علوش (مركز الإنماء القومي ، ١٩٨٦) عرضًا وافيًا لأصل المصطلح وتعريفاته، وبخاصة عن مفهوم السياق ومفهوم الإنجاز ، من ١٩٠٧ .

(٣٨) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٢٥ .

(٣٩) المرجع السابق ، ص ٣٢٩ .

(٤٠) المرجع السابق ، ص ٣٤٤ .

يلاحظ أن أبرز من أولى نحو النص عناية غير محدودة ، وقدم عدة تصورات جوهرية في بحوثه عن تحليل النصوص ، وبخاصة مفاهيم « البنية الصغرى ، والبنية الكبرى ، والتركيب العلوي ، والقواعد الجزئية ، والقواعد الكلية ، وغير ذلك » هو العالم الهولندي (ڤندايك Van Dijk) .

(٤١) Van Dijk : Textwissenschaft, S. 39.

لا يتسع المقام هنا لعرض « أنواع الأبنية » وعلاقتها بمستويات النص وقواعده عند ڤندايك خاصة .

(٤٢) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣٢٩ .

(٤٣) المرجع السابق ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

قدم ڤندايك بعض جوانب نظريته حول نحو النص في مقالته : T. Van. Dijk *Aspekte einer Textgrammar* التي طبعت موسعة بالإنجليزية *Some Aspekts of Text Grammar*. Haag, 1972 (Janua Linguarum Ser. Maj. 63).

(٤٤) يستخدم مصطلح (Makrostruktur = بنية كبرى) في مقابل مصطلح (Mikrostruktur = بنية صغرى) ، والأولى دلالية مجردة ، والثانية نحوية فعلية .

(٤٥) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣٣٠ ، ٣٣١ .

لا تتسق - في الحقيقة - تلك النتيجة التي وصل إليها صلاح فضل مع هذا المنهج : وهي تتسم بدرجة قصوى من الانسجام والتماسك coherence ص ٣٢٨ ، وذلك لأن البنية الكبرى - لدى ڤندايك وغيره ممن اتخذوا هذا النهج - بنية تجريدية أي تصورية غير متحققة بالفعل ، إلا إذا كان يعني بها هنا الوحدة الكبرى أو التركيب الأكبر ، وهذه بنية نَحْوية متحقِّقة بالفعل على المستوى الأفقي ، كما ذكرت . والحق أن الحاجة ماسة إلى فصل واضح بين المصطلحات حتى لا يحدث أي لبس لدى القارئ .

(٤٦) يرى سوينسكي أنه ينبغي أن يشمل التحليل الدلالي المعاني أو الآراء المصاغة والمتضمنة والمفترضة بقدر مايكون معرفتها ممكنًا حين يراد ادعاء الكمال .

Sowinski : op. cit., S. 62.

(٤٧) محمد العبد : اللغة والإبداع الأدبي ، ص ٣٣ .

Sowinski : op. cit., S. 123.

(٤٨) Grammar of Sentence = (Gs), Grammar of Text = (Gt) .

(٤٩) Van Dijk, T. : *Aspekte einer Textgrammar*, S. 272.

ويرى أن علم اللغة مهمته الأولى نحو النص .

(٥٠) Van Dijk : op. cit., S. 270 ff.

(٥١) ينصب الاهتمام في نظرية الاتصال اللغوي على المتكلم والمستمع والخطاب (النص) ، بكل ظروفه الاتصالية ، ويحاول المتكلم فيها ـ بناء على هدف محدد ـ أن يحمل المستمع على تغيير سلوكه ، فهي تشترط إذن ضرورة إحداث التفاعل بين أطراف الاتصال .

(٥٢) Van Dijk : op. cit., S. 268.

(٥٣) أشار شبلنر في كتابه : علم اللغة والدراسات الأدبية (ص ١٨٤) . إلى أن الجملة تعد تقليديًا - وما زالت - أكبر وحدة للتحليل ، على نحو ما نجد في النحو التحويلي ، فهو نحو الجملة ، والجملة هي المقصد في القضية التحويلية . وتعرف اللغة في النظرية التحويلية على أنها مجموعة من الجمل التي ينتجها النحو .

(٥٤) Petöfi, J. S. (ed.) : *Text vs sentence; basic questions of text linguistics*, 2 parts. Hamburg, 1979.

(٥٥) Beaugrande, R. A. de & Dressler, W.U. : *Einführung in die Textlinguistik*, 1981, S. 26.

(٥٦) لا يوجد اتفاق حول ترجمة مصطلح phrase كما هي الحال بالنسبة لمعظم مصطلحات علم اللغة . حيث نجد (ضميمة ، ومركبًا ، ومكونًا ، وركنًا . . .) .

(٥٧) Sowinski : op. cit., S. 57.

(٥٨) Sowinski : ebd.

لا ينفصل تحديد الجملة عن تحديد النص لدى أغلب علماء النص ؛ إذ إنهم يرون أن الانطلاق من النص عند تحديد معاني الألفاظ المفردة يتوازى مع تحديد الجملة في النص ، ذلك أن الجملة أقرب ما تكون إلى دلالتها و وظيفتها المحددتين ، وهي جارية في كلية النص . ويعني ذلك بوضوح أنه في أثناء عمليات التحليل تتوازى أشكال التحديد ، ولا يجوز الفصل أيضًا لأن الحرية في الانتقال من الجزء إلى الكل لا تناقض الحرية في الانتقال من الكل إلى الجزء .

(٥٩) Petöfi, J. S. (ed.) : op. cit., 1979. S. 4 - 44.

(٦٠) لا يتسع المقام هنا لتفصيل أفكار نحو التبعية ، حيث عالجت ذلك بشكل واف في الفصل الأول بخاصة من كتابي (نظرية التبعية في التحليل النَّحْوي) . القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٨٨ . ويمكن أن تتناول الجملة التابعة بسهولة مع عدة محمولات للجملة وحروف سابقة أيضًا في نص من جمل منفصلة .

(٦١) Sowinski : op. cit., S. 58.

(٦٢) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣٢١ - ٣٢٢ .

ويلاحظ هنا ذلك الاختلاف في ترجمة مصطلح interdisciplinaire حيث ترجمه في مواضع مختلفة بعبارة «متداخل الاختصاصات» ، ويهمنا هنا ذلك الإيضاح الذي قدمه من خلال مقولته : «القاعدة العامة هي أن العلوم الجديدة تنمو كتخصصات من قلب علوم أخرى قائمة بوسائل متقاطعة» . وترجمه سعد مصلوح بعبارة «متجاذب الاختصاص». على كل حال يعكس ذلك الاختلاف صعوبة كبيرة تواجه الباحثين في تحديد مصطلحات هذا العلم كغيره من العلوم .

(٦٣) سعد مصلوح : العربية من نحو «الجملة» إلى نحو «النص» ، ص ٤١٦ .

(٦٤) تلك النتيجة قد توصل إليها بعد عرض مسهب لهذا الاتجاه في التحليل النصي ، في كتابه المهم حول مفهوم النص وأبنيته وقواعده المسمى (علم النص) ، ونرجئ

التفصيل إلى مقال مستقل .

(٦٥) من مهام على النص أيضًا تفسير أوجه الغموض أو تعد المعنى Mehrdeutigkeiten, Ambiguitäten من خلال اقتراح إمكانات مختلفة .

(٦٦) صلاح فضل ، الكتاب السابق ، ص ٢٦١ .

(٦٧) عني سعد مصلوح في مقالته السابق ذكرها بالتركيز على خاصية جوهرية في التحليل النصي ، ألا وهي خاصية النظامية systematization التي تعترف للغة بمستويات تحليلية .

(٦٨) Beaugrande: R. A. de & Dressler, W.U. : *Einführung in die Textlinguistik*. 1981. S. 14.

ينشر قريبا إن شاء الله بحث مستقل يتناول هذه المعايير السبعة من خلال مناقشة نقدية .

(٦٩) Sowinski : op. cit., S. 83.

محمد العبد : اللغة والإبداع الأدبي ، ص ٣٧ .

(٧٠) فرانسواز أرمينكو : المقاربة التداولية ، ترجمة سعيد علوش ، ص ٨ .

(٧١) لا يزال مصطلح pragmatics كغيره من مصطلحات أخرى كثيرة ذكرت أنفًا يحتاج إلى إعادة نظر وتحديد دقيق ؛ إذ إنه يترجم إلى البرجماتية أو البراجماتية اللغوية أو التداولية كما ورد في المتن ، وفي كتب علماء اللغة المغاربة ، ويرى سعد مصلوح استخدام « المقاميات » نقلاً عن نبيل علي : « اللغة العربية والحاسوب (دراسة بحثية) ، تعريف . الكويت ، ١٩٨٨ ، ووصفه بأنه « بالإضافة إلى وصف المباني والمعاني الوظيفية للغة يعنى الباحث بتشخيص المقام وربطه بالاستعمال اللغوي ». العربية من نحو « الجملة » إلى نحو النص ، ص ٤١٨ .

(٧٢) شبلنر : علم اللغة والدراسات الأدبية ، ص ١٨٧ .

(٧٣) في إطار هذا الاتجاه الذي يشترط التماسك النصي لتحقيق النصية ، ينظر إلى الجمل الفاقدة السياق zusammenhanglos على أنها غير متماسكة الأجزاء inkohärent .

(٧٤) يعني : (Textsemantik / Texthematik) .

(٧٥) يعني على الترتيب :

(Textsyntax, Textmorphologie, Textphonologie-phonetik)

(٧٦) Sowinski : op. cit., S. 55.

(٧٧) يقصد على الترتيب : Konnexionen, Koreferenz, Kohärenz, Kohäsion

Sowinski : op. cit., S. 36 .

(٧٨ و ٧٩) سعد مصلوح : العربية من نحو الجملة إلى نحو النص ، ص ٤٠٧ .

(٨٠) Sowinski : op. cit., S. 36.

(٨١) يقصد هنا أيضًا سياقات نحوية syntaktische Zusammenhänge .

(٨٢) يقصد هنا Wiessenskonstellationen .

(٨٣) Sowinski : op. cit., S. 62.

(٨٤) Sowinski : op. cit., S. 38.

(٨٥) سعد مصلوح : العربية من نحو « الجملة » إلى نحو « النص »، ص ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

(٨٦) مثل الفصل والوصل والعلاقات النحوية الدلالية والتمييز بين العطف وتبعية الجمل أو بين توال أفقي ، أي جمل متساوية ، وتوال رأسي أي جمل أساسية وأخرى تابعة لها .

(٨٧) Sowinski : op. cit., S. 37.

(٨٨) Sowinski : op. cit., S. 39.

(٨٩) توصف عملية التجريد Abstraktion لدى بعض الباحثين بأنها عملية تشكيل المعنى الكلي .

(٩٠) Sowinski : op. cit., S. 39.

(٩١) Van Dijk, T. A. & Kinstch, W. : *Cognitive Psychology and discourse*, S. 272 in : Dressler (ed.) 1979. Sowinski, ebd. S. 38.

(٩٢) أي : pro-grammatisch-heuristisch .

(٩٣) أقصد عمله : *Some Aspects of Text grammar; A study in Theoretical Linguistics and Poetics* (1972).

Sowinski : op. cit., S. 39.

(٩٤) أعني كتابه مع بتوفي : Papieren zur Textlinguistik, 1971.

Sowinski : op. cit., SS. 39-40.

(٩٥) يلاحظ هنا أن إيفه J. Ihwe قد اشترك مع بتوفي في وضع هذا النموذج الذي حظي باهتمام من علماء النّص .

ويقابل هنا بين بنية نصية عميقة Texttiefenstruktur وبنية نصية سطحية Textoberflächenstrukturen . وفي الفصل الثاني تفصيل لمنهج بتوفي في التحليل .

(٩٦) Sowinski : op. cit., S. 40.

(٩٧) يقصد هنا die formale Logik.

Sowinski : ebd.

(٩٨) يقدم سوينسكي تفصيلات حول هذه الاتجاهات وممثليها وأهم أعمالهم .

Sowinski : op. cit., S. 42.

(٩٩) شبلنر : علم اللغة والدراسات الأدبية ، ص ١٧٣ .

(١٠٠) تختلف نسبة كل منهما إذا كان المنظور اللغة المكتوبة أو اللغة المنطوقة .

(١٠١) عاطف جودة نصر : النص الشعري ومشكلات التفسير . مكتبة الشباب ، ١٩٨٨ . ص ٢١ . يلاحظ هنا أني أميل إلى ترجمة مصطلح interpretation إلى مصطلح « تفسير » ، وليس « تأويل » ، على الرغم ممّا يجد عدد غير قليل من الباحثين في الثاني من جذب وإبهار ، ولكني أحجم عن ذلك الاستعمال تفاديًا لما يستدعيه من دلالات تراثية .

(١٠٢) نبيلة إبراهيم : فن القص بين النظرية والتطبيق . ١٩٩٢ ، ص ٤٥ .وفيه :

يفرق تودوروف بين القراءة الإسقاطية ، وهي التي ينشغل فيها القارئ بالمؤلف وقضايا المجتمع ، والقراءة التفسيرية وهي التي يعيش فيها القارئ داخل النص معلّقًا عليه على مدار القراءة ، والقراءة الجمالية وهي التي تنظر إلى العمل الأدبي بوصفه نظامًا ينبغي أن يُكتشف تكوينه من خلال اكتشاف العلاقات بين الأجزاء .

(١٠٣) نبيلة إبراهيم : المرجع السابق ، ص ٥٠ .

يركز بارت عملية قراءة النص القصصي على الشفرات codes المتعددة فيه . وتتوزع هذه الشفرات بين الشفرة التأويلية وشفرة الدوال والشفرة الرمزية وشفرة الأفعال ، وأخيرًا الشفرة الثقافية . ويرجع تركيزه على نظام الشفرات إلى اعتراضه على الربط الساذج بين الدال والمدلول . ص ٥١ ، ٥٢ . وعمر أو كان : لذة النص ، ص ٦٩ ، ٧٠ .

(١٠٤) Sowinski : op. cit., S. 59.

(١٠٥) Sowinski : ebd.

يوجد تفصيل لهذه المراحل الخمسة المتتابعة التي يمر بها إنتاج النص في البلاغة التقليدية في :

Lausberg, H.: *Handbuch der literarischen Rhetorik; Eine Grundlegung der Literaturwissenschaft*, 1963, S. 26 ff.

(١٠٦) سعيد يقطين : انفتاح النص الروائي ، ص ١٥١ .

(١٠٧) المرجع السابق : ص ١٥١ ، ١٥٢ . وفي المبحث الثاني من هذا الفصل توضيح لهذه البنية .

(١٠٨) المرجع السابق ، ص ، ١٥٤ ، ١٥٥ .

ويلاحظ أن مفهوم التفاعل Interaktion مفهوم جوهري في علم لغة النص ويفسر على مستويات مختلفة ، مثل مستوى أبنية النصوص ودلالاتها وعلاقة القارئ بالنص .

(١٠٩) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣٢٠ - ٣٢١ .

(١١٠) Van Dijk, T. A.: *Textwissenschaft*, S. 8.

(١١١) تراعى في هذا المنهج تلك المقابلة بين تصورات تعود إلى اللغة مباشرة ، وبين تصورات تعود إلى ما وراء اللغة metalanguage .

(١١٢) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣١٥ - ٣١٦.

من الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى ذلك الاحتراز الذي وضع عند فهم النص . وهو : لا يقارب التحليل النصي للعوامل الاجتماعية والثقافية إلا تلك المظاهر التي تقوم بدور بارز في السياقات الإدراكية ، سواء كان ذلك بالنسبة لمنتج النص عند إجرائه لعمليات التشفير الدلالي والجمالي أو بالنسبة لمتلقي هذا النص عند ممارسته لفك الشفرة واستقبال البيانات المتضمنة .

(١١٣) المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(١١٤) المرجع السابق ، ص ٣١٤ .

(١١٥) يعني مصطلح "text-basis" .

(١١٦) بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣١٦.

(١١٧) المرجع السابق ، ص ٣٧ ، ٣٨ .

(١١٨) Van Dijk, T. A.: *Textwissenschaft*, S. 87 ff.

أؤجل تفصيل الفروق بين الذاكرتين إلى بحث مستقل عن نظرية النص عند فنדايك .

(١١٩) نبيلة إبراهيم : فن القص ، ص ٥٣ ، ٥٤ .

(١٢٠) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

وتفصيل الفكرة في عمله :

Iser, W. : *Zur Appellstruktur der Texte. Unbestimmtheit als Wirkungsbedingung literarischer Prosa*. Konstanz, 1970.

(١٢١) في ص ٥٥ من المرجع السابق توضيح للمقصود بأفق توقعات القارئ في نظرية التلقي (الاستقبال) .

(١٢٢) عاطف جودة نصر : النص الشعري ومشكلات التفسير ، ص ٣٨ .

(١٢٣) المرجع السابق ، ص ١٩ ، ٢٠ .

(١٢٤) أحدثت التفكيكية ثورة في التحليل النصي ، إلا أنها قوبلت بردود فعل مضادة قوية بينت جوانب الضعف فيها ، ونتج عن تلك نشوء اتجاهات عدة مخالفة لها .

(١٢٥) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

(١٢٦) لا يزال خلاف الباحثين حول ماهيته قائمًا ، فهو القارئ المثالي للنص ، وهو القارئ المتجول في النص ، وهو القارئ غير العادي ، وهو القارئ المتضمَّن في النص ، وهو القارئ المنغمِس في النص .

(١٢٧) نبيلة إبراهيم : فن القص ، ص ٥٦ .

يفرق هنا بين بعدين : بعد فني ، يختص بالنص وصنعته اللغوية فوق كل شيء (وهو خاص بالمؤلف) ؛ وبعد جمالي ، تولده عملية القراءة ، وكِلا البعدين يذوب في الآخر في خلال عملية التأثير .

(١٢٨) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(١٢٩) المرجع السابق ، ص ٥٨ .

يلقي الحوارُ الذي أجرته المؤلفة مع إيزر نفسه الضوءَ على جوانب كثيرة في نظريته وبخاصة الأسباب والأفكار التي دفعته إلى هذا الاتجاه ، والأسس الفلسفية التي تستند إليها والملامح المميزة لنظريته ، وأوضَحَ بعضَ التصورات الغامضة فيها .

(١٣٠) المرجع السابق ، ص ٥٨ .

(١٣١) المرجع السابق ، ص ٦٦ .

يميز إيزر بين المعنى meaning والمغزى significance من خلال علاقة إشراك القارئ ، فالمعنى يظهر في إشراك القارئ في فعل تكوينه (أي تكوين المعنى) ، أما المغزى فيرتبط بالمعنى في اللحظة التي نهم فيها بترجمته إلى معرفة . وهذا السعي المحتوم وراء المغزى يبين أننا باستجماعنا للمعنى ندرك نحن أنفسنا أن شيئا قد حدث لنا ، ومن ثم فنحن نحاول العثور على مغزى . فالمعنى والمغزى ليسا شيئا واحدًا ، ولا يمكن أن يتأكد مغزى المعنى إلا عندما يربط المعنى بإشارة خاصة تجعله قابلا

للترجمة في العبارات المألوفة . وهناك مرحلتان متميزتان في عملية القراءة : مرحلة استجماع المعنى ، ومرحلة المغزى التي تمثل الاستيعاب الإيجابي للمعنى بواسطة القارئ ، أعني عندما يؤثر المعنى في وجود القارئ .

(١٣٢) عمر أوكان : لذة النص ، ص١٧ .

(١٣٣) Glinz, H. : *Textanalyse und Verstehenstheorie*. Wiesbaden, Bd. I 1973, Bd. II 1978.

(١٣٤) Sowinski : op. cit., S. 59.

(١٣٥) Beaugrande, R. A. de & Dressler, W.U. : *Einführung in die Textlinguistik*. 1981. S. 82 ff.

(١٣٦) Sowinski : op. cit., S. 60.

يلاحظ أنه قد بذل علماء الأدب وبخاصة (Iser, Jauss, Warning) وغيرهم جهودا كبيرة في مناقشة الفهم الأدبي للنص للوصول إلى فهم حركة النص، كما أشرنا فيما سبق إلى نظرية التأثير لإيزر .

(١٣٧) Glinz, H. : *Textanalyse und Verstehenstheorie*, Bd. II. 1978. S. 47 ff.

(١٣٨) Sowinski : op. cit., S. 60.

(١٣٩) عمر أوكان : لذة النص ، ص٦١ . ويعرض في فصلٍ عن سُلطة المؤلف تفاصيل عن موقف بارت منها وأسبابه ومظاهره وأفكاره المضادة التي دعا إليها .

(١٤٠) وبخاصة مفهوم القراءة السوسيولوجي لجاك لينهارت ، وبلاغة القراءة لدى ميشيل شارل . المرجع السابق ، ص ٦٢ .

(١٤١) Beaugrande & Dressler : op. cit., S. 42 ff.

(١٤٢) Sowinski : op. cit., S. 61.

الباب الثالث :

(١) الترابط مصطلح نحوي ، أما التماسك فمصطلح دلالي، عبّر عنه بمصطلح Kohärenz كما أشرت من قبل ، وقد أخذ من الكيمياء كغيره من المصطلحات الكثيرة التي نقلت منها وبخاصة Valenz أيضًا .

(٢) Weinrich, H. : *Die Textpartitur als heuristische Methode*, S. 391, in : *Textlinguistik* (Hrsg.) von W. Dressler.

يلاحظ هنا عدول ڤاينريش عن حد النص الذي طرحه من قبل ، ولكن يمكن أن يفهم ذلك بما قدمناه ، وثمة حديث طويل عند التجارب التي قام بها للإجابة عن سؤال طرحه في البداية وهو حول مفهوم النص أساسًا : Was ist das, ein Text ?

(٣) يعني : (parties orationis / parts of speech / parties du discours / Wortarten)

(٤) يعني : (elements of sentence / fonctions dans la phrase / Satzglieder)

(٥) Weinrich, H. : op. cit., S. 392.

ما بين القوسين إشارة إلى اختصاص اللغة العربية بالإعراب . ويوجد جدول ص ٣٩٣ لتحليل الجملة وفق المستويين في اللغة الألمانية .

(٦) ثمة فروق كبيرة بين اللغة العربية واللغات الأوربية في بنية الجملة ، ولكن لا يجوز أن نحيد عن الهدف المرسوم لهذا الفصل بعناية أكبر من أن يتسع المقام لها من خلال سرد تلك الفروق وما يتبع ذلك من تحليل مستفيض لأوجه التقابل .

(٧) تفصيل الاعتبارات الأساسية في : Weinrich, H. : op. cit., S. 394.

(٨) استلزم العرض السابق أن أنبه إلى ضرورة عدم الربط بين النحو العربي والأنحاء الأخرى ؛ إذ ليس الغرضُ هنا الحرصَ على تقديم الاتجاهات التحليلة التي قدمها علماء الغرب ، بل إن قيمتها تتحدَّد بقدر ما تعيننا على اكتشاف تراثنا من جهة ، وما يمكن أن نضيف إليه من جهة أخرى .

(٩) يعني : nichtverbale Sprachzeichen .

(١٠) يرجع أساسًا إلى مؤسسه ل. تنيير ، وتلاميذه فيما بعد ، وقد قدمت في كتابي « نظرية التبعية في التحليل النحوي » عرضًا مفصلاً لآرائه وآراء أتباعه ، ولا أرى قيمة في التكرار .

(١١) قدم ڤاينريش بإيجاز عددًا من وجهات النظر التي تنظر إلى النحو من منظور ضيق يرفضه أساسًا .

(١٢) سبقت الإشارة إلى هذا العمل حين تعرضنا لمفهومه لمصطلح النص .

Weinrich, H. : op. cit., S. 395.

(١٣) Weinrich, H. : op. cit., S. 396.

(١٤) يوجد النص كاملاً ص ٣٩٧ ، ولا أرى ضرورة لنقله هنا ؛ إذ إن ما يهمنا هنا هو المنهج ذاته ، وحين أجد الملاحظات النظرية عسيرة ، أو ربما غامضة دون تمثيل لها ، فأقدم مثالَه وأترجمه ما دام محقِّقًا للهدف .

(١٥) Weinrich, H. : op. cit., S. 396 - 397.

(١٦) يجد هذا الجانب ، في الدراسات اللغوية الحديثة ، عنايةً كبيرة ، في مقابل معظم الاتجاهات السابقة التي ركزت على اللغة المكتوبة ، على الرغم من التسليم بأن اللغة منطوقة أساسًا .

(١٧) يقصد : Hierarchiebildung .

(١٨) Weinrich, H. : op. cit., S. 398.

(١٩) لم يتضح بعد الفرق بين المصطلحين : Kriterium و Parameter .

(٢٠) Weinrich, H. : op. cit., S. 398 - 399.

هناك كثير من الأفكار الجزئية التي عُني بها الباحث ، غير أنني لم أتوقف عندها كثيرًا ؛ إذ إنها لا تؤثر في تحديد ذلك المنهج الذي طرحه للتجريب .

(٢١) يطيب له على كل حال أن يوصي في تلك المرحلة الراهنة من علم لغة النص بأن تُجرّب في هذه الأثناء مثل تلك التساؤلات .

(٢٢) من يُرد معرفة مزيد من التفاصيل من تلك الثنائيات والعلاقات ، يمكنه أن يرجع إلى الجدول ص ٤٠٣ من مقالته التي أشرنا إليها مرارًا .

(٢٣) لا شك أن هذا المنهج الثنائي قديم ولا يختص به علم لغة النص دون غيره من العلوم ، غير أنه في التحليل النحوي بوجه خاص ، لدى بلومفيلد وأتباعه قد استخدم استخدامًا واسعًا .

(٢٤) لم أر قيمة في ترجمة الجدول ذاته إلى اللغة العربية لأمرين : الأول أنه سيفقد كثيرًا من المعلومات الواردة فيه ، التي ليس لها مقابل في العربية ، والثاني أن الترجمة ربما تُخل بالهدف الذي رسمه واضِعه .

(٢٥) يرى أيضا أنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن الإثبات يعبر عنه في الألمانية بالمورفيم صفر ، ص ٤٠٠ .

(٢٦) يقصد : Kommunikations-Person.

(٢٧) يقصد : Sender-Person, Empfänger-Person .

(٢٨) لا يتسع المقام لتفصيل تنيير حول القيمة ؛ إذ إني قد ناقشت ذلك بإسهاب كبير في كتابي : « نظرية التبعية في التحليل النحوي » . المبحث السابع : قوة الكلمة ، من ص ١٨١ : ٢٣٥ .

(٢٩) يقصد كتابه : « الزمن ؛ عالم السرد والقص » ، الذي أشرت إليه فيما سبق في الباب الأول ، الفصل الأول - بعد الهامش رقم (٦٧) . المهم هنا أنه يفرق بين أزمنة سرد (وصف) erzählende Tempora ، وأزمنة قص (حكي) besprechende Tempora .

(٣٠) يفرق «نا بين vorausschauende Tempora و rückschauende Tempora ويقابل هنا أيضًا بين زمنين : Textzeit, Aktzeit .

(٣١) يُبنى المبني المجهول في اللغات الأوربية بتغير في الصيغة مع استخدام حرف معين في الأغلب ، كما في الإنجليزية مع الحرف (by) ومع الحرف (avec) في الفرنسية ، والحرف (von) في الألمانية ، وكثيرًا ما يترجم إلى العربية بصور عدة (من ، من خلال ، بواسطة ، عن طريق ، وغير ذلك) . وقد يتطلب السياق ذلك وقد لا يتطلّبه ، وهو الأغلب . وقد تكفلت دراسات تقابُلية ببيان ذلك بالتفصيل . غير أن العربية ترتكز على بنية الصيغة أساسًا ، وهو ما يتحقق فى اللغات الأوربية أيضًا في جمل بعينها .

(٣٢) ورد في المبحث ذاته من كتابي الذي أشرت إليه فيما سبق .

(٣٣) يقصد : Translations-Morphem (Kopula) .

(٣٤) Weinrich, H. : op. cit., SS. 400 - 405.

(٣٥) يمكن أن نترجم مصطلحه syntaktische Parameter بـ : مقاييس أو معايير نحوية ، وإن كنت أوثر تعريبه .

(٣٦) يقصد : phonologische, semantische Textpartitur .

(٣٧) Weinrich, H. : op. cit., S. 405.

(٣٨) يعني : Textübergangs-Partitur .

(٣٩) Weinrich, H. : op. cit., S. 406.

(٤٠) ينبغي أن أشير إلى أن الجدول السابق يضم سطر التجزئة الخاص بالرابط ، بخلاف الجدول الذي أورده ص ٤٠٣ الذي يخلو من هذا السطر .

(٤١) Weinrich, H. : op. cit., S. 407.

(٤٢) يعني : Mittelwerte .

(٤٣) يلاحظ هنا أني أترجم مصطلح Dominanz بشيوع مرة ، وغلبة مرة أخرى ؛ إذ يحسم السِّياقُ اللفظَ المختار ، وعلى كل حال فالمقصود ارتفاع نسبة ورود أو تكرار علاقة معينة .

(٤٤) Weinrich, H. : op. cit., S. 408.

(٤٥) تجدر الإشارة هنا إلى أني أجمع في ترجمة مصطلح Relation بين علاقة ونسبة ، وربما يَقصد المؤلف ذلك المغزى ؛ إذ ربما يكون الاقتصار على إحداهما إخلالاً من جوانب عدة .

(٤٦) يقصد : Routine im Decodieren .

(٤٧) Weinrich, H. : op. cit., S. 410.

يعني علامات تقع بين أبنية كبرى وأبنية صغرى ، وصيغًا للربط أيضا بديلة عن أبنية نحوية أو دلالية .

(٤٨) المقابلة بين مصطلحي : Textkohärenz و Textthematik .

ويلاحظ هنا أن المصطلح الثاني يستدعي في الذهن المصطلح الذي أكد عليه علماء آخرون ، وربما يكون مقابلاً في قيمته للمصطلح الذي قدمه فاينريش ، وقد أشرت فيما سبق إلى ذلك المصطلح ووظيفته ، أعني Textthematik .

(٤٩) Weinrich, H. : op. cit., S. 411.

(٥٠) Weinrich, H. : op. cit., S. 412.

(٥١) يقصد : Leistungs Fähigkeit .

(٥٢) يقصد هنا بالسياق المباشر السياق النفسي الذي يتم فيه إنتاج النص وفهمه وإعادة تكوينه .

(٥٣) صلاح فضل : بلاغة الخطاب وعلم النص ، ص ٣٢٢ .

(٥٤) ظهرت هذه المقالة في سنة ١٩٧١ بعنوان : Aspekte einer T. G. ضمت إلى كتاب درسلر : *Textlinguistik* (1978) ، ثم ترجمت إلى الإنجليزية بعنوان (*Some Aspects of Text Grammars*, 1972) وهي تضم عدة أفكار وآراء أساسية في الدراسة النصية ، أعاد صياغتها وتنظيمها في كتاب أصدره بالإنجليزية في سنة ١٩٧٧ تحت عنوان : *Text and Context* .

(٥٥) Van Dijk, T. A. : *Aspekte einer Textgrammatik*, S. 269.

(٥٦) رأى أن البلاغة الكلاسيكية ذات أهمية خاصة لعلم النص ؛ إذ تقدم المكون التداولي له .

(٥٧) يقصد أعماله في السنوات : ١٩٥٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٨ .

(٥٨) Van Dijk, H. : op. cit., S. 270, 271.

(٥٩) يرى أن هذا الحكم يسري أيضًا على الأفكار الوظيفيةوغيرها التي وردت في مدرسة براغ وبخاصة لدى دانش Danes وبالك Palek ، على الرغم من أهميتها بالنسبة لدراسة جوانب المحور / التفسير للجمل .

(٦٠) يقصد : (sententientielle) Konjunktion = Disjunktion .

(٦١) Van Dijk : op. cit., S. 272.

(٦٢) أكد فنדايك – كما رأينا – على الحاجة إلى تلك الأبنية التجريبية في أكثر من

موضع . وقد مهد هذا النقد لوضع الأبنية الكبرى فيما بعد ، وهي أبنية كما وصفها دلالية تجريدية في المقام الأول ، لا تتحقق في واقع النص ، بل هي مفترَضة يجب على عالم النص أن يكتشفها في النص ويستخرجها ؛ إذ يرتكز عليها الالتحام الداخلي بين أجزاء النص الذي أطلق عليه « التماسك النصيّ » .

(٦٣) المقابلة هنا بين : Satzstrukturen و Textstrukturen .

(٦٤) Van Dijk : op. cit., S. 274.

(٦٥) يقصد : Wohlgeformtheitsbedingungen .

(٦٦) Van Dijk : op. cit., S. 275.

(٦٧) يقصد بالتحقق السطحي : Oberflächenmanifestation .

(٦٨) ليس هناك اتفاق حول مصطلح : phrase-marker ؛ إذ نجد له : راسم الجملة ، ومحدد العبارة ، وراسم أركان الجملة ، ومشير الجملة الصغرى ، وغير ذلك ، وربما نرى أن الترجمة الواردة في المتن هي الأكثر دقة .

(٦٩) Van Dijk : op. cit., S. 276.

يعني بذلك : pragmatisch-referentielle Bekanntheit .

(٧٠) المقابلة هنا بين مفهومي : Gebräuchlichkeitsbindingungen .
و Wohlgeformtheitsbedingungen .

(٧١) نعني هنا بالأفكار الأساسية ، ومن ثَم أرى أنه لا جدوى من متابعة جزئيات هذه المسألة إذ إنها تخص الألمانية ، وفي العربية مسار آخر لتحقق النفي . ومن يرد تعقب تفصيله فيمكن أن يجد ذلك في صفحتي ٢٧٧ و ٢٧٨ من المقالة السابقة .
ويهمنا هنا أنه ينتهي إلى أن عناصر النفي / السلب / NEG-Elemente counterfactuals يمكن ألا تشكل أية إحالة خطابية .

(٧٢) Van Dijk : op. cit., S. 278.

(٧٣) يصف الفروض المسبقة والتضمينات بالدلالية في أغلب المواضع ، وهذا يعني أنه ممن يُدخل التصورات الدلالية في التصورات التداولية ، بل يذهب إلى عدم جواز الفصل بينهما ، وسوف يتضح هذا المنحى من خلال مناقشتنا للأفكار التي شكلت

اتجاهًا متميزًا في « علم لغة النص » .

(٧٤) يقصد : Indexierung .

(٧٥) Van Dijk : op. cit., S. 279 - 280.

(٧٦) Van Dijk : op. cit., S. 280.

(٧٧) محمد خطابي : لسانيات النص ، ص ٢٩ .

ثمة اختلاف هنا حول المصطلحات ؛ إذ إني أترجم action إلى الحدث وليس الفعل ، و utterance إلى منطوق ، و clause إلى جملة صغرى ، وليس قولاً كما لدى محمد خطابي .

(٧٨) المرجع السابق ، ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٧٩) الجملة التي توضع أمامها (*) هي جملة غير صحيحة في رأي المؤلف ، والمصطلح المستخدم هنا هو indices (variable) ، أما المصطلح المترجم في المتن بالمحال إليه قد يترجم بالمدلول أيضًا وإلى المسمى أيضًا . وقد اخترت الأول لبيان العلاقة الوثيقة بالإحالة ذاتها ، كما أن المدلول يستدعي مفهوم signifié الذي يقابل لدى دي سوسير الدال signifiant . وتصح المقابلة هنا بينه وبين مصطلح connotatum ، أي المتضمَّن أو الضمني أو الموحى إليه .

(٨٠) Van Dijk : op. cit., S. 280 - 281.

يلاحظ هنا أمران : الأول أني لم أتناول كل أمثلة المؤلف ، لأن بعضها ليس له مقابل في العربية ، والثاني حرصي على متابعة جزئيات في البحث ، لها قيمة غير محدودة - في رأيي - عند معالجة القضية في العربية .

(٨١) Van Dijk : op. cit., S. 281.

(٨٢) ربما يقصد هنا « ازدواج أو تعدد المعنى » أيضًا .

(٨٣) Van Dijk : op. cit., S. 282.

نضطر أحيانًا إلى استخدام رموز مغايرة لما ورد لدى المؤلف ، وذلك لعدم وضوحها في إيصال المراد إذا ترجمت حرفيًا ، ولما تسبّبه من مصاعب طباعية دون مبرر .

(٨٤) Van Dijk : op. cit., S. 282 - 283.

(٨٥) محمد خطابي : لسانيات النص ، ص ٢٨ .

(٨٦) يقصد Antezendens .

(٨٧) الجملة هي : (Hans sah sie, bevor Maria ihn sah.) .

(٨٨) Van Dijk : op. cit., S. 283 - 284.

(٨٩) في باب التنازع كثير من الاستعمالات المشابهة التي تحتاج إلى إعادة النظر في جهات عدة ، بخلاف العمل الذي عني به النحاة عناية لا نظير لها .

(٩٠) Van Dijk : Text and Context, p. 3.

(٩١) يقصد : clauses ، ونؤثر ترجمته إلى « جمل صغرى » كما ورد فيما سبق .

(٩٢) محمد خطابي : لسانيات النص ، ص ٣١ نقلاً عن :

Text and Context, p. 5 .

(٩٣) لم ترد هذه الجملة في عمل فنديك ، وإنما تلك أمثلة عربية تُظهر لا محدودية التفسير الدلالي . وسوف نبين ذلك في بحث مستقل إن شاء الله .

(٩٤) يقصد : Fokus-Akzentuierung von Pronomina .

(٩٥) يلاحظ هنا أن التفسير يعتمد على عنصر لم يعن به عناية كافية في العربية ، ولا يعد في هذه المسألة معيارًا للحكم على صاحب الضمير .

(٩٦) يعني : Ausserdem ويقابلها إمكانات عدة . مثل : علاوة على ذلك ، زيادة على ذلك ، فوق ذلك ، ناهيك عن ، بالإضافة إلى ذلك ، وغيرها . ويلاحظ في موضع آخر الربط الوثيق بين العوامل الزمنية أي العوامل المحدِّدة للزمن وتغير مدى (Scope) هذه العوامل وأثر ذلك على تماسك النص ، بل أثر ذلك ، التآلف بين العوامل الزمنية والمؤشرات الزمنية عليه أيضًا .

(٩٧) Van Dijk : op. cit., S. 284.

(٩٨) Van Dijk : op. cit., S. 285 - 286.

(٩٩) لا ينفرد فنديك بذلك إذ إننا قد أشرنا فيما سبق إلى أن نظرية النص لدى بتوفي ترتكز أساسًا على المقابلة بين بنية النص أو العالم الفعلي وبنية العالم المحتمل أو الممكن .

(١٠٠) محمد خطابي : لسانيات الخطاب ، ص ٣٠ ، نقلا عن :

Van Dijk : *Text and Context*, p. 4 .

(١٠١) يعني : stilistische Variation .

(١٠٢) الرموز المستخدمة هنا على التوالي : (A U B), (B A), (A C B), (A B)

(١٠٣) Van Dijk : *Aspekt der T. G.* SS. 286 - 288 .

عالج هذه العلاقات في كتابه « النص والسياق » فيما بعد تحت « التماسك الدلالي » . وتجدر الإشارة هنا إلى المصاعب التي تواجه الباحثين عند نقل مصطلحات هذا العلم، فمحمد خطابي في كتابه السابق مثلا يترجم (connection) إلى الترابط ، ومصطلح (cohesion) إلى الاتساق ، ومصطلح (coherence) إلى الانسجام ، وغير ذلك . ولا يوجد اتفاق حول هذه الترجمات ، ونرى ترجمات مغايرة نظن فيها الدقة ، وبخاصة بعد أن حددها بشكل كاف كل من درسلر / بوجراند في كتابهما المشار إليه فيما سبق .

(١٠٤) محمد خطابي : لسانيات الخطاب ، ص ٢٢ ، ٣٣ ، نقلاً عن :

Van Dijk : Text and Context, p. 48.

(١٠٥) المرجع السابق ، ص ٣٤ ، نقلاً عن Van Dijk : op. cit., p. 52.

(١٠٦) يقصد : ein dominierendes S

(١٠٧) Van Dijk : op. cit., SS. 288 - 290.

(١٠٨) محمد خطابي : لسانيات الخطاب ، ص ٤٦ .

حاول الأستاذ خطابي أن يبرز العلاقة بين موضوع الخطاب والبنية من ص ٤٢ إلى ٤٦ .

(١٠٩) بلغت هذه الفكرة درجة معقولة من النمو في كتابه « علم النص » المشار إليه مرارًا فيما سبق .

(١١٠) يقصد : abstraktere Kategorien / Strukturen .

(١١١) Van Dijk : op. cit., SS. 290 - 291.

(١١٢) Van Dijk : op. cit., S. 291.

(١١٣) يقصد: Relationenlogik .

(١١٤) يرى أن التحويلات النصية الكبرى Makro-Texttransformationen لا تزال غير معروفة على الإطلاق من الناحية العملية .

(١١٥) Van Dijk : op. cit., SS. 292 - 293

(١١٦) ما دام الحديث هنا عن قضايا ، فإن مصطلح (Aktant / Argument) يعني ركنًا أو عنصرًا من أركان أو عناصر القضية .

(١١٧) Van Dijk : op. cit., SS. 293 - 294.

(١١٨) Van Dijk : op. cit., S. 295.

(١١٩) Van Dijk : ebd.

(١٢٠) عرضت في أكثر من موضع فيما سبق بإسهاب لتلك الرؤية المتميزة .

(١٢١) Petöfi, S. J. : *Transformationsgrammatiken und die grammatische Beschreibung der Texte* (1971), S. 300 in : *Textlinguistik* (Hrsg.) von W. Dressler .

(١٢٢) Petöfi : op. cit., S. 301.

(١٢٣) فيما تقدم في المبحث الأول من هذا الفصل تفصيل لآراء فاينريش . ومن ثم لا أرى قيمة في التكرار .

(١٢٤) Petöfi : op. cit., S. 303.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه يحدد أهم الاتجاهات النحوية التي خرجت عن الاتجاه التحويلي .

(١٢٥) Petöfi : op. cit., S. 303.

(١٢٦) تفسير الرموز المستخدمة : 1 : رمز الجملة (S) ، وم : المعجم ، و 2 البنية العميقة (مع الوحدة المعْجمية التي تتضمَّن ترادفًا ومشتركًا لفظيًا) ، و 3 التفسير الدلالي (التمثيل (التمثيلات) الدلالي المتضمن وحدات دلالية مجردة ، و 4 : التفسير الفونولوجي (التمثيل الفونولوجي - الفونوتيكي (الجرافيمي) .

(١٢٧) ١ : وظيفة - محمول ، دلالية مجردة (بوصفها محور بنية مركبة) ، م :

المعجم ، تكون فيه الوحدات المعجمية هي وحدات المعجم المستقلة (المسيطرة) ، 3 : التمثيل النحوي - الدلالي (بنية مركبة مكونة من وحدات دلالية مجردة دلالية) ، 4 : التمثيل (الفونولوجي - الفونوتيكي (الجرافيمي) المتضمّن وحدات معجمية محددة) .

حاولت قدر المستطاع الالتزام برموز قريبة جداً من رموز المؤلف ، حتى لا يحدث أي نوع من اللبس أثناء عملية تتبع المراحل المختلفة لتركيب الجملة وتحليلها .

(١٢٨) Petöfi : op. cit., S. 305.

(١٢٩) يلاحظ هنا أني ترجمت مصطلح (Interpretation) إلى تأويل ، وليس إلى تفسير ؛ إذ إن الأمر يتعلق هنا بالمستوى النحوي ، وليس المستوى الدلالي الذي يمكن أن يتعدَّد على نحو يجعل المصطلح مبهمًا .

(١٣٠) يقصد : sämtliche mögliche Texttypen .

Petöfi : op. cit., S. 306 - 307.

(١٣١) ينبغي أن ننبه هنا إلى أنه يستخدم مصطلح « نحوي » في البداية فحسب ، ثم سيعدل عن ذلك إلى مصطلح آخر يراه أكثر منه دقة ودلالة .

(١٣٢) يقصد : Kontextuelle grammatische Beschreibung .

(١٣٣) Petöfi : op. cit., S. 307 - 308.

(١٣٤) المقابلة هنا بين مصطلحي : وحدة معجمية فعلية konkrete-lexikalische Einheit ووحدة دلالية مجردة abstrakte semantische Einheit ، أما المصطلح الجامع بينهما ، وهو Prädikat-Funktion فيطلق عليه في المنطق « دالة محمولية/ المحمول » . وبالتالي فإن الحديث sprechen ، يكون وحدة الدالة / الوظيفة الرئيسية Funktor .

(١٣٥) Petöfi : op. cit., SS. 308 - 310.

(١٣٦) ينصبُّ حديثه كله على النص الذي قدمه نموذجًا للتحليل ص ٣١١ ، ولا يوجد فيه إلا شخصان يعود إليهما كل موضوعات النص (أي الأفعال ، والأوصاف ، والأسماء ، والظروف . . .) .

(١٣٧) تجدر الإشارة هنا أنه لا جدوى من نقل الأشكال والرموز المعقدة التي استخدمها في تحليله ؛ إذ إنها ذات قيمة سلبية عند التطبيق ، كما ذهب كثير من النقاد إلى ذلك ، بمعنى أن تعقدها يؤدي إلى صعوبة الاستفادة منها ، كما أن أغلب المكونات لا يوجد ما يقابلها في العربية ، فهي تختص بالألمانية أساسًا . ومن يُرد مثالاً توضيحيًا فليُعُد إلى الشكل ٣ - ١ أساس النص (شبكة مضمونية) ، الوارد ص ٣١٣ .

(١٣٨) يورد ص ٣١٤ ثلاث شبكات للتواصل في إطار أساس النص .

(١٣٩) Petöfi : op. cit., SS. 314 - 315.

(١٤٠) لم ألتزم في الشكل الوارد كل المعلومات التي قدمها في الشكل ٤ - ١ ص ٣١٦ ؛ إذ إن الهدف هنا لا يتجاوز تحديد العملية التي وصفها وصفًا منطقيًا بحتًا ، يحتاج إلى إزالة الغموض الذي يكتنفُه .

(١٤١) المقابلة هنا بين مصطلحي : Proposition-bildende Prädikat و performative Prädikat .

(١٤٢) Petöfi : op. cit., SS. 316 - 317.

تتسم جمل بتوفي في مواضع كثيرة بالغموض والتعقد ، وقد حاولت أن أقدم وصفًا دقيقًا لاتجاهه التحليلي قدرَ المستطاع .

(١٤٣) يقدم الشكل ٤ - ٢ الوارد ص ٣١٨ رسمًا شَجَريًا جزئيًا لأساس وحدة التأليف قبل تفاصيله : Petöfi : op. cit., S. 318.

(١٤٤) تختص كل معلومة من هذه المعلومات بوظيفة معينة ، وأكتفي بالوظيفة المشار إليها في المتن ، ومن يُرد التفصيل فليرجع إلى مقالة بتوفي ، ص ٣١٨ و ٣١٩ .

(١٤٥) يقصد : anaphorische Substitutionen .

(١٤٦) يطلق على هذه العملية : Funktor-Tilgung/Funktor-Substitutionen

(١٤٧) Petöfi : op. cit., S. 318 - 319.

(١٤٨) (node-admissibility conditions)

McCawlay, J. : "*Concerning the Base Component of*

Transformational Grammar." *Founditions of Language*, 4, 1968.

(١٤٩) Petöfi : op. cit., S. 319 - 320.

(١٥٠) يقصد : Text-Normalform .

يعتمد في هذا الفصل على ما أورده فينولد G. Wienold في مقالته : مشكلات التَّحليل اللُّغوي للرِّواية .

Probleme der linguistischen Analyse des Romans, 1969.

(١٥١) أعني : Text-Grammatik .

Petöfi : op. cit., S. 320 - 321.

(١٥٢) يقصد : Schöpfungsprozess .

(١٥٣) Petöfi : op. cit., S. 321.

(١٥٤) منها :

- On the syntactico-semantic organization of text structures.

- Torwards a grammatical theory of verbal texts.

(١٥٥) يفرق هنا بين نوعين من المنطق ، وهما :

modale Prädikaten-Logik و modale Propositional-Logik

Petöfi : op. cit., S. 323 - 325.

(١٥٦) يقصد : Definienda = Definientia .

(١٥٧) Petöfi : op. cit., S. 324 - 325.

يقصد بقواعد الإطالة أو التوسيع أو الإطناب Redundanz Regeln .

(١٥٨) Petöfi : op. cit., S. 325.

(١٥٩) يقصد : Informationsaustausch .

(١٦٠) Petöfi : op. cit., S. 326.

ثبت المراجع

أولا – المراجع العربية :

- **أرمنيكو** ، **فرانسواز** : المقاربة التداولية ، ترجمة سعيد علوش . مركز الإنماء القومي ، ١٩٨٩ .
- **أولمان** ، **ستيفن** : الأسلوبية وعلم الدلالة ، ترجمة وتعليق محيي الدين محسب . مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، ١٩٩٢ .
- **دي سوسير** : دروس في الألسنية العامة ، تعريب صالح الفرمادي ، ومحمد الشاوش و محمد عجينة . طرابلس ، الدار العربية للكتاب ١٩٨٥ .
- **سعد مصلوح** : العربية من نحو « الجملة » إلى نحو « النص » ، مقالة في الكتاب التذكاري المهدى إلى الأستاذ عبد السلام هارون في ذكراه الثانية . جامعة الكويت ، كلية الآداب ، ١٩٨٩ – ١٩٩٠ .
- **سعيد يقطين** : انفتاح النص الروائي ؛ النص – السياق . بيروت ، المركز الثقافي العربي ، ١٩٨٩ .
- **شبلنر** ، **برند** : علم اللغة والدراسات الأدبية ، ترجمة محمود جاد الرب . القاهرة ، الدار الفنية ، ١٩٨٧ .
- **صبري إبراهيم السيد** : تشومسكي ؛ فكره اللغوي وآراء النقاد فيه . دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ .
- **صلاح فضل** : بلاغة الخطاب وعلم النص . القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان ، ١٩٩٦ .

- **عاطف جودة نصر** : النص الشعري ومشكلات التفسير . القاهرة ، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان ، ١٩٩٦ .
- **عبد السلام المسدي** : قاموس اللسانيات . طرابلس ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٤ .
- **عبده الراجحي** : النحو العربي والدرس الحديث ؛ بحث في المنهج . الإسكندرية ، ١٩٧٧ .
- **عمر أوكان** : لذة النص ؛ أو مغامرة الكتابة لدى بارت . أفريقيا الشرق ، ١٩٩١ .
- **كريم زكي حسام الدين** : محاضرات في علم اللغة . ١٩٨٢ .
- **ليونز ، جون** : نظرية تشومسكي اللغوية ، ترجمة وتعليق حلمي خليل . دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ .
- **محمد خطابي** : لسانيات النص ؛ مدخل إلى انسجام الخطاب . المركز الثقافي العربي ، ١٩٩١ .
- **محمد العبد** : اللغة والإبداع الأدبي . القاهرة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ .
- **محمد علي الخولي** : معجم علم اللغة النظري . بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٢ .
- **محمود جاد الرب** : علم اللغة ؛ نشأته وتطوره . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ .
- **نايف خرما** : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة . الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٧٨ .
- **نبيلة إبراهيم** : فن القص بين النظرية والتطبيق . القاهرة ، مكتبة غريب ، ١٩٩٢ .

ثانيا - المراجع الأجنبية :

Beaugrande, R. A. de & W. U. Dressler: *Einführung in die Textlinguistik*. Tübingen, 1981. (Konzepte 28)

Bloomfield, L. : *Language*. 1933.

Brinker, K. : *Zur Gegenstandbestimmung und Aufgabenstellung der Textlinguistik*, in : **S. J. Petöfi** (1979), 3 - 12.

Chomsky, N. : *Aspects of the Theory of Syntax*. Cambridge, Massachusetts, 1965.

Chomsky, N. : *Language and Mind*. New York, Harcourt, 1968.

Chomsky, N. : *Syntactic Structures*. The Hague, 1957.

Coseriu, E. : *Textlinguistik; Eine Einführung*. Tübingen, 1980. (Tübing. Beitr. z. Ling. 109).

Danes, F. (Hrsg.): *Probleme der Textgrammatik II*. Berlin, 1977. (Studia Grammat. 18).

Dijk, T. A. Van : *Aspekte einer Textgrammatik*, in : *Textlinlinguistik (Hrsg.) Von* **W. Dressler** 1978, 268 bis 299.

Dijk, T. A. Van : *Beiträge zur generativen Poetik*. München, 1972.

Dijk, T. A. Van : *Some Aspects of Text Grammar*. Haag, 1972. (Janus Linguarum. Ser. Mai. 63).

Dijk, T. A. Van : *Text and Context*. Longman, 1976.

Dijk, T. A. Van : *Textwissenschaft; Eine interdisziplinäre Einführung*. München, 1980 (drv 3464).

Dijk, T. A. Van & W. Kintsch : *Cognitive Psychology and Discourse*, in : **Dressler** (ed.) . 1979.

Dressler, W. U. (Hrsg.) : *Einführung in die Textlinguistik*. Tübingen, 1972. (Konzepte)

Dressler, W. U. (Hrsg.) : *Textlinguistik*. Darmstadt, 1978. (WdF 427)

Enkvist, N. E. : *Linguistik Stylistics*. Haag/Paris, 1975.

Glinz, H. : *Textanalyse und Verstehenstheorie*. Wiesdbaden. Bd. I 1973, 1977. Bd II 1978 .

Glinz, H. : *Text - Satz - Proposition. Intentional Einheiten und grammatische Einheiten, in : **J. S. Petöfi** (ed.)* 1979, 43-48.

Gülich, E. & W. Raible (Hrsg.) : *Textsorten*. Frankfurt, 1972.

Gülich, E. & W. Raible (Hrsg.) : *Ueberlegungen zu einer makrostrukturellen Textanalyse,* in: **Gülich, E.; K. Heger & W. Raible,** 1974, 73-126.

Gülich, E. & W. Raible (Hrsg.) : *Linguistiche Textmodelle*. München, 1977. (UTB)

Gülich, E.; K. Heger & W. Raible : *Linguistiche Textanalyse. Ueberlegungen zur Gliederung von Texten*. Hamburg, 1974. (pt 8)

Harris, Z. : *Discours analysis. Language* 28/1952, 1-30 ; 474-494.

Harris, Z. : *Methods in Structure Linguistics*. Chicago, 1951.

Hartmann, P. : *Textlinguistik als neue linguistische Teildisziplin*. in **H. Replik,** 2/1968 (Textlinguistik) 2-7 (1968 a).

Harweg, R. : *Textlinguistik,* in : **W. A. Koch** : *Perspektiven der Linguistik*. Stuttgart, 1974, B. II, 88-116.

Harweg, R. : *Satzgrenzen und Satzabstände und das Verhältnis zur Satz-und Textlinguistik,* in : **Petöfi** *(ed.)* 1979, 181-199.

Harweg, R. : *Pronomina und Textkonstitution*. München, 1968.**Heeschen, G. :** *Grundfragen der Linguistik*. Kohlhammer, Stuttgart, 1972.

Ihwe, J. (Hrsg.) : *Literaturwissenschaft und Linguistik*. Ergebnisse und Perspektiven, 3 Bde., Frankfürt, 1971-72.

Isenberg, H. : *Text vs. Satz, in :* **F. Dane & D. Viehweger (Hrsg.).** 1977, 119-146.

Isenberg, H. : *Ueberlegungen zur Texttheorie, in :* **J. Ihwe (Hrsg.)** Bd. I (1971) 155-1972, wiederabgedr, in: Kallmeyer u. a., 1974, 193 - 212.

Iser, W. : *Zur Appellstruktur der Texte. Unbestimmtheit als Wirkungsbedingung literarischer Prosa*. Konstanz, 1970.

Kallmeyer, W.; W. Klein; R. Meyer-Herman; K. Netzer & H. J. Siebert: *Lektürekolleg zur Textlinguistik, Bd. 1/2*. Frankfurt, 1974, (FAT 2050/51).

Klein, W. (Hrsg.) : *Methoden der Textanalyse*. Heidelberg, 1977. (Medium Literatur 3).

Koch, W. A. (Hrsg.) : *Strukturelle Textanalyse*. Hildesheim, 1972.

Kummer, W. : *Grundlagen der Texttheorie*. Hamburg, 1975 (rororo st 51).

Lausberg, H. : *Elemente der literarischen Rhetorik*. München, 1967, 1979.

Lewandowski, Th. : *Linguistisches Wörterbuch*. Heidelberg, 1976 , I - III.

Petöfi, J. S. (ed.) : *Text vs sentence; basic questions of text linguistics*, 2 parts. Hamburg, 1979 (pt 20.1/2).

Petöfi, J. S. : *Transformationsgrammatiken und die grammatische Beschreibung der Texte (1971)* : in : *Textlinguistik (Hrsg.) von* **W. Dressler** 1978, bis 327.

Petöfi, J. S. : *Transformationsgrammatiken und eine kotextuelle Texttheorie*. Frankfurt, 1971.

Petöfi, J. S. & H. Rieser : *Probleme der modelltheoretischen Interpretation von Texten*. Hamburg, 1974 (pt 7).

Petöfi, J. S. & H. Rieser : *Studies in Text Grammar*. Dordrecht, 1974.

Ries, J. : *Beiträge zur Grundlegung der Syntax*. Prag, 1927.

Rieser, H. & J. Petöfi : *Papieren zur Textlinguistik*. 1971.

Robins, A. : *Ideen-und Problemgeschichte der Sprachwissen schaft*. Athenäum Verlag, 1973.

Rosengren, I. : *Texttheorie*, in : *Lexikon der Germanistischen Linguistik, (Hrsg.), von* **H. P. Althaus & H. E. Wiegand,** Tübingen 1980, 275-286.

Saussure, F. de : *Grundfragen der allegemeinen Sprachwissenschaft*. Berlin, 1967.

Schecker, M. & P. Wunderli (Hrsg.) : *Textgrammatik, Beiträge zum Problem der Textualität*. Tübingen, 1975.

Schmidt, S. J.: *Text und Bedeutung : Sprachphilosophische Prolegomina zu einer textsemantischen Literaturwissenschaft*, in : **S. J. Schmidt (Hrsg.)**: *Text, Bedeutung, Asthetik*. München, 1971, 43-79.

Schmidt, S. J. : *Texttheroie, Probleme eine Linguistik der sprachlichen Kommunikation*. München, 1973. (1973a)

Silman, T. : *Probleme der Textlinguistik, Einführung und exemplarische Analyse*. Heidelberg, 1974. (UTB 326)

Sowinski, B. : *Textlinguistik*. Kollhammer-Stuttgart, 1983.

Stempel, W.-D. (Hrsg.) : *Beiträge zur Textlinguistik*. München, 1971.

Weinrich, H. : *Tempus, Besprochene und erzählte Welt*. Stuttgart, 1973.

Weinrich, H. : *Die Textpartitur als heuristiche Methode*, in : *Textlinguistik (Hrsg.) von* ***W. Dressler***, 1978. 391 bis 412.

Weinrich, H. : *Thesen zur Textsorten-Linguistik*, in : **E. Gülich & W. Raible (Hrsg.)** . 1972, 161-169.

Wunderlich, D. : *Studien zur Sprechakttheorie*. Frankfurt, 1976.

قائمة المصطلحات الأجنبية *

- A -

Abfolgenowentigkeit	حَتمية التَّتابع
Abstraktionsvorgang	عملية التجريد
Abstraktivität	تَجريديَّة
Abweichung	انْحراف / عُدول
Aktualisierung	تَحقيق
aktuelle Bedeutung (= lexikalische Bedeutung)	مَعنًى فِعلي / واقِعيّ
Aktzeit	زَمن الحَدث
Akzeptabilität	مقبولية
ambigue(r) Satz (= mehrdeutig(er) Satz)	جملة غامِضة
Ambiguität	غموض / التِباس
Analyse Methode	مَنهج التَّحليل
Anaphorik	إحالة عائديَّة
anaphorische Proform	صيغَة بَديلة عائديَّة
anaphorisch(es) Substituenz	استبداليَّة عائِديَّة
anaphorische Substitution	استِبدال عائِدي
anaphorische Textverknüpfung	ربط عائديٌّ للنَّص
Anonymität	تضاديَّة
Anredeform	صيغة / شَكل الخِطاب
Anwendbarkeit	إمكانية التَّطْبيق
Äquivalenzbeziehung	عَلاقة التَّماثُل

* اتخذت هنا نهجًا يسير عليه أغلب علماء اللغة ، حيث لم أفصل بين المصطلحات التي ترجع إلى لغات أوربية مختلفة . وسرت في هذه القائمة وفق تسلسل الحروف اللاتينية .

Äquivalenzklassen	أقسام التَّماثل
Äquivalenzstruktur	بنية التماثل
Archilecter	قَارِئ أصليٌّ
Argument	عنَصر (في قضية)
Argumentation	اسْتِدلال
Assoziation	تداعي / تشارُك الأفكار
Assertions-Präsupposition	فَرض تأكيد مُسبَق
aszendente Signemränge	درجات صاعِدة للعلامة
äussere(r) Aufbau	بناء خارجي
aussersprachliche Realitiät	واقع غير لغوي
aussersprachliche(r) Zusammenhang (= situative(r) Zusammenhang)	ترابط غير لغوي
aussertextlich(es) Korrelat	ربط غيرِ نصِّي
Äusserung	منطوق لُغوي
Äusserungseinheit	وَحدَة المنطوق
Äusserungsperspektive	منظور المنطوق

- B -

Basisform	صيغة الأساس
Basissatz	جملة الأساس
Bedeutungsdekomposition	تفكيك المعنى
Bedeutungsfeld	مجال المعنى
Bedeutungskonstitution	تشكيل المعنى
Bedeutungspräzisierung - determinierung - fixierung	تحديد المعنى
Bedeutungsumfang	محيط المعنى
Bedeutungsvariant (→ Homonyme)	بديل المعنى

Bedeutungswandel	تغيُّر دلاليٌّ (في المعنى)
Beiordung	عَطف / تجاوُر
(→ Parataxe)	
Beschreibungsform	شكل الوَصْف
Beschreibungsmodell	نموذج الوَصف
Beschreibungssprache	لُغة الوصف
Betonungsänderung	تَغيير التَّنغيم
Bildungsregel	قاعِدة البِناء
Binarismus	ثُنائيّة
Bindeglied	عُنْصر رَبط
Binnenstruktur	بِنية داخِليّة
(→ sekundäre Makrostruktur)	

- C -

Chiffer	شَفرة
Comment	مَحمول / تفسير
(# topic)	
conativ	وظيفة إفهاميَّة للغة (لدى بولر وياكبسون)
Connektion	رَبْط عامٌّ (نحوي / دَلالي)
Connotatum	مُتَضمَّن (موحَى إليه) / المعنى الضِّمْنِيّ

- D -

Definienda	مُحدِّدات (بكسر الدال الأولى المشددة)
Definientia	مُحدَّدات (بفتح الدال الأولى المشددة)
deitische(r) Ausdrück	تعبير إشاري
Deixis	إشارة (دالة على شخص / مكان / زمن)
Dekomponierung	عملية التَّفكيك
(Analyse)	

Denotatum	مُحال إليه (مسمّى) / المعنى الأساسي
denotative Identität	تطابُق إحالي
denotative Wortbedeutung	معنى أساسي (مرجعي) للكلمة
denotative Textnachbarschaft	تَجاورٌ نصّي تبَعيّ
Determinationsgefüge	تكوين حَتْمي
dialogische Kommunikatior	اتّصال حواري (دِيالوجيّ)
Dichotomie	تقسيم ثُنائي
dispositio (Gedankenordnung)	تنظيم / ترتيب (الأفكار)
Divergenz	تخالُف / انحِراف
Dominanz	غَلبة / سيطَرة
dominierte Kohärenz	تماسُك غالِب / مسيطِر

- E -

Einbettung	تضمين / احتِضان
Eindeutigkeit	أحادِيَّة المعنى (المباشَرة)
Eingangsatz	جملة المَدخَل
eingebetete Substruktur	بنية تحتِيَّة محتَضَنة / متضمَّنة
Einzelkommunikation	اتصالٌ جزئي / منفرد
Ellipse	اجْتِزاء / جملة مُجْتَزَأة
elocutio (stilistische Ausformung)	تشكيل (الأفكار)
emisch(er) Text	نص وظيفي / موظَّف
Emittent	مرسِل / باثّ
empraktisch	غير مُحدَّد سِياقيّا
Erfahrungskontext	سياق المعرفة
Erzeugungsregel	قاعِدة الإنتَاج
Exegese	شَرح / تفْسير النَّص
explizite Referenz (= implizite Referenz)	إحالة صَريحة

expositorische Textsorte (= Gebrauchtext)	ضَرب / لون نصيٌّ شارِح
expressive Funktion (→ emotive Funktion)	وظيفة وِجدانِية / تَعبيرية
extention	ماصَدَق
extentional(es) Korrelat	رابط ماصَدَقي
extentionale-semantische Repräsentation	تمثيل دَلالي ماصَدَقي
Extraposition	موقع خارِجي
Exzerpt	مُستخرَج

- F -

Faktorenmodell	نموذج العوامل
fakultative Abhängigkeit	تبَعية اختياريَّة
Feinheit	فرْق دقيق
Folgerichtigkeit	صحّة التتابُع
formale Abstraktion	تجريد شَكليّ
formale Satzkategorie	مقولة شكلية للجُملة
formulierte Bedeutung	معنى مُصاغ
Formationsregel	قاعِدة تكوين / صِياغة
Fortsetzungssatz	جمْلة الامتِداد
Funktionalität	وَظيفيّة
funktionale Satzperspektive (FSP)	منظورٌ وظيفيٌّ للجملة

- G -

Gebräuchlichkeitsbedinguig	قَيدَ الاستِخدام

Gegenstand	موضوع
Glossematik	جُلوسْماتيك (وصفُ اللُّغة بوسائل رياضيَّة ومنطِقيّة)
Grammatikmodell	نموذج النَّحو
grammatische Satzstruktur	بنية نحْوية للجُملة
grammatische Subsystem	نظام نَحوِي تحتِيّ

- H -

Handeln (grch. praxis)	فعل
Handlungsdiskurse	خِطاب الفعل
Handlungseinheit	وَحدة الفعل
Handlungsprozess	عملية الفعل
Handlungsrolle	دَور الفعل
Handlungsspiel	حَركة الفعل
Handlungsstruktur	بنيَة الفعل
Handlungstyp	نَمط الفعل
heuristische Methode	منهَج استكشافي
Hieracrhiebildung	بناءٌ مُتدرِّج
hierarchisch(er) Komplex	مركَّب مُتدرِّج
hierarchische Verknüpfung	رَبْطِ متدرِّج
homologe Kongruenz	مطابَقة مماثِلة

- I -

Identifikationsbeziehung	عَلاقة التَّعيين
Illokutionspotential	قوَّة الإنْجاز
illokutiv(er) Akt	حَدث إنْجازي
illokutiv(er) Faktor	عامِل إنجازي

illokutive Funktion	وظيفة إنجازيَّة
illokutiv(er) Indikator	مُشير إنجازي
illokutionär(er) Kraft	قوَّة إنجازية
immanent(es) Universum	عالَم باطِنيّ
Implikation	تَضمين / إيحاء
Implizierte Bedeutung	معنًى متضمَّن
implizite Referenz	إحالة ضِمْنيَّة
implizit(er) Sprechakt	حدَث كلاميّ ضِمني
Indexierung	عملية التأشير
Inferenz	استِدْلال / استنْتاج
Informationsaustausch	تبادُل مَعلوماتِيّ / معارِفيّ
Informativität	إعلامية / معرفيَّة
Inhaltsangabe	معلومَة مَضمونِيَّة
inhaltliche Funktion	وظيفة مضمونيَّة
inner(er) Aufbau	بناء داخِلي
Inner-horizon	أفُق - باطني / داخلي
innersprachliche Faktizität (ausserkommunikative Faktizität)	حقيقة لغوية داخِلية
innertextliche semantische Kohärenz	تماسُك دَلالي نصيّ عميق
Inklusionsbeziehung	علاقة التَّضمين / الاحتِواء
inkohärent	غير متماسِك
Instruktionssemantik	دلالة الإشارة
Intension	مَفهوم
intensional-semantische Repräsentation	تمثيل دَلالي مفهومي
Intention	قَصد
intentionale Textprägung	صِياغة قَصديَّة للنص
intentionale Textwirkung	تأثير قصدي للنص
Intentionalität	قَصدِية
Interaktion	تفاعُل

Interaktionspostulat	مُسلَّمة التَّفاعل
Interaktionszusammenhang	ترابُطُ داخِلي
interdisziplinär	متداخِل الاختصاصات
Interdisziplinärität	تداخُل الاختصاصات
Interpretation	تفسير
Intertextualität	تَناصٌّ / نَصيّة داخِلية
Intuition	حَدْس
intuitive Kenntnis	معرِفة حَدسِية
Invarianz	ثَباتَ / لا تَغيُّر
inventio (Gedankensammlung)	استِجْماع الأفكار

- K -

Kataphorik	إحالة خَلفية / بَعدِية / إلى مُتأخِّر
Kernbegriff	مفهوم مِحْوَريٌّ
Kernlexikon	مُعجَم مِحْوَري
Kernwelt (Basis-Lexikon)	عالم مِحْوَريّ
Klassifizierung	عملية تَصنيف
Kodierung	عملية تَشفير
Kognitive Funktion	وظيفة إدراكِيَّة
Kohärente Anordung	ترتيب متماسِك
Kohärente Äusserung	مَنطوق متماسِك
Kohärente Folge	تَتابُع متماسِك
Kohärente Texteinheit	وَحدة نصيَّة متماسِكة
Kohärenz	تماسُك (دلالي)
Kohärenzbeziehung	عَلاقة تماسُك
Kohesion	ترابُط (نحوي)
Kombinationsregel	قاعِدة تكوين
Kommunikat	أداة توصيل (قَناة توصيل)

Kommunikationsakt	حدَث الاتِّصال / الإبلاغ
Kommunikationsfaktor	عامل الاتِّصال
Kommunikationsintention	قَصد الاتِّصال
Kommunikationsmodell	نَموذج الاتِّصال
Kommunikationspartner	شَريك الاتِّصال
Kommunikationsrealität	تَحقّقُ الاتِّصال
Kommunikationssingnal	إشارَة الاتِّصال
Kommunikationssituation	موقِف اتِّصالي
Kommunikationssteuerungs-	علامة موجَّهة للاتِّصال
Singnal	فِعل اتِّصال
Kommunikationsverb	دينامِية اتِّصالِيَّة
Kommunikative Dynamik	احتِضانٌ اتِّصَالي
Kommunikative Einbettung	وَظيفة اتِّصالية
Kommunikative Funktion	استعْمال اتِّصالي
Kommunkikativ(er) Gebrauch	فعل اتِّصالي
Kommunikative Handlung	تفاعُل اتِّصالي
Kommunikative Interaktion	صِياغة اتِّصالية للنَّص
Kommunikative Textprägung	ترابُط اتِّصالي
Kommunikative(er) Zusammen-hang	
Kommunikator	موصِّل
(Sprecher / Schreiber)	
Komplexe Bedeutung	معنى مُرَكَّب
Komplexe Textstruktur	بِنية نصِّية معقَّدة
(primäre Makrostruktur)	
Komponierung (Synthese)	عَملية التأليف
konnektive Beziehung	عَلاقة رَبْط
Konnektor	رابط / أداة ربط
Konnexion	علَاقة رَبْط أساسية
Konnotat	معنى ضمني / غير أساسي
konstitutiv	تأسيسيٌّ/ جَوهري
Kontextabhängigesmodell	نموذج قائم على السياق
kontextfrei	لاسياقي

kontextuelle Bedingung	قيد سياقي
kontextuelle (grammatische) Beschreibung	وصف (نحوي) سياقي
kontextuelle Funktion	وظيفة سياقية
ko-textuelle Kontinuität	استِمرار نصٍّي – مصاحِب
Kontinuitätsbedingung	قَيدَ الاستِمرار
Kontiguitätsbeziehung (kontiguitätsverhältnis)	علاقَة تجاوُر
Konventionalität	عُرفية / اصطِلاحِيَّة
Konvergenz	توافُق
Konversationsmaxim (= conversational implicature)	مُستلزِم الحِوار
Koordinative Verküpfung	ربط عَطْفي / نَسَقي
Koreferenz	تَحاوُل / إحالة مُصاحِبة
Korrespondenz	تَراسُل
kotextuell	مصاحِب للنَّص
kulturell(er) Kontext	سِياق معرفي
Kursivierung	عملية الإرَجاع
kybernetisch(es) System	نظام مركزيّ

- L -

lexikalische Bedeutung	معنى مُعجَميّ
lexikalisch(es) Element	عُنصر مُعجميّ
Lexikonseinheit	وَحدة المعجم
lineare Textmanifestation	تحقيق نَصِّي أفُقي
lineare Verknüpfung	رَبْط أفُقي
logische Beschreibung	وصف منطقي
logusch(er) Deskriptor	أداة وصف منطقية
logische Kohärenz	تماسُك منطقي
logisch-semantische Relation	علاقة دَلالية – منطقية

lokutiv(er) Akt	حدث قَوْلي

- M -

Makroregel (Bassisoperation)	قاعِدة كبرى
makrosemantische Regel	قاعدة دَلالية كبرى
Makrostilistika	ظواهِر أسلوبية كبرى
Makrostruktur	بنية كُبرى
makrotextliche Progression	توال نصيّ أكبر
makrotextuelle Regel	قاعدَة نصية كبرى
Makro-Texttransformation	تحويِل نصي أكبر
Manifestation	تَحقُّق ، تجلٍّ
Massenkommunikation	اتّصال جماعي
Matria (Thema)	مادة (أساسية)
Mehrdeutigkeit	تعدُّد المعنى
memoria (Textangeignung)	تذكر الأفكار (تَخزين النص)
memorielle Valenz	قوة الكلمة على مستوى اللغة
Merkmalkongruenz	مطابقة عَلاماتِية
metaphorische Verwendung	استخدام مجازي / استعاري
Metatheorie	نظريّة ما وراء (اللغة)
Methodik	منهَجية
methodische Vermittlung	نَقل مَنهجي
Metonymie	كِناية
Mikrostruktur	بنية صُغرى
mikrotextliche Progression	تَوالٍ نصيّ أصغَر
Minimaläusserung	أدنى مَنطوق
Mittlungsperspektive	منظور الإخبار
Mittelwerte	قيمة وُسطى
modale Faktor	عامِل صيغي
Modalwort	كلِمة صيغية
Modellkonstrateur	مكوِّن النموذج

Modifikation	تحويل / تعديل
monolgische Kommunikation	اتصال فردي (مونولوجي)
Morphostruktur	بنية مورْفِية
Motivanknüpfung	ربط حافِزي / موتيفي
Motivierung	عملية الحَفز (الحافزية)
mündliche Kommunikation	اتصال شَفَوِي
mündliche Textherstellung	إنشاء شفويّ للنص

- N -

Nachinformation	معلومة تالِية / لاحِقة
narrative Makrokategorie (Exposition, Komplikation, Auflösung)	مقولة سردِية كبرى (تفسير وتركيب وتفكيك)
Narrativik	سرديَّة
nicht-lineare Textrepräsentation	تمثيل غير أفقي للنص
normative Regel	قاعدة معيارية
Nuance	فرْق دقيق
Nulltempora	أزمِنة صِفْرِية

- O -

Oberflächenmanifestation	تحقُّق سطحي
Oberflächentext	نص السطح
Oberflächenwohlgeformtheit	سلامة / صحة الصياغة السطحية
obligatorische Abhängigkeit	تبَعية إجبارية
Okkurenz	توارُد / حدوث
oppositionsstruktur	بنية التناقُض
Organonmodell (Werkzeugmodell)	نموذج أورْغانون

- P -

Parameter	بارامِتر / مِقياس / مِعيار
paraphrastisch	إعادة صياغة (جُملة . . .)
Parenthese	جملة اعتراضِية
partielle Texttheroie	نظرية نصية جُزئية
Performanzakt	حدَث الأداء اللغوي
perlokutiv(er) Akt	حدث تأثيري
persuasiv(er) Text	نص إقناعي
Phänomenologie	علم الظواهر
phonologische Textpartitur	تجزئة نصِّية فونولوجية
potentielle Welt	عالَم ممكِن / محتَمل
Prädikaten-Logik	منطق الْمَحْمولات
Prädikationsakt	حدث الحَمْل
Pragmalinguistik	علم اللغة البَراجْماتي / التداولي
pragmatisch(er) Aspekt	جانب / زاوية تداوُلية
pragmat:sche Funktion	وظيفة تداولية
pragmatische Kompatibilität	توافق / توارد تداولي
pragmatische Präsupposition	فرْض مسبَق تداولي
pragmatische Situation	موقِف تداولي
pragmatische Textkohärenz	تماسُك تداولي للنص
pragmatische Textkonvention	مواضَعة نصِّية تداولية
Präsupposition	فَرضٌ أولي / مسبق
Produktionsbedingung	قيدَ الإنتاج
Proform	صيغة بَديلة
pronuntiatio (Textwiedegrabe, Vortrag)	استرْجاع / استعادة النص
propositional (er) Gehalt	محتوًى قَضَوي
propositional (er) Komplex	مركَّب قَضَوي
Prozedur	إجراء

- R -

Redeakt	حدَث الكلام
Redefigur	صورة كلامية
Redegegenstand	موضوع الكلام
Redepraxis	ممارَسة الكلام
Redetext	نص الكلام
Redundanz	إطناب / إسهاب
Redundanz-Regel	قاعِدة إطالة / توسيع
Reduktionsform	صيغة / شكل الحَذْف
Reduktionsvorgang	عملية الحذف
referentielle Beziehung	عَلاقة إحالية
referentielle Funktion	وظيفة إحالية
referentielle Identität	تَطابُق إحالي
Referenz	إحالة
Referenzakt	حدث إحالة
Referenzidentität	تطابُق الإحالة
Referenzindice	مُشير الإحالة
Referenzoperator	مُعامِل الإحالة
Referenzsemantik	دَلالية الإحالة
Referenzstruktur	بنية الإحالة
Refrenzverknüpfung	ربط إحالي
Referenzzusammenhang	ترابُط إحالي
Regelabweichung	انحِراف قاعديّ
Regelhaftigkeit	تماسُك قاعدي
Regelteil	قاعِدة جزئية
Regelverstösse	مُخالَفة / انحراف عن / خروج على القاعدة
Regularität	انتظام / اطِّرا
Rekomponierung	عملية إعادة التأليف
Rekonstruktion	إعادة البناء / التشكيل
Rekurrenz	تَكرير

Relationenlogik	منطِق العَلاقات
Restlexikon	معجَم إضافي
Rezeptionsbedingung	قيدَ التلقي
Rezeptionstheorie	نظرية التلقي
Rezipient (Hörer / Leser)	مُتلَقٍّ / مستقبِل
Rhema (# Thema)	موضوع
Rollenindikator	مُشير الدور

- S -

Sachverhalt	محتوى / مضمون
Sammelbegriff	مفهوم جامع
Satzbegriff	مصطلح الجُملة
Satzerzeugung	إنتاج الجملة
Satzfolge	تَتابع جُمْلي
Satzglied	عُنْصرُ الجملة
Satzinhalt	مضمون الجملة
Satzkonstituent	مُكَون الجملة
Satzlinguistik	علم لغة الجملة
Satzprädikat	مَحمول جُمْلي
Satzproposition	قضيَّة جُمْلية
Satzstil	أسلوب الجملة
Satzstilistik	أسلوبية الجملة
Satzübergreifend	متجاوِز الجملة
Schematisierung	عمليةَ الهَيْكلة / التَّخْطيط
Schichtungsmodell	نموذج التدرُّج / طبقي
Schlusssatz	جملة المَخرج
Schöpfungsprozess	عِملية الإبْداع / الخَلق
schriftliche Kommunikation	اتِّصال كتابي
schriftliche Textherstellung	إنشاء كتابي للنص
Segmentierung	عملية التجزِئة

Selektion	اختِيار
semantisch(er) Aspekt	جانَب دلالي
semantische Einheitichkeit	توحُّد دلالي
semantische Explikation	تفسير دلالي
semantische Gestalt	تكوين دلالي
semantische Grundinformation (Makroproposition)	معلومة أساسية دلالية
semantische Kompetenz	كفاءة دلالية
semantische Kongruenz	مطابَقة دلالية
semantische Neutralität	حِياد دلالي
semantische Präsupposition	فَرْض مسبَق دلالي
semantische Textkohärenz	تماسُك دلالي للنص
semantische Textpartitur	تجزِئة نصية دلالية
semantische Texttiefenstruktur	بِنْيَة عميقة دلالية للنص
semantische Satzstruktur	بَنية دلالية للجملة
semantische Uebereinstimmung	توافُق دلالي
semantische(er) Zusammenhang	سِياق دلالي
semiotische Kategorie	مَقولة سيميولوجية
Sequenz	تتابُع / توالٍ
Signemrang	دَرجة العلامَة
Signifiance	مغزى
signifiant (signifikant)	دالّ
signifié (Signifikat)	مدلول
Signifikanz	دَلالة
Sinnbeziehung	علاقة المغزى
Sinnstruktur	بنية المغزى
situationale Faktor	عامل موقفيّ
Situationalität	مَوْقفِيَّة
situationelle Funktion	وظيفة موقِفية
Spezifizierung	عملية تَخصيص
Sprachäusserung	منطوق لُغوي
Spracherzeugung	إنتاج اللغة

Sprachhandlung	فِعْلٍ لُغوي
Sprachhandlungskomplex	مركَّب الفعل اللُّغوي
sprachliche Fähigkeit	قُدرة لُغوية
sprachlich(es) Handeln	حدث / فعل لغوي
sprachliche Interaktion	تفاعُل لغوي
sprachliche Indizes	مُشيرات / محدِّدات لغوية
sprachliche Tätigkeit	نشاط لغوي
Sprachrekonstruktionssystem	نظام إعادة بناء لُغوية
sprechakt	حدث كلامي / لغوي
Sprechaktfolge	تَتابُع الحدث الكلامي
Sprechakttheorie	نظرية الحدث الكلامي
Sprechakttyp	نمط الحدث الكلامي
Sprecherperspektive	مَنظور المتحدِّث
Sprechkompetenz	كفاءَة التحدُّث
statistische Signifikanz	دَلالة إحصائية
Stellenwert	قيمة موقِعية
Steuerungsinstanz	درجة التّوجيه
Stilfärbung	تلوين أسلوبي
Stilfigur	صورة أسلوبية
Stilform	صيغة الأسلوب
stilistische Mikrostruktur	بنية صُغرى أسلوبية
stillistische Variante	بديل أسلوبي
Stilistika	ظواهِرُ أسلوبية
Stilzug	مَلمَح أسلوبي
strukturelle Verflechtung	تشابُك بِنيوي
Struktur Schemata	هَياكل / تخطيطات البِنْية
Stufengerechtheit	صِحَّة التدرُّج
Subelement	عُنصرُ فرعي
subjektive Interpretation	تفسير ذاتي
Substituenda	مُستَبدل
Substituentia	مُستَبدَل مِنه
Substitutionsfunktion	وظيفة الاسْتبْدال

sui generis	وحدات مستقلة
Sukzession	تعاقب / توالٍ / تسلسُل
sukzessive Abfolge	تتابُع تعاقبي
sukzessive Kohärenz	تماسُك تعاقبي
Supernym (Hupernym)	مفهوم عُلوي
Superstruktur	بنية عُليا (نحوية)
sympraktisch	محدَّد سياقيّا
Synonyme-Beziehung	عَلاقة ترادُف
syntagmatische Substitution	استبدال سِنْتجميميّ
syntaktische Determinierung	عملية تحديد نَحْوي
syntaktische Grundstruktur	بنية أساسية نحوية
syntaktische Information	معلومة نحوية
syntaktische(er) Kontext	سياق نحوي
syntaktische Parameter	بارامِتر / معيار نحوي
syntaktische Valenz	قوة / تكافؤ نحوي
syntaktische(er) Zusammenhang	سِياق نحوي
Syntaktizität	نَحْويَّة
Synthese	تأليف (النص)
Systematisierung	نظاميّة
Systematization	عملية التَّنظيم
Systemlinguistik	علم لغة النَّسَق

- T -

Tagmemik	تاجميمية / موقِعيَّة
Teil-Ganzes Relation	عَلاقة الجُزء بالكل
Teilstrukur	بنية جزئية
temporal(er) Faktor	عامل زمني
Textabfassung	تأليف النص
Textaspekt	جانِب النص
Textaufbau	بِناء النص

Textaussage	مِقولة النص
Textauslegung	تفسير النص
Text-Basis	أساس النص
Textbegriff	مَفْهوم النص
Textbestand	تَكوين النص
Textbestimmung	تَحْديد النص
Textbeziehung	عَلاقة نصية
Textbildung	بِناء النص
Textdefinition	تَعريف النص
Textdekodierung	تَفْكيك / فك ترميز النص
Textdeutung	شَرْح النص
Textdimension	بُعد النص
Textem	وَحدة نصِّية
Texterfassung	فَهم النص
Texterstellung	إنشاء النص
Texterzeugung	إنتاج النص
textextern (Kontextuell)	سِياق
Textfaktor	عامِل نصي
Textfestlegung	تحديد نصي
Textförmigkeit	صِياغة النص
Textfragment	مقْطَع نصي
Textfunktion	وَظيفة نصية / النص
Textganze	كلية النَّص
Textgattung	جنس / لون / ضرب نصي
Textgebrauch	استِعْمال نصي
Textgefüge	تَكوين نصي
Textgenese	إنشاء النص
Textgestaltung	تشكيل النص
Textgliederung	تَفريع النص
Texthaftigkeit	تلاحُم النص
Texthermeneutik	تأويل النص
Textherstellung	تَشكيل النص

Texthierachie	تدرُّج النص
Text-horizon	أفُق النص
Textinhalt	مضمون النص
text-intern (Kotextuell)	بين سياقي
Textintension	مفهوم النص
Textintention	قصد النص
Textinterpretation	تفسير النص
Textkodierung	ترميز النص
textkohuariende Kategorie	مقولَة التماسُك النصي
Textkombination	تأليف / تكوين النص
Textkompetenz	كفاءَة النص
Textkomplexität	تعقُّد النص
Text-konnektor	رابِط نصي
Textkonstituierung	عمَلية تشكيل النص
Textkonstitution	تشكيل النص
Textkonvention	مُواضَعة / عُرف نصي
Text-korpus	مادَّة نصية
Textkritik	نقد النص
textliche Explikation	تفسير نصي
textliche Homologie	تساوٍ نصي
textliche Informationsabfolge	تتابُع نصي للمعلومة
textliche Konnexität	تعالق نصي
textliche Kontinuität	استِمرار نصي
textliche Ko-Referenz	إحالة نصية مُصاحِبة
textliche Mikrostruktur	بنية نصية صُغرى
(Konnexion, Koreferenz, Kohesion, Kohärenz)	علاقة أساسية ، تَحاوُل ، ترابُط ، تَماسُك
textliche Neutralform	صيغة نصية محايدة
textliche Normalform	صيغة نصية عاديَة
textliche Referenzstruktur	بنية الإحالة النصية
textlich Variable	تغيُّر نصي
textlich(er) Zusammenhang	ترابُط نصي

Textlimitierung	عملية تحديد النص
Textlogie	عِلمِ النص
Textmanifestation	تَحقق النص
Textmarker	مُحدِّد النص
Textmodell	نموذج النص
Textmodellbildung	بناء نموذج النص
Textmorphologie	مورفولوجيا النص
Textoberflächenstruktur	بنية سَطحية نصية
Textpartitur	تجزِئة النص
Textphänomen	ظاهِرة نصية
Textphonetik	صوتيات النص
Textphonolgie	فونولوجيا النص
Textphorik	إشارية النص
textphorisch (er) Sinn	مغزى إشاري النص
textpragmatik	تداولية النص
Textrepräsentation	تمثيل نصي
Textproduktion	إنتاج النص
Textproduktions-modell	نموذج إنتاج النص
Textprogression	تتابُع / توالٍ نصي
Textproposition	قضية نصِّية
Textrealisierung	عملية تحقيق النص
Textrezeption	تلقٍ / استقبال النص
Textsemantik	علمَ دلالة النص
Textsequenz	تتابُع نصي
Textsinn	مغزى النص
Textsortendifferenzierungskriterium	مِعيار الفصل بين الألوان النصية
Texstruktur	بنية نصية
Textsyntax	نحو النص
Textthematik	محوَرية / مضمونية النص
Texttheroie	نظرية النص
Texttiefstruktur	بنية عميقة للنص
Texttypologie	نَمطية النص

Textualität	نصيّة
Textualitätsmerkmal	علامة النصية
Textübergangs-Partitur	تجزئة نصية تحوُّلية
Textverständnis	فَهم النص
Textwelt	عالَم النص
Textwiedergabe	إرْجاعِ النص
Textwissenschaft	علم النَّص
Textzeit	زمَن النص
textuelle Grammatikalität	نَحْوية نصية
textuelle Valenz	قوة الكلمة على مستوى النص
Thema	موضوع
thematisch(er) Aspekt	جانب مضموني / شاني
thematische Progression (suprasyntaktische Progression)	توالِ مضموني / شأني
thematische Relation	علاقة مضمونية / شأنية
thematische Struktur	بنية مضمونية / شأنية
thematische Textkohärenz	تماسك مضموني للنص
thematisierung	عملية التحول المضموني
Themasatz	جملة الموضوع / المِحور
Themawort	كلمة الموضوع / المِحور
Theorem	قضية (مُبرهَنة)
Tiefensyntax	نحو الأعماق
Topic	مِحوَر
Topikalisierung	عملية التَّمَحْوُر
transphratische Bildung	بناء متجاوز لِلجُملة
Trans-Verb	فعل متحَوِّل
typische Bauform	صيغة بناء نمطِية

- U -

Uebrgangssignal	علاقَة الانتقال / التَّحول

Uebergangs-Wahrscheinlichkeit	احتمال الانتقال / التحول
Uebermittlungsbedingung	قيد الإبلاغ
universal-semantische Sprache	لغة دِلالة عالمية
Unterordnung	تبعيَّة
(= Hypotaxe, Ueberordnung)	
Umorientierung	عملية تحوُّل
Umstellprobe	اختبار الإحلال
Unvollständigkeit	نُقْصان
utitlitates (aptum)	مناسَبة (فائدة)

- V -

Vollverb	فعل تامّ
Variationsmöglichkeit	إمكانية التَّبديل
Varianz	تغيير / تبديل
verbal(es) Zeichen	علامة فعلية
Verbreitungsbedingung	قَيدَ الانتشار
Verklmmerung	تشابُك
Verbprädikat	مَحمول فِعليّ
Verstehensakt	حدث الفَهم
Verstehenshorizont	أفُق الفَهم
Verstehenszusammenhang	سِياق / تِرابُط الفهم
Vertextungsregel	قاعِدة النَّصية
Vertextungstyp	نمط النصية
Virtualität (# Aktualität)	كُمون / احتمالِيّة
Vorinformation	معلومة سياقية

- W -

wirklich(er) Text	نَص فعليّ / حقيقي

Wirkungstheorie	نظرية التأثير
Wissenskonstellation	تكوين معرفي
Wohlgeformtheitsbedingung	قيدَ الصِّحة / السلامة
Wortsubstitution	استِبدال لفظي

- Z -

Zeichenbedeutung	معنى العلامة
Zeichenbenutzer (Interpretande)	مُستخدِم العلامة
Zeichenkomplex	مركَّب العلامة
Zeichensystem	نظام العلامة
Zeichenübergang	تَحوُّل العلامة
Zeichenverwendung	استِخدام العلامة
Zuordnungsfunktion	وظيفة الإلحاق
Zusammenhang	سِياق / ترابُط
zusammenhanglos	بِلا سياق